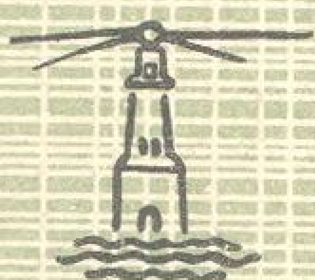
مكتبة التنمية والتخطيط

شارل بتلهيم

التخطيط والتنمية

ترجمة

الدكتور إسماعيل صبري عبد الله



دار المعارف بمصر

التخطيط والتنمية

إهـــــــداء ٢٠٠٧

الأستاذ الدكتور / قدري محمود حفني
جمهورية مصر العربية

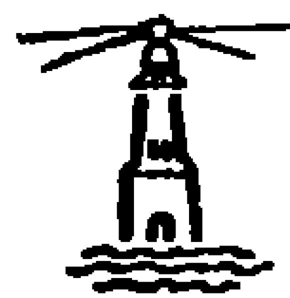
مكتبة التنمية والتخطيط

شارلز بتلهيم

التخطيط والتنمية

ترجمة

الدكتور إسماعيل صبرى عبد الله



دار المعارف بمصر

١٩٦٦

ملتزم الطبع والنشر : دار المعارف بمصر – ١١١٩ كورنيش النيل – القاهرة ج. ع. م.

تصدير

الأستاذ شارل بتلهيم معروف جيداً فى الجمهورية العربية المتحدة . فقد زار بلادنا عدة مرات ، وتابع جهودنا فى التخطيط ، وقدم بشأنها الرأى والمشورة . والواقع أن اسم بتلهيم يذكر فى كل بلد من بلاد « العالم الثالث » كلما ثار الحديث حول التخطيط . وليس مرجع ذلك فحسب ما قدمه من جهد نظري فى دراسة التخطيط جعل اسمه يقترن به عالمياً . بل إنه يرجع كذلك إلى ما يخص به بتلهيم قضايا العالم الثالث من اهتمام بالغ . ففى خلال السنوات العشر الأخيرة ، كان لا يضن بعون يبذله لكل بلد من البلدان التى تحررت من سيطرة الاستعمار وأخذت تناضل من أجل تصفية التخلف الموروث . وهكذا اقترن اسمه كذلك بمعركة التنمية فى العالم الثالث من الهند إلى كوبا . وبما قدمه بتلهيم من فكر وممارسة فى مجالى التخطيط والتنمية ، احتل مكانة ممتازة بين الاقتصاديين ؛ مكانة الريادة والرياسة معاً . فقد طرق هذين المجالين المترابطين وكانا إلى حد بعيد بكراً ، وبرز فيهما أيما تبريز .

نعم ، لقد أهمل الاقتصاد الأكاديمى طوال قرن ونصف قرن مشكلات التنمية إهمالاً كاملاً ، وأعرض عن قضايا التخطيط إعراض العفيف عن المنكر . وإذا تصفح المرء أى مؤلف فى تاريخ الفكر الاقتصادى فإنه ليصدم بهذه الظاهرة . فكتاب اريك رول الجاد « تاريخ الفكر الاقتصادى » [1] لا تضم صفحاته التى تزيد عن الخمسمائة ذكراً لكلمة التنمية ولا عرضاً لمفهوم التخطيط . وليس مرد ذلك أن رول نفسه يهمل هذه القضايا ؛ بل العكس فهو سياسياً يعلن أنه اشتراكى . وإنما مرده أمانة المؤلف فى عرضه لما شغل بالفعل أساتذة الاقتصاد ، ولم تكن التنمية ولا التخطيط من بين ما شغلهم حتى غداة الحرب العالمية الثانية حين أصبح

---

(١) Eric ROLL : "A History of Economic Thought," Faber, London, 1953.

التخطيط نشاطاً تمارسه دول عديدة ، وغدت التنمية هدفاً تناضل من أجله أغلبية شعوب الأرض .

* * *

ولكن الأمر لم يكن كذلك دائماً . فكما يلاحظ بول باران (١) لقد ولد علم الاقتصاد السياسي قبل قرنين من الزمان من خلال معالجة قضايا التنمية . فأولئك الكتاب الذين أطلق عليهم فيما بعد ، بشيء من التعالي ، اسم « التجاريين » كانوا بالدقة يبحثون عن وسائل لتنمية اقتصاديات الدول التي نشأت في غرب أوربا على أساس قومي محققة الوحدة القومية تحت سلطة الملكيات المطلقة ودون تصفية كاملة للإقطاع . والفرنسي مونكرتيان الذي ابتدع في مستهل القرن السابع عشر اسم « الاقتصاد السياسي » كان يعالج قضايا الاقتصاد القومي، أي قضايا تطويره . وإذا كان بعض هؤلاء الكتاب ، متأثرين بالرأسمالية التجارية السائدة من ذلك الوقت ، قد قالوا إن ثروة الأمة كثروة الفرد تقدر بما تملك من ذهب وفضة ؛ فإن من بينهم آخرين مثل ويليام بتي قد لمسوا كبد الحقيقة حين أحسوا بأن حقيقة الأمر ليست أهمية المعادن النفيسة في ذاتها ، وإنما دلالتها باعتبارها من قبيل « التراكم » الضروري لتطوير الاقتصاد . ومن هذه الزاوية وجد الاقتصاديون سبباً اقتصادياً جديداً للدعوة إلى القضاء على الإقطاع ألا وهو الاتفاق البذخي للطبقة الإقطاعية الذي يبدد التراكم القومي . وقد ظلت قضية التنمية ، أي تطوير الاقتصاد القومي ، في قلب أبحاث الاقتصاديين حتى آدم سميث نفسه الذي أسمى كتابه الشهير : « بحث في طبيعة وأسباب ثروة الأمم » . وفيه قدم « أبو الاقتصاد السياسي » عناصر للتنمية يمكن أن نصوغها بلغة العصر على النحو التالي : تغيرات هيكلية (القضاء على الإقطاع) سياسة للتراكم (الدعوة للادخار والهجوم على الإسراف) وتقدم تكنيكي (تقسيم العمل) وسياسة اقتصادية (الحرية الاقتصادية التي تترك لرجال الأعمال سلطة دفع عجلة الاقتصاد القومي) .

ولكن في الوقت الذي ظهر فيه مؤلف سميث ، كانت الثورة الصناعية تتم

---

(١) Paul S. BARAN : "Political Economy of Growth", Ist. ed. 1957.

فى إنجلترا . وقبل أن ينتهى القرن اندلعت الثورة الفرنسية . وهكذا بدأ القرن التاسع عشر فى ظل انتشار الصناعة وانتصار الطبقة الرأسمالية وتصفية الإقطاع . وبذلك انتهت مشكلة « التطوير » فى نظر الاقتصاديين الذين كانوا متأثرين بفكر الطبقة الصاعدة . فقد زالت العقبات التى تحول دونه ، واستقر النظام « الطبيعى » الذى يسمح لعبقرية البشر بأن تغزو آفاقاً من التقدم غير محدودة . وأصبحت الفلسفة الاقتصادية المسيطرة تقوم على تقديس ميتافيزيقى للفردية والنفعية . فالفرد أعرف الناس بمصلحته . وسعى كل فرد لتحقيق مصلحته الخاصة يؤدى بشكل تلقائى إلى تحقيق المصلحة العامة . وبيان ذلك فى لغة الاقتصاد أن كل رأسمالى يسعى لتحقيق أكبر ربح ممكن . فإذا نجح رأسمالى ، أو عدد من الرأسماليين ، فى تحقيق أرباح ضخمة فى نشاط معين ، أقبل غيرهم على ممارسة نفس النشاط ، فيتكاثر عددهم حتى تستنفد مؤقتاً إمكانيات تنمية هذا الفرع من فروع النشاط الاقتصادى . ويكون التعبير عن هذا الاستنفاد هو تلاشى ربح المنتجين الحديين ، أى آخر من اشتغل بالإنتاج فيه . وعندئذ يسعى الرأسماليون إلى طرق فرع نشاط جديد ، ويستمرون حتى تتكرر نفس الظاهرة . وبهذا الشكل تتم تنمية كافة فروع الإنتاج واستغلال كافة الموارد الطبيعية واستخدام كافة الأيدى العاملة . وفى نفس الوقت تدفع المنافسة المنتجين إلى السعى لتخفيض تكاليف الإنتاج كوسيلة لزيادة الأرباح وهذا السعى هو القوة المحركة التى تدفع بعجلة التقدم التكنيكى . وبفضل هذا التقدم التكنيكى يتزايد الإنتاج وتقل تكلفته . ونظراً لعدم وجود احتكار ، فإن الثمن يتجه دائماً نحو التساوى مع تلك التكلفة . وكل هذا يعنى أن المجتمع سيحصل باستمرار على كميات متزايدة من السلع الاستهلاكية بأثمان تنخفض يوماً بعد يوم ، أى أن مستوى المعيشة سيرتفع بانتظام . وما يصدق على كل أمة على حدة ، يصدق على الأمم جميعاً . فإذا سادت حرية التجارة الدولية وعملت كل أمة على التخصص فى إنتاج السلع التى يمكنها إنتاجها بتكلفة أقل من غيرها عم الرخاء والتقدم أرجاء العالم .

* * *

وباختفاء مشكلة التنمية من بين اهتمامات الاقتصاديين ، ضاعت العناية بدراسة

الظواهر الإجمالية للاقتصاد القومى . وهكذا انتهى عصر المدرسة الكلاسيكية ، واحتلت مركزها فى الاقتصاد المدرسة الحدية (الكلاسيكية الحديثة) التى تدور أبحاثها جميعاً حول الفرد كمنتج يسعى لأعلى ربح ممكن ، أو كمستهلك يسعى لأقصى إشباع ممكن لحاجاته . ودارت تلك الأبحاث على أساس فروض ضمنية أهمها سيادة المنافسة الكاملة بين المنتجين ، وسيادة الحرية الكاملة فى الإنتاج والعمل والاستهلاك . وانصبت عناية الاقتصاديين عندئذ على صياغة ظروف « التوازن الاقتصادى » فى أدق الصور وأكثرها أناقة : التعبير الرياضى .

وهجر الاقتصاد النموذج البيولوجى الذى كان الفيزيوقراطيون أول من ابتدعه والذى ينظر إلى ظواهر الاقتصاد كتيارات أو تدفقات تشبه حركة الدم فى جسم الإنسان ، واستعاروا من الميكانيكا نموذج التوازن الاستاتيكى . وليس أدل على رفض فكرة التطور أو التنمية من هذا الاختيار . فالتوازن نفى للحركة التى هى جوهر التطور .

ولم يقاوم هذا التيار الجارف فى الفكر الاقتصادى أول الأمر إلا المدرسة التاريخية الألمانية . ولكن مقاومتها كانت محدودة وموقوتة ، لأن مضمونها كان كسب الوقت حتى تتمكن الرأسمالية الألمانية من أن تلحق بمثيلاتها فى فرنسا وإنجلترا وهولندا . أما المدارس الاشتراكية التى ازدهرت فى منتصف القرن التاسع عشر فإنها لم تستطع أن تنفذ إلى كراسى الجامعة وظلت بعيدة عن المجال الأكاديمى ، ينظر إليها على أنها تتفاوت بين سبحات الخيال والهرطقة والأفكار الهدامة .

وحين قام اقتصاد اشتراكى فى الاتحاد السوفييتى ، كان الاقتصاديون الأكاديميون فى الغرب أقل أهل الغرب قلقاً أمام هذه التجربة . لقد كانوا واثقين تمام الثقة بأنها سائرة إلى إفلاس مؤكد . ولهذا لم يحاولوا حتى متابعتها ، ناهيك عن دراستها . فليس يليق بعالم جاد أن ينكب على ترهات ، أو أن يفترض ولو جدلا ، أن الاقتصاد يمكن أن يسير بدون رجال أعمال وبدون « حرية اقتصادية » .

ولذلك لم يزعج راحة النفس التى كان يعيش فيها الاقتصاد الأكاديمى إلا « الكساد الأعظم » ١٩٢٩ — ١٩٣٤ . وأمام موكب الإفلاس والبطالة والهزات

الاجتماعية والسياسية بدأ بعض الاقتصاديين يناقشون بعض « العقائد » الاقتصادية المسلمة . وأثبتت أبحاث سيرافا وروبنصون وتشمبرلين أن الوضع السائد فى الإنتاج فى العالم الغربى يتميز بسيطرة الاحتكارات ، وأن افتراض المنافسة الكاملة أمر ينافى الواقع تماماً ، وأن كل ما يمكن أن نذكره بشأن المنافسة هو « المنافسة الاحتكارية» أو المنافسة بين الاحتكارات . وكان اللورد كينز أعظم جسارة حين سلم بأن « الحرية الاقتصادية » لا تحقق تلقائياً العمالة الكاملة ولا الاستخدام الكامل للموارد الطبيعية واقترح مجموعة من الإجراءات لمقاومة الكساد تقوم كلها على تدخل الدولة . وبهذا بدا تلميذ الفريد مارشال فى صورة المنقذ ، وذاع الحديث عن « الثورة الكينزية » .

* * *

وأيـًّا كان « تقدير » ثورة كينز فى إطار الاقتصاد الرأسمالى المتطور ، فإنه من المسلم به اليوم أنها لا تقدم حلاً لمشكلة التنمية فى بلد متخلف . فضروب العلاج التى يقترحها كينز لتنشيط الاقتصاد تفترض تحقق درجة عالية من النمو وتوافر ردود فعل معينة هى من السمات المميزة للاقتصاد الرأسمالى المتطور [1] . وقد صرفت نظرية كينز الاقتصاديين الأكاديميين عن دراسة التجربة السوفيتية التى كانت تحقق فى نفس الفترة نجاحات ملحوظة .

ولكن الحرب العالمية الثانية قد غيرت إلى حد بعيد معالم الصورة . فقد اختار عدد كبير من البلاد طريق الاشتراكية وغدا التخطيط ممارسة يومية فى نواح مختلفة من العالم . بل لقد بدأت الدول الرأسمالية الكبرى تحاول أن تستفيد من الوسائل التكنيكية للتخطيط فى إعمال سياسة لمقاومة الأزمات مستلهمة فى الأساس من تعاليم كينز . وفى نفس الوقت اهتزت أرجاء المعمورة بثورات التحرر الوطنى وهبت الشعوب التى تشكل القسم الأعظم من البشرية تناضل من أجل حقها فى الحياة الكريمة وترفع شعار التنمية الاقتصادية . وكان طبيعيـًّا فى مثل هذه الظروف أن يتصدر الاقتصاديين فى مجال معالجة القضايا « الجديدة » أولئك الذين عنوا بدراسة

---

(١) انظر فى هذا الموضوع

V.B. SINGH : "Keynesian Economics in relation to under developped Countines".

التخطيط وأولوا قضية التنمية ما تستحق من عناية .

وفي مقدمة هؤلاء يبرز اسم الأستاذ شارل بتهليم . فقد تجمعت له عناصر التفوق في هذا المضمار . وربما كان أول تلك العناصر أنه ورد الاقتصاد السياسي صادراً عن علم الاجتماع ، ومن ثم كان منذ البداية يدرك إدراكاً عميقاً الطابع الاجتماعي للاقتصاد ، يعالجه كمجموعة من الظواهر الجماعية وليس كمظاهر للسلوك الفردي . ثم هو من الاقتصاديين الذين عاشوا خارج الإطار الأكاديمي التقليدي لتدريس الاقتصاد . فهو لم يدرس في كليات « الحقوق والعلوم الاقتصادية » ، وإنما يدير القسم الخامس من « المدرسة العملية للدراسات العليا » بالسوربون ؛ ذلك المعهد الفريد الذي تقوم فيه الدراسة على منهج البحث الجماعي الذي يتولاه الأستاذ وتلاميذه ، والتي لا تمنح « شهادات » ولا تؤهل لوظائف وإنما تخدم العلم والبحث العلمي خدمة خالصة . وقد لفت بتلهيم نظر الاقتصاديين منذ ١٩٤٥ بكتابه عن « الاقتصاد الألماني في ظل النازية » الذي يعتبر أهم مرجع في الموضوع . ثم تلاه كتابه عن « التخطيط في الاتحاد السوفييتي » ، ثم كان الكتاب النظري الأساسي : « القضايا النظرية والعملية للتخطيط» . وكان بتلهيم يدرك أن التخطيط ليس مجرد تكنيك يمكن أن يمارس في أي ظروف اقتصادية . ومن هنا كان اهتمامه بتقديم « الاقتصاد السوفييتي » في كتاب ظهر في ١٩٥٠ . ثم أتيحت له الفرصة ليمارس التخطيط عملا حين دعته حكومة نهرو كمستشار لها في التخطيط ، وعلى ضوء تلك التجربة القيمة أصدر كتاباً نظرياً جديداً « دراسات في التخطيط » وكتاباً شاملا عن الهند « الهند المستقلة » . وقد تابع بعدها مشكلات التخطيط في مصر وكوبا ومالي وغينيا وغيرها . وأنشأ بالسوربون « مركز دراسات التخطيط الاشتراكي » للتخصص في قضايا التخطيط علماً وعملا .

وكتاب « التخطيط والتنمية » الذي ظهر في ١٩٦٤[١] يضم مجموعة من الأبحاث في بعض قضايا التخطيط تبدأ من تحديد إطاره وبيان أنواعه وتشمل أمثلة

(١) عنون الكتاب بالفرنسية

,'Planification et croissance accélérée." F. Maspero, Paris 1964.

تطبيقية للتخطيط كما تعالج أبرز مشكلاته . ويمتاز الكتاب بسهولة العرض وبتناوله لمشكلات عملية عديدة مما نصادفه فى بلادنا . ولذلك فإنه كما يقول المؤلف لا يهم الاقتصاديين والمتخصصين فى التخطيط وحدهم ، بل إنه فى متناول أولئك الذين يمارسون عمليًا مشكلات التخطيط والتنمية من المسئولين السياسيين والمسئولين فى الدولة والقطاع العام وكذلك الكادر السياسى .

وإننى أريد بترجمته أن أقدم للمكتبة العربية مؤلفاً قيماً يثريها ويفيد قراءها ، وأن أعبر فى الوقت نفسه عن تحية تقدير للأستاذ شارل بتلهيم كأستاذ له فضل على كل من درس التخطيط وكصديق لبلادنا ولشعبنا .

إسماعيل صبرى عبد الله

تقديم

هذا المؤلف الذى يعالج مجموعة من قضايا التخطيط والتنمية هو المجلد الأول من سلسلة جديدة تحمل اسم « الاقتصاد والاشتراكية » .

وتطمح السلسلة الجديدة ، أساساً ، إلى أن تقدم للقارئ دراسات عن التخطيط وبناء الاشتراكية .

وتتجه النية إلى طرق القضايا الهامة للتخطيط الاقتصادي وكذلك القضايا المنهجية المرتبطة بالتخطيط .

وستشمل السلسلة أيضاً تحليل الجوانب القطاعية فى التخطيط الاشتراكى : تخطيط الصناعة والزراعة والتجارة الداخلية والتجارة الخارجية والتخطيط المالى . . . إلخ .

وقد ظهرت فى هذا المجال الواسع فى البلدان الاشتراكية مؤلفات ومقالات متعددة، فى حين تفتقد اللغة الفرنسية ، بشكل جاد أدوات العمل والبحث المماثلة . وفى بعض الأحيان تكون تلك المؤلفات والمقالات ثمينة للغاية ويتعين لذلك ترجمتها . ولكن هناك حالات أخرى أكثر عدداً تكون فيها المؤلفات والمقالات المنشورة فى هذا البلد أو ذاك من البلدان الاشتراكية تتعلق بالتجربة الخاصة به ولا تفيد بالتالى إلا عدداً محدوداً من المتخصصين[1] ويقع على هؤلاء المتخصصين عبء إعداد الدراسات التى تواجه ما يشغل بال قراء اللغة الفرنسية، أو أولئك الذين اعتادوا استخدام تلك اللغة .

وهؤلاء القراء هم الاقتصاديون والباحثون والدارسون ، وكذلك عدد متزايد من المسئولين والفنيين فى البلدان التى حصلت حديثاً على استقلالها السياسى . ويضاف إليهم كذلك المناضلون فى صفوف المنظمات التى تناضل من أجل الاشتراكية ،

---

(١) ينشر عدد من هذا النوع من المقالات فى كراسات « قضايا التخطيط » التى يصدرها مركز دراسات التخطيط الاشتراكى بالمدرسة العملية للدراسات العليا (القسم الخامس) .

وسيجرى تحليل القضايا ، من الناحية النظرية ، بالاستعانة بالمفاهيم وبالمنهجية التى صاغتها الاشتراكية العلمية . وبقدر الإمكان ستستخلص الدروس من التطبيق — وما أغناه اليوم — الذى تمارسه البلدان التى تبنى الاشتراكية . ولن نتردد عند الضرورة فى الالتجاء إلى التحليلات الكمية التى غدت اليوم ميسورة بفضل المناهج الإحصائية والحاسبية الحديثة . ومع ذلك فلن تضم هذه السلسلة — إلا استثناء — مؤلفات ذات طابع تكنيكى بالغ يجعلها فى متناول جمهور محدود .

وستنشر السلسلة كذلك دراسات فى قضايا تنظيم الاقتصاد المخطط ، والتحليلات الهيكلية وكذلك المناقشات النظرية الضرورية للفهم الكامل للتخطيط باعتباره ممارسة اجتماعية .

ولقد تم اختيار عنوان السلسلة « الاقتصاد والاشتراكية » بقصد بيان أن بعض القضايا التى تهم البلدان غير الاشتراكية يمكن أن تعالج فى إطارها . والمقصود هنا بشكل أساسى هو القضايا التى تواجهها البلدان ناقصة التصنيع التى تقتضى تنميتها السريعة تخطيطاً اشتراكياً . وفحص القضايا الحالية لهذه البلدان يشكل مساهمة لا غنى عنها فى بناء الاشتراكية مستقبلا .

ومن الناحية الأخرى لابد من تحليل الأشكال التنظيمية للرأسمالية الأكثر نمواً حيث يكون هذا التحليل مثمراً فى إعداد أشكال التنظيم للاقتصاد الاشتراكى . لقد قال لينين عن صواب : « إن الاشتراكية تطل من كل نوافذ الرأسمالية المعاصرة » . وما كان حقاً منذ أكثر من خمسة وأربعين عاماً قد أصبح اليوم أكثر صدقاً .

تلك بعض من مطامح هذه السلسلة . وسيتوقف على مساهمة كل أولئك الذين يهتمون بمثل هذه القضايا أن تتحقق تلك المطامح .

شارل بتلهيم

١

ماهو التخطيط الاشتراكى ؟

إن القضية التى أنوى معالجتها الآن قد أصبحت أكثر تعقيداً بعد أن ظهرت — منذ عدة سنوات — مجموعة من المصطلحات غير الدقيقة تعبر بشكل غير ملائم عن ظواهر اقتصادية جديدة .

ولهذا فلا بد أن أبدأ العرض بعدد من الملاحظات الأولية .

وأولى هذه الملاحظات يتعلق بالمصطلحات ، وبالطبع بمجموع المفاهيم التى تستند إليها تلك المصطلحات .

فهناك تعارض جوهرى بين اقتصاد السوق والاقتصاد المخطط .

فى اقتصاد السوق تصدر القرارات النهائية والفعلية من الأفراد وتكون محكومة بمصالحهم الخاصة .

والاقتصاد الرأسمالى هو الشكل الأكثر تطوراً لاقتصاد السوق . ويتميز الاقتصاد الرأسمالى بنوع خاص بوجود سوق للعمل ، حيث انفصل العمال عن وسائل الإنتاج وأصبح من المتعين عليهم أن يبيعوا قوة عملهم ليحصلوا على قوتهم ، فى حين استحوذت طبقة اجتماعية محدودة العدد — طبقة الرأسماليين — على وسائل الإنتاج . وتستغل طبقة الرأسماليين وسائل الإنتاج التى بيدها ، لتتملك أكبر نصيب ممكن من الإنتاج فى شكل فائض قيمة . ويوجد فى هذا المجتمع عدد من القوانين الاقتصادية الموضوعية تحدد حجم الإنتاج وظروف تكرار إنتاج رأس المال .

« والبرمجة » * الرأسمالية (التى يريد البعض أن يسميها « التخطيط التأشيرى») * لا تستطيع أن تعدل جوهرياً ظروف تكرار الإنتاج والتوزيع لأنها لا تمس علاقات الإنتاج نفسها ، وبالتالى لا تمس علاقات التملك .

وفى مواجهة هذا الاقتصاد الرأسمالى يقوم الاقتصاد الاشتراكى حيث يملك

---

* أى إعداد البرامج Programmation التخطيط التأشيرى Planification indicative [المترجم]

العاملون ، ملكية جماعية ، وسائل الإنتاج . وفى هذا الاقتصاد الاشتراكى لا يوجد سوق عمل بالمعنى الدقيق ولا سوق رأس مال ، ولهذا فقد حل محل آليات* السوق فى تسيير وتطوير هذا الاقتصاد التخطيط الذى يحدد ظروف تكرار الإنتاج الاشتراكى . وهذا لا يعنى أن آلية السوق لن تستمر فى أداء دور ثانوى نسبياً خلال فترة انتقال (يمكن أن تطول أحياناً) بحيث تبقى بعض العلاقات السلعية وكذلك بعض المقولات السلعية والنقود بنوع خاص .

ولكن الأمر الجوهرى اقتصادياً واجتماعياً هو أن هذين النظامين الاقتصاديين يتعارضان تماماً من حيث طبيعة علاقات الملكية ، ومن حيث الآليات التى تحدد سير كل منهما (السوق فى أحدهما ، والخطة فى الآخر) وبالتالى من حيث غاية هذا السير : الربح الفردى أو إشباع الحاجات الاجتماعية .

وكما ذكرت منذ لحظات ، كان هذا التعارض واضحاً إلى عهد قريب .

ولكن المصطلحات أخذت تختلط ، عند البعض على الأقل ، فى السنوات الأخيرة . والسبب الموضوعى الأساسى لهذا الخلط فى المصطلحات الذى ظهر مؤخراً هو أن عدداً من البلدان الرأسمالية ، أى البلدان التى تسود فيها الملكية الفردية لوسائل الإنتاج والتى تخدم الدولة فيها مصالح ملاك وسائل الإنتاج الذين يسيطرون عليها ، قد أخذت منذ ١٩٤٦ / ١٩٤٧ تحاول إعمال* بعض « الخطط » .

والواقع أن اقتصاديات هذه البلدان الرأسمالية لا يمكن أن تصبح اقتصاديات مخططة ، لأنها ما زالت اقتصاديات سوق يتخذ القرارات النهائية فيها ملاك وسائل الإنتاج الذين لا يسعون بالطبع لإشباع الحاجات الاجتماعية ، وإنما لزيادة أرباحهم . وفى هذه الظروف تستمر هذه الاقتصاديات خاضعة لقوانين تكرار إنتاج رأس المال وأيلولة الربح لطبقة ممتازة . « والخطة » فى هذه الاقتصاديات تنضاف إلى آليات وقوانين اقتصادية غريبة عن التخطيط . وبالتالى لا يمكن أن يكون « للخطة » فيها دور حاسم ، حتى ولو أثرت قليلا فى مجرى بعض التطورات .

ويرجع الخلط إلى أن اصطلاح « التخطيط » قد استخدمه البعض للتعبير فى الوقت نفسه عن التخطيط بالمعنى الصحيح ، أى التخطيط **الاشتراكى** ، وعن الوسائل التكنيكية لوضع البرامج الاقتصادية التى تنضاف إلى اقتصاد رأسمالى دون

* آلية Mécanisme إعمال Mise en oeuvre — [المترجم] .

أن تكون قادرة على تعديل مجرى القوانين الأساسية لذلك الاقتصاد ، وبصفة خاصة ما يتميز به من استغلال الإنسان للإنسان .

وليس لدىّ بالطبع الوقت الكافى للتوسع فى عرض ما ليس تخطيطاً ، وبنوع خاص فى بيان أن التخطيط ليس مجرد « تكنيك » إعداد الخطة . ولهذا فإننى ألح فى إبراز التعارض الجوهرى الذى يرتكز إليه التمييز بين اقتصاد مخطط واقتصاد غير مخطط ألا وهو التعارض بين **مجتمع اشتراكى ومجتمع رأسمالى** .

وفى هذا الصدد يجب أن نؤكد أن بلداً ما لا يكون اشتراكياً أو رأسمالياً حسب أفكار حكامه ونواياهم ، وإنما تبعاً **لبنيانه الاجتماعى** الذى يميزه **ولطبيعة الطبقات** التى تلعب فيه بالفعل الدور القيادى . ولا تتوافر شروط نمو مجتمع اشتراكى إلا حيث يكون الدور القيادى فى المجتمع بيد العاملين وفى المحل الأول الطبقة العاملة . ولا تكفى ملكية الدولة لبعض وسائل الإنتاج بالطبع لتمييز التطور نحو الاشتراكية وإلا لتعين اعتبار التأميمات البورجوازية بداية لتطور نحو الاشتراكية فى حين أنها ليست إلا وسائل لتدعيم السلطة الجماعية للبورجوازية (وإن كان هذا لا ينفى بالطبع أن الهياكل التى تقيمها تلك التأميمات يمكن أن تخدم العاملين فيما بعد ، حين يستولون على السلطة) .

إن النظم الاقتصادية المختلفة تتمايز بالهيكل الاجتماعى وبعلاقات الإنتاج وعلاقات الملكية . ومن هنا تنبع الآليات المختلفة والقوانين الاقتصادية المختلفة ومعدلات النمو المختلفة .

وبينما يخضع سير الاقتصاد فى المجتمع الرأسمالى لنشاط الملاك أو الرأسماليين الفردى أو المشترك ، يكون سير الاقتصاد فى مجتمع اشتراكى بيد العاملين وبيد دولتهم . ويترتب على هذا توزيع مختلف للثروات المنتجة . ففى الحالة الأولى يوجد ربح وفائض قيمة واستغلال للإنسان ، وفى الحالة الثانية تختفى الأرباح الخاصة ويمكن توزيع الدخول وفقاً للعمل وللحاجات الاجتماعية وكذلك وفقاً لمقتضيات تنمية ترمى إلى إشباع حاجات المجتمع بطريقة أفضل فأفضل .

وإنه لأمر معلوم جيداً فى ميدان النمو أن البلاد الاشتراكية تتقدم بسرعة أكبر . فمتى تم تنظيم التخطيط فيها يصل معدل تقدم الإنتاج ، وبالتالى تقدم المستوى

الإجمالى للمعيشة إلى ما بين ٧ و ١٠٪ سنوياً وأحياناً إلى أكثر من ذلك ، فى حين لا يزيد ذلك المعدل فى البلدان الرأسمالية المتقدمة عن ما بين ٣ و٥٪ سنوياً ، وأحياناً يكون أقل من ذلك . وفى البلدان قليلة النمو غير الاشتراكية يكون معدل التقدم منخفضاً بوجه خاص ولا يزيد عادة عن ٣٪ فى السنة ، وهذا ما يفيد أن مستوى المعيشة فيها لا يرتفع عملياً أبداً لأن هذا المستوى من النمو فى الدخل القومى الإجمالى لا يترك مجالاً لزيادة تذكر فى متوسط دخل الفرد .

وبصفة عامة تشكل معدلات التنمية العالية وإخضاع النمو لا للربح وإنما للحاجات الحقيقية للبشر ، وللمجتمع سمات مميزة للاقتصاد الاشتراكى الذى هو بطبيعته اقتصاد مخطط .

ومتى سلمنا بأن التخطيط ليس مجرد فن وإنما هو أسلوب سير نوع معين من المجتمعات ، لابد أن نسلم كذلك بأنه لا يمكن أن يوجد تخطيط إلا فى مجتمع تحققت فيه شروط الاشتراكية أو هى بسبيلها إلى التحقيق أو على الأقل شروط الشروع فى بنائها .

وتقضى هذه الملاحظة الأخيرة ، التى لايتسع الوقت للاستطراد فيها ، إلى إبراز أن التخطيط يمكن أن يتخذ شكلا متطوراً (فى حالة المجتمع الاشتراكى المتطور) أو شكلا انتقالياً (فى مجتمع تكون الاشتراكية فيه فى مرحلة البناء) عندما ترسى قواعده الأساسية وتلك هى الحال اليوم فى كوبا .

وبعد هذا العرض أنتقل إلى دراسة :

(١) شروط التخطيط الاشتراكى .

(٢) السمات العامة للتخطيط الاشتراكى .

وفى الحالين سأجرى الدراسة فى إطار تخطيط اشتراكى متطور .

١ — شروط التخطيط الاشتراكى :

وسأبدأ بتعريف عام للتخطيط الاشتراكى حتى ألقى الضوء على شروط تحقيقه .

وفى عبارات عامة يمكن أن نعرف التخطيط الاشتراكى بأنه نشاط اجتماعى يحدد بواسطته العاملون فى بلد اشتراكى ، من ناحية ، الأهداف التى يستهدفونها

فى مجال الإنتاج والاستهلاك ، وذلك بطريقة منسقة ومع عمل حساب القوانين الاقتصادية الموضوعية وكذلك خواص التنمية الاجتماعية ، ويؤمنون ، من ناحية أخرى ، تحقيق تلك الأهداف فيما يرون أنه أفضل الظروف .

فالتخطيط الاشتراكى يقتضى إذن أن ترتكز القرارات الأساسية فى النهاية على العاملين أنفسهم . ولهذا الاقتضاء ثلاث دلالات :

(١) فهو فى المحل الأول تعبير عن واقع أن التخطيط الاشتراكى غير ممكن إلا فى بنيان اجتماعى لا يضم غير عاملين ولا مستغلين ولا طفيليين اجتماعياً يتمتعون بما تضفيه النقود من قوة .

(٢) وهو فى المحل الثانى تعبير آخر عن نفس الواقع ، فالتخطيط الاشتراكى غير ممكن إلا حين تصبح وسائل الإنتاج والمبادلة الأساسية بيد المجتمع لا بيد الأفراد . وهذا يستتبع تأميم وسائل الإنتاج والمبادلة الرئيسية . والمهم هنا لبدء عملية التحقيق المتزايد للملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج هو امتلاك الجماعة لما يسمى « القمم المسيطرة » فى الاقتصاد ، الصناعات الكبرى ، المناجم ، وسائل النقل الهامة ، المشروعات التجارية الكبيرة ، التجارة الخارجية ، البنوك وشركات التأمين .

وفى كوبا مهدت إجراءات من هذا النوع اتخذت فى عامى ١٩٥٩ و ١٩٦٠ للبدء فى تخطيط اشتراكى .

وكان أول إجراء هام فى هذا الاتجاه إصدار قانون الإصلاح الزراعى فى مايو سنة ١٩٥٩ . وقد حدد هذا القانون حداً أعلى للملكية العقارية كما ألغى الإيجار والمزارعة وأعطى الأرض للمستأجرين فى حدود مساحة معينة . وقد نظم هذا القانون من ناحية التوزيع المجانى لبعض الأراضى ، كما نظم من ناحية أخرى قطاعاً زراعياً مؤمماً واسعاً يسيطر اليوم على الجزء الأعظم من الأراضى المزروعة[١] .

وكان الإجراء الهام الثانى فى كوبا هو قانون عام ١٩٦٠ بتأميم كل الممتلكات الأمريكية .

---

(١) وبعد الإصلاح الزراعى الثانى الذى تقرر فى مايو ١٩٦٢ وأعطى للإصلاح الزراعى شكله الأخير أصبح الحد الأقصى لما يمكن أن يحوزه مزارع واحد كقاعدة عامة ٦٧ هكتاراً . وهذا ما يعتبر مزرعة متوسطة فى ظروف كوبا حيث تسود الزراعة الخفيفة وتلعب تربية الماشية على المراعى الواسعة دوراً هاماً .

وفى أكتوبر عام ١٩٦٠ استبعدت البورجوازية عن «القمم المسيطرة» على الاقتصاد بتأميم كل المشروعات الصناعية والتجارية الكبيرة وتأميم البنوك وإلغاء ملكية العقارات المبنية المعدة للتأجير فى المدن بحيث أصبحت المساكن ملكاً لساكنيها .

وقبل أكتوبر عام ١٩٦٠ بفترة طويلة تم الحد من السلطات الاقتصادية للرأسماليين الكوبيين والأجانب عن طريق إجراءات الاستيلاء والحراسة التى فرضت على كل المشروعات التى رفضت الخضوع لتوجيهات الحكومة .

وقد أنشئت فى فبراير ١٩٦١ ، غداة هذه التغيرات الهيكلية ، الأجهزة المكلفة بإدارة القطاع المؤمم . وفى الوقت نفسه جرى تدعيم الجهاز المركزى للتخطيط الذى كان يتبع مباشرة رئيس مجلس الوزراء .

وأخيراً تم إعلان الصفة الاشتراكية للثورة الكوبية بعد شهرين من ذلك التاريخ ، ثم بدأت عملية إدماج التنظيمات الثورية لتشكيل الحزب الموحد للثورة الكوبية . وهكذا أمكن أن يكون عام ١٩٦٢ العام الأول للتخطيط الاشتراكى فى كوبا .

لقد كان معدل التحولات اللازمة للتخطيط الاشتراكى فى كوبا سريعاً بشكل استثنائى . ولقد كانت تلك السرعة وليدة الظروف المحيطة بها ، وهى ليست تعبيراً عن ضرورة عامة . ففى الاتحاد السوفيتى مرت عشر سنوات بين انتصار الثورة وبدء الخطة الخمسية الأولى . وخلال تلك السنوات ترك مجال واسع نسبياً لاقتصاد السوق (وكانت تلك فترة النيب)* ، وذلك لأن الظروف التنظيمية لم تكن ناضجة لتطوير تخطيط يشمل الاقتصاد القومى فى مجموعه .

وما ينبغى إبرازه هو أنه طالما لم تتم إقامة العناصر الأساسية لبنيان اشتراكى للمجتمع ، لا يمكن الحديث عن تخطيط اشتراكى . فطالما ظلت الملكية الرأسمالية سائدة ، والبنوك خاصة ، والنظام النقدى خاضعاً للمصالح الخاصة المحلية أو الأجنبية . . . إلخ يبقى نمو الاقتصاد القومى خاضعاً بالطبع لا لخطة وإنما لمقتضيات الربح والسوق الرأسماليين . فهذا يعنى أن أهم القرارات الاقتصادية ، تلك التى تحدد حجم الإنتاج وطبيعته وحجم الدخول المنتجة وتوزيعها لن تصدر عن مصالح العاملين وإراداتهم ، وإنما عن إرادة ومصالح من يملكون وسائل الإنتاج والمبادلة .

---

* النيب Nep : (السياسة الاقتصادية الجديدة) – المترجم .

ولهذا السبب لا علاقة ، كما ذكرت سابقاً ، بين ما يسمى أحياناً « التخطيط التأشيرى » والذى ليس فى الواقع إلا برمجة اقتصادية ، وبين التخطيط الاشتراكى حتى ولو استخدم كل منهما أساليب فنية متشابهة إلى حد كبير .

وفى التحليل الأخير يمكن أن نقول : إنها الطبيعة الطبقية للمجتمع والدولة ، وكذلك الفئات التى تستفيد أكثر من غيرها من التقدم الاقتصادى والاجتماعى ، التى تحدد الطبيعة الحقيقية للتنمية الاقتصادية .

(٣) ويقتضى التخطيط الاشتراكى ، فى المحل الثالث ، وجود هيكل تنظيمى يسمح للعاملين بالمشاركة الإيجابية فى إعداد الخطط الاقتصادية وتنفيذها . والمقصود هنا هو إقامة ديمقراطية حقيقية وتوفير حرية تداول الأفكار والاقتراحات والانتقادات.

وإذا لم يتوافر هذا الشرط لا يمكن أن يكون التخطيط عملا جماعياً . ولا يمكن أن يتوافر له المساندة والتأييد الفعال من قبل العاملين ، ويصبح بذلك عاجزاً عن أن يستفيد من كل طاقات الاقتصاد .

وبالطبع تختلف الأشكال المحددة للهيكل التنظيمى للديموقراطية الحقيقية اختلافاً كبيراً على حسب الظروف الخاصة بكل بلد ودرجة نموه وتصنيعه والتجارب التاريخية التى مر بها .

ومع ذلك فالأمر الجوهرى هو دائماً أن يشارك العاملون مشاركة فعلية فى إعداد الخطط الاقتصادية ، وبصفة خاصة فى إعداد تلك الجوانب من الخطة التى تعنيهم بشكل مباشر .

ومما لا يخلو من أهمية ، أن نشير هنا إلى أن المشاركة الفعلية للعاملين فى تحضير وإعداد الخطط لم تتحقق حتى الآن **بطريقة تلقائية** . لقد خضع العاملون خلال قرون عديدة لإمرة من يملكون ، ولذلك لابد لكى تتمكن الجماهير من أن تأخذ مقدراتها بيديها من أن تكتسب الثقة الكاملة بنفسها وأن تعى قوتها وما يضفيه عليها التنظيم من قدرة . وهنا لابد من وجود طليعة ، نابعة من الجماهير نفسها . وهنا يجب أن يجرى **التسليح الفكرى للجماهير** . ولهذا السبب كان نشر الاشتراكية العلمية يلعب دائماً دوراً أساسياً فى بناء الاشتراكية .

والاشتراكية العلمية ، كما هو معروف ، هى فى نفس الوقت أداة لتوعية

العاملين بدورهم التاريخى وأداة للتحليل اللازم لإعداد التخطيط الاشتراكى ووضعه موضع التنفيذ .

وهكذا أصل إلى دراسة السمات العامة للتخطيط الاشتراكى .

٢ – السمات العامة للتخطيط الاشتراكى :

لقد تضمن التعريف الذى قدمته أعلاه للتخطيط الاقتصادى الإشارة الصريحة أو الضمنية لعدة أفكار . ودراسة هذه الأفكار تبرز بعض السمات العامة للتخطيط الاشتراكى. ولذلك أبدأ دراستى بها مهتما قبل كل شىء بالأفكار الجوهرية ألا وهى : الأهداف ، والأولويات ، والتنسيق ، والقوانين الاقتصادية الموضوعية .

أ – الأهداف والأولويات :

إن كل تخطيط يحدد أهدافاً للنشاط الاقتصادى . وهذه الأهداف ذاتها تتفاوت من حيث الأهمية ، ولهذا فإن لبعضها **أولوية** على البعض الآخر . وهذه الأولويات بالطبع لا تتحدد مرة وإلى الأبد ، بل إنها تختلف باختلاف الظروف الاقتصادية والتاريخية المحددة .

والهدف الأسمى للتخطيط الاشتراكى هو الارتفاع المنتظم فى مستوى معيشة العاملين والإشباع المتزايد للحاجات الاجتماعية . ولكن ذلك هدف لا يمكن بلوغه بطريقة مستقرة إلا من خلال تحقيق أهداف وسيطة . ويمكن أن يكون لبعض تلك الأهداف الوسيطة ، خلال فترات معينة ، أولوية على غيرها . فتدعيم الاستقلال الاقتصادى مثلا يمكن أن يكون لفترة معينة هدفاً ذا أولوية (وإن كان هذا لا يعنى أن يكون الهدف الوحيد) يدفع بتحسين مستوى المعيشة – مؤقتاً ونسبياً – إلى المرتبة الثانية من الأهمية .

ومثل هذه الأهداف الوسيطة (تدعيم الاستقلال الاقتصادى ، إرساء أسس تكرار الإنتاج الاشتراكى الموسع . . . إلخ) يمكن أن تلعب الدور الأساسى فى مرحلة تاريخية بأسرها ، وتجعل من الضرورى تحديد أهداف وسيطة أخرى مثل التصنيع وتنويع الإنتاج الزراعى وإعادة تكوين التجارة الخارجية ، وكذلك بالطبع إجراء التحولات العميقة فى الظروف التكنيكية للإنتاج .

ولهذا فإن كان كل خطة اقتصادية محددة يجب أن يجرى إعدادها على ضوء الإمكانيات الموضوعية ، والحاجات ، والقيود الاقتصادية والاجتماعية للأولويات الخاصة بكل مرحلة من مراحل التنمية .

وبمراعاة هذه العناصر جميعاً يمكن أن نعد لكل فترة خطة تنمية اقتصادية واجتماعية تحدد أهدافاً معينة لكل من مستويات الإنتاج والاستهلاك والاستثمار والتجارة الخارجية ، وكذلك التعليم والصحة . . . إلخ .

وتتوقف نسبة إشباع الحاجات المختلفة فى كل فترة على الإمكانيات الموضوعية وكذلك على معايير الكفاية الاقتصادية والأولويات المقررة .

ويقدر حجم قسم من تلك الحاجات مباشرة على نطاق المجتمع كله ، فى حين يمكن تحديد القسم الآخر منها من خلال آليات السوق ، ولكن تلك الآليات ، على أية حال ، خاضعة للخطة فى إطار التخطيط الاشتراكى .

ب – التنسيق بين الأهداف :

ومن المهام الجوهرية التى يتعين التصدى لها فى مرحلة إعداد الخطة الاقتصادية التنسيق بين أهدافها ، فبدون ذلك التنسيق لا تكون هناك خطة وإنما مجرد تجميع لبرامج جزئية لا يوجد ما يضمن اتساقها فيما بينها ، وبالتالى إمكانية تحقيقها فى آن واحد .

وثمة أدوات عديدة للتنسيق وللبحث عن الاتساق ، تجمعها فكرة إعداد **ميزانيات تقديرية** . وبعض هذه الميزانيات يعد على أساس مقادير عينية مثل ميزانية اليد العاملة وميزانية الطاقة المحركة وميزانيات المواد الأولية الأساسية أو سلع الاستهلاك الرئيسية . والبعض الآخر يعد على أساس تقديرات نقدية مثل جداول المحاسبة القومية التقديرية .

وفى المستوى الحالى لتكنيك التخطيط يتم الحصول على مجموعة منسقة من الأهداف عن طريق التقريبات المتوالية ، أى بطريقة تكرار العمليات التقديرية . ويمكن من خلال ممارسة ذلك المنهج البحث بشكل منتظم عن الحجم الأمثل ، مع العلم بأن هذا الحجم الأمثل يتحدد تبعاً للأولويات التى تقررت للخطة .

ويفترض السعى وراء الاتساق عند إعداد الخطة احترام القوانين الاقتصادية الموضوعية وبصفة خاصة احترام النسب الاقتصادية السليمة .

ولبعض تلك النسب التى يتعين احترامها طبيعة ملزمة ، فى حين يخضع بعضها الآخر لمقتضيات التنمية فى فترة معينة (تلك التنمية التى تقررت باختيار وعن وعى) وهكذا تتوقف نسبة الدخل القومى المخصصة للاستثمار على معدل النمو المنشود للدخل القومى وعلى طبيعة الأنشطة الاقتصادية التى يجب تنميتها .

وتتعدى مقتضيات الاتساق عادة إطار الأهداف الجارية للخطة ، لأن كل خطة اقتصادية يجب أن ترسى أساساً لخطة تالية تشبع حاجات جديدة وربما تخضع لأولويات جديدة .

ولما كان التخطيط يقتضى عملا تكنيكيًّا دقيقاً ومعقداً كان من الضرورى إنشاء هيئات للتخطيط مزودة بالإمكانيات وبأوسع قدر من المعلومات .

ولكن يجب أن نؤكد مرة أخرى أن العمل الذى يتعين إجراؤه داخل هيئات التخطيط والذى لا يمكن إجراؤه فى أى مكان آخر ، ليس إلا جزءاً من عمل **التخطيط الاجتماعى** الذى ينبغى أن يشارك فيه كل العاملين .

وليس ثمة متسع من الوقت للعرض لكل المشكلات التى يتعين أن يحلها التخطيط الاشتراكى . وسأكتفى بذكر بعضها : اختيار أفضل تكنيك للإنتاج ، درجة تكامل الأنشطة الاقتصادية المختلفة ، شكل ودرجة مساهمة الاقتصاد القومى فى التقسيم الدولى للعمل ، شكل تطوير البحث العلمى والتكنيكى ، أشكال تشجيع التقدم التكنيكى ، الأشكال التنظيمية اللازمة لتحقيق الخطة ، دور نظام الأسعار والنقود . فتلك مشكلات يتعين حلها جميعاً ، ولكل منها حل يتفق مع مرحلة معينة من مراحل التنمية المخططة .

خاتمة :

تلك بعض القضايا التى أردت إثارتها فى حديثى عن التخطيط الاشتراكى ولكى أختتم هذا الحديث أود أن أقدم بعض الملاحظات الوجيزة .

فيجب أولا أن أبرز مرة أخرى أنه لا يمكن إقامة تخطيط اشتراكى شامل

إلا إذا توافرت الشروط الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتنظيمية اللازمة لمثل هذا التخطيط . ولكن هذا لا يعنى أن البدء فى التخطيط يفترض تحقيق تلك الشروط جميعاً وفى آن واحد . وكقاعدة عامة لا يمكن توفير هذه الشروط إلا تدريجياً و بمعدل يتحدد واقعياً بعد أن تأخذ فى الاعتبار عدداً كبيراً جداً من العناصر . وهذا أحد جوانب قضية الطرق الخاصة لتحقيق الاشتراكية .

وبالطبع هناك شروط لا يمكن الحديث عن التخطيط بدون توافرها . وعلى العكس بمجرد توافر هذا القدر الأدنى من الشروط يمكن أن يتطور التخطيط ويتأكد أكثر فأكثر طابعه الاشتراكى كلما تأكد الطابع الاشتراكى للمجتمع نفسه . والقضايا التى تثيرها هذه العملية هى قضايا « اقتصاد انتقالى » يتجه نحو الاشتراكية . والتعرض لها يخرجنى عن إطار موضوع حديثى ذي الطابع العام . ولكننى أضيف أن الحلول التى يتعين اتخاذها فى مواجهة تلك القضايا هى بالضرورة حلول معقدة وبالغة التعقيد تقتضى تحليلا محدداً ودقيقاً للوضع فى كل حالة على حدة .

والواقع أن هذا التحليل ، شأنه فى ذلك شأن التخطيط الاشتراكى ، لا يمكن أن يكون إلا ثمرة نشاط جماعى يهتدى بعلم التطور الاجتماعى ، أى بالنظرية التى تقوم عليها الاشتراكية العلمية .

(محاضرة ألقيت فى جامعة الجزائر
فى ١٧ مايو ١٩٦٣)

٢

قانون القيمة وبناء الاشتراكية

سأعرض اليوم فى حديثى لموضوع يثور حوله فى كوبا الآن جدل كبير وهو موضوع الدور الذى يلعبه قانون القيمة فى مرحلة بناء الاشتراكية، وبالطبع سيكون الوضع الخاص بكوبا ماثلا فى ذهنى خلال هذا الحديث ، ولكننى أعتقد أنه من الأفضل أن نبدأ بتحليل عام .

الاقتصاد الاشتراكى والمقولات السلعية *

وسأبدأ الحديث بتقرير عدد من الحقائق المعروفة .

وفيما يتعلق بموضوع حديثنا أعم تلك الحقائق المقررة هى التالية :

يوجد فى جميع البلدان الاشتراكية ، أيًّا كانت درجة التطور التى بلغتها حتى الآن ، مقولات سلعية ؛ حساب القيمة معبراً عنه من خلال نظام أسعار ، وبالتالى النقود . ويتصل بتلك المقولات وجود المحاسبة القومية القيمية ، ونظام الائتمان والنظام المالى .

ويتفاوت من بلد لآخر الدور الذى يلعبه نظام الأسعار والنقود والحساب الاقتصادى على مستوى وحدة الإنتاج . ولكن الجوهرى والمشترك بينها جميعاً هو وجود المقولات السلعية واستخدامها بشكل أكثر وعياً فأكثر .

ولابد من تحليل الأسباب العميقة لما يمكن أن نسميه « بقاء » المقولات السلعية فى اقتصاديات اشتراكية وفى اقتصاديات أخذت طريق بناء الاشتراكية .

والتفسير الذى يقدم غالباً – وهو ليس خاطئاً ولكنه فى نظرى غير كاف –

---

* مقولة catégoric أخذاً بالاصطلاح السائد فى الفلسفة العربية . والسلعية marchandes أى المرتبطة بظاهرة الإنتاج من أجل البيع فى السوق وليس من أجل الاستهلاك الذاتى (كما هى العادة فى الاقتصاديات البدائية) ولا من أجل إشباع الحاجات الاجتماعية (الاقتصاد الاشتراكى) –(المترجم) .

هو تواجد عدة أشكال للملكية الاشتراكية (مثلا فى الاتحاد السوفيتى ملكية الدولة الاشتراكية ، والملكية الاشتراكية للتعاونيات) . ومن باب أولى يمكن تفسير الإبقاء على المقولات السلعية حين يوجد قطاع للإنتاج الفردى واسع نسبياً كما هى الحال فى بولندا وفى كوبا بل وفى الاتحاد السوفيتى نفسه بالنسبة للمواد الغذائية التى تقدم الحيازات الفردية أكثر من ٤٠٪ منها .

ومع ذلك فإن هذا التفسير الشائع يبدو لى غير كاف لفهم استخدام المقولات السلعية وقانون القيمة **داخل القطاع الاشتراكى المملوك للدولة** .

وإذا اقتصرنا عليه يمكن أن نفهم إلى حد ما وجود المقولات السلعية على تخوم القطاع الاشتراكى المملوك للدولة ، أى فى علاقات ذلك القطاع مع غيره ، ولكن يصعب فهم ولوج تلك المقولات إلى **داخل** القطاع الاشتراكى نفسه .

وعندئذ كثيراً ما ينساق المرء إلى اعتبار أنه لا توجد داخل القطاع الاشتراكى مقولات سلعية « حقيقية » وإنما مقولات سلعية « مزعومة » . وبعبارة أخرى يمكن أن يعتبر البعض القطاع الاشتراكى بمثابة « ترست واحد مملوك للدولة » (على حسب التعبير الذى استخدمه نيكولاس بوخارين) ونظن عندئذ أن حركة المنتجات داخله مجرد **تداول** وليست **مبادلات*** فالسوق والمبادلات والأسعار هنا كلها مقولات مقولات « مزعومة » . وبعبارة أخرى يكون قد انتهى وجود المقولات السلعية وسير قانون القيمة داخل القطاع الاشتراكى المملوك للدولة . ولا تكون المقولات السلعية « المزعومة » عندئذ إلا مجرد **أشكال** خالية من كل مضمون اجتماعى واقتصادى حقيقى ، أشكال تستخدم لاعتبارات عملية **ويمكن إذن استخدامها أو عدم استخدامها** — بطريقة تحكمية إلى حد ما — وفقاً لاعتبارات التيسير العملية أو لمعايير غير اقتصادية .

وأعتقد شخصياً أن هذه الطريقة لطرح القضية غير واقعية ويمكن أن تفضى إلى نتائج عملية خطيرة .

فأولا ، يجب أن نتساءل ما هى جدوى « المقولات السلعية المزعومة » ، تلك

---

* التداول هنا circulation بمعنى الانتقال المادى للمنتج من وحدة إنتاجية إلى أخرى بمقابل أو بغير مقابل فى حين أن المبادلة échange هى انتقاله من ذمة شخص قانونى اقتصادى مستقل إلى ذمة شخص آخر ونظير مقابل معين —(المترجم) .

الأشكال الحالية من كل مضمون اجتماعي واقتصادى حقيقى ؟

فلو كانت تلك الأشكال خاوية فعلا ، ولم تعد التعبير الذى ما زال ضروريًا عن وقت العمل اللازم اجتماعيًا لإنتاج المنتجات المختلفة ، ولو لم تكن تلك الأشكال لا غنى عنها فى توزيع وقت العمل وتوزيع المنتجات ، لكان استخدامها أبعد ما يكون عن اعتبارات « التيسير » العملى . بل إنها كانت تجعل عندئذ من العسير إدراك ما هو جوهرى ، أى وقت العمل اللازم اجتماعيًا .

الدور الضرورى للمقولات السلعية

وهنا نلمس بالدقة القضية الأساسية : فى المرحلة الحالية من نمو القوى الإنتاجية . وفى المرحلة الحالية من اشتراكية القوى الإنتاجية ، لا يمكن قياس وقت العمل اللازم اجتماعيًا (بكل معانى ذلك المصطلح) قياسًا كاملا **بطريقة مباشرة** ، ولهذا تفرض المقولات السلعية نفسها موضوعيًا باعتبارها الوسيلة الوحيدة للقياس غير **المباشر** لوقت العمل اللازم اجتماعيًا .

وإذا كان وقت العمل اللازم اجتماعيًا لا يتيسر قياسه قياسًا **دقيقًا بعد الإنتاج** ، فإن قياسه يتعذر من باب أولى **قبل الإنتاج** .

والتخطيط الاشتراكى يمثل أول جهد للبشرية من أجل أن تحسب مقدمًا وقت العمل الذى يجب أن يكرسه المجتمع لأوجه الإنتاج المختلفة والتكلفة الاجتماعية لكل وحدة سيجرى إنتاجها .

وهذا الجهد الذى يفترض قبل كل شىء الملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج ، قد أصبح ضروريًا بسبب الطابع الاجتماعى المتزايد للقوى المنتجة والاعتماد المتزايد لفروع الإنتاج بعضها على البعض الآخر . ولكنه جهد ما زال فى بدايته بسبب النمو غير المتكافئ لقوى الإنتاج من فرع إلى آخر ، أى بسبب كون بعض الفروع ذات نمو محدود اجتماعيًا وتكنيكيًا .

السيطرة الاجتماعية على قوى الإنتاج والتسيير الاقتصادى

ويترتب على تلك الحال الموضوعية أنه حتى داخل قطاع الدولة الاشتراكى لا تكون وسائل الإنتاج المؤممة مشركة * تماماً بمعنى تحقق سيطرة المجتمع عليها سيطرة كاملة ، أى بمعنى كون المجتمع قادراً تماماً على استخدامها مركزياً بالشكل الأكثر فعالية .

ويجب أن يتركز الاهتمام على هذه النقطة بالذات . فلما كان من المستحيل فى الأوضاع الراهنة أن نحدد مركزياً تخصيص كل الموارد الجارية من أجل الحصول على أقصى غلة ممكنة من تلك الموارد فى إطار أهداف الخطة ، فإنه لابد من التمييز بين نوعين من القرارات الاقتصادية :

(١) القرارات الاقتصادية المركزية ، التى تدخل ضمن التخطيط الاقتصادى القومى .

(٢) القرارات الاقتصادية اللامركزية التى تدخل ضمن التسيير ** الاقتصادى ، وهذا التمييز بين التخطيط الاقتصادى والتسيير الاقتصادى الجارى يعنى فى الواقع التسليم بأننا فى المرحلة الراهنة من تطور قوى الإنتاج لم نصل بعد إلى توحيد عملية تملك البشر للطبيعة وعملية تكرار الإنتاج الاقتصادى فى عملية واحدة . وهذا يعنى بالتالى التسليم بأنه يوجد داخل قطاع الدولة الاشتراكى مراكز إنتاج مستقلة موضوعياً إلى حد كبير عن بعضها البعض ، أى مراكز تملك متميزة .

ومعنى ذلك أنه تبقى داخل وحدة حق الملكية للدولة الاشتراكية على وسائل الإنتاج (وعلى المنتجات التى تحصل عليها منها) ، أشكال أولية للتملك تقع فى مستوى « وحدات الإنتاج » المختلفة .

وتراكم أشكال ملكية مختلفة على نفس وسائل الإنتاج ليس إلا التعبير القانونى

---

* التشريك Socialisation قياساً على التأميم وسيراً على قواعد اشتقاق العربى المعروفة – (المترجم)

** رأينا استخدام التسيير ترجمة لكلمة gestion باعتبارها متميزة عن الإدارة direction أخذاً بما استقر عليه الاصطلاح فى الجزائر بصدد لجان التسيير الذاتى – (المترجم) .

الملائم إلى حد ما عن علاقات الإنتاج المحددة المرتبطة بدرجة معينة من تطور قوى الإنتاج .

وهذا التراكم ، **الضرورى موضوعيا** ، لأشكال مختلفة من الملكية داخل قطاع الدولة الاشتراكى نفسه هو بدوره الذى يجعل من الممكن أن نفهم أنه يمكن بل ويجب أن يوجد فى ذلك القطاع **مبادلات حقيقية** ، وبالتالى يكون المقولات السلعية مضمون اجتماعى واقتصادى حقيقى ولا تكون « مقولات مزعومة » .

ويمكن أن نستنتج من هذه النتيجة النظرية نتائج عملية عديدة ، سأكتفى بالإشارة إلى بعض منها .

التنظيم الداخلى للقطاع الاشتراكى

ويترتب على ما سبق أنه يجب تنظيم القطاع الاشتراكى كله وفقاً لمعايير موضوعية محددة . ولكى يكون لهذا التنظيم فعاليته يجب تطويعه لمستوى نمو قوى الإنتاج ولعلاقات الإنتاج المرتبطة بذلك المستوى . وذلك أمر يقتضيه **قانون الترابط الضرورى بين علاقات الإنتاج ونمو قوى الإنتاج** .

وبشكل أدق : لا يكون تنظيم القطاع الاشتراكى ذا فعالية إلا إذا كانت السلطة القانونية للتصرف فى بعض وسائل الإنتاج أو فى بعض المنتجات بيد من يملك **القدرة الفعلية على التصرف** فيها عن علم. إن تلك الفعالية تفترض التوحيد بين **الشخص القانونى والشخص الاقتصادى** . والمستوى الذى تحدد عنده القدرة الفعلية لا يتوقف بالطبع على « همة » البشر ، وإنما يتوقف على درجة نمو القوى الإنتاجية .

وحيث لا تجتمع السلطة القانونية والقدرة الفعلية يكون هناك انفصام بين **العملية الفعلية للإنتاج والتوزيع** من جانب ، وبين العملية التى قدرها أولئك الذين يمارسون السلطة القانونية دون أن تكون لهم القدرة الفعلية على التصرف ويؤدى هذا الانفصام بدرجة أو بأخـــرى إلى أن يفقد أولئك الذين يفترض فيهم قيادة العملية الاقتصادية القيادة الفعلية لتلك العملية ، كما أنه يفضى إلى تعدد الإجراءات اللائحية وتضخم الجهاز البيروقراطى . وتلك الظواهر الضارة ترتبط بالمجهود الضائع

الذى يبذل بقصد سد الفراغ الذى يفصل بين الإطار القانونى الشكلى وبين علاقات الإنتاج الفعلية ، تلك العلاقات التى لا تملأ ذلك الإطار عندئذ إلا بشكل قاصر .

وبهذا التحليل تأخذ قضية التنظيم الداخلى للقطاع الاشتراكى وللأشكال المختلفة للملكية الاشتراكية كل دلالتها .

فمثلا ، فى الاتحاد السوفييتى ، نجد أن الملكية الكولخوزية كشكل من أشكال الملكية الاشتراكية أكثر مواءمة بصفة عامة لدرجة نمو قوى الإنتاج من ملكية الدولة . ونعنى بذلك أنه فى المستوى الحالى لنمو قوى الإنتاج يكون تشريك عملية الإنتاج فعلياً فى إطار الكولخوز أكثر مما يكون لو انتقلت الملكية للدولة . فالدولة ستضطر عندئذ إما إلى أن تحاول أن تدير مركزياً عملية إنتاج لا يمكن إدارتها فعلياً فى الوضع الراهن إلا محلياً ، وإما إلى أن تفوض سلطة إصدار القرارات إلى مدير تابع لها تؤول إليه السلطات التى تمارسها اليوم جماعة الكولخوزيين وهيئاتها المختلفة . وهذا الانتقال للسلطات يعنى تراجعاً فى مستوى التشريك ، أى فى مستوى رقابة الجماعة لعملية الإنتاج ؛ لأن الرقابة التى يمكن أن يمارسها المجتمع على مدير كولخوز لابد أن تكون ، فى الأوضاع الراهنة ، رقابة محدودة .

ولذلك فحين نتحدث عن ملكية الدولة باعتبارها الشكل الأرقى للملكية الاشتراكية يكون لحديثنا (فيما يتعلق بعمليات الإنتاج التى لم تنضج بعد لتتخذ هذا الشكل) دلالة تاريخية ، باعتباره اتجاهاً فحسب ، ولا تكون له دلالة حالة فى المستوى الراهن لنمو القوى الإنتاجية . ولهذا فإنه من الضرورى الاحتفاظ حالياً بأشكال الملكية الاشتراكية المسماة « بالأشكال الدنيا » . ووجود هذه الأخيرة لا يجد تبريره فى « الروح المحافظة » التى تسود بين الفلاحين ، وإنما فى واقع علاقات الإنتاج المحددة .

الشخص الاقتصادى والشخص القانونى

وتفسر ضرورة المواءمة إلى أقصى حد ممكن (حتى يتقدم تشريك عمليات الإنتاج وقيادة الإنتاج) بين الشخص القانونى (الذى يتمتع بالسلطة القانونية للتصرف فى بعض وسائل الإنتاج وفى بعض المنتجات) وبين الشخص الاقتصادى

(الذى يمتلك **القدرة** الفعلية على التصرف فيها بطريقة نافعة لأنه يستطيع عملياً مراقبتها) ، تفسر تلك الضرورة أن الدولة فى الصين قد نقلت إلى الكومبونات الشعبية عدداً من المشروعات الصناعية التى كانت تدار مركزياً أو على مستوى الأقاليم أو المناطق وأن هذا النقل كان **تقدماً** فى مجال تشريك الإنتاج وليس نكسة . فالقضية هى دائماً أى **جماعة من الجماعات تستطيع أن تدير فعلياً ، وبالتالى بطريقة فعالة عمليات إنتاج معينة** ، وذلك أمر يتوقف على طبيعة قوى الإنتاج التى تحركها عمليات الإنتاج المذكورة .

ويجب أن يتحدد بنفس الطريقة طبعاً توزيع السلطات القانونية للتصرف فى وسائل الإنتاج والمنتجات (مثلا توزيع السلطات المذكورة بين مختلف هيئات الدولة ، أو توزيعها بين السلطات المركزية والهيئات المحلية ، أو بين السلطات الاقتصادية الخالصة) .

وهكذا ندرك أن نمو قوى الإنتاج ذاته وكذلك تطور علاقات الإنتاج هو الذى يولد التحول التدريجى للهيكل الداخلى للقطاع الاشتراكى . وبشكل أدق ، أن التشريك المتزايد لقوى الإنتاج هو الذى يجعل من الممكن تحقيق **تكامل متزايد للاقتصاد** ، وبالتالى التقدير **المباشر** أكثر فأكثر لوقت العمل اللازم اجتماعياً ، وتبعاً لذلك تقدم التخطيط واضمحلال المقولات السلعية .

ولكن ما زالت عملية الإنتاج الاجتماعى وتكرار الإنتاج الموسع حتى فى أكثر البلدان الاشتراكية تقدماً — كما سبق أن ذكرنا — **غير متكاملة ولا** تحكم أجزاؤها بعضها البعض بكل دقة بحيث يمكن أن يسيطر المجتمع عليها تماماً .

اعتماد قوى الإنتاج على بعضها البعض وتكاملها :

فقد أدى نمو قوى الإنتاج بالفعل إلى قدر متزايد من اعتماد بعض الأنشطة الاقتصادية على بعض ، وبعض العمليات الإنتاجية الأولية على بعض . قد جعل هذا الاعتماد المتبادل ، أو **هذه البداية من التكامل** ، التخطيط الاشتراكى ضرورياً باعتباره التخطيط الحقيقى الوحيد ، كما أعطت المضمون الحقيقى للملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج (التى لا يمكن بدونها قيام تخطيط اقتصادى فعلى) . ولكن تكامل

العمليات الإنتاجية الأولية المختلفة ما زال فى بدايته . وكل منها ما زالت تتطور بطريقة مستقلة نسبياً . وكنتيجة لذلك ، يتم تملك البشر للطبيعة فى مراكز (وحدات إنتاج) متميزة ، منفصلة عن بعضها البعض . فتقوم بينها علاقات معقدة ومتعددة ومنظمة بدرجة أو بأخرى . وهكذا تشكل كل وحدة إنتاجية مركزاً لتملك الطبيعة له نوعيته وحقيقته الخاصة .

وبالرغم من ذلك ، يوضح التقدم التكنيكى الذى تحقق فى بعض الفروع أنه كلما نمت قوى الإنتاج ، أدى نموها إلى **تكامل فعلى** لعمليات الإنتاج ، إلى تنسيق عضوى بين تلك العمليات التى تتحول شيئاً فشيئاً إلى عملية وحيدة بحيث يتقاص نطاق العلاقات السلعية ويضمحل مجال المقولات السلعية . وعندما يبلغ هذا التطور غايته يمكن أن يصبح التخطيط والإدارة بيد نفس السلطة الاجتماعية (وإن كان هذا لا يعنى بالضرورة أنها تؤول إلى شخص قانونى واحد) .

وإلى أن يتحقق ذلك يغطى التخطيط الاشتراكى القيادة الواعية لمجموع عمليات تكرار الإنتاج الاجتماعى ، وهى عمليات متزايدة العدد آخذة فى التنسيق (لأن بعضها يحكم موضوعياً البعض الآخر) فى حين يختص التسيير الاشتراكى بالإدارة الواعية للعمليات التى يحققها مختلف الأشخاص الاقتصاديين . وهؤلاء الأشخاص يرتبطون ببعضهم البعض عن طريق الخطة فى الحدود التى يحكم فيها بعضهم البعض موضوعياً ، وعن طريق العلاقات السلعية فى الحدود التى يتمتعون فيها باستقلال نسبى .

بعض نتائج التحليل السابق :

وأعتقد أنه يمكن ابتداء من ذلك التحليل أن نحاول :

(١) تحديد مستويات تشريك وسائل الإنتاج وأشكاله الصحيحة (مثلا توزيع وحدات الإنتاج بين السلطة المركزية والسلطات المحلية) .

(٢) تحديد الظروف الموضوعية لاضمحلال المقولات السلعية الذى يشكل إحدى المشكلات الأساسية فى الانتقال من المجتمع الاشتراكى للمجتمع الشيوعى .

(٣) تحديد دور جهاز الأسعار وشروط سيره سواء داخل قطاع الدولة الاشتراكى أم فى العلاقات بينه وبين القطاعات الأخرى ، أو بينه وبين الخارج .

جهاز الأسعار :

إن المشكلات التى يثيرها جهاز الأسعار تستدعى اشتطراداً طويلا . ولكنى سأقتصر فى هذا المقام فقط على الملاحظة التالية : إن التعدد الموضوعى لمراكز اتخاذ القرارات ووجود بعضها فوق بعض يعنى أن تلك المراكز مدعوة لاتخاذ **قرارات من طبيعة مختلفة** .

فمثلا يكون جوهر **قرارات التسيير** هو السعى وراء التأليف الأمثل **بين المواد الموجودة** ، وذلك فى مستوى **كل وحدة اقتصادية** . والمشكلة التى تثور فى هذا الصدد هى مشكلة **إقامة نظام من الأسعار يؤمن على أفضل وجه ممكن التوافق بين ما يبدو أنه الوضع الأمثل على مستوى كل وحدة إنتاج وبين الوضع الأمثل الاجتماعى كما تحدده الخطة .**

وكما يبين التحليل الاقتصادى مثل هذا النظام من الأسعار يجب أن يشمل ، من ناحية ، أسعاراً يتحدد مستواها النسبي وفقاً لوقت العمل اللازم اجتماعياً ، ومن ناحية أخرى ، أسعاراً تبتعد فى اتجاه أو فى آخر عن ذلك المستوى من أجل الضمان غير المباشر لتحقيق بعض الأهداف الاقتصادية والاجتماعية .

أما فيما يتعلق بالقرارات التى تتخذ فى مستوى التخطيط الاقتصادى ، وبصفة خاصة فيما يتعلق بتخطيط الاستثمار ، فلا يمكن أن يجرى الحساب الاقتصادى على أساس الأسعار الحالية وحدها ، بل لابد من استخدام **الأسعار المقبلة المحتملة** التى تتفق والنتائج المنتظرة من الاستثمارات .

كذلك لابد أن تطور — فى مستوى التخطيط — الحسابات القائمة على وقت العمل ، وذلك لأن هدف التخطيط الاشتراكى هو توفير أقصى إشباع للحاجات المتزايدة عن طريق التزايد المستمر لإنتاجية العمل ، وهذا ما يقتضى فى النهاية إجراء الحساب على أساس وقت العمل . ولكن هذا الحساب — كما سبق أن أوضحت — لا يمكن تطويره إلا تدريجياً وفى المستوى الذى يمكن فيه إدراك عملية تكرار الإنتاج الاقتصادى فى مجموعها أى فى مستوى تخطيط الاقتصاد القومى .

(محاضرة ألقيت فى هافانا فى ١٩٦٣)

٣

مشكلة "التخلف"

اصطلاح « البلاد المتخلفة » اصطلاح جديد للتعبير عن حقيقة قديمة نسبياً ، وقد ولد هذا التعبير داخل الهيئات الدولية غداة الحرب العالمية الثانية .

وقد انتشر استخدامه بسرعة فائقة ، وهو اليوم كلمة جارية فى الصحافة اليومية .

وليس من شك فى أنه إذا كان استخدام اصطلاح « البلاد المتخلفة » قد ذاع على هذا النحو ، فإن ذلك يرجع إلى أن المشكلات التى تواجهها تلك البلدان هى من أكثر المشكلات إلحاحاً فى النصف الثانى من القرن العشرين .

فى السنوات الأخيرة أدركت الشعوب التى تشكل الجزء الأفقر والأكثر حرماناً والأعظم عدداً من البشرية ، الأحوال التى تعانيها ، وأكدت بقوة متزايدة أنها تريد أن تصل إلى مستوى معيشة أرقى وتعزم أن تستفيد هى الأخرى من الحضارة الحديثة وإمكانيات الراحة والصحة التى يوفرها العلم والتكنيك المعاصر .

وأعتقد شخصياً أنه إذا كانت مشكلات الشعوب المحرومة تسمى مشكلات « البلاد المتخلفة » ولا تحمل اسماً أدق علمياً فإنما يرجع ذلك إلى الشعوذة التى تمارسها — عن وعى أو بدون وعى ، وهذا غير هام — الأيديولوجية البورجوازية .

فاصطلاح البلاد « المتخلفة » يوحى ، فى الواقع ، بعدة أفكار خاطئة علمياً . فهو يوحى بأن البلدان المعنية تعانى « مجرد تأخر » عن غيرها ، عن تلك التى تسمى « البلاد المتقدمة » . وتلك النظرة التى تجعل لكل بلد مكاناً متقدماً أو متخلفاً فى سلم التقدم الاجتماعى والاقتصادى نظرة سطحية تماماً . وتحويل هذه النظرة إلى مفاهيم نظرية يعنى إحلال الملاحظة الإحصائية لارتفاع أو انخفاض مستوى المعيشة ، محل التفسير التاريخى والتحليل العلمى . ذلك التفسير وهذا التحليل اللذان لا يمكن أن يغضا النظر عن علاقات السيطرة والاستغلال القائمة بين مختلف البلدان .

وفى تقديرى أنه من الناحية العلمية لابد أن تحل محل تعبير « البلاد المتخلفة » التعبير الأكثر دقة : « البلاد المستغلة ، أو التابعة ، أو ذات الاقتصاد المشوه » . وسأعود مرة أخرى إلى هذا التعبير فى القسم الثانى من حديثى ، ولكننى أود أن أقف هنا قليلا عند نقد اصطلاح «البلاد المتخلفة » ونقد الوصف الذى يقدمه الاقتصاديون البورجوازيون للظاهرة التى يسمونها « التخلف » .

١ — الوصف البورجوازى للتخلف ونقده :

إن الاقتصاديين الذين يستخدمون اصطلاح البلاد « المتخلفة » دون نقد يسلمون ، صراحة أو ضمناً ، بالفكرة القائلة بأن تلك البلدان توجد حالياً فى مرحلة من مراحل النمو الاقتصادى متخلفة عن تلك التى بلغتها البلدان المتقدمة .

وهذه الفكرة لا تعبر بصفة عامة عن الواقع .

إن الفكرة خاطئة لأن البلاد التى تسمى « متخلفة » توجد فى وضع مختلف جذرياً عن ذلك الذى كان سائداً قبل خمسين أو مائة عام أو مائتى عام أو ثلاثة قرون فى البلدان الصناعية . وحتى مع التسليم بأن نصيب الفرد من الدخل القومى لم يكن فى هذه البلدان آنذاك أعلى منه فى البلدان المسماة اليوم بالمتخلفة ، فإن وضعها كان مختلفاً اختلافاً كيفياً .

فلم يكن فى اقتصاد البلدان التى أصبحت اليوم صناعية أية سمة من السمات الأساسية لاقتصاديات البلاد المسماة « بالمتخلفة » ، تلك السمات التى سأعود إلى شرحها بعد قليل . فالبلدان التى أصبحت صناعية لم تكن بلاداً تابعة اقتصادياً . ولم يكن فى اقتصادياتها قطاعات متضخمة مرتبطة أوثق الارتباط ببعض الأسواق الأجنبية وتسود فيها رؤوس أموال أجنبية كذلك . ولم تكن تلك الاقتصاديات لتنمو أو تركد وفقاً لتقلبات السوق الدولية لمادة أولية أو منتج زراعى أولى . ولم يكن عليها أن تتحمل عبء التزامات مالية باهظة إزاء الخارج (فوائد وأرباح وعائدات تدفع للرأسماليين الأجانب) ، ولم يكن على صناعتها الوليدة أن تواجه منافسة صناعات قوية ومستقرة منذ زمن يسيطر عليها نفس رأس المال الكبير الذى يسيطر على موارد البلاد الطبيعية . ولم يكن على هذه الاقتصاديات أن تعتمد فى تكرار الإنتاج الموسع

على استيراد المعدات من الخارج . فهى وإن كانت آنذاك قليلة التصنيع إلا أنها لم تكن اقتصاديات مشوهة ومختلة التوازن ، بل كانت متكاملة ومركزة حول ذاتها .

وهذا التذكير العاجل بأهم الفروق يبين إلى أى حد يكون من الخطأ الاعتماد على فكرة « التأخر » وحدها لتمييز الأوضاع فى البلاد المسماة بالمتخلفة .

إن مستوى معيشة معظم السكان فى تلك البلاد متخلف عنه فى البلاد الصناعية ، ولكن هذا التخلف لا يفسر بأن اقتصاد البلاد المتخلفة يوجد حالياً فى مرحلة من مراحل التطور أقل تقدماً من تلك التى بلغتها البلاد الصناعية . والواقع أن البلاد المسماة بالمتخلفة قد تطورت فى الوقت نفسه الذى تطورت فيه البلاد المتقدمة ، ولكن تطورها لم يكن فى نفس الاتجاه ولا بنفس الطريقة . وهنا يكمن ما يرمى مفهوم « التخلف » لطمسه . وهذا لا يعنى أنه لا يمكن أن يوجد فى العالم بصفة استثنائية محضة بعض البلدان أو بعض المناطق التى توجد الآن عملياً فى نفس المستوى وبنفس الهياكل التى كانت معروفة منذ مائة عام أو مائتين أو ثلاث مئات ، ولكن تلك البلدان — مثل اليمن ونيبال — أو تلك المناطق المنعزلة التى يمكن اعتبارها بالفعل متخلفة ليس لها تلك السمات المميزة المشتركة بين بقية البلاد المسماة بالمتخلفة .

ومن الواضح أن المناقشة السابقة لا تقتصر أهميتها على قضية المصطلحات . فالحقيقة أن الاقتصاديين الذين يستخدمون اصطلاح « البلاد المتخلفة » دون نقد يقومون بتحليل لمشكلات تلك البلاد ينبع من ذلك المفهوم ولذلك فإن النتائج العملية التى يؤدى إليها تحليلهم لا تساهم بأى شكل فى حل مشكلات « التخلف » المزعوم . فى نظر هؤلاء الاقتصاديين يكون انخفاض متوسط دخل الفرد من أهم سمات « التخلف » . وهم يقولون إن انخفاض متوسط الدخل يؤدى إلى انخفاض مستوى الاستثمار الجارى . وهذا المستوى منخفض — على حد قولهم — لا من حيث القيمة المطلقة فقط بل من حيث القيمة النسبية كذلك . وبعبارة أخرى يكون معدل الاستثمار — أى نسبة الاستثمار إلى الدخل القومى — ضعيفاً . ولما كان معدل الاستثمار هو أحد العوامل الحاسمة فى تحديد معدل زيادة الدخل القومى ، فإنه يمكن أن نجد فى هذا تفسيراً للنمو البالغ البطء للدخل القومى فى « البلاد المتخلفة » وهكذا يكون مصدر الفارق المتزايد بين الدخل القومى فى البلاد المسماة « بالمتخلفة » والدخل القومى

فى البلاد الصناعية هو انخفاض الدخل القومى ومعدل الاستثمار فى البلاد الفقيرة .

وغالباً ما يلاحظ هؤلاء الاقتصاديون أن معدل زيادة السكان فى البلاد المسماة « بالمتخلفة » يكون عادة قريباً جداً من معدل زيادة الدخل القومى لتلك البلدان ومن هنا يكون ركود متوسط دخل الفرد أو حتى تناقصه . وهذا ما أسماه بعض الاقتصاديين البورجوازيين الدائرة المفرغة « للتخلف » .

وعند هذا الحد يستخلص أولئك الاقتصاديون من تحليلهم النتائج التالية :

(١) لايمكن للبلاد المسماة « بالمتخلفة » أن تخرج من وضعها الحالى إلا بالاستعانة باستثمارات رؤوس الأموال الأجنبية ، لأنه بدون تلك الاستثمارات لن يتجه الفارق بين متوسطات الدخل القومى إلى الانخفاض بل سيتجه نحو التزايد .

(٢) وفى داخل البلاد « المتخلفة » ينبغى تشجيع زيادة الفوارق فى الدخول ، لأن الدخول المرتفعة وحدها هى التى تقدم ادخاراً يمكن أن يساهم فى رفع معدل الاستثمار وبالتالى فى زيادة الدخل القومى .

(٣) ولما كانت عادات الادخار والاستثمار ضعيفة عند الطبقات التقليدية فى البلاد « المتخلفة » فلابد من تشجيع نشأة طبقة من المنظمين الرأسماليين فى الريف والمدينة . فتلك الطبقة هى التى ستعجل التنمية الاقتصادية لاسيما إذا قدمت لها الدولة التسهيلات الكافية من الناحية المالية (عن طريق المحاباة الضريبية مثلا) ومن الناحية المادية فى شكل بناء الطرق والسكك الحديدية وتوفير الطاقة المحركة بثمن بخس .

ذلك عرض موجز جداً للاستدلال والنتائج التى يقدمها الاقتصاديون الذين يعتمدون على مفهوم « التخلف » دون نقد . والواقع أن عدداً منهم يضيف إلى هذا الاستدلال بعض الملاحظات التكميلية التى تعطيه شكلا أكثر واقعية . ولكن جوهر الاستدلال هو ما ذكرته أعلاه ، وهو جوهر ينبع منطقياً من مفهوم « التخلف » . فإذا كانت تلك البلاد « المتخلفة » متأخرة فحسب عن غيرها ، فمن الملائم من أجل القضاء على هذا التأخير أن نجعلها تتبع الطريق الذى اتبعته غيرها من البلدان التى أصبحت اليوم صناعية ، مع الحرص على قطعه بسرعة أكبر . والعون الذى تقدمه رؤوس الأموال الأجنبية من عامة وخاصة يهدف بالدقة إلى زيادة تلك السرعة .

وإذا كان ذلك هو جوهر استدلال الاقتصاديين الذين أنقدهم ، فإنه من

السهل إدراك أن ما يقدمونه من توصيات أخرى تكون ذات طابع ثانوى حتى ولو كانت فى ذاتها سليمة كما يحدث عندما يدعو بعضهم إلى قدر من التنويع فى الإنتاج أو إلى قدر من التصنيع .

ومن السهل كذلك أن ندرك أن تلك التوصيات ذاتها مشوبة بالأخطاء فى محتواها المحدد . فمثلا عندما يدعو بعض هؤلاء الاقتصاديين إلى التصنيع يعلنون أنه يجب أن يتجه بالأولوية نحو الصناعات الخفيفة والاستهلاكية بحجة أنها صناعات تقتضى استثماراً أقل بالنسبة للعامل أو لوحدة الإنتاج مما تقتضيه الصناعات الثقيلة . وخلف هذه التوصية نجد الحجة التاريخية المزعومة القائلة بأنه ما دام تصنيع البلاد الصناعية المتقدمة قد بدأ بإقامة الصناعة الخفيفة فإنه يتعين على البلدان التى تعانى التأخير فى النمو أن تمر بنفس المراحل التى عبرتها تلك التى سبقتها على طريق التصنيع .

وهكذا نشهد أنه ابتداء من فكرة « التخلف » الزائفة والمضللة يقام تحليل اقتصادى وسياسة اقتصادية لو أخذنا مأخذ الجد لصرفتا البلاد « المتخلفة » عن حل المشكلات التى تواجهها .

ولذلك فإنه من الضرورى أن يحل محل التحليل المضلل « للتخلف » المزعوم تحليل واقعى ، أى تحليل لا يعزل وضع تلك البلاد ليجعل منه شيئاً فى ذاته بل على العكس يضعها فى شبكة علاقات التبعية والاستغلال التى تحيط بها والتى يتعين عليها الخروج منها حتى يغدو من الممكن الارتفاع الفعلى بمستوى معيشة سكانها .

٢ ــ حقيقة التبعية ، والاستغلال والتجميد فى اقتصاديات البلاد ذات مستوى المعيشة المنخفض :

أولا : التبعية :

إن من أهم السمات الجوهرية لوضع البلاد المسماة بالمتخلفة حالة التبعية التى تعيش فيها ، تلك التبعية تظهر فى مستويين : المستوى السياسى ، والمستوى الاقتصادى .

(١) التبعية السياسية :

فى المستوى السياسى نجد أن الشكل المطلق للتبعية هو تبعية المستعمرات. والواقع أن معظم البلدان المسماة « بالمتخلفة » فى أمريكا وآسيا وأفريقيا كانت لأجل طويل، أو ما زالت، مستعمرات. وفى بعض الأحوال كان من الممكن استعمار تلك البلدان لأنها كانت أقل نمواً من الناحية الاقتصادية من البلاد التى استعمرتها. ولكن هذا ليس صحيحاً دائماً. فمثلا لم يكن مستوى نمو قوى الإنتاج فى الهند فى نهاية القرن السابع عشر وبداية الثامن عشر منخفضاً بشكل جدى بالمقارنة بمستوى نمو قوى الإنتاج فى إنجلترا فى ذلك الوقت.

والأمر الجوهرى فى الواقعة الاستعمارية هو أنها كانت الوسيلة العنيفة لاستغلال كثيف للبلاد المسيطر عليها ومصدراً إما لدمار جزء من قواها الإنتاجية « السابقة » وإما لتشويه اقتصادها، وذلك لأن تلك البلاد أخضعت لمصالح الطبقات المسيطرة فى البلاد الاستعمارية.

ومع ذلك فإن التبعية السياسية يمكن أن تتخذ شكلا أقل إطلاقاً من تبعية المستعمرات. وأمثلة هذا النوع من التبعية السياسية عديدة فى بلاد أمريكا اللاتينية التى لم تكد تخرج من تبعيتها كمستعمرات لبلدان أوربا حتى وقعت فى تبعية شبه استعمارية إزاء الولايات المتحدة. ويرتكز هذا الشكل من التبعية السياسية على بعض روابط التبعية الاقتصادية الوثيقة أو على فساد فريق من رجال السياسة القياديين فى البلاد التابعة. وتتميز البلاد الخاضعة لهذا النوع من التبعية بعدم الاستقرار السياسى أو بنظام ديكتاتورى أو بتوالى عدم الاستقرار والدكتاتورية. ويطلق حالياً على هذا الشكل من التبعية فى البلاد التى غادرت حديثاً وضع المستعمرات اسم « الاستعمار الجديد ».

والواقع أننا هنا بصدد علاقات شبه استعمارية تمكن الطبقات المسيطرة فى البلاد الإمبريالية من أن تخضع لمصالحها الخاصة استغلال قوى الإنتاج فى البلاد الخاضعة لها. وفى شكل الاستعمار الجديد، يمكن أن يحصل الحكام المحليون على ثمن مرتفع نسبياً نظير تعاونهم مع الإمبرياليين، ولكن هذا الثمن سيكون بلا شك أقل من

ذلك الذي يتعين دفعه للمحافظة على السيطرة الاستعمارية المباشرة التي ترفضها شعوب « المستعمرات السابقة » .

ومن السهل أن نفهم أنه فى جميع أحوال التبعية السياسية يكون نوع النمو الاقتصادي الذى يتم فى البلدان التابعة خاضعاً لمصالح خارجية . وهذا لا يستتبع بالضرورة وقف كل نمو ، أو التراجع العام لكل القوى المنتجة . ولكنه يستتبع نوعاً خاصاً من النمو يؤدى إلى تضخم بعض القطاعات التى يكون من مصلحة الطبقات المسيطرة الأجنبية تنميتها وإلى ركود أو تراجع القطاعات الأخرى .

وهذا النوع من النمو يوفر الأساس للنوع الثانى من التبعية : التبعية الاقتصادية التى تشكل سمة مميزة جوهرية للبلدان المسماة « متخلفة » .

(٢) التبعية الاقتصادية :

تكون تبعية بلد ما اقتصادياً لبلد آخر فى الغالب ثمرة لتبعيته السياسية له من قبل . فعندئذ تنفصم روابط التبعية السياسية ولكنها تكون قد نسجت روابط التبعية الاقتصادية التى تعيش بعدها . ولكن من المعروف أن التبعية الاقتصادية يمكن أن تنشأ دون أن يكون البلد التابع مستعمرة سابقة للبلد الذى يتبعه . وتلك هى مثلا حالة معظم بلدان أمريكا اللاتينية التابعة اقتصادياً للولايات المتحدة كنتيجة لضعفها الاقتصادى وقت حصولها على الاستقلال . وهذا الضعف الذى كان ثمرة للسيطرة الاستعمارية السابقة هو الذى أوقعها فى التبعية الاقتصادية للولايات المتحدة .

ويمكن أن تتخذ التبعية الاقتصادية أشكالا متعددة لا يستبعد أحدها الآخر وإن كان لكل منها مرحلة تاريخية كانت له فيها السيادة .

وأول أشكال التبعية الاقتصادية هو التبعية التجارية . وهى تتمثل فى أن حجم وقيمة التجارة الخارجية لبلد ما يتوقفان على صادراتها إلى عدد محدود من البلاد (غالباً ما يكون بلداً واحداً) وهى صادرات تتكون من عدد محدود كذلك من المنتجات تصدر غالباً فى شكل مواد أولية أو شبه أولية . ويمكن أن نسوق مثلا لهذه التبعية تخصص بعض البلاد فى تصدير السكر أو البن ، أو القطن أو الشاى أو الموز أو القصدير أو الجوت أو النحاس أو البوكسيت . وفى العديد من الحالات نجد أن

منتجاً واحداً (أو اثنين) يمثل ٧٠ أو ٨٠٪ من صادرات البلد . ومن الواضح أن حركة الاقتصاد فى مثل هذا البلد تكون محكومة أساساً بعوامل خارجية . فتلك العوامل الخارجية هى التى تحدد هيكل الإنتاج وحجمه وكذلك حجم الاستثمارات وهيكلها .

وفى الواقع أن البلاد التى تعيش فى ظل هذا النوع من التبعية التجارية تنقسم حياتها الاقتصادية إلى قطاعين :

القطاع المرتبط بالسوق الخارجية ويكون عادة أكثر تقدماً من الناحية التكنيكية. وهو كذلك الذى تنمو داخله علاقات الإنتاج الرأسمالية وهو مملوك بنسبة كبيرة لرأس المال الأجنبى .

والقطاع الذى يغطى الحاجات الداخلية وهو قطاع فقير من حيث المعدات ، محدود القدرة على النمو تسوده علاقات إنتاج سابقة للرأسمالية .

والتبعية التجارية التى أشرنا إليها أعلاه يمكن أن تكون ثمرة لعمليتين تاريخيتين مختلفتين ترتبطان بمرحلتين متواليتين من مراحل تطور الرأسمالية العالمية . فيمكن أن تكون التبعية التجارية ميراثاً مباشراً لفترة التبعية الاستعمارية السابقة . وعندئذ تكون قد استقرت خلال الفترة الاستعمارية وتستمر تحت تأثير الضغط المزدوج لمصالح المستعمرين السابقين وفريق من الطبقات السائدة فى المستعمرة السابقة .

ولكن التبعية التجارية يمكن أن يكون لها أصل آخر . فمن الممكن أن تكون نتيجة لتبعية مالية ، أى لدخول رؤوس الأموال الإمبريالية فى البلد التابع . وفى هذه الحالة تنمى رؤوس الأموال الأجنبية أولا الفروع اللازمة لزيادة أرباح رأس المال الاحتكارى فى البلد المصدر لرأس المال . والنموذج الأساسى لذلك هو نمو الصناعات الاستخراجية فى بعض البلاد على يد رأس المال الأجنبى الكبير . ويعمل هذا الأخير على تصدير المنتجات فى حالتها الخام أو شبه الخام ليجرى تحويلها فى مصانع البلد الاستعمارى . ولذلك فهو يعارض كل تنمية من شأنها أن تحرم مصانعه من المواد الأولية التى تحصل عليها بثمن بخس .

وفى هذه الحالة يكون الأمر الجوهرى هو التبعية المالية ، فى حين لا تكون التبعية التجارية إلا مجرد نتيجة . وقد انتشر هذا النوع من التبعية على أثر نمو رأس المال المالى وتوسع الإمبريالية بالمعنى العلمى للكلمة .

ويمكن أن نلاحظ كذلك أن حالة التبعية الاقتصادية لا تؤدى فقط إلى تضخم بعض القطاعات ولكن تفضى كذلك إلى تضخم بعض المدن ذات الموانئ ، فى حين يبقى داخل البلاد يعانى نقص وسائل المواصلات فيما عدا تلك التى تنقل إلى الموانئ المنتجات التى تهم الأسواق الأجنبية . وهكذا يعبر الاعتماد على محصول واحد واحد أو على إنتاج واحد، وتضخم الموانئ ، وهيكل الاستثمارات واتجاه طرق المواصلات ، تعبر كلها عن خضوع البلاد التابعة لرأس المال الأجنبى . وذلك جانب جوهرى أول من جوانب وضع تلك البلاد التى هى فى الحقيقة شىء آخر غير مجرد أنها « متخلفة » .

ثانياً : الاستغلال :

وليس الإبقاء على البلاد التابعة بأى ثمن فى حالة التبعية التجارية والمالية غرضاً فى ذاته فى إطار العلاقات الإمبريالية التى تخضع البلد التابع لسيطرة دولة رأسمالية كبرى . وإنما الغرض هو تحقيق أقصى ربح لرأس المال الاحتكارى ، أى تحقيق أقصى قدر من استغلال البلاد التابعة بواسطة رأس المال الاحتكارى الإمبريالى .

والواقع أننا هنا نلمس الجذر العميق لوضع البلاد المسماة « بالمتخلفة » فذلك هو وضعها بالدقة لأنها مسيطر عليها ومستغلة . وليس الأمر الجوهرى بالنسبة لهذه البلاد ضعف درجة نمو القوى المنتجة فيها ، فذلك أمر ناتج عن حالة التبعية والاستغلال المفروضة عليها .

ومن المهم أن نقف عند الجوانب المختلفة للاستغلال المفروض على البلاد التابعة .

(١) الاستغلال المالى :

ولعل أظهر جوانب الاستغلال هو ذلك الذى يتم عن طريق رأس المال المالى . ويظهر هذا الشكل من أشكال الاستغلال للوهلة الأولى فى حجم ما يقتطعه رأس المال الأجنبى من الناتج القومى للبلد المستثمر فيه . وتلك الاقتطاعات عبارة عن أرباح محققة ، وفوائد مدفوعة ، وعائدات محصلة . ويظهر جانب من تلك الاقتطاعات ، حين يصطحب بتحويلات نقدية ، فى مستوى ميزان المدفوعات . ولكن هناك

جانباً آخر يتراكم محلياً ويزيد بذلك من مديونية البلد المستغل دون أى إضافة حقيقية يضيفها رأس المال الأجنبي إلى التراكم الداخلي .

ويمكن تكوين فكرة عن حجم النوع الأول من الاقتطاعات إذا قلنا إنه خلال الفترة من ١٩٥٠ إلى ١٩٦٠ ، بلغ إجمالى ما حصلته منها البلاد الإمبريالية الرئيسية — بريطانيا وفرنسا وبلجيكا وهولندا والولايات المتحدة — من البلاد المستعمرة وشبه المستعمرة أكثر من ثلاثة مليارات من الدولارات سنوياً . ويفوق هذا المبلغ بكثير إجمالى ما حولته هذه البلاد إلى البلاد المتخلفة للاستثمارات الإنتاجية .

وهذا يعنى أن البلاد « المتخلفة » قد تحملت عبء هذه الاقتطاعات بأن صدرت أكثر ما استوردت . وهو يعنى ، من ناحية أخرى ، أن زيادة مديونية البلاد « المتخلفة » خلال تلك الفترة ترجع ، إلى حد كبير ، إلى النوع الثانى من الاقتطاعات ، ذلك الذى يؤدى إلى إعادة استثمار جزء من أرباح رأس المال الاحتكارى الأجنبي محلياً . ولابد من بحث مستفيض للوصول إلى تقدير الحجم الفعلى لهذا الشكل لمن الاستغلال . ولكن يمكن أن نلاحظ أن المبالغ المحولة بصفة أرباح لرأس المال الأجنبي لا تمثل فى بعض البلدان — مثل الهند — إلا جزءاً بسيطاً من الأرباح المحققة محلياً . وهذا ما يجعلنا نتوقع أن تزيد الاقتطاعات المحولة مستقبلا حتى ولو بقيت نسبة التحويلات إلى إعادة الاستثمار على ما هى عليه . وذلك مظهر للتزايد الذاتى للاستغلال المالى .

وإذا كان الاستغلال المالى للبلاد المستعمرة وشبه المستعمرة وللمستعمرات السابقة هو الشكل الأكثر ظهوراً ، فإنه ليس الشكل الوحيد ، بل إنه ليس الشكل الأكثر أهمية كماً وكيفاً .

(٢) الاستغلال التجارى :

وثمة شكل آخر لاستغلال تلك البلاد له طابع تجارى . وهو نتيجة للتبادل غير المتكافئ . فالمنتجات التى تبيعها البلاد الصناعية إلى البلاد المستغلة ، تباع عادة بسعر أعلى من قيمتها . والآليات التى تمكن من فرض الثمن الإضافى متعددة ومعقدة . وليس هنا مقام تحليلها ، ولذلك سأقدم بعض الأمثلة فقط .

فبصفة عامة يسمح نمو الرأسمالية والاحتكارات للصناعات الكبرى المتمركزة بأن تبيع إنتاجها بأثمان تحتوى على معدل ربح أعلى بكثير من الربح المتوسط . ومواقع رأس المال الاحتكارى الأجنبى فى البلاد «المتخلفة» أقوى من مواقعه فى بلده الأصلى . وهو يستمد وزنه فى الغالب من السيطرة السياسية التى تمارسها هذه الدولة الإمبريالية أو تلك ، على بلد مستعمر أو شبه مستعمر . فهذه السيطرة تجعل من الممكن عملياً حظر استيراد المنتجات الصناعية من غير البلد الاستعمارى المسيطر . وهكذا يتدعم المركز الاحتكارى الذى يتمتع به موردو تلك المنتجات . ويمكن الوصول لنتيجة مماثلة إلى حد كبير وبطريقة أكثر مرونة إذا أدخل البلد التابع فى منطقة جمركية أو نقدية . بل قد يحدث أن يؤدى انتماء البلد التابع لمنطقة نقدية معينة إلى عزلة تماماً عن بقية السوق العالمية . وفى هذه الحالة يمكن أن يوهم رأس المال الاحتكارى البلد التابع بأنه يشترى منتجاته بأعلى من سعر السوق العالمية . والواقع أن البلد التابع يدفع عندئذ غالياً مقابل هذه الميزة ، لأنه يخسر فى مشترواته من البلد الاستعمارى أكثر مما يكسب فى مبيعاته إليه .

ومن المهم أن نؤكد أن آلية الاستغلال عن طريق الأسعار لا تقتضى بالضرورة التبعية السياسية ولا حتى انتماء البلد التابع إلى منطقة نقدية أو جمركية يسيطر عليها دولة أو مجموعة دول إمبريالية . فقد ينتج هذا الاستغلال ، وكثيراً ما ينتج ، من مواقع السيطرة التى تحتلها داخل البلد التابع بعض الشركات التجارية أو المصرفية وثيقة الارتباط برأس المال الصناعى الكبير فى بلد إمبريالى معين . فهذه تعمل على استمرار استيراد البلاد التابعة من الاحتكارات الصناعية الكبرى المرتبطة بها ، بالرغم من ارتفاع أسعارها . والمثل التقليدى على ذلك هو المركز الممتاز الذى تتمتع به المنتجات المستوردة من الولايات المتحدة فى أسواق أمريكا اللاتينية رغم ارتفاع ثمنها .

وكثيراً ما ينتج الاستغلال التجارى عن طريق آلية الأسعار ، أى عن طريق التبادل غير المتكافئ ، من شراء منتجات البلاد التابعة بسعر أقل من قيمتها . ويكون ذلك ممكناً عندما تسيطر شركة واحدة ، أو مجموعة شركات متفاهمة فيما بينها ، على السوق المحلية . والمثل التقليدى لذلك هو شركة « الفواكه المتحدة » فى أمريكا اللاتينية . ولكن يمكن أن نذكر كذلك شركة « يونيليفر » فى أفريقيا (لاسيما فى

البلاد التى تتحدث بالإنجليزية وفى الكونجو البلجيكى) وكذلك الشركات التجارية الفرنسية فى مستعمرات فرنسا السابقة .

وواضح أنه من المستحيل تقدير حجم الاستغلال الواقع على البلاد التابعة . ويمكن أن نعطى فكرة عن الأبعاد المرجحة لهذا الاستغلال إذا قلنا إن متوسط القيمة السنوية لواردات البلاد « المتخلفة » وصادراتها فى أواسط الفترة ١٩٥٠ — ١٩٦٠ كان مبلغ حوالى ٦٠ مليار دولار . وإذا افترضنا أن تلك البلاد خضعت لمبادلات غير متكافئة بمالا يزيد عن ١٠ ٪ من مبادلاتها الخارجية (ونسبة ١٠ ٪ حد أدنى أقل بكثير من الواقع) فإنه يمكن أن تقدر بحوالى ستة مليارات القيمة السنوية لما يقتطع من إنتاج البلاد التابعة نتيجة لهذا الشكل من أشكال الاستغلال .

وتعمل الآليات التى أقامتها الإمبريالية بطريقة تجعل حصيلة البلاد التابعة من صادراتها لا تزيد إلا بصعوبة بالغة . فحين يزيد حجم المنتجات التى تصدرها تلك البلاد كثيراً ما تنخفض أثمانها بحيث لا تزيد حصيلة بيعها بشكل ملموس ، بل أحياناً تنخفض .

حقاً إن ثمة اتفاقات دولية فيما يتعلق بعدد من المنتجات ، المفروض أنها تحقق ثبات الأسعار . ولكن هذه الاتفاقات التى تعقد تحت ضغط بعض كبار المنتجين ، وفى الغالب تحت ضغط بعض مشروعات التصدير الرأسمالية الكبيرة ، تكون بصفة عامة مؤقتة ولا تغير جوهرياً الغبن المتضمن فى علاقات الثمن ولا اتجاه التطور الذى أشرنا إليه أعلاه .

ويؤكد تطور التجارة الخارجية فى السنوات الأخيرة أن الآليات المشار إليها قد استمر سيرها وزاد عن طريقها عبء الاستغلال الواقع على البلاد « المتخلفة » . فقد تدهورت « نسب التبادل » فى البلاد « المتخلفة » فى الفترة من ١٩٥٤ إلى ١٩٦٠ بحوالى ١٠ ٪ . وهذا يعنى ، كما هو معروف، أنه يتعين على تلك البلاد أن تصدر فى ١٩٦٠ سلعاً أكثر بحوالى ١٠ ٪ مما كانت تصدره فى ١٩٥٤ لتتمكن من استيراد نفس كمية المنتجات التى كانت تستوردها فى ذلك العام . وكنتيجة لهذا التدهور تخسر البلاد « المتخلفة » فى ١٩٦٠ حوالى ثلاثة مليارات أكثر مما كانت تخسره فى ١٩٥٤ فى مبادلاتها الخارجية . وتنضاف هذه المليارات الثلاثة إلى الخسائر المحققة من

قبل بسبب المبادلات غير المتكافئة ، وهذا ما يعنى أن طابع عدم التكافؤ يتفاقم .

وتحد عمليات الامتصاص المتزايدة التى تجرى على البلاد التابعة إلى أقصى حد من إمكانيات التنمية الاقتصادية فيها .

وعندما نرى كل هذه الوقائع نعرف كم هو مضلل اصطلاح « البلاد المتخلفة » . والحقيقة أنه ينبغى أن نتحدث عن تلك البلاد التى تخنقها الإمبريالية ولا تستغلها فحسب .

وتلقى أرقام التجارة الخارجية لتلك البلاد فى الفترة من ١٩٥٧ إلى ١٩٦٠ الضوء على هذه الحقيقة . لقد زادت تلك البلاد قيمة صادراتها خلال تلك الفترة بنسبة ١٠ ٪ ، ولكن ذلك لم يمكنها من المحافظة على حجم وارداتها ، فى حين أنها كانت تحتاج إلى زيادتها لمواجهة احتياجات التصنيع . والواقع أن تلك البلاد قد اضطرت إلى تخفيض وارداتها رغم زيادة صادراتها ورغم تحملها استدانة خارجية تبلغ ١١ مليار دولار علاوة على إعادة استثمار أرباح الاستثمارات السابقة . إنها حقاً بلاد ذات اقتصاد مختنق .

وأود أن أضيف هنا أن الخنق ، أو محاولات الخنق ، لا تنتج فقط من الآليات التى تعمل من تلقاء ذاتها ، وإنما تنتج كذلك من قرارات واعية . فهناك محاولات خنق مقصودة للبلاد التى تسعى لتحرير نفسها . والتلاعب بحصة السكر الكوبى قد غدا اليوم مثلا شهيراً . وثمة مثل أحدث من البرازيل . فمن المعروف أنه ابتداء من ١٩٦١ حاول الرئيس كوادروس أن يوسع الأسواق الخارجية لبلاده بعقد عدة اتفاقيات تجارية مع البلدان الاشتراكية . ولكن سرعان ما تجسد التهديد الأمريكى بخنق البرازيل ، عن طريق محصول التصدير الأساسى لديها : البن . فمن فبراير إلى يونيو ١٩٦١ جرى تخفيض مشتروات الولايات المتحدة من البن البرازيلى بما يقارب ٦١٣,٠٠٠ شوال زنة ٦٠ كيلو عن الفترة المماثلة من ١٩٦٠ وقد غطى هذا التخفيض عن طريق الشراء من جواتيمالا وفنزويلا وكوستاريكا وباراجواى وإفريقيا البرتغالية . ومن الملاحظ أن واردات الولايات المتحدة من البن قد زادت فى نفس الفترة بمقدار ٧٣٧,٠٠٠ شوال .

إن تلك الوقائع تبين أنه يكون من الأسلم الحديث عن بلاد ذات اقتصاد

مخنوق أو مختنق بدل الحديث عن بلاد « متخلفة » . وهى وقائع ضرورية لفهم الاتجاه نحو تجميد النمو الاقتصادى الذاتى فى عدد كبير من البلاد التابعة .

ثالثاً : التجميد :

إن بطء نمو القوى الإنتاجية فى « البلاد المتخلفة » ظاهرة ملحوظة ولقد ذكرنا أن بعض الاقتصاديين البورجوازيين حاولوا تفسير هذا الاتجاه بطريقة سطحية باعتمادهم على ما يسمى « الدائرة المفرغة للتخلف » . وهذا التفسير ليس أكثر علمية من اصطلاح « التخلف » . ولكن واقع بطء النمو فى البلادالتابعة أمر حقيقى ، ومن ثم يستدعى تفسيراً .

وليس من العسير التوصل إلى هذا التفسير إذا مابدأنا من حالة التبعية والاستغلال التى تعانيها البلاد «المتخلفة». فهذه الحالةهى مصدر الاتجاه نحو تجميد النمو الاقتصادى فى تلك البلاد . والأشكال التى تفضى عن طريقها إلى التجميد متعددة ، ولذلك فإنه من الضرورى أن نعرض ولو على عجل للجوانب المختلفة للاتجاه نحو التجميد .

ولتسهيل العرض سأقسم العوامل التى تغذى الاتجاه نحو تجميد النمو الاقتصادى إلى قسمين : عوامل خارجية ، وعوامل داخلية .

(١) العوامل الخارجية :

يمكن أن نميز بين نوعين من العوامل الخارجية : تلك التى تعمل تلقائياً ، وتلك التى ترتبط بعمل منتظم إلى حد كبير .

فالاقتطاعات المفروضة على البلاد التابعة تشكل عاملا تلقائياً من عوامل التجميد ، بالغ الأثر . وإذا سلمنا بأن الاقتطاعات المالية المصحوبة بتحويلات ، والاقتطاعات الناتجة عن التبادل غير المتكافئ قد بلغت على الأقل ٩ مليارات دولار فى السنة خلال الفترة من ١٩٥٠ إلى ١٩٦٠ ، فإننا نجد أن تلك الاقتطاعات تمثل ٤,٥ دولار للواحد من سكان البلاد « المتخلفة » . وقد يبدو هذا المبلغ بسيطاً ، ولكنه فى الواقع مبلغ مرتفع . فلو أضيف إلى المقدار السنوى للاستثمار داخل تلك البلاد لأدى إلى زيادة الاستثمارات بنسبة ٧٥ ٪ وهو ما يجعل من الممكن مضاعفة المعدل الحالى للزيادة السنوية للدخل القومى بما لا يقل عن ١,٧ مرة .

ويضاف إلى ذلك العامل الخارجي التلقائي ، الجهد المنتظم الذي يبذله رأس المال الكبير الأجنبي للوقوف في وجه نمو القوى الإنتاجية في البلاد التابعة . والدافع إلى ذلك الجهد هو أن استغلال تلك البلاد يكون أيسر كلما كانت ضعيفة ، قليلة الصناعة ، وأكثر تخصصاً في إنتاج نوع أو نوعين من المنتجات . ويتخذ هذا الجهد المنظم أشكالا متعددة : الاستيلاء على أجود الأراضي ، الاستيلاء على المناجم وتصدير منتجاتها كمواد أولية ، استخدام إمكانيات التأثير التي تمنحها السيطرة على الأجهزة السياسية والمصرفية والنقدية والمالية والتجارية . . . إلخ . ويزيد من فعالية عوامل التجميد الخارجية وجود عوامل تجميد داخلية .

(٢) العوامل الداخلية :

والعوامل الداخلية التي تشارك في خلق الاتجاه نحو تجميد النمو ، مرتبطة بالطبع بحالة التبعية والاستغلال المفروضة على البلاد « المتخلفة » .

وهذه العوامل الداخلية المترابطة ذات طبيعة اقتصادية أو تكنيكية أو اجتماعية أو حضارية .

والعامل الاقتصادي الرئيسي هو ضعف التراكم . فالتراكم ضعيف إلى حد أنه يسمح فقط بنمو الدخل القومي في حدود نمو السكان .

وضعف التراكم يرجع جزئياً كما سبق أن ذكرنا ، إلى الاقتطاعات الخارجية ، ولكنه يرجع كذلك للمستوى المنخفض لإنتاجية العمل . فهذا المستوى ، الناتج من عدم كفاية التراكم السابق ، لا يحقق إلا فائضاً اقتصادياً محدوداً جداً وبالتالي يكون الاستثمار محدوداً كذلك .

ويضاف إلى ضعف التراكم سوء استخدامه . وهذا الأخير بدوره يرجع جزئياً إلى تأثير العوامل الخارجية ، ولا سيما تلك التي تسد طريق التصنيع . ولكنه يرجع أيضاً إلى عوامل داخلية مثل البطالة وانخفاض الأجور التي لا تحفز أصحاب الأعمال على إجراء الاستثمارات التي تزيد من إنتاجية العمل . وهذا هو أحد الأسباب الرئيسية لبطء التقدم التكنيكي في البلاد « المتخلفة » .

ويدعم مفعول العوامل الاجتماعية والحضارية مفعول العوامل السابقة .

ففي المستوى الاجتماعي يرتبط بطء نمو قوى الإنتاج بالحرص على الإبقاء على

الدور الهام الذى تلعبه الطبقات والجماعات التى تميز الاقتصاد السابق للرأسمالية . فمن المعروف أن تلك الطبقات والجماعات لا تميل إلى التجديد فى التكنيك ولا تجرى استثمارات منتجة . فأكثرها فقراً يكون عاجزاً عن الاستثمار ، وأكثرها ثراء يعمد إلى الإنفاق البذخى لأنه علامة القوة وسمة الهيبة فى المجتمعات السابقة للرأسمالية .

ويجب أن نحدد أن أهمية الطبقات السابقة للرأسمالية ودورها المسيطر فى البلاد التابعة ترجع إلى أن الإمبريالية تساندها سياسيًّا ، بالدقة لأنها تعطل النمو . ولذلك فإن هذه الطبقات تنجح غالباً فى الحصول على بعض المزايا الاقتصادية من السيطرة الإمبريالية ، وبالتالى لا تعارضها على طول الخط . فالطبقات المستغلة هى وحدها التى تقاوم الإمبريالية بعزم . أما البورجوازيات الوطنية حيث نجحت فى الظهور فإنها لا تقاوم الإمبريالية إلا فى تردد وعدم اتساق بسبب العلاقات التى تربط بعض عناصرها بالإمبريالية وبسبب خوفها من حركة قوى اجتماعية لا تستطيع السيطرة عليها .

وأخيراً ، توجد من الناحية الحضارية عوامل عديدة تساهم فى تدعيم الاتجاه نحو تجميد النمو . نذكر من بينها : الروح الروتينية واحترام الأوضاع التقليدية وازدراء العمل اليدوى ، عدم الثقة بالمستقبل ، ضعف الشعور بالمسئولية ، الجهل بإمكانيات التكنيك .

ولكن هذه الظواهر الحضارية لا تلعب فى الواقع دور عامل مستقل من عوامل التجميد . وهى فى الواقع مرتبطة باستمرار حالة شبه ركود فى الاقتصاد منذ سنوات عديدة وبالقهر الاستعمارى والإقطاعى ، وبالمسلك العام للطبقات السائدة ذات التكوين السابق للرأسمالية ، وبالتركيب التصاعدى للمجتمع ، والإحساس بأن مصير البلد التابع لا يتقرر محليًّا ، وبقصور نظام التعليم الناتج من التكوين الاجتماعى نفسه ومن حالة التبعية .

وهكذا نرى أن ثمة عوامل عديدة تشارك فى إبطاء نمو البلاد التابعة ، والمستغلة ، ولكن هذه العوامل جميعاً ترتبط جوهريًّا بحالة التبعية والاستغلال التى تعيش فيها تلك البلاد . ولهذا فإنها لا تستطيع أن تصل فعلا إلى تقدم اقتصادى واجتماعى سريع إلا إذا خرجت من حالة التبعية والاستغلال .

خاتمة :

شروط التقدم الاقتصادى والاجتماعى

إن أول شرط للتقدم الاقتصادى والاجتماعى هو الاستقلال السياسى ، أى إنهاء الوضع الاستعمارى حيث لا يزال مفروضاً، ثم إقصاء الطبقات الاجتماعية والتشكيلات السياسية المرتبطة بالإمبريالية والتى تقبل التعاون معها عن السلطة .

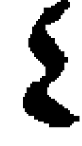
والشرط الثانى للتقدم الاقتصادى والاجتماعى هو الاستقلال الاقتصادى . وهذا يعنى فى جميع البلاد التابعة تقريباً نزع ملكية رأس المال الكبير الأجنبى ، تأميم المزارع والمناجم والبنوك وسائر المشروعات المملوكة لرأس المال الكبير الأجنبى. وبلوغ الاستقلال الاقتصادى يعنى كذلك تعديلا عميقاً للعلاقات النقدية والجمركية والمالية والتجارية التى تربط كل بلد تابع بدولة أو مجموعة من الدول الإمبريالية . وهذا الشرط على النقيض تماماً مع ما يقترحه أصحاب نظريات التخلف عندما يعلنون أن الالتجاء المتزايد إلى رأس المال الأجنبى والاستثمارات الأجنبية هو وحده الذى يمكن البلاد التابعة من التعجيل بتنمية اقتصادها .

ولا يتنافى الاستقلال الاقتصادى بالطبع مع إقامة علاقة تجارية مع مختلف البلاد الإمبريالية ولا حتى مع قبول قروض منها ، ولكنه يقتضى أن تكون العلاقات الجديدة على قدم المساواة ، وهذا لا يتيسر لبلد ضعيف اقتصادياً إلا إذا بدأ بطرد الإمبريالية من المواقع التى تحتلها فى اقتصاده ثم نمى علاقاته التجارية مع عدد كبير من الدول الأجنبية ولا سيما مع البلدان الاشتراكية حتى لا يعود خاضعاً للضغوط التى تسمح بها التجارة مع بلد واحد .

والشرط الثالث للتقدم هو التحول الاجتماعى العميق الذى يفضى إلى اختفاء الطبقات الطفيلية أو المرتبطة بالاستعمار . وهذا الشرط يعنى نجاح الثورة الوطنية الديموقراطية . فبدون تلك الثورة لا يمكن الوصول بالنضال من أجل الاستقلال إلى غايته ، وبدونها تصطدم التنمية بعقبات اجتماعية وحضارية . وتلك حقيقة يؤكدها كل تاريخ بلاد أمريكا اللاتينية . والثورة الكوبية من ناحيتها تؤكد أن الثورة

الديموقراطية الوطنية تحرر إلى حد بعيد القوى المنتجة والمبادرة والقدرة الخلاقة . كما تثبت الثورة الكوبية كذلك أن الوصول بالثورة الوطنية الديموقراطية إلى نهايتها يعني بالضرورة تحولها إلى ثورة اشتراكية . والثورة الاشتراكية وهي وحدها القادرة على التعجيل بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية بشكل يجعل من الممكن خلال جيل واحد تصفية الجوهرى من تخلف مستوى المعيشة الذى تعانى منه حالياً الشعوب الفقيرة والمحرومة . ويمكن فى معظم تلك البلاد بلوغ هذا الهدف على أساس من التكنيك الحديث والتعاون الدولى ، لأن معظمها يملك ثروات طبيعية ضخمة وقوى إنتاجية عظيمة تعانى قلة الاستخدام . واستخدام تلك الثروات وهذه القوى سيكون من أعظم المهام فى الجزء الأخير من القرن العشرين . وعدم استخدامها حالياً سيظل شاهداً ، بين كثير من الشواهد ، على الطبيعة الرجعية الأصيلة للإمبريالية .

(محاضرة فى جامعة بلغراد — أكتوبر ١٩٦١)



مقتضيات النضال ضد "التخلف"

من العبث أن تعول البلاد «المتخلفة» على نمو اقتصادى تلقائى سريع ـ سواء أكانت بلاداً متخلفة حقيقية أم كانت كما هى الحال بصفة عامة بلاداً تابعة اقتصادياً .

ومقتضيات النضال ضد التخلف الاقتصادى تقع فى مستويات مختلفة على حسب ما إذا كنا بصدد **الأهداف** التى يتعين أن تستهدفها كل سياسة اقتصادية ترمى إلى وضع حد للتخلف ، أو إذا كنا بصدد **الوسائل** التى يتعين استخدامها لبلوغ تلك الأهداف .

ومن الطبيعى أن يبدأ التحليل بالأهداف ، حيث إن الوسائل تتوقف على تحديدها .

أهداف النضال ضد التخلف

ويمكن أن نقسم الأهداف بدورها إلى أهداف **نهائية وأهداف وسيطة** .

والأهداف النهائية هى ، طبعاً ، التحسين الجوهرى فى مستوى معيشة السكان جميعاً ، وبناء اقتصاد قادر على إشباع حاجات السكان المتزايدة أقصى إشباع ممكن وإقامة هيكل اقتصادى يوفر لكل مواطن ازدهار شخصيته وتفتح قدراته . وهذا ما لا يمكن بلوغه إلا بفضل الارتفاع بمستوى الاستهلاك إلى حد معقول ، وتوفير مستوى مرتفع من التعليم والقضاء النهائى على الأمراض المتوطنة .

وإذا كانت تلك هى الأهداف النهائية للنضال ضد التخلف ، فإنه من الواضح أنه لابد لبلوغها من تحقيق بعض الأهداف الوسيطة التى تعتبر شرطاً لتحقيق الأهداف النهائية .

ومن بين الأهداف الوسيطة الارتفاع المنتظم بإنتاجية العمل بشكل يجعل من الممكن لكل فرد أن يقدم فى وقت عمل معقول أكثر بكثير مما يقدمه من منتجات

صناعية أو زراعية حالياً وهو يستخدم وسائل الإنتاج التافهة التى لا يتاح غيرها لمعظم العاملين فى البلاد « المتخلفة » .

والواقع أن المنتجين فى تلك البلدان لا يجدون تحت تصرفهم فى مجالات النشاط الأساسية بالنسبة لاقتصادياتها ، أى التى تمس حياة شعبها وليس التصدير ، لا يجدون إلا وسائل إنتاج بالية ، غير عصرية وذات كفاية محدودة . وبإحلال وسائل إنتاج حديثة محل تلك الوسائل القديمة وبإدخال العديد من التجديدات التكنيكية ، يمكن زيادة إنتاجية العمل وإرساء الأسس التكنيكية الضرورية لتحسين مستوى المعيشة — وهو الهدف النهائى .

ويجب أن يلاحظ هنا أن التجربة والنظرية تعلمان أنه من المستحيل إجراء تجديد شامل وعميق لتكنيك الإنتاج إذا كان الجزء الأكبر من وسائل الإنتاج الجديدة لا يتم إنتاجه محلياً . وهذا يعنى أن كل سياسة للنضال ضد التخلف لابد أن تشمل ، كجزء لا يتجزأ منها ، سياسة للتصنيع .

فالتصنيع ، وتطوير الزراعة ، وتنويع الإنتاج تشكل الجوانب الأساسية لكل جهد يرمى إلى تنمية سريعة لقوى الإنتاج .

حقاً إن شكل التصنيع ومعدلاته ومداه وطبيعته أمور تتوقف كلها بالنسبة لكل بلد على ظروفه المحددة : طبيعة موارده المعدنية والزراعية والمالية ، عدد سكانه وكثافة السكان فيه . . . ، ولكن التصنيع يظل دائماً شرطاً ضرورياً للتنمية الاقتصادية . وتجديد التكنيك ووسائل الإنتاج والارتفاع بمستوى إنتاجية العمل تشكل على أية حال ، أسلحة أساسية فى النضال ضد التخلف كما أنها أول الأهداف الوسيطة .

ولا يتيسر تحقيق تلك الأهداف بدورها إلا إذا توافرت وسائل معينة ، وتحققت بعض المقتضيات . فيجب أن يوضع حد لخضوع التنمية فى البلاد « المتخلفة » لتحديد من الخارج . ولا بد لذلك من أن تصدر القرارات الاقتصادية الجوهرية فى داخل البلاد . وابتداء من هذه النقطة يمكن أن تنتظم المقتضيات الأخرى .

ونظراً لاتساع نطاق البحث سأضطر إلى الاكتفاء بتعداد مقتضيات النضال ضد التخلف مع التعليق على بعضها .

دور الدولة الاقتصادى المسيطر

وابتداء مما عرضناه الآن يمكن أن نقول إن أول ما يقتضيه النضال من أجل رفع مستوى شعوب البلاد « المتخلفة » هو وضع حد لحالة التبعية الاقتصادية التى تميز هذه البلاد . وفى عالم اليوم لابد أن تتولى الدولة دوراً اقتصادياً رئيسياً لإنهاء حالة التبعية . فهى وحدها التى تستطيع جمع الوسائل اللازمة لوضع حد للتبعية الاقتصادية وتحقيق التعبئة اللازمة لمجموع قوى الإنتاج لتحقيق التنمية السريعة . وإنه لمن الوهم الخالص الظن بأن سياسة حرية اقتصادية يمكن أن تصفى تدريجياً حالة التخلف . ويعلم معظم قادة البلاد المتخلفة هذه الحقيقة ، وهم يصغون وكلهم شك لما يردده بعض الاقتصاديين الذين ما زالوا يدافعون عن الحرية الاقتصادية والدور الأساسى للاستثمارات الخاصة .

فتجربة البلاد المتخلفة تثبت أن سياسة عدم تدخل الدولة فى الأمور الاقتصادية تؤدى إلى تزايد الفارق بين مستوى تلك البلاد ومستوى البلاد الصناعية ولهذا فإن سياسة تنمية تتولاها الدولة هى وحدها التى تستطيع أن تصفى تدريجياً حالة التخلف ؛ بشرط أن تكون سياسة سليمة جسورة وشجاعة .

ومع ذلك فإن دور الدولة فى البلاد « المتخلفة » لا يكون فعالاً إلا إذا صفيت مواقع السيطرة التى يحتلها رأس المال الأجنبي والتى تساهم فى إبقاء البلاد فى حالة تبعية اقتصادية . وعلى حسب ظروف البلاد المتخلفة ، يلعب رأس المال الأجنبي دوراً مسيطراً فى التجارة أو فى البنوك ، أو فى المزارع أو الصناعات الاستخراجية أو التحويلية . ولكنه فى جميع الأحوال يعمل على إبقاء البلد فى حالة تبعية . وذلك مباشرة أو عن طريق زيادة أعباء ميزان المدفوعات الجارية بعبء الفوائد والأرباح ، وأرباح الأسهم . . . المحولة للخارج . وبصفة عامة يكون وجود رأس المال الأجنبى فى اقتصاد البلد المتخلف مظهراً من مظاهر حالة التبعية . وما بقى رأس المال الأجنبى تبقى التبعية ، بل وتتفاقم .

استقلال التجارة الخارجية

ويمكن أن ترجع التبعية الاقتصادية ، كما رأينا ، إلى طبيعة العلاقات التجارية الخارجية للبلاد المتخلفة : مركز بعض الصادرات الهام ، عدم تنوع الصادرات من حيث النوع ومن حيث المشترى . ويبقى معظم البلاد المتخلفة على حالها بسبب وجود علاقات تجارية تضعها موضع البلاد المستغلة . ويقتضى النضال ضد التخلف وضع حد لهذه الأحوال على وجه السرعة .

ويجب لإنهاء هذه التبعية أن تخضع التجارة الخارجية للبلاد المتخلفة للحاجات القومية لتلك البلاد بدل أن تخضع لمصالح أجنبية .

ويجب لكى تصبح التجارة الخارجية أداة فى خدمة تنمية الاقتصاد القومى بدل أن تكون أداة لفرض التبعية ، يجب أن تتولاها الدولة بنفسها باعتبارها تمثل المصالح القومية . فالتجارة الخارجية فى عدد كبير من الدول المتخلفة ما زالت بأيدى رأسماليين أجانب . ولكن حتى إذا انتقلت التجارة الخارجية إلى أيدى الرأسماليين الوطنيين فإن هذا لن يشكل ضماناً لتطورها وفقاً للاحتياجات القومية . فأرباح أولئك الرأسماليين تتحقق جزئياً من حالة التبعية التى تعيشها البلاد ، فالتبعية هى التى تجعل من الضرورى استيراد كميات كبيرة من المنتجات المصنوعة ، ويحقق التجار من هذا الاستيراد أرباحاً طائلة ، ولهذا فهم يرغبون عادة فى زيادة حجم الواردات لا فى تخفيضه ، وبالتالى لا يعملون على خلق الأوضاع الاقتصادية التى تغنى شيئاً فشيئاً عن تلك الواردات . ومن ناحية أخرى لا تساهم الأرباح التجارية التى يحققونها فى الاستثمارات اللازمة للتنمية . وعلى العكس لو آلت تلك الأرباح للدولة يمكن أن تكون موارد هامة لتمويل تنمية الاقتصاد القومى .

وعلى ذلك فمن الضرورى منذ بداية التنمية أن يمتد الدور الاقتصادى للدولة إلى التجارة الخارجية .

أسبقية التراكم القومى

ولابد فى بداية سياسة التنمية كذلك من التخلص من كل الهياكل الاقتصادية والاجتماعية التى تجعل من المتعذر ، وأحياناً من المستحيل ، تقدم الاقتصاد .

ومن بين تلك الهياكل توجد علاقات الإنتاج القديمة ، وعلاقات الملكية ، والعلاقات البشرية القديمة التى تحط من قدر العاملين والمنتجين والنساء والشباب — أى العناصر الأكثر ديناميكية بين السكان .

ولقد بقيت تلك الهياكل القديمة بفضل مساندة النفوذ الأجنبي لها ، بالدقة ؛ لأنها عراقيل فعالة فى طريق النمو الاقتصادى .

وبعد إقامة الإطار المنظم للاستقلال وللقضاء على العراقيل التى تواجه التقدم الاقتصادى ، يتعين اتخاذ الإجراءات المحددة والإيجابية التى تدعم أكثر فأكثر الاقتصاد القومى : تنمية قوى الإنتاج وتقدم إنتاجية العمل واستخدام كل إمكانيات التكنيك الحديث .

وهنا يبدو كل ما تقتضيه التنمية من استثمارات واسعة ، استثمارات مادية بالطبع ، ولكن أيضاً استثمارات فى البشر : فى المعرفة وفى البحث العلمي والتكنيكى . فعن طريق تلك الاستثمارات يمكن استخدام وسائل إنتاج حديثة وأكثر إنتاجية .

وتبين التجربة والاستدلال أن سياسة الاستثمار إذا كان الهدف منها تحقيق المزيد من الاستقلال الوطنى ، لابد أن ترتكز أساساً على التراكم القومى وليس على المساعدات المالية الخارجية التى يمكن فى معظم الأحوال أن تؤدى إلى الإبقاء على حالة التبعية المراد وضع حد لها — ولو تحت أشكال جديدة .

فالنمو السريع للتراكم القومى هو الشرط الأساسى للتنمية الاقتصادية السريعة التى تكون فى نفس الوقت تنمية قادرة على الاعتماد على نفسها بشكل متزايد وعلى التحسين المستمر لمستوى معيشة السكان . ويجب أن نذكر فى هذا الصدد أنه مهما يكن حجم المساعدات الخارجية فإنها لا تغنى من التراكم القومى ، بل على العكس . بل إننى أقول إنه كلما زاد حجم المساعدات الخارجية كلما تعين زيادة حجم التراكم القومى حتى تظل تلك المساعدات ثانوية بالنسبة له . فالتراكم القومى هو الأساس الوحيد الذى يمكن أن تقام عليه سياسة تنمية حقيقية .

أما التنمية الاقتصادية المزعومة التى تعتمد أساساً على المساعدات الخارجية فإنها بناء على رمال ، وما تولده من نشاط اقتصادى يمكن أن يتوقف إذا توقفت المساعدات . ومثل تلك التنمية المزعومة لا يمكن أن تخفى حقيقتها ، ألا وهى أنها تبعية

اقتصادية فى شكل آخر .

ولعله من المفيد أن نذكر هنا أن عدداً من الاقتصاديين يؤكدون أن البلاد « المتخلفة » غير قادرة على أن تؤمن تنميتها بالاعتماد على التراكم القومى ، وأنها بالتالى محكوم عليها بالالتجاء ، خلال فترة طويلة إلى حد ما ، إلى المعونة الخارجية ورؤوس الأموال الأجنبية ، وهذا ما يجعلها تقبل التبعية الاقتصادية كما لو كانت قدراً محتوماً .

ولقد ثبت لى شخصياً من الدراسات التى أجريتها فى عدد لا بأس به من البلاد « المتخلفة » بأوضاعها المحددة، أن تلك اللعنة التى يقال إنها معلقة على هذه البلاد ليست إلا وهماً . وهذا الوهم يرتكز إما إلى تشاؤم ينقصه السند العلمى وإما إلى رغبة فى الإبقاء على علاقات التبعية القديمة فى شكل جديد .

لقد أثبتت لى الدراسة المباشرة للبلاد « المتخلفة » التى عرفتها أنه توجد دائماً قوى منتجة هامة غير مستخدمة ويمكن باستخدامها على نحو سليم الحصول على زيادة سريعة فى التراكم القومى وفى الدخل القومى . وبالتأكيد لا يمكن استخدام قوى الإنتاج الموجودة على نحو يزيد من التراكم القومى إلا إذا تم فى نفس الوقت القضاء على كل أشكال الاستهلاك الطفيلى الموجودة .

وتكثر فى معظم البلاد المتخلفة ، وبصفة خاصة المستعمرات السابقة ، أشكال الاستهلاك الطفيلى . ويرجع وجودها إلى فترة الحكم الاستعمارى التى خلقت داخل مجموعات ضيقة من السكان عادات استهلاك لا تتناسب بحال مع درجة نمو القوى الإنتاجية . ووجود تلك العادات شاهد على حالة التبعية التى تعانيها تلك البلاد ، كما أنه عامل من عوامل الإبقاء على تلك التبعية . وعلى العكس إذا صفيت عادات الاستهلاك الموروثة من حكم الاستعمار تكون تلك التصفية خطوة كبيرة فى طريق الاستقلال الاقتصادى والاستخدام الكامل للموارد القومية فى خدمة التنمية .

ومن الأهمية أن نشير هنا إلى أن مقتضيات النضال ضد التخلف تسير جنباً إلى جنب مع مقتضيات المزيد من العدالة الاجتماعية والتطلع نحو المساواة الاقتصادية .

وكذلك الشأن فيما يتعلق بالأولوية التى يجب أن تعطى لإشباع الحاجات الجماعية على إشباع الحاجات الفردية . وأعنى بذلك أن التنمية الاقتصادية السريعة

لا يمكن تحقيقها إلا إذا أعطيت الأولوية لإشباع الحاجات الاجتماعية فى مجال التعليم والصحة . . . إلخ حتى لو كان إشباع تلك الحاجات يستلزم تأجيل إشباع بعض الحاجات الفردية التى تعتبر فى المرحلة الحالية من نمو قوى الإنتاج فى معظم البلاد المتخلفة حاجات ثانوية .

وهنا نلتقى بما يقتضيه النضال ضد التخلف من إعداد ترتيب معين لأولويات التنمية واحترام هذا الترتيب ، أى بعبارة أخرى إعداد وتنفيذ خطة اقتصادية ذات طابع إلزامى . إن تحديد الأولويات والتمسك بها أمر حيوى بالنسبة للبلاد المتخلفة نظراً لقلة مواردها ولاستحالة عمل كل شيء ضد التخلف .

أهمية الكادر السياسى

وعند هذا الحد نصل من جديد إلى الضرورات التنظيمية . فالواقع أنه ما لم يصاحب إعداد الخطة توفير الهياكل والنظم التى يمكن من تحقيقها ، فإن الخطة ستظل حبراً على ورق . ومن الأهمية بمكان التحذير فى هذا الصدد من الفكرة القائلة بأنه يكفى إعداد خطة مرضية فنيا حتى يكون تحقيقها ممكناً .

إن تحقيق خطة تنمية سريعة لا يمكن أن يتم إلا إذا توافرت شروط تنظيمية وشروط بشرية .

وأهم الشروط التنظيمية هو أن توضع تحت تصرف الدولة أهم وسائل الإنتاج والمبادلة وأن تصفى المصالح الرأسمالية الكبيرة التى يمكن أن تعارض لتنفيذ خطة تهدف إلى الاستجابة لمقتضيات تنمية الاقتصاد القومى. وتقتضى سياسة التنمية الاقتصادية السريعة فى هذا الشأن تأميم الثروات الطبيعية ، وتأميم المناجم ووسائل الإنتاج الأساسية ، وتأميم الجهاز المصرفى وجزء هام من التجارة الداخلية. وتلك موضوعات أبرزتها فى عديد من المرات ، ولهذا فلن أستطرد فى عرضها لأننى سبق أن فعلت ذلك فى مناسبات أخرى.

وعلى العكس أود أن أهتم ببعض الشروط الذاتية أو البشرية للنضال ضد التخلف . ومن هذه الزاوية تبرز أولا ضرورة وجود كادر سياسى عنده وضوح فكرى فيما يتعلق بأهداف وأولويات النضال ضد التخلف . وتلك ضرورة أيديولوجية فى الأساس . حقا إن الفنيين والخبراء يمكنهم أن يقدروا الأهمية النسبية للأهداف ويحددوا الوسائل التى يجب إعمالها لتحقيقها ، ولكن هذا المجهود ذا الطابع العلمى

لا يمكن أن يحل محل الوعى السياسى بالأهداف والأولويات والمساعى الاقتصادية والاجتماعية .إن إعداد خطة اقتصادية إعداداً سليما لن تكون له سوى جدوى محدودة إذا كان الكادر السياسى الذى سيضعها موضع التنفيذ ليس لديه الوعى الكامل بطبيعة الأهداف المنشودة والوسائل الضرورية لتحقيقها .

وثمة شرط بشرى ثان من شروط النضال ضد التخلف هو تفانى الكادر السياسى فى خدمة المصلحة القومية . فالكادر السياسى القادر على تقديم المصلحة القومية على المصلحة الشخصية وعلى مصلحة أى مجموعة هو وحده الذى يستطيع أن يتم بنجاح المهمة الصعبة والمعقدة ، مهمة النضال ضد التخلف . ولا يمكن بحال التهوين من أهمية هذا الشرط ذى الطابع الإيديولوجى. فالركود الاقتصادى الذى يعانيه عدد كبير من بلاد أمريكا اللاتينية الغنية بالموارد الطبيعية يبين إلى أى حد يحول وجود جهاز سياسى لا يرعى مصلحة التنمية القومية لأنه أداة بيد المصالح الخاصة الأجنبية أو القومية المرتبطة بالأجانب ، يحول دون النمو الاقتصادى السريع بالرغم من تحقيق الاستقلال السياسى .

مشاركة الجماهير

ويجب أن نذكر فى مجال المقتضيات البشرية التى تتعلق بالكادر السياسى ، ضرورة التحام ذلك الكادر بأوسع فئات الجماهير . فالتجربة قد أثبتت أن أى جهاز بيروقراطى ، حتى ولو كان مزوداً بمفاهيم تكنيكية سليمة عن مقتضيات التنمية ، لا يمكن أن ينجح فى تحقيق تنمية سريعة . إن البيروقراطية لا يمكن أن تحصل من الجماهير على أقصى جهدها ، والبشر فى البلاد ذات النمو الاقتصادى البسيط أهم قوى الإنتاج .

إن نجاح سياسة التنمية يتوقف على عمل الجماهير المتحمس والغنى بالثقة فى سبيل تنفيذ تلك السياسة . ولذلك فإنه ينبغى أن يعمل الكادر السياسى على تفتح وتعدد المبادرات الشعبية الرامية إلى التنمية . وعليه أن يساند تلك المبادرات بكل قوة .

وهنا يجب أن نحذر من أى مفهوم بيروقراطى ومالى للتنمية . وليس أخطر فى هذا المجال بالنسبة لبلد متخلف من أن يتصور زعماؤه أنه يكفى أن يلجئوا إلى

مجموعة من الفنيين تعد لهم خطة التنمية ، ثم يتوجهوا إلى بعض الدول الأجنبية بطلب تمويل تنفيذها . فالاكتفاء بذلك يمكن أن يحقق فى بعض القطاعات نتائج محدودة ، ولكنه لن يقدم شيئاً فى ميدان النضال الحقيقى ضد التخلف ، لأن هذا النضال يقتضى ، كما ذكرت منذ لحظات ، مجهوداً ضخماً لزيادة التراكم القومى يفترض تحقيقه المشاركة الحماسية من جانب الجماهير . فبلاد مثل الهند بها بورجوازية وطنية نامية وقوية لها إمكانيات تراكم ، هى وحدها التى يمكن أن تقطع بعض الخطى فى طريق التنمية دون مشاركة من الجماهير . ولكن التقدم المحقق فى مثل هذه الأحوال يظل محدوداً وبطيئاً وغير كاف ، إنه يبقى على عناصر قوية من عناصر التبعية الاقتصادية كما يبقى على بؤس الأغلبية العظمى للسكان .

وتلقى الملاحظات السابقة الضوء على اعتبار آخر من مقتضيات النضال ضد التخلف ألا وهو ضرورة الارتفاع بمستوى وعى الجماهير إلى أقصى حد ممكن . وفى هذا المقام لابد من العناية الخاصة بالنضال ضد الأمية ومن أجل التعليم الأساسى . فمن الخطورة والخطأ فى نفس الوقت الشروع فى البناء الاقتصادى دون الشروع فى الوقت ذاته فى العمل على تصفية الأمية والجهل . وهكذا تبرز أهمية النمو السريع للتعليم الابتدائى ولتعليم البالغين . وبالطبع يجب العمل على تطوير التعليم الثانوى والفنى والعالى ، ولكننى أقول إن هذا التطور يجب أن يتسق مع نمو التعليم الابتدائى ، لأنه لو نما التعليم الثانوى والعالى بأسرع من نمو التعليم الابتدائى لأدى ذلك إلى تكوين فئة بيروقراطية معزولة عن الجماهير غريبة عن مصالحها وعن أفكارها . وهذا أمر يتناقض مع مقتضيات النضال ضد التخلف .

وبصفة عامة يجب ألا تنسى أنه فى الظروف الحالية للاقتصاد العالمى التى تجعل للدولة دوراً غالباً فى البناء الاقتصادى للبلاد المتخلفة يوجد خطر معين هو خطر الوصول إلى خلق نوع من رأسمالية الدولة البيروقراطية لا يسير إلى مدى بعيد ولا بالسرعة الكافية على طريق التنمية لعجزه عن تعبئة الجماهير مما يضطره إلى الاعتماد على المساعدات المالية الخارجية الباهظة بسبب عدم كفاية التراكم القومى .

وكل سياسة تنمية تخدم بشكل أساسى مصلحة فئة محدودة تفضى بالضرورة إلى الرأسمالية البيروقراطية التى لابد أن تعمل على الحد من التنمية ، وفى النهاية على

الإبقاء على حالة التبعية الاقتصادية وتفاقمها .

والخلاصة هي أن سياسة النضال ضد التخلف تقتضي توافر شروط موضوعية تتضمن تحولات تنظيمية ، وشروط ذاتية أو أيديولوجية .

والشروط الموضوعية هي في النهاية ، كما رأينا ، تحويل ظروف الإنتاج وأساليب التملك.

فيجب ، من ناحية ، القضاء على أشكال التملك التي تمكن المصالح الخاصة ، الأجنبية أو القومية ، من التغلب على المصالح الجماعية المتمثلة في تنمية اقتصادية سريعة. وفي هذا السبيل يكون من المهم جداً أن تنتقل إلى الدولة والهيئات العامة التجارة الخارجية والتجارة الداخلية والمصارف ووسائل الإنتاج الكبرى ، والموارد القومية ووسائل النقل الأساسية حتى يمكن تنفيذ خطة تنمية اقتصادية سريعة ذات طابع إلزامي .

ويجب ، من ناحية أخرى ، القضاء تدريجياً على التكنيك ووسائل الإنتاج البالية وأن يحل محلها تكنيك ووسائل إنتاج أحدث وأكثر فعالية .

وفي نفس الوقت يجب تحقيق إشباع متزايد للحاجات الفردية وبنوع خاص للحاجات الجماعية في مجالات التعليم والصحة . وكل ذلك يقتضي تحديداً شاملا للأولويات والوسائل في إطار خطة . ولكن تلك الخطة ذاتها لا يمكن أن تستجيب لمقتضيات التنمية ولا أن تنفذ بطريقة مرضية إلا إذا توافرت ، من حيث الكادر السياسي والجماهير ، الشروط الذاتية أو الأيديولوجية التي حاولت تحديدها فيما قبل.

وإذا أردت تلخيص الجزء الأخير من ملاحظاتي أقول إن أحد عناصر التنمية الجوهرية ، من الناحية الأيديولوجية ، هو في كل بلد متخلف قدر من الثقة المعقولة في قواه الذاتية وفي قوى شعبه وقدراته . كذلك لا غنى عن ممارسة إرادة صارمة ومثابرة لتحقيق الخطة الاقتصادية بعد إقرارها وجهد متصل لضمان تعاون أوسع الفئات الشعبية في التنفيذ عن ثقة وبحماسة ، وبالذات الفئات الأكثر حرماناً .

وبعبارة أخرى لا يمكن توفير خطة تنمية عن طريق ما يسميه البعض « الصفوة » إلا إذا كانت هذه الصفوة لا تمتاز إلا بتفانيها والتضحية بذاتها .

وأخيراً يمكن أن نقول إن مقتضيات النضال ضد التخلف تختلط بمقتضيات التخطيط الاشتراكي . وفي عالم اليوم يزداد الوعي بهذه الوحدة . وهذا ما يجعلني شخصياً كلي ثقة بأن مستقبلا من الرخاء ينتظر تلك البلاد التي يسميها البعض « البلاد المتخلفة ».

(محاضرة في المدينة الجامعية بباريس ١٩٦١)

٥

الخطوط العريضة لنموذج للاستدلال فى عملية إعداد خطة خمسية[1]

تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على التحليلات الجوهرية التى يتعين إجراؤها والاستدلالات التى يجب السير بمقتضاها للإعداد الرشيد لخطة اقتصادية . ولابد أن نحدد ، قبل الخوض فى موضوع الدراسة الأساسى ، كيف يمكن أن نطرق من الناحية العملية مشكلة إعداد خطة لخمس سنوات .

إن إعداد خطة اقتصادية يجب أن يمر بعدد من المراحل لا يمكن إهمال أية مرحلة منها ، وإلا واجهت الخطة فى مرحلة التنفيذ صعوبات جسيمة أو تعذرت الاستفادة من كل الإمكانيات المتاحة للتنمية ورفع مستوى المعيشة بسبب عدم إدراجها الحساب أثناء إعداد الخطة . فالخطة يجب أن تحل مقدماً المشكلات التى تحل فى اقتصاد السوق مؤخراً ، وبعد تبديد الكثير من الجهد والعمل والاستثمار .

وأولى مراحل إعداد الخطة تنحصر فى **تحديد التوجيهات** التى تكون الأساس الذى تقوم عليه الخطة . وتحديد التوجيهات أمر ذو أهمية حاسمة ، لأنها تحدد الاتجاه الذى تسير فيه كل أعمال إعداد الخطة . وتفضى هذه المرحلة الأولى إلى صياغة **مشروع مفصل لتوجيهات إعداد الخطة** ، يكون إقراره بقرار من الحكومة .

وبعد أن تقر الحكومة التوجيهات تبدأ مرحلة **إعداد الخطة** . وهذا الإعداد يستهدف البحث عن الظروف المثلى لتحقيق الأهداف التى حددتها الحكومة . ولذلك فلابد أن يفضى إلى وثيقة مفصلة تبين أهداف الإنتاج والاستهلاك والوسائل المحددة التى تسمح ببلوغها : التكنيك الذى يجب اتباعه ، وسائل الإنتاج اللازمة ، الاحتياجات المالية ، اليد العاملة اللازمة بما فى ذلك العمال الفنيون والمهندسون ، كيف يمكن تدبير كل تلك الاحتياجات فى الوقت المناسب .

ولا يمكن إعداد مثل هذه الوثيقة إلا على مراحل .

---

(١) هذا النموذج الذى أعده المؤلف فى ١٩٥٤ فى إطار العمل الذى قام به فى « معهد الإحصاء الهندى » يستخدم أرقاماً افتراضية تهدف إلى مجرد توضيح الاستدلال .

وكخطوة أولى ، تعد لجنة التخطيط أو هيئة أخرى مماثلة[٢] **مشروعاً أوليا لخطة اقتصادية** يحدد وسائل تحقيق الأهداف وشروط التوازن . ويجب أن يشارك فى إعداد هذا المشروع لا الاقتصاديون فحسب ؛ ولكن كذلك الفنيون فى مختلف فروع الإنتاج ومعاهد البحث العلمى العليا . ويجب أن يتضمن المشروع أهدافاً لكل فرع من فروع الاقتصاد ولكل منطقة من مناطق البلد .

ويجب تشكيل لجان متخصصة فى كل فرع من فروع الاقتصاد أو الحياة الاجتماعية (التعليم ، الصحة . . . إلخ) تضم كل منها اقتصاديين وفنيين وإداريين وممثلين للعاملين فى الفرع ، وتتولى فحص مشروع الخطة الخاص بذلك الفرع وكذلك كل الاقتراحات الكفيلة بتحقيق الأهداف المحددة له فى أفضل ظروف اقتصادية .

وكذلك تشكل فى كل ولاية[٣] لجان متخصصة لكل فرع وفقاً للمبادئ السابقة تفحص كل منها مشروع الخطة الخاص بفرعها وفى حدود الولاية بهدف تقديم الاقتراحات وتحديد نصيب كل إقليم أو منطقة فى تنفيذ الخطة . ومن المرغوب فيه أن تتوالى الاستشارات عن طريق اللجان حتى أقل مستوى إقليمى ممكن (وبنوع خاص فيما يتعلق بالزراعة وبالصناعة التى تعتمد على مواد أولية محلية) وذلك بهدف الاستفادة إلى أقصى حد من كل طاقات البلد التى لابد أن يهمل بعضها عند فحص المشكلات بطريقة مجردة .

ويجب على كل مستوى أن يضم إلى مشروع الخطة الاقتراحات المفيدة (أى التى تسمح ببلوغ الأهداف بتكلفة حقيقية أقل) ويحولها إلى المستوى الأعلى . وتتولى اللجان المركزية المتخصصة إعادة فحص المشروعات بعد إثرائها على هذا النحو لتقدم رأيها فيما تراه جديراً بالظهور فى الخطة النهائية .

وتقرر لجنة التخطيط عندئذ التعديلات التى يجب إدخالها على المشروع الأول بحيث لا تخل التعديلات الطارئة على بعض الأجزاء بتوازن الخطة فى مجموعها . ولابد من استشارة معاهد البحث العلمى العليا فى هذه العملية . وثمرة ذلك كله تكون مشروع خطة نهائياً تقدمه اللجنة للسلطات السياسية ، ويصبح بعد إقراره سياسياً

---

(٢) مثلا « قسم التخطيط » فى « معهد الإحصاء الهندى » .
(٣) الهند أتحاد فيدرالى يتكون من عدة ولايات .

الخطة الاقتصادية . ويجب أن تتضمن الخطة علاوة على الأهداف التكنيكية والاقتصادية والاجتماعية توصيات فيما يتعلق بالإجراءات التشريعية والتغيرات التنظيمية التي لا بد منها لتنفيذ الخطة .

ويجب أن تخطط عملية الإعداد نفسها : فيجرى تحديد فترة معينة لكل من : (١) إعداد التوجيهات وإقرارها ، (٢) إعداد المشروع الأولى للخطة ، (٣) لفحصه فى مختلف اللجان وعلى مختلف المستويات ، (٤) لصياغة المشروع النهائى . ومجموع تلك العمليات يستغرق على الأقل ١٨ شهراً .

ويجب أن تشمل الخطة تحديداً زمنيا دقيقاً . وتعد فى كل سنة خطة سنوية لتعديل أهداف السنة الجديدة ووسائل تحقيقها على ضوء نتائج السنة الحالية وعلى هدى أهداف الفترة الخمسية . ويجرى إعداد خطة السنة التالية خلال الأشهر الأربعة الأخيرة من السنة الجارية .

ويمكن سلوك مسالك مختلفة عند إعداد الخطة ، على حسب طبيعة الأهداف ذات الأولوية :

فيمكن مثلاً أن نبدأ بتحديد أهداف إنتاج(٤)، تعتبر ممكنة ومرغوباً فى بلوغها فى أجل معين ، ثم يخضع تحديد بقية المقادير الاقتصادية لتحقيق تلك الأهداف .

ويمكن كذلك تحديد أهداف معينة فيما يتعلق بحجم وتركيب القوى العاملة المرغوب فيهما ثم نستنتج ، ابتداء من ذلك ، التوزيع اللازم للاستثمارات مع عمل حساب الحجم المتوقع للاستثمار الإجمالى والتغيرات التى يمكن أن تحدثها فى مستوى الدخل القومى وفى تركيب الطلب .

ويمكن أيضاً البدء بالقرارات الخاصة بمقادير الاستهلاك أو الاستثمار ونسبة كل منهما من الدخل القومى ، ثم نستنتج منها تطور الدخل القومى الحقيقى ، ودخل الفرد ، وتركيب الطلب . . . إلخ ، ثم نبنى على ضوء هذه الاستنتاجات نموذج الخطة الاقتصادية الذى يسمح بتنفيذ القرارات التى بدأنا بها مع ضمان التوازن الاقتصادى (وهذا بالطبع بشرط أن تكون القرارات الأولى قابلة للتنفيذ فى الأجل المحدد) .

وعلى أية حال يكون تحديد الأهداف إما للفترة التى يجرى إعداد الخطة لها

---

(٤) مثلا : كذا طن من الفحم والصلب ، وكذا كيلوات/ساعة من الكهرباء ، وكذا طن من الحبوب

وإما لفترة أطول وهو الأسلم ، بحيث تندرج خطة الفترة الأقصر (مثلا خمس سنوات) فى إطار تخطيط منظور لأجل طويل .

والواقع أنه نظراً لتعقد المشكلات وتعدد الحلول التى يتعين الاختيار بينها ، لابد من الربط بين المسالك المختلفة التى أشرنا إليها . وهذا الربط لاينفى إعطاء الأولوية لأحدها عندما تتعارض مقتضيات بعض الأهداف مع مقتضيات البعض الآخر .

وفى هذه المذكرة سنبدأ من مقدار الدخل القومى الذى يتعين بلوغه فى فترة معينة ، ثم ندخل فى حسابنا تدريجياً الاعتبارات الأخرى حتى نرسم نموذجاً متسقاً لخطة اقتصادية .

ولذلك فأول التحليل عندنا هو تحديد مقدار الاستثمارات اللازمة للحصول على زيادة معينة فى الدخل القومى .

أولا : الدخل القومى والاستثمارات

لما كان المنهج الذى أشرنا إليه توا يفترض البدء بتحديد هدف يتعين بلوغه فيما يتعلق بزيادة الدخل القومى ، فإننا نعتبر أن ذلك الهدف هو **مضاعفة الموارد القومية الصافية فى خلال عشر سنوات** .

وذلك هدف طويل الأمد ، يتحدد مقدماً على ضوء تجارب البلاد التى تمارس التخطيط الاقتصادى(٥) . وهو لا يمكن إلا أن يكون هدفاً مؤقتاً لا يصبح نهائياً إلا بعد أن تثبت الحسابات والمعطيات التكنيكية أنه يصلح أساساً للإعداد النهائى للخطة .

فإذا أوضحت الحسابات ، مثلا ، أن مثل ذلك الهدف المؤقت ، ليس كفيلاً بتوفير العمالة الكاملة (وهو ما لا يظهر إلا بعد استجلاء ظروف تحقيق الهدف المذكور(٦)) يكون من المحتمل أن نحدد هدفاً آخر ، أكثر طموحاً .

ويفترض الهدف المشار إليه معدل نمو سنوى يبلغ حوالى ٧,٢ ٪ . وهذا المعدل

---

(٥) ويجب مواءمة الدروس المستفادة من التجارب مع الظروف القومية . ويمكن أن نشير إلى أن فرض مضاعفة الموارد الصافية خلال عشر سنوات لا يبدو لنا فرضاً مبالغاً فيه ، على العكس . فى الاتحاد السوفييتى ضوعف الدخل القومى أربع مرات خلال الخطة الخمسية الأولى والثانية .

(٦) سنعود إلى هذا الموضوع فيما يلى فى الفقرة رابعاً .

يمكن تحليله كما سبق أن ذكرنا ، باعتباره نتيجة معاملين د ، ط وهما معاملان يمكن أن يتغيرا من فترة لأخرى . فإذا افترضنا توافر الشروط التنظيمية الضرورية ، فإنه يمكن تحديد المعامل د (أى معدل الاستثمار) فى اقتصاد مخطط وفى الأمد الطويل تحديداً إرادياً يقوم على اختيار المستوى الذى يكفل الحصول على معدل معين لزيادة الدخل القومى . وتحقيق معدل معين للاستثمار يقتضى من ناحية أخرى توزيعاً معيناً للاستثمارات السنوية بين الفروع م (التى تنتج أدوات الإنتاج) والفروع ك (التى تنتج سلع الاستهلاك) .

وإذا أخذنا فى الاعتبار الحجم المحتمل للمعامل[7] ط فى اقتصاد مخطط والذى يكون عادة حوالى ٠,٦[8] والمستوى الذى يمكن أن يبلغه د خلال فترة السنوات العشر ، نرى أن معدل النمو المطلوب وقدره ٧,٢ ٪ فى السنة يمكن تحقيقه بالربط بين قيمة متوسطة للمعامل د قدرها ١٢,٧ ٪ وقيمة متوسطة للمعامل ط قدرها ٥٦,٧ ٪.

ولإجراء باقى حساباتنا يجب أن نبدأ من تقدير قيمة الاستثمارات ونسبتها إلى الموارد القومية الصافية فى آخر سنة من سنوات الخطة الأولى . وقد افترضنا على ضوء أهداف الخطة الأولى والتطورات الفعلية التى جرت أثناء سنوات تنفيذها ، أن الموارد القومية الصافية كانت فى السنة الأخيرة منها ١٠٦٢٠ كرور روبية[9] خصص للاستثمار الصافى فى المعدات ٩٠٠ كرور (وبالطبع يجب تعديل هذا التقدير على ضوء الإحصائيات الفعلية)[10] .

وعلى ذلك فنحن نسلم ، فى الحسابات التالية ، بأن د قد بلغ أثناء الخطة الأولى ٨,٥ ٪ . وعلى ذلك فلابد للوصول بقيمته إلى مستوى ١٢,٧ ٪ المطلوب ، لابد من

---

(٧) ط يعبر عن النسبة بين الزيادة فى الدخل الحقيقى والاستثمار الذى يؤدى إلى تحقيق تلك الزيادة .

(٨) تحقق البلاد ذات الاقتصاد المخطط المستوى المشار إليه للمعامل ط ، بل ومستوى أعلى . ففى الاتحاد السوفييتى كانت النسبة بين زيادة الدخل القومى فى كل من الخطتين الخمسيتين الأولى والثانية وبين الاستثمارات المحققة فيها حوالى ٠,٦٨ فى الخطة الأولى و ٠,٦٢ فى الخطة الثانية (وقد تم حساب هذه المعاملات من الأرقام التى نشرها رجابوف فى الترجمة الألمانية « التراكم الاشتراكى »
Bjabov : Sozialistische Akkumulation, p. 80, 158.

(٩) ١ كرور = ١٠ مليون = 10^7 . والروبية = ٩,٢ قرش مصرى.

(١٠) تم إجراء كل الحسابات على أساس الأسعار الثابتة (أسعار ١٩٥٠/١٩٥١) .

زيادة الاستثمارات بنسبة ١٥٪ سنوياً .

أما فيما يتعلق بالمعامل ط فسنفترض أنه سيبلغ فى الخطة الثانية حوالى ٦٠ ٪ (وهو معدل يمكن بلوغه بسبب احتياطى زيادة الدخل القومى المتمثل منذ البداية فى طاقات الإنتاج غير المستخدمة استخداماً كاملا وبفضل التحسينات التكنيكية التى يمكن إدخالها على المعدات الحالية مقابل استثمارات حدية بسيطة) فى حين أنه سيهبط فى الغالب عن هذا المستوى خلال الخطة الثالثة .

وعلى ذلك سنأخذ بالتطور التالى للدخل القومى (حسابات على أساس الأسعار الثابتة ، أسعار ٥٠ / ١٩٥١) ولاستخدامه ، والتطور مستنتج من **الأهداف** التى يمكن بلوغها ومن **الشروط المفترضة** لتحقيقها ، ولذلك لابد من إعادة النظر فيه إذا أثبت التحليل الواقعى أن تلك الشروط لم تكن متوافرة .

الجدول رقم (١)

تقدير أولى لتطور الموارد الداخلية الصافية وتطور استخدامها[11]

السنوات		الموارد الداخلية الصافية	الاستثمار الصافى	الاستهلاك
	صفر	١٠٦٢٠	٩٠٠	٩٧٢٠
الخطة الخمسية الثانية	١	١١٢٣٠	١٠٣٥	١٠١٩٥
	٢	١١٩٤٥	١١٩٠	١٠٧٥٥
	٣	١٢٧٦٥	١٣٧٠	١١٣٩٥
	٤	١٣٧١٠	١٥٧٥	١٢١٣٥
	٥	١٤٨٠٠	١٨١٠	١٢٩٩٠
الخطة الخمسية الثالثة	٦	١٥٧٥٥	٢٠٨٠	١٣٦٧٥
	٧	١٦٨٥٠	٢٣٩٥	١٤٤٥٥
	٨	١٨١١٠	٢٧٥٠	١٥٣٦٠
	٩	١٩٥٦٠	٣١٦٥	١٦٣٩٥
	١٠	٢١٢٣٠	٣٦٤٠	١٧٥٩٠

(كرور روبية)

(١١) استبعدنا من الحسابات التغيرات الناشئة عن التجارة الخارجية .

وعلى أساس هذه التقديرات تتضاعف الموارد الداخلية الصافية خلال الخطتين الخمسيتين القادمتين ، ويجب زيادة الاستثمار الصافى بنسبة ١٥ ٪ سنوياً فى حين يزيد الاستهلاك خلال الفترة كلها بحوالى ٨١ ٪ . و إذا زاد استهلاك الدولة[١٢] خلال الفترة من ٦ ٪ إلى ١٠ ٪ من الموارد القومية ، زاد نصيب الاستهلاك الفردى من ٩٠٨٥ كرور روبية إلى ١٥٤٧٠ كرور روبية (+ ٧٠ ٪) . أى بزيادة حوالى ٥٠ ٪ فى متوسط استهلاك الفرد .

وترتبط الأهداف المذكورة عاليه بالفروض التالية فيما يتعلق بقيمة المعامل ط .

سيبلغ إجمالى الاستثمارات خلال الخطة الثانية ٦٩٨٠ كرور روبية فى حين ينتظر زيادة الموارد الداخلية الصافية بحوالى ٤١٨٠ كرور روبية ، وهذا يعنى أن قيمة ط فى المتوسط ٦٠ ٪ ، أما فى الخطة الثالثة فسيبلغ إجمالى الاستثمارات ١٤٠٣٠ كرور روبية وتبلغ زيادة الموارد الداخلية الصافية ٦٤٣٠ فتكون قيمة ط فى المتوسط ٤٥,٨ ٪[١٣] .

و إذا كانت المعاملات ط التى استخدمناها ذات طابع افتراضى ، فإن هذا لا يعنى أنه ليس للتخطيط الواقعى أثر على قيمة هذا المعامل ، بل على العكس ولهذا يجب أن نعتبر أن مقادير ط **فروض توجيهية** ينبغى العمل على تحقيقها باتباع الترتيبات التكنيكية اللازمة . وعندما يتضح أن الهدف لا يمكن بلوغه تجوز العودة

---

(١٢) أرقام « استهلاك الدولة » المذكورة هنا ذات طابع تحكمى خالص ، نضعها لمجرد التذكير بأن إنتاج الفرع ليس متاحاً بالكامل للاستهلاك الفردى .

(١٣) لا تتفق المعاملات المحسوبة على هذا النحو مع التعريف الدقيق للمعامل ط ، بل تمثل متوسطات إجمالية ناتجة من مقارنة زيادة إجمالى الموارد الداخلية خلال فترة معينة وإجمالى الاستثمارات التى تمت خلال نفس الفترة . ويمكن الحصول بالطبع ، على معاملات أعلى إذا طرحنا بالنسبة لكل فترة خمسية من إجمالى الاستثمارات تلك التى تمت فى السنة الأخيرة من الفترة السابقة مباشرة . وإذا حسبنا على هذا النحو نحصل على ط مقداره $\frac{١٤٨٠}{٦٠٧٠}$ = ٦٨,٨ ٪ . بالنسبة للفترة الخمسية الثانية ، و ط مقداره $\frac{٦٤٣٠}{١٢٢٠٠}$ = ٥٢,٨ ٪ بالنسبة للفترة الثالثة . والرقم الأول لا يبدو مرتفعاً إلا إذا أهملنا احتياطيات زيادة الإنتاج التى يمكن تعبئتها فى إطار سياسة ترمى إلى تحقيق أقصى استخدام للطاقات المتوافرة . و بالنسبة للفترتين الخمسيتين معاً يكون مقدار ط فى المتوسط محسوباً بنفس الطريقة $\frac{١٠٦١٠}{١٨٢٧٠}$ = ٥٨,١ ٪ .

إلى الفروض التوجيهية بقصد تعديلها .

والأهداف الموجزة فى الجدول رقم ١ لا ترتكز فقط ؛ كما سبق أن قلنا ، على الفروض التوجيهية المتعلقة بالمعامل ط ، بل ترتكز كذلك على القرارات الخاصة بالمعامل د . وتلك القرارات هى التالية :

الجدول رقم (٢)

نصيب الاستثمار من الموارد الداخلية الصافية

السنوات	مقدار د بالنسبة المئوية
صفر	٨,٥
١	٩,٢
٢	١٠,٠
٣	١٠,٧
٤	١١,٥
٥	١٢,٢
٦	١٣,٢
٧	١٤,٢
٨	١٥,١
٩	١٦,١
١٠	١٧,١

فالقيمة المتوسطة للمعامل د يجب أن ترتفع (لكى يمكن تحقيق الهدف) إلى ١٠,٨ ٪ بالنسبة للخطة الخمسية الثانية وإلى ١٥,٣ ٪ خلال الخطة الخمسية الثالثة ، ويمكن بالطبع تحقيق نفس الهدف (مضاعفة الموارد الداخلية الصافية خلال عشر سنوات) بقيم أخرى للمعامل د إذا كان من الممكن تعديل ط تبعاً لذلك .

وفيما يتعلق بالخطة الخمسية الثانية ، يلاحظ أنه على أساس تقديرات الجدول رقم ١ يمكن الحصول على الزيادات التالية : الموارد الداخلية الصافية + ٣٩,٤٪ ، الاستثمار الصافى + ١٠١,١ ٪ ، والاستهلاك + ٣٣,٦ ٪ .

وعلى ذلك تتطور زيادة الموارد الصافية وما يخص الاستثمار منا كما يلى (الجدول رقم ٣) .

الجدول رقم (٣)

الزيادة فى الموارد السنوية الداخلية الصافية وما يذهب منها إلى التراكم

السنوات	الزيادة فى الموارد الصافية السنوية (بالكورور)	(بالنسبة المئوية)[١٤]
١	٦١٠	٥,٧٥
٢	٧١٥	٦,٣٥
٣	٨١٠	٦,٧٥
٤	٩٤٥	٧,٤
٥	١٠٩٠	٧,٩٥

وكما ترى ، يجب تخصيص ٢٢ ٪ من الزيادة فى الموارد الصافية كل سنة لزيادة الاستثمار[١٥] .

ثانياً : استخدام الأموال المخصصة للاستثمار

تشمل مشكلة استخدام الأموال المخصصة للاستثمار عدة جوانب أهمها ما يلى :

١ ـ توزيع الاستثمارات بين الفرع م والفرع ك :

فيجب أولا تحديد أى جزء منها يستثمر فى الفرع م (الذى ينتج أدوات إنتاج)

(١٤) هذه النسب (التى تعبر عن حاصل ضرب د ط) أقل بكثير من النسب التى حققتها البلاد ذات الاقتصاد المخطط . ووفقاً لفروضنا يرجع انخفاضها إلى المستوى المنخفض للمعامل د الذى يمثل الجزء المخصص للتراكم من الموارد الصافية .

(١٥) نسبة الحصة ٢٢٪ تمثل المعامل .

$$\text{م}_{\text{ق}} = \frac{\text{م ق} - \text{م ق}_1}{\text{ل ق} - \text{ل ق}_1} = \frac{\text{م}}{\text{ل}}$$

وأى جزء يستثمر فى الفرع ك (الذى ينتج سلع استهلاك)[١٦] .

وهذا التوزيع يتوقف على المعامل ط الخاص بكل فرع وزيادة الإنتاج التى يجب أن يكون قادراً على تحقيقها حتى يصان التوازن الاقتصادى .

وتدل الحسابات الأولية على أن التراكم يجب أن يتم بنسبة ٣٣ ٪ فى الفرع م وبنسبة ٦٧ ٪ فى الفرع ك (دون أن نأخذ فى الاعتبار الأهمية النسبية لاحتياطى طاقات الإنتاج الموجود فى الفرع ك) .

وترتكز هذه الحسابات على **الفروض التوجيهية** الخاصة بقيمة المعامل ط فى كل من الفرعين م ، ك . فإذا تبين أنه لا يمكن تحقيق تلك الفروض التوجيهية يتعين تحديد أثر ذلك على توزيع الاستثمارات بين الفرعين . ويكون الأمر كذلك بالرغم من أن الفروض التوجيهية قابلة للتحقيق إذا اتضح أنه من المرغوب فيه تعديلها تقديراً لأهداف أخرى من أهداف التخطيط الاقتصادى .

٢ — توزيع الاستثمارات فى داخل كل من الفرعين م ، ك :

وبعد تحديد الأموال المخصصة للاستثمار فى الفرع م ، من جهة ، وفى الفرع ك من جهة أخرى (وهو ما يفترض أنه قد تقرر[١٧] ولو بصفة أولية أى جزء من إجمالى الاستثمار لن يذهب إلى هذا ولا إلى ذاك بل يخصص للاستثمارات الاجتماعية والثقافية) ، يصبح من الضرورى توزيع الاستثمار داخل الفروع الخاصة فى إطار كل من النوعين العامين .

ويفترض هذا التوزيع قبل كل شىء أنه قد تم تحديد **أهداف كمية للإنتاج** حتى يمكن أن نستخلص منها الاستثمارات التى يقتضيها تحقيقها ، مع الحرص على إبقاء إجمالى هذه الاستثمارات فى الحدود المقررة ابتداء — وهو أمر ممكن ، نظراً

---

(١٦) يجب عدم الخلط بين هذا التقسيم إلى الفرع م والفرع ك وبين التقسيم إلى الفرع ١ والفرع ٢ فالفرع م ينتج فقط أدوات الإنتاج والمواد الأولية اللازمة لإنتاجها . والفرع ك ينتج السلع الاستهلاكية والمواد الأولية اللازمة لإنتاجها . ومن المعروف أن هذا الإنتاج الأخير لا يدخل فى الفرع ٢ وإنما يضاف إلى إنتاج الفرع م ليتكون منهما إنتاج الفرع ١ .

(١٧) وهذا قرار سياسى فى المحل الأول وإن كان لا يمكن اتخاذه بطريقة مجدية إلا إذا وضع فى الاعتبار مجموع الأهداف الاقتصادية التى تحتويها الخطة — وتصدق هذه الملاحظة بنوع خاص على الاستثمارات ذات الطابع الثقافى .

لتفاوت درجة « كثافة رأس المال » من تكنيك إلى آخر .

ويمكن الالتجاء إلى طرق مختلفة لتحديد الأهداف الكمية للإنتاج ، ويمكن أحياناً أن تستخدم جميعاً فى نفس الوقت : طريقة الحدود ، والطريقة المقارنة ، والطريقة التحليلية.

(ا) طريقة الحدود * :

إن استخدام طريقة الحدود الذى يتمثل فى وضع حدود للإنتاج والاستهلاك ، استخدام محصور بالضرورة فيما يتعلق بالمنتجات التى ستطرح فى السوق ؛ لأن الاستهلاك يتحدد عندئذ بمقدار وتوزيع الدخول الحقيقية وبمستوى الأسعار .

ومع ذلك فقد يكون من المفيد بالنسبة لبعض المنتجات أن يحدد حجم الإنتاج الذى ينبغى تحقيقه ليتوافر لكل مواطن مستوى معيشة يعتبر « مرضياً » وقت إعداد التقدير (ومن الواضح أن مثل تلك الحدود لها طابع تاريخى ، وأنها تزيد بصفة عامة مع ارتفاع مستوى المعيشة)[١٨] . وتوجد بالنسبة لبعض المنتجات : مثل المواد الغذائية ، حدود دنيا تستخلص من أبحاث علم الصحة وعلم التغذية .

ولا جدال فى جدوى التقدير الرقمى لبعض تلك الحدود ، فباستخدامها يمكن قياس الفارق بين بعض الأهداف الأولية وبين الأهداف « المرغوب فيها » . وهذا ما يمكن أن يؤدى إلى إعادة النظر فى الأهداف التى تم تحديدها وفقاً للطرق التى سنعرض لها فيما يلى .

وبعبارة أخرى ، قد يكون من المشروع تماماً عند إعداد الخطة أن نضمن بعض **الأهداف ذات الأولوية** مثلا فى مجال التغذية ، أو توفير الأدوية ، أو وسائل نشر الثقافة : الكتب ، الأفلام التعليمية والتسجيلية ، شبكة الإذاعة والتليفزيون ، إنتاج وتوزيع أجهزة الاستقبال ، إنارة القرى . . . إلخ .

وعندئذ يجب إدراج مثل هذه الحدود والأهداف فى التوجيهات التى تصدرها الحكومة للهيئات التى تتولى إعداد الخطة . ويتعين على تلك الهيئات ، فى هذه الحالة أن تحتجز من أموال الاستثمار ما يلزم لتحقيقها وألا تعتبر أموالا متاحة للتوزيع وفقاً للطريقة التحليلية إلا ما يتبقى بعد ذلك .

---

* الحدود normes — [المترجم] .

(١٨) وتستند بعض تلك الحدود إلى الرأى السائد فى المتوسط ، ويمكن التعرف عليها بهذه الصفة .

كذلك يجب أن يراعى عند تقدير تركيب الطلب تأثير تحقيق تلك الأهداف والحدود المحتمل على تركيبه . وبالمثل يجب مراعاة هذا التأثير عند تحديد سياسة الأسعار (كتحمل الدولة لجزء من ثمن بعض السلع الاستهلاكية التى لن تصل بدون إعانة إلى الحد المطلوب فى المستوى الحالى للدخل القومى)(١٩) .

(ب) الطريقة المقارنة :

إن الطريقة التحليلية التى سنعالجها فى الفقرة التالية يعيبها بلا نزاع أنها مسلك غير ديناميكى . فهى تستند بصفة جوهرية على معرفة **المرونة الحالية** لمختلف أنواع الاستهلاك بالنسبة للدخول . فهى تبدأ إذن بتقدير ستاتيكى صرف للطلب ، إذ أنها تفترض أن الطريقة التى يعدل بها المستهلكون حالياً تركيب طلبهم عندما يزيد دخلهم ستظل دون تغيير خلال فترة زمنية طويلة إلى حد ما ، وذلك بالرغم من أن **البيئة الاقتصادية تكون قد تغيرت** : فطرحت فى الأسواق منتجات جديدة ، وتعدلت أذواق المستهلكين على ضوء اعتبارات الصحة والتغذية وكذلك الاعتبارات الثقافية والفنية . . . إلخ .

وبعبارة أخرى ، يجب عدم الاقتصار على الطريقة التحليلية لأنها ستاتيكية وسلبية ، ويجب تكملتها بمسلك أكثر ديناميكية وأكثر إيجابية تقدمه الطريقة المقارنة .

وترتكز الطريقة المقارنة على ملاحظة التغيرات التى تطرأ على تركيب الطلب عندما لا يقتصر الأمر على ارتفاع دخل فئة محدودة من الأشخاص ، **وإنما يرتفع الدخل القومى ذاته فى نفس الوقت الذى يتعدل فيه مجموع المعطيات الاجتماعية والثقافية** على أثر التصنيع ونمو مراكز العمران والتوسع فى التعليم وانتشار المعارف التكنيكية والعلمية .

ويجب أن نفحص بنوع خاص التغيرات التى طرأت على تركيب الطلب فى البلاد التى مرت مؤخراً بمرحلة تنمية تماثل تلك التى تتضمنها الخطة . ولكن مثل

---

(١٩) وبالإضافة إلى الإعانة التى تقدمها الدولة لتخفيض الأسعار ، يلعب التشريع الاجتماعى دوراً حاسماً . فقانون التأمينات الاجتماعية هو فى الواقع وسيلة لتخصيص جزء من الدخل القومى ، بطريق الأولوية لبعض أنواع الاستهلاك .

هذه المقارنات يجب أن تجرى بحذر نظراً للدور الهام الذى يمكن أن تلعبه التقاليد القومية ، تلك التقاليد التى تختلف من بلد إلى آخر .

ومع ذلك فلا غنى عن تلك المقارنات لأنها يمكن أن تكشف عن علاقات بين بعض ظواهر التنمية والبعض الآخر لا يمكن استخلاصها بغير هذا السبيل . ولما كان للعلاقات بين معدل زيادة الاستثمار ومعدلات زيادة استهلاك الكهربا والصلب والفحم . . . إلخ دلالة تكنيكية بالغة ، فإنه يجب إعادة النظر فى العلاقات التى تتحدد وفقاً للطريقة التحليلية إذا بدا أنها تجافى ما يلاحظ فى الواقع بصفة عامة . وبعبارة أخرى ، يجب عند تحديد أهداف الإنتاج مراعاة بعض **« حدود التنمية »** الملاحظ وجودها بصفة عامة (وهذا لا يعنى بالطبع أن النتائج التى تفضى إليها هذه الطريقة لها أكثر من الدلالة البيانية) .

(حـ) الطريقة التحليلية :

ومع ذلك تبقى الطريقة التحليلية ، مهما تكن حدودها ، الطريقة الأساسية لتحديد أهداف الإنتاج ، وتقرير توزيع الاستثمارات . ولذلك سنقف طويلا عند شروط استخدام تلك الطريقة .

ويشكل تحليل الطلب على أهم المنتجات كما سيظهر عندما يبلغ الدخل القومى المستوى المقرر فى الخطة وعلى ضوء التوزيع المقرر لهذا الدخل بين الاستثمار والاستهلاك ثم بين مختلف فئات المستهلكين ، يشكل إحدى المراحل الأساسية للطريقة التحليلية .

ولا يمكن اجتياز تلك المرحلة إلا بالدراسة الواقعية للعرض والطلب بالنسبة لمختلف المنتجات وبالإمكانيات الاقتصادية والتكنيكية لإشباع الطلب .

وفى ختام هذه الدراسة ، التى تتطلب تعاون كثير من الفنيين ، يتبين إلى أى حد كانت الفروض الأولى واقعية ، وإلى أى حد يتعين تعديلها . وبختامها يمكن استكمال الإعداد النهائى للخطة ، **تلك الخطة التى يجب أن تتضمن بالنسبة للمنتجات الأساسية ميزانية متوازنة للعرض والطلب .**

وعند وضع نموذج يصلح أساساً لصياغة توجيهات إعداد الخطة الاقتصادية لا يمكن أن نعمل أكثر من فحص الخطوط العريضة للمشكلات المنهجية التى تثيرها

ضرورة تحقيق التوازن بين عرض وطلب مختلف المنتجات . وثمة مسالك كثيرة لعلاج تلك المشكلة نختار منها المسلك التالى :

يمكن أن نبدأ بتقدير الطلب على سلع الاستهلاك(٢٠) بقصد تقدير ما سيكون عليه تركيبه المحتمل مع مراعاة حجم هذا الطلب ومصدره، أى معرفة كيف يقسم هذا الطلب على المنتجات المختلفة . ويجب إجراء هذه التقديرات بطريقة تفصيلية ابتداء من التركيب الحالى للأسعار من ناحية، والتركيب المتوقع للأسعار فى نهاية المدة التى نحاول تحليل الطلب فيها ، من ناحية أخرى (وذلك عندما تتقدم عمليات إعداد الخطة بحيث يصبح من الممكن تحديد تركيب الأسعار التى ستمارس فى فترات مقبلة) .

وبعد تحديد الطلب النهائى على سلع الاستهلاك المهمة ، يتعين حساب مقدار الاستثمارات التى يجب إجراؤها فى كل نوع من الإنتاج وذلك **مع مراعاة أقصى استخدام لطاقات الإنتاج الموجودة** وكذلك **كمية أموال الاستثمار المتاحة لزيادة إنتاج السلع الاستهلاكية** . ويجرى حساب هذا المقدار على الأسس الآتية : أن يكون الحصول على إجمالى الناتج الإضافى من سلع الاستهلاك باستخدام معدات جديدة **على أساس أقل ما يمكن من تكلفة اجتماعية كلية جارية** . وهذا يعنى أولا السعى للحصول على الناتج الإضافى باستخدام تكنيك متقدم إلى أبعد ما يمكن(٢١) ، ولكن لا يستخدم هذا التكنيك فى الحدود التى لا تسمح فيها الأموال المخصصة للاستثمار فى إنتاج سلع استهلاكية ، ويستخدم بدلا منه تكنيك أقل تقدماً على أن يتم ذلك فى الفروع **التى يترتب على التخلى عن التكنيك الحديث فيها أقل ارتفاع فى تكاليف الإنتاج**(٢٢) فالهدف هو تحقيق **أقصى كفاية إجمالية** للاستثمارات

---

(٢٠) يرتكز هذا التقدير على الأهداف التى سبق استخلاصها فيما يتعلق بمتوسط استهلاك الفرد باستخدام مناهج الإحصاء المقارن .

(٢١) ويعرف « التكنيك الأكثر تقدماً » هنا بأنه التكنيك الذى يمكن من تخفيض التكلفة الاجتماعية الإجمالية لكل نوع من الإنتاج إلى الحد الأدنى .

(٢٢) وهكذا نضغط إلى أقصى حد الاستثمارات مع تحمل أقل قدر من الزيادة فى التكلفة ولكن هذا المبدأ يجب أن يفسر على ضوء الإمكانيات المقبلة لاقتصاد فى حالة توسع . وعلى ذلك ، قد يكون من الأفيد فى بعض القطاعات العدول عن إنتاج كل الكمية اللازمة لإشباع الحاجات القومية (ما دام من غير الممكن إنتاجها على أفضل تكنيك بسبب نقص الاستثمارات) بدلا من الالتجاء إلى تكنيك أقل تقدماً يمكن=

المتاحة لإنتاج سلع الاستهلاك[٢٣] ، وهو مفهوم مختلف تماماً عن مفهوم « أقصى غلة » للمشروع فنحن هنا بصدد « غلة » على النطاق القومى ، محسوبة فى إطار اقتصاد فى حالة توسع . ويجب أن يدخل فى حسابها تجديد المشروعات القائمة .

وهكذا يتم إعداد أهداف الاستثمار فى الفرع ٢ وكذلك بيان أنواع التكنيك التى تستخدم ، ويمكن أن نستنتج من ذلك وبالنسبة لمختلف منتجات الاستهلاك:

(١) الاحتياجات المحددة من أدوات وآلات ومعدات .

(٢) الاحتياجات المحددة من عمال وفنيين مع بيان أنواع التخصص اللازمة .

(٣) الاحتياجات المحددة الجارية من مواد أولية وطاقة محركة .

وتتم دراسة الاحتياجات الواردة فى البند (١) عند إعداد خطة الفرع المنتج للمعدات ، كذلك تتم دراسة الاحتياجات الواردة فى البند (٣) عند إعداد خطة إنتاج المواد الأولية .

أما الاحتياجات الواردة فى البند (٢) فيجب أن تندرج من ناحية فى ميزانية اليد العاملة المقسمة إقليمياً (والتى ستكون أحد العناصر الحاسمة فى تحديد مواقع المشروعات) ، وفى خطة التأهيل المهنى والفنى ، من الناحية الأخرى .

وبالتحديد ، يجرى إعداد جزء من خطة توفير المعدات ابتداء من الاحتياجات الواردة فى البند (١) . وتستورد المعدات التى لا تكفى الكميات المطلوبة منها لقيام إنتاج محلى فى ظروف اقتصادية سليمة ، أما بقية المعدات فيجب مبدئياً العمل على إنتاجها محلياً فى الحدود التى يصل إليها التكنيك فى الاقتصاد القومى عند كل مرحلة . ويجب إعداد قائمة أولية بأنواع المعدات على ضوء الحصر الوارد فى البند (١) ،

أن يؤثر لسنوات طويلة على تكاليف الإنتاج .فيتم إشباع جزء من تلك الحاجات على أساس التكنيك الأكثر تقدماً وتستورد الكميات اللازمة من ذلك المنتج من الخارج . وذلك جانب هام من مشكلة « توقيت » الاستثمارات . ولمعرفة ما إذا كانت هناك مصلحة للاقتصاد القومى فى تأجيل بعض الاستثمارات الضرورية لإشباع بعض الحاجات العاجلة (بقصد عدم التضحية بمستوى التكنيك فى سبيل سرعة الإشباع) يجب مقارنة الضرر الذى يحل بالاقتصاد القومى نتيجة هذا التأجيل بالضرر الذى يترتب على استخدام تكنيك متخلف .

(٢٣) ويتعلق هذا الحساب بالإنتاج النهائى لسلع الاستهلاك مع استبعاد إنتاج المواد الأولية اللازمة له . وهذا يعنى الاهتمام بأموال الاستثمار المتاحة للفرع ٢ فقط (التى تشملها قائمة إنتاج سلع الاستهلاك ، وهى قائمة تعد على أساس دراسة الطلب) . وبالطبع تخصص الاستثمارات الواردة فى الفرع ك والخاصة بإنتاج المواد الأولية « اللازمة لإنتاج سلع الاستهلاك » ، وتخصص للغرض المذكور .

قائمة تبين حجم الإنتاج الذى يتعين بلوغه فى مختلف الفترات الزمنية ومع مراعاة التوسع المتوقع خلال الخطة الخمسية الثالثة .

وعلى أساس تلك القائمة تتحدد الاحتياجات المالية التى يقتضيها إنشاء المشروعات اللازمة لإنتاج هذه المعدات (على أساس التكنيك الأكثر تقدماً) ، وكذلك ما تحتاجه هذه المشروعات من معدات ومواد أولية ويد عاملة ووسائل نقل . وتعالج الاحتياجات الجديدة بنفس الطريقة مع التمييز بين ما نعطيه للاستيراد وما يجب إنتاجه محليا. ويستمر التحليل على هذا النحو حتى يتم تقدير أهداف محددة لتغطية كل الاحتياجات من المعدات بطريق الاستيراد أو الاستثمار .

ثم نعالج بنفس الطريقة الاحتياجات من المواد الأولية والطاقة المحركة التى نستخلص تباعاً على النحو السابق . ويجرى توزيع تلك الاحتياجات بين الاستيراد والإنتاج المحلى على ضوء الإمكانيات التكنيكية أو الموارد الطبيعية (التى ينشط التنقيب عنها) والأسعار المقارنة . ويتم تحديد أهداف الاستثمار فى مختلف تلك الأنواع من الإنتاج ولمختلف الفترات الزمنية (ومع مراعاة التوسع اللاحق للاقتصاد القومى) بحيث يتبين بالنسبة لكل هدف ما يلزمه من احتياجات مالية ، ومن معدات ، ومن مواد أولية ومساعدة ومن الطاقة المحركة ووسائل النقل . كذلك يجب تحديد احتياجات كل مشروع من اليد العاملة ، المؤهلة وغير المؤهلة ، ومن الفنيين . ويستمر التحليل حتى يتم توزيع كل الاحتياجات من المعدات والمواد الأولية والمساعدة بين الاستيراد والإنتاج القومى .

ومن الواضح أنه لابد من مراعاة نتائج هذه الميزنيات ، مرة أخرى ، لإقرار اختيار نهائى من حيث نوع التكنيك . ويتوقف هذا الاختيار على التوافر الفعلى، وفى **الوقت المطلوب** ، للمواد الأولية والمعدات واليد العاملة الفنية . ويجب حسم مشكلة تأجيل الأخذ بالتكنيك الحديث على النحو الذى أشرنا إليه أعلاه[٢٤] ، ويتحدد تكنيك الإنتاج ، فى المدى الطويل ، بتوافر المواد الأولية اللازمة لاستخدامه . فمثلا إذا لم يكن الكبريت والبيريت متوافرين يجرى إنتاج حامض الكبريتيك ابتداء من حجر الجبس .

---

(٢٤) انظر نهاية الملاحظة رقم (٢٢) .

وعند الانتهاء من هذه العملية ، ينبغي إجراء حاصل جمع للنتائج بقصد مواجهتها بالاحتياجات الكلية من الاستثمارات واليد العاملة كما وردت في التوقعات الأولى للخطة . وإذا كانت المعاملات التي اختيرت ابتداء معاملات واقعية وكانت نتائج الطريقة التحليلية مقاربة للأهداف الإجمالية المحددة مقدماً للاستثمار والاستهلاك ، لا تكون هناك حاجة إلا لتعديلات بسيطة ، وإلا استدعى الأمر — كما سنرى — إجراء تعديلات ضخمة يمكن أن تؤثر على المستوى المقرر ابتداء للدخل القومي والاستهلاك والاستثمار وكذلك على توزيع الاستثمارات على مختلف القطاعات : الزراعة ، الأشغال العامة . . . إلخ .

وفيما يتعلق بأهداف الاستثمار المحددة تسمح إمكانية التوسع أو التضييق في برنامج الاستيراد بتطويعه لاحتياجات الاقتصاد القومي ، فإذا كان ثمة ضرورة للتخلي عن بعض الأهداف الأولية ، فإنه يكون من المصلحة بصفة عامة التخلي عن تلك التي لا تتعلق بقطاعات أساسية يحكم سيرها على أرض الوطن كل التنمية اللاحقة . وعلى أية حال لا يعني التخلي عن بعض الأهداف أكثر من تأجيلها إلى الخطة التالية .

وبالمثل يجب تعديل أهداف الاستيراد بحيث يمكن زيادة بعضها أو ضغطه وفقاً لإمكانيات تمويل الواردات من الصادرات الجارية أو من احتياطي العملات الأجنبية أو من اتفاقات دولية .

والغرض من كل تلك التعديلات هو ضمان **التوازن الداخلي للخطة** . والإطار المنهجي لإجرائها يتمثل في طريقة الميزانيات : ميزانية الاستثمارات ، ميزانية اليد العاملة ، ميزانية الإنتاج والاستهلاك لمختلف المنتجات (منتجات أولية ونصف مصنوعة ، معدات ، سلع استهلاكية ، خدمات) ميزانية الواردات والصادرات .

ولكن ثمة ميزانيتين تلقيان الضوء على قضية لا تقل أهمية عن قضية التوازن الداخلي للخطة ، وهي قضية سلامة القرارات الأساسية التي ترتكز عليها الخطة . وهما ميزانية الاستثمارات وميزانية اليد العاملة .

ثالثاً : ميزانية الاستثمارات

فثمة سؤال يثور بعد تحديد حاصل جمع الاستثمارات اللازمة لتحقيق أهداف الإنتاج المقررة (بما فى ذلك الاستثمارات الثقافية والاجتماعية) : هل يساوى هذا المجموع مبلغ الاستثمار الذى تحدد ابتداء (على أساس الهدف المحدد لزيادة الدخل القومى والقيمة المعطاة للمعاملين د ، ط) ؟

وإذا كانت الإجابة بالإيجاب سلمنا بأن الهدف الأولى والفروض الأساسية كانت سليمة يتعين التمسك بها .

أما إذا كانت الإجابة بالسلب ، أى إذا كان مبلغ الاستثمار المقرر لا يسمح (بالرغم من بعض التعديلات الثانوية) ببلوغ الزيادة المرجوة فى الدخل القومى ، أو على العكس كان مبالغاً فيه بالنسبة للهدف المذكور ، يصبح من الضرورى إعادة النظر إما فى الهدف الأولى وإما فى معدل الاستثمار وإما فى كليهما (ويعنى هذا فى جميع الأحوال إعادة النظر فى مجموع أهداف الإنتاج وفقاً للطرق المشروحة أعلاه) .

رابعاً : ميزانية اليد العاملة

وتعطى ميزانية اليد العاملة عند مقارنتها بالحركة الفعلية للسكان الذين فى سن العمل دلائل لا تقل أهمية عن الدلائل السابقة :

فإذا كانت الاحتياجات من اليد العاملة (بالمعنى الواسع للكلمة ، أى الذى يشمل العاملين من كل نوع بما فى ذلك الفنيون) تتفق مع عدد السكان المتوقع اشتغالهم ، سلمنا بأن الهدف الأولى والفروض الأساسية والشروط المتوقعة سلفاً لتحقيقها كانت بصفة عامة مرضية .

أما إذا كانت الاحتياجات من اليد العاملة الناتجة عن الهدف الأولى والفروض الأساسية والشروط المتوقعة لتحقيقها تزيد عن الإمكانيات الموضوعية كميا أو نوعيا (بالنسبة لبعض المهن مثلا) ، وجب إعادة النظر فى الأهداف والفروض . ويكفى عادة فى حالة الصعوبات النوعية إعادة النظر جزئيا فى شروط التنفيذ .

ولا يمكن أن نتحدث عن صعوبات نوعية إلا إذا ظهر أنه من المستحيل تنفيذ

خطة للتأهيل المهنى كفيلة بأن توفر للاقتصاد القومى العاملين الحاصلين على التأهيل المطلوب .

وصياغة **خطة للتأهيل المهنى** وتحديد شروط تحقيقها (وتلك خطة طويلة الأجل نظراً لطول فترات التأهيل التى يتعذر اختصارها) يجب أن تشكل جزءاً لا يتجزأ من الخطة الاقتصادية . وبدون هذا العنصر تكون خطة التنمية مهددة بعدم التنفيذ[٢٥] .

وإذا كانت الاحتياجات من اليد العاملة الناتجة من الهدف الأول والفروض الأساسية وشروط تحقيقها أقل من الإمكانيات الموضوعية (أى أنها لا تحقق العمالة الكاملة) يتعين غالباً إعادة النظر فى الهدف والفروض جزئياً أو كليا . ولكن المشكلات التى تنشأ فى هذا الصدد من التعقيد بحيث ينبغى فحصها بعناية . ويجب عندئذ أن نواجه الاحتمالات المختلفة .

وأول احتمال يمكن أن نتصوره هو التالى : تحقيق زيادة فى العمالة وفى الإنتاج معاً بزيادة معدل الاستثمار (أى د) بحيث تتوافر وسائل إنتاج ولو بسيطة للغاية وقليلة التكلفة للعاملين الذين ستحل بهم البطالة بدون ذلك . وذلك حل ينبغى الأخذ به كلما كان من الممكن فنياً زيادة الاستثمارات دون تخفيض الاستهلاك فى بداية الخطة . وعلى أية حال فإن هذا الحل يفترض أن حجم الاستثمار لم يكن منذ البداية قد بلغ أقصى حد ممكن وهذا وضع غير رشيد فى اقتصاد يسعى لتنمية سريعة .

والاحتمال الثانى هو أنه يكون من المستحيل زيادة الاستثمارات . وهنا يمكن زيادة العمالة[٢٦] ، عن طريق **تعديل الطبيعة التكنيكية لبعض الاستثمارات** فالعادة

---

(٢٥) وهذه قضية ذات أهمية بالغة ولها آثار بعيدة المدى . وحلها مرتبط بالتطوير العام للتعليم والثقافة وبالمحتوى الواقعى للتربية (مناهج التعليم فى المدارس والجامعات ، وكذلك محتوى الامتحانات التى يجب أن تطوع لمقتضيات التنمية الاقتصادية) .

(٢٦) نحن نقصد زيادة حقيقية فى العمالة (أى زيادة فى عدد الرجال/الساعات) وليس تخفيض البطالة المنظورة بتوزيع نفس العدد من الرجال/الساعات على عدد أكبر من العاملين عن طريق تخفيض يوم العمل إلى ما دون المستوى الذى يبدو مرغوباً فيه فى اقتصاد يعيش فى حالة عمالة كاملة . وهذا لا يعنى بالطبع أنه من غير المستحب الالتجاء إلى تخفيض البطالة المنظورة إذا لم يتيسر إجراء أفضل بل على العكس إن هذا الحل يكون عندئذ مستحباً لأسباب اجتماعية ، بل واقتصادية .

أنه من الممكن في بعض القطاعات إجراء استثمارات ذات درجة قليلة من « كثافة رأس المال » مما يسمح بتحقيق الأهداف المقررة للإنتاج باستثمارات أقل وكمية عمل أكبر ويمكن على ذلك زيادة العمالة في هذه القطاعات ، واستخدام فائض الاستثمارات التي يتم توفيرها منها في زيادة العمالة في قطاعات أخرى . وبذلك تزيد العمالة ويزيد الإنتاج في نفس الوقت (وإن لم تكن الزيادة بنفس النسبة) ، وهو ما يبدو أمراً مفيداً . ولكن يجب لمعرفة ما إذا كان مفيداً حقاً حساب أثر تخفيض إنتاجية العمالة المترتب على الهبوط بكثافة رأس المال (عن المستوى المقرر من قبل) على الاقتصاد القومي . فإذا لم يكن هذا الأثر في مجموعه ضارا وتمت مراجعة التقديرات الأولية على ضوئه ، يتعين عندئذ إعادة النظر في كافة شروط التوازن الداخلي للخطة التي تكون قد تعدلت .

ومن الواضح أن مثل هذا الوضع يعني أن الاستدلال تم ابتداء على أساس قيمة للمعامل ط أقل مما ينبغي (إذ أن هذا الوضع يفترض أنه بنفس المبلغ من الاستثمارات يمكن بلوغ مستوى أعلى من العمالة والدخل القومي مما كان مقدراً أول الأمر) .

ومن الواضح كذلك أنه لا يمكن تطبيق مثل هذا الحل في جميع أحوال نقص العمالة المرتبطة باستخدام تكنيك إنتاج ذي درجة عالية من « كثافة رأس المال » ويجعل الاستثمار لا يحقق العمالة الكاملة . فهناك حالات لو استخدم فيها تكنيك أقل مما يحقق العمالة الكاملة لحصلنا على دخل صاف أقل (أي معامل ط أقل) . وإذا كانت الأمور على هذا النحو ، فإنه يجب ألا نضحي بالدخل الأقصى في سبيل العمالة القصوى ، لأن الدخل الأقصى يمكن في الأجل الطويل من استخدام مجموع قوى العمل في أفضل الظروف .

وعلى أية حال ، كلما كان تخفيض كثافة رأس المال في بعض القطاعات يسمح بزيادة القيمة الفعلية للمعامل ط عن القيمة المقدرة له أول الأمر (وهذا هو الوضع الأكثر شيوعاً) يكون لاختيار القطاعات التي يتم فيها هذا التخفيض أهمية حاسمة . ويجب ألا يغيب عن البال لحظة واحدة ضرورة الارتفاع بالدخل القومي إلى أقصى حد في الأجل الطويل .

وعلاوة على ذلك لابد أن يكون تركيب القوى العاملة الذي يفضي إليه تنفيذ

خطة خمسية عبارة عن مرحلة فى طريق تركيب القوى العاملة الذى سينتج من تحقيق أهداف التصنيع فى مدى أطول ، لأن هذه التغيرات فى التركيب يجب أن تتم تدريجياً .

ومن المرغوب فيه فى هذا الشأن إعداد جداول للتركيبات المتوالية التى ستمر بها القوى العاملة . ولن نقوم هنا بهذا العمل الذى يستلزم دراسات دقيقة ، وإنما سنقدم مثالا (هو مثال تحكمى نسبياً) لتوضيح ما يمكن أن ينتظر من تغيير فى تركيب القوى العاملة أثناء الخطة الخمسية الثانية .

خامساً : تركيب القوى العاملة

لقد افترضنا عند إعداد النموذج التالى للتركيب المنشود للقوى العاملة الفروض التالية :

(ا) أنه سيكون من الممكن أن ينضم إلى القوى العاملة خلال الخطة الخمسية الثانية زيادة فى عدد السكان الذين فى سن العمل قدرها من ١٠ إلى ١١ مليوناً ؛

(ب) يمكن تخفيض الأهمية النسبية لسكان الريف ، وإن بقيت أهميتهم المطلقة على ما هى عليه .

(ح) يوجه الجزء الأساسى من زيادة القوى العاملة نحو الصناعة (بالمعنى الواسع) والتعليم والخدمات الصحية والطبية .

وعلى هذا الأساس يمكن رسم النموذج التالى لحركة تركيب القوى العاملة .

جدول رقم (٤)

تركيب القوى العاملة

	١٩٥٦ — ١٩٥٧		٦٠/١٩٦١	
	مليون	٪	مليون	٪
الزراعة والصيد والغابات	١١٢	٧٢,٢	١١٢	٦٧,٥
الصناعة والأشغال العامة والبناء	١٦,٦	١٠,٧	٢٤,٧	١٤,٩
التجارة والنقل	١٢	٧,٧	١٢	٧,٢
المهن الحرة والخدمات	١٤,٤	٩,٣	١٧,٣	١٠,٤
	١٥٥	١٠٠	١٦٦	١٠٠

ملاحظات على التغيرات المشار إليها أعلاه :

١ — تكون الزيادة فى عدد العاملين فى **الصناعة الكبيرة** أثناء فترة خمس سنوات ، زيادة محدودة للعوامل التالية :

(ا) كثافة رأس المال بالنسبة للعامل تكون مرتفعة فى الصناعة ، وبصفة خاصة فى الصناعة الحديثة ، ويترتب على ذلك أنه بالنظر إلى قيمة الاستثمارات المقررة لا يكون من الممكن خلال خمس سنوات توفير وسائل الإنتاج الحديثة لمجموع العاملين الذين يمثلون الزيادة فى عدد السكان المشتغلين بالصناعة .

(ب) يصطدم النمو السريع لعدد العاملين فى الصناعة الحديثة بعدم كفاية الكادر الفنى ، وهو الكادر الذى يتعين تكوينه أثناء الخطة الخمسية الثانية ليكون متوافراً فى الخطة الخمسية الثالثة التى يجب أن تكون خطة التصنيع السريع .

(ح) يقتضى التوسع الصناعى تنمية المدن وبالتالى بذل مجهود ضخم فى التشييد الحضرى ، وهذا المجهود يحتاج إلى قاعدة مادية ترسى أسسها خلال الخطة الخمسية الثانية .

وعلى ذلك ، فإن جزءاً صغيراً من الزيادة فى عدد السكان المشتغلين بالصناعة هو الذى ستستوعبه الصناعات الكبيرة ، وسنفترض أن هذه الزيادة مقدارها ثلاثة ملايين (وهو رقم ، شأنه فى ذلك شأن الأرقام الأخرى التى نستخدمها ، ليس له إلا قيمة بيانية ، وأى رقم مؤسس يجب أن يحدد على ضوء تقدير احتياجات الصناعات الكبيرة من اليد العاملة — وهى الاحتياجات الناتجة من الأهداف المحددة للخطة ، والاستثمارات التى ستجرى فى الصناعة الكبيرة وإمكانيات التأهيل المهنى) .

ولهذا فإن الجزء الأكبر من الزيادة فى عدد المشتغلين بالصناعة سيأتى من زيادة المشتغلين بالإسكان والمرافق . وتلك صناعات يمكن أن تسير بدرجة بسيطة بين كثافة رأس المال ، ولها فى نفس الوقت أهمية حاسمة بالنسبة لنمو المدن (تشييد المساكن والمبانى الصناعية والإدارية ، والمستشفيات والمدارس إلخ) وبالنسبة للزراعة (أعمال الرى) وبالنسبة للكهربا والنقل . وعلى العكس ينبغى ألا يزيد كثيراً عدد

المشتغلين بالصناعات الصغيرة والحرفية[٢٧] نظراً لضعف إنتاجية تلك الصناعات ، ولكن يجب زيادة تلك الإنتاجية عن طريق تجديد المعدات .

الجدول رقم (٥)

تركيب السكان المشتغلين بالصناعة

	١٩٥١ — ١٩٥٦		١٩٦٠ — ١٩٦١	
الصناعات الكبيرة والمناجم	٣,٧	ملايين	٦,٧	ملايين
الصناعات الصغيرة والحرفية	١٢,٩	مليونا	١٣	مليونا
	١٦,٦	»		
الأشغال العامة (المشتغلون الجدد)			٣	ملايين
التشييد (المشتغلون الجدد)			٢	مليونان
			٢٤,٧	مليونا

وهكذا يبدو معقولا أن نتوقع بصفة أولية أن تحدث فى تركيب السكان المشتغلين بالصناعة التغيرات المبينة فى الجدول رقم ٥ .

وقد قمنا بالنسبة لعام ١٩٦٠ — ١٩٦١ بتقدير المشتغلين الجدد على حدة .

أما فيما يتعلق بالصناعات الكبيرة فإننا نقدر أن الزيادة الإجمالية ومقدارها ثلاثة ملايين ستنتج من مليون زيادة عمالة فى الصناعة القائمة ومليونين فى مشروعات جديدة[٢٨] .

الزيادة فى القوى العاملة داخل مجموعة « المهن والخدمات » تتعلق فقط بالمهن الطبية والعلمية وبالتعليم والطلبة الذين يعدون لتلك المهن ، وكذلك الذين يدرسون الهندسة والجيولوجيا والمعمار . . . إلخ .

ويجب إعداد خطة تربية الكادر الفنى فى نفس الوقت الذى تعد فيه الخطة

(٢٧) ومن المحتمل أن تكشف الحسابات أنه فى بداية فترة التصنيع يكون من الأجدى تغطية جزء من الاحتياجات المتزايدة لسلع الاستهلاك غير الزراعية عن طريق التوسع فى الإنتاج الحرفى الذى لا يستلزم إلا استثمارات بسيطة ، هذا حتى ولو تم تخفيض عدد العاملين فى الصناعات الصغيرة .

(٢٨) يمكن أن نذكر على سبيل المقارنة أن عدد المشتغلين بالصناعات الكبيرة فى الاتحاد السوفييتى تضاعف خلال الخطة الخمسية الأولى بنسبة ٢,١٢ مرة .

الخمسية المقبلة ومع مراعاة مشروع الخطة التالية ، وذلك لأنه يجب تخطيط تربية الكادر لأجل طويل ، وكذلك الأمر فيما يتعلق بأساتذة التعليم العالى . وكما سبق أن ذكرنا سنعود لمعالجة هذا الموضوع الجوهرى فى ملحق خاص **لأنه بدون حل هذه المشكلة لا يمكن تحقيق أى تخطيط يذكر .**

وعلى أساس تقدير أولى ، يبدو أنه يجب أن يكون هناك ، فى نهاية الخطة الخمسية الثانية ، مليونان من الطلبة الذين يدرسون المهن المشار إليها عاليه . ويجب خصم هذا الرقم من مجموع ١٧,٣ مليوناً فى بند « المهن الحرة والخدمات » لنحصل على الرقم الحقيقى للقوى العاملة بالمعنى الصحيح . وبذلك يكون عدد هذه المجموعة ١٥,٣ مليوناً من إجمالى القوى العاملة وقدره ١٦٤ مليوناً .

ويجب باستمرار إجراء مقارنة بين الأهداف المنشودة (المعطاة هنا بطريقة بيانية) فى مجال تركيب القوى العاملة وأهداف الإنتاج والاستثمار بحيث يتم التوفيق بينها . وبصفة عامة يتم التوفيق بإعطاء الأولوية لأهداف الإنتاج والاستثمار التى يرتكز إليها كل التوازن الداخلى للخطة .

وعند الانتهاء من كل التعديلات تصبح الخطة الاقتصادية شاملة لأهداف الاستثمار ، والتوقعات المتعلقة بتركيب القوى العاملة (التى على أساسها نعد خطة تربية الكادر الفنى) ، وأهداف الإنتاج . وكما سبق أن ذكرنا لابد من التنسيق بين أهداف الإنتاج وتحقيق التوازن بينها . إن من أهم ما يتصدى له التخطيط لمهمة التوفير المسبق لشروط التوازن بين « الطلب » الصادر عن مختلف الفروع وبين « العرض » الذى يجب أن يقابله . وتظهر هذه التوازنات فى سلسلة من الجداول التى تعبر عن العلاقات بين الصناعات المختلفة بالنسبة لأهم المنتجات وكذلك فى موازنات المواد التى تتطور مع الزمن بقصد تحديد توقيت الاستثمارات بشكل دقيق جداً حتى يمكن تفادى الاختناقات واختفاء السلع وتعطيل جزء من طاقات الإنتاج(٢٩) .

وسنقدم فيما يلى جدولا افتراضياً لتوزيع الاستثمارات على الفروع وفقاً لما يؤدى

---

(٢٩) ويجب ، فى مرحلة الإعداد النهائى للخطة والبرامج المحددة التى تترتب عليها ، يجب حل مشكلة التوطين الجغرافى للمشروعات الجديدة حيث لا يخضع التوطن فى اقتصاد مخطط لعامل الربح وإنما لاعتبارات التنمية الاقتصادية الشاملة منظوراً إليها فى الأمد الطويل .

إليه إعمال الطرق المعروضة أعلاه ، وكذلك التقديرات الافتراضية « لكثافة رأس المال » فى كل فرع ، والإنتاجية (مقدرة بأسعار ١٩٥٠ — ١٩٥١) وتوزيع الدخل القومى . وعلى هذه الأسس يمكن النظر فى مشكلة تمويل الاستثمارات .

سادساً : جدول افتراضى لتوزيع الاستثمارات على الفروع

إن الجدول التالى لم يسبقه إجراء الحسابات الضرورية لإعداده ، ولذلك فإن له طابعاً تحكمياً [٣٠] ، وليس له من غرض إلا توضيح بقية الاستدلال .

جدول رقم (٦)

توزيع الاستثمارات على الفروع [٣١]

	كرور روبية	٪ من الإجمالى
الاستثمار فى الصناعات الكبيرة والمناجم	٢٦٠٠	٪٣٧,٢
« فى صناعة التشييد	٣٠٠	٪ ٤,٣
« فى المرافق العامة	٤٢٠	٪ ٦,١
« فى الصناعات الصغيرة	٤٠٠	٪ ٥,٧
« فى النقل والتجارة	٦٦٠	٪ ٩,٤
« فى الزراعة	١٤٠٠	٪٢٠,١
الاستثمار المنتج	٥٧٨٠	٪٨٢,٨
الاستثمار فى الإسكان	٧٠٠	٪١٠,١
الاستثمار الاجتماعى والثقافى	٥٠٠	٪ ٧,١
	٦٩٨٠	٪١٠٠

ويمكن أن نقارن إجمالى الاستثمارات برقم ٢٦٨٢ كرور الذى يمثل تقديرات الخطة الخمسية الأولى للاستثمارات العامة والخاصة . وهكذا يتضح أن الزيادة تبلغ ١٦٠ ٪ من تلك التقديرات .

(٣٠) إن التوزيع المذكور مستفاد من الطريقة المقارنة ، وهو مماثل بصفة عامة لما يمكن أن يستخلص من خطط التصنيع الأولى فى البلاد ذات الاقتصاد المخطط .

(٣١) المقصود هنا الاستثمارات الإجمالية من معدات ومواد مخزونة .

وقبل التعرض لدرجة « كثافة رأس المال » فى بعض الفروع على ضوء الاستثمارات المذكورة ، لابد من إبداء بعض الملاحظات على تقديرات الجدول رقم ٦ .

(ا) هناك جزء من الاستثمارات الصناعية (ونحن ندخل فيها مشروعات محطات الكهربا المائية) لن يستكمل فى نهاية الخطة الخمسية الثانية ، ولن يبدأ تشغيله قبل بداية الخطة الثالثة . فإذا افترضنا أن الاستثمارات غير المستكملة على هذا النحو تبلغ ٣٥٠ كرور روبية وأنها تخص جميعاً قطاع الصناعات الكبيرة والمناجم ، فإن إجمالى الاستثمارات التى ستستكمل فى هذا القطاع سيبلغ ٢٢٥٠ كرور روبية .

(ب) الاستثمارات فى الصناعات الصغيرة أساساً استثمارات للتجديد بقصد جعل تلك الصناعات قادرة على أن تواجه جزئياً الزيادة فى الطلب دون زيادة فى التكاليف . ويجب حسم مشكلة الاختيار بين الاستثمار فى التجديدات والاستثمار فى مشروعات جديدة على ضوء المعايير العامة لكفاية الاستثمار .

(جـ) ولقد جمعنا الاستثمارات فى النقل والاستثمارات فى التجارة فى بند واحد بسبب الطابع الافتراضى المحض للجدول ، وإلا لتعين التمييز بين النوعين . وعلى أية حال فالجزء الأكبر من الإجمالى الوارد بالبند يجب أن يخص النقل ، ولا يبقى للتجارة إلا الجزء الأصغر .

ومن الناحية المادية ، تأتى استثمارات النقل من مصدرين : من الصناعات الكبيرة (بالنسبة للمعدات) ومن المرافق العامة (لعمليات التأسيس والبناء)[٣٢] .

أما الاستثمارات فى التجارة فيجب أن تهدف أساساً إلى تنمية نظام حديث للتوزيع وقطاع تجارى للدولة (فهى استثمارات تهدف إلى تخفيض تكاليف التوزيع وتوفير رقابة الدولة على الأسعار) . وينبغى تخفيض عدد المشتغلين بالتجارة فى حدود الإمكان لتعويض الزيادة فى عدد المشتغلين بالنقل .

(د) وفيما يتعلق بالاستثمارات فى الزراعة يمكن أن نميز بين الاستثمارات التى تخصص للرى واستصلاح الأراضى وتلك التى تذهب إلى توفير معدات إضافية

---

(٣٢) يجب أن تجد العلاقات بين مختلف القطاعات باعتبارها منبعاً للمنتجات المستثمرة أو مصباً لها ، التعبير عنها فى الجداول الخاصة بالعلاقات بين القطاعات .

وأسمدة ، أى مواد من أصل صناعى .

والفرع الأول يدخل فى المحاسبة على أساس أن مصدره قطاع المرافق حتى ولو تم جزء منه بعمل متطوع من جانب الفلاحين . فمثل هذا التعاون من جانب الفلاحين لا يؤثر إلا فى مشاكل التمويل (وسنبحث هذا الموضوع فيما بعد) من ناحية ، وفى شعور الفلاحين بالمسئولية من ناحية أخرى . ولكن يبدو أنه لا يمكن ضمان مساهمة الفلاحين بدون اتخاذ خطوات حاسمة فى مجال الإصلاح الزراعى وتحسين وضع الفلاحين الاقتصادى والاجتماعى (مشكلات الإيجار والمديونية) . وعلى هذا الأساس يمكن كتقدير أولى رى واستزراع على الأقل ٣٠ مليون أكر * بالربط بين « مشروعات كبرى » ومشروعات صغيرة و باستثمار إجمالى (معظمه أجور عمال) قدره ٧٨٠ كرور[٣٣] .

أما الاستثمارات ذات الأصل الصناعى فإنها تبلغ ٦٢٠ كرور ، ويمكن على ضوء الدراسات التكنيكية معرفة فى أى الحدود يمكن إجراؤها بحيث تؤدى إلى أكبر زيادة ممكنة فى الإنتاج الزراعى .

(هـ) ويبدو أنه لابد من استخدام طريقة الحدود فى تحديد أهداف قطاع بناء المساكن . ويجب على كل حال تحديد تلك الأهداف بالنسبة للخطط الخمسية التالية بحيث يتم خلال الخطة الخمسية الثانية توفير إمكانيات تحقيقها .

والأرقام الواردة فى الجدول رقم ٦ تخص قطاع الإسكان الحضرى وحده[٣٤] ، وهى تمثل حوالى ٢ مليون مسكن خلال الخطة الخمسية الثانية . وهذا الرقم أقل بكثير من الاحتياجات الفعلية ، إذ أن زيادة القوى العاملة ستكون حوالى ٩ ملايين . ولهذا فهو يقابل الزيادة فى المشتغلين بالصناعة الكبيرة والتعدين فقط . وعلى ذلك فلابد

* الأكر = ٠,٤٠٥ من الهكتار ، أى نصف فدان تقريباً — المترجم .

(٣٣) ومن الضرورى بالطبع بالنسبة لهذا المشروع كما فى جميع المشروعات حساب الاحتياجات من المواد الأولية والمعدات والخبراء الفنيين واليد العاملة (الفنية وغير الفنية) التى يستلزمها تحقيقه لتحديد الشروط التى لا بد منها لتنفيذه ومعرفة ما إذا كانت يمكن التوفيق بينها و بين الأهداف الأخرى للخطة .

(٣٤) لم نحسب هنا بناء المساكن الريفية الذى لا يستخدم إلا اليد العاملة والمواد المتوافرة محلياً . ولكن لا بد من أن تدخل الخطة الثالثة فى اعتبارها هذا البند بقصد التقدم خطوة فى مجال تحسين الإسكان الريفى .

أن تتضمن الخطة الخمسية الثالثة هدفاً أكبر منه بعدة مرات (من ٨ إلى ١٠ ملايين مسكن مثلا) وتوفير الظروف اللازمة لتحقيقه .

ويبدو أنه لكى يتم تخفيض تكاليف البناء وثمن الأرض إلى أقل حد ، ولكى تشيد تجمعات سكنية تتفق ومقتضيات المدن الحديثة ، ينبغى أن يبنى أغلب المساكن الجديدة فى إطار المدن الجديدة حيث تنشأ الصناعات الجديدة وتقام المعدات الثقافية والاجتماعية اللازمة . وعلى ضوء بعض التجارب الأجنبية يبدو أن الحل الأمثل هو إنشاء من ١٥ إلى ٢٠ مدينة جديدة تضم كل منها حوالى ٢٠٠,٠٠٠ مسكن .

وإذا قدرنا تكاليف كل مسكن بحوالى ٣٥٠٠ روبية (أسعار ١٩٥٠ — ١٩٥١) يكون إجمالى الاستثمار المطلوب ٧٠٠ كرور . ولكن هذا المبلغ يمثل نفقات بناء المساكن وحدها دون نفقات المرافق العامة (الطرق ، المياه ، الكهربا) والنفقات الاجتماعية والثقافية (مدارس ، مستشفيات . . . إلخ) .

(و) ويمكن استنتاج مقدار الاستثمارات الاجتماعية والثقافية اللازمة فى الحال من الأهداف طويلة الأجل فى هذا المجال (سنعود للموضوع فى الملحق الخاص بتربية الكادر) وكذلك من نمو السكان ، وبخاصة سكان المدن .

ولقد قدرنا عند إعداد الجدول رقم ٦ بطريقة تحكمية أنه من غير المعقول أن يستثمر فى هذا القطاع أكثر من مبلغ يتراوح بين ٧ و ٨٪ من إجمالى الاستثمارات ، أى ٥٠٠ كرور روبية . ولكن من الممكن أن يحتاج القطاع لاستثمار أكبر بشكل ملموس .

سابعاً : درجة « كثافة رأس المال » فى بعض الفروع

على أساس الجدول رقم ٦ ، وبفرض أن توزيع القوى العاملة الوارد فى الفقرة « خامساً » يتفق تماماً مع الأهداف العامة للخطة ، تكون درجة « كثافة رأس المال » فى المشروعات التى ستنشأ خلال الخطة الخمسية الثانية فى المتوسط كما يظهر فى الأرقام التالية :

(أ) الاستثمارات فى الصناعات الكبيرة :

لابد من أن تكون المعدات فى المشروعات[٣٥] التى ستنشأ خلال الخطة الخمسية الثانية فى الصناعات الكبيرة والتعدين من مستوى تكنيكى مرتفع نسبياً ، لأن تلك المشروعات سيكون عليها أن تقدم القاعدة المادية لتجديد الاقتصاد كله . وفى هذه الظروف لابد أن نتوقع أن كل واحد من إجمالى ٢ مليون من المشتغلين فى المشروعات الجديدة يجب أن يكون تحت تصرفه خلال العمل وسائل إنتاج قيمتها ١٧٠٠٠ روبية ، وهذا ما يمثل استثماراً إجمالياً ، على أساس وردية ونصف فى اليوم ، قدره ٢٢٥٠ كرور[٣٦] . فإذا أضفنا إلى هذا المبلغ مقدار ٣٥٠ كرور من الاستثمارات الجارى تنفيذها بالفعل نصل إلى نسبة ٣٧٫٢ ٪ من إجمالى الاستثمارات التى يبدو من الممكن إجراؤها خلال الخطة الخمسية الثانية . وهى نسبة الحد الأدنى من الاستثمار فى الصناعات الكبرى والتعدين فى إطار خطة للتصنيع[٣٧] .

(ب) الاستثمارات فى صناعة التشييد والمرافق العامة :

لقد أجرينا حساباً مستقلا للاستثمارات اللازمة للمشتغلين الجدد فى صناعة التشييد وفى المرافق العامة . ومع مراعاة طبيعة هذه الأنشطة وإمكانيات توافر المعدات ، نفترض أن قيمة المعدات للعامل الواحد فى تلك الصناعات ستكون ١٥٠٠ روبية و ١٤٠٠ روبية على التوالى .

وعلى ذلك يكون إجمالى الاستثمارات فيهما على النحو التالى :

- صناعة التشييد ١٥٠٠ روبية × ٢ مليونى عامل = ٣٠٠ كرور روبية
- المرافق العامة ١٤٠٠ روبية × ٣ ملايين عامل = ٤٢٠ كرور روبية

---

(٣٥) أرقام الاستثمار والدخل محسوبة على أساس أسعار ١٩٥٠ — ١٩٥١ .

(٣٦) ٢٢٥٠ كرور مقسومة على ٢ مليون = ١١٢٥٠ روبية لكل عامل فى المتوسط فإذا ضربنا فى ١٫٥ حصلنا على ١٧٠٠٠ روبية للعامل فى المتوسط .

(٣٧) كانت الاستثمارات الصناعية فى الخطة الخمسية الأولى فى الاتحاد السوفييتى تمثل ٤٧٪ من الاستثمارات الاقتصادية و ٤١٪ من إجمالى الاستثمارات . وقد زادت هذه النسبة قليلا فى الخطة الخمسية الثانية .

ثامناً : تطور الدخل القومى وتكوينه

وعندما يتم تحديد كل المقادير السابقة الإشارة إليها (تقديراً إحصائياً وتكنيكياً متيناً ، لا مجرد تقدير افتراضى) يصبح من الممكن أن نحسب بشكل محدد تطورات الدخل القومى وتطور تكوينه .

وسنقدم فيما يلى نموذجاً مبسطاً للغاية وافتراضياً محضاً لمثل هذا الحساب فيما يتعلق بالسنة الأخيرة من الخطة الخمسية الثانية .

وقد أخذنا ، بالنسبة لتلك السنة ، بقيمة للموارد الداخلية الصافية قدرها ١٤٨٠٠ كرور روبية ، تقابل دخلا قومياً مقداره ١٤٧١٣ ، وهى أرقام تتفق والقيم التى أعطيناها للمعاملين د ، ط والتى استخدمت فى الجدول رقم ١ .

ومع عدم توافر البيانات الخاصة بنصيب مختلف الفروع فى إنتاج الدخل القومى ، اعتمدنا على أنصبة تلك الفروع فى توزيع الدخل القومى . وقد استخدمنا الأرقام الواردة فى « التقرير النهائى للجنة الدخل القومى » عن سنة ١٩٥٠ — ١٩٥١ ، بعد أن أعدنا تقييمها على أساس المستوى المحتمل للدخل القومى فى نهاية الخطة الخمسية الأولى.

وعلى هذا الأساس نصل إلى التقدير التالى للدخل القومى فى السنة الأخيرة للخطة الخمسية الثانية :

١ — فيما يتعلق بالصناعات الكبيرة والتعدين سنميز بين المشروعات « القديمة » والمشروعات « الحديثة » . ففى المشروعات القديمة نفترض أن « الناتج الصافى » لكل عامل يساوى ١٧٠٠ روبية × ١,٠٥ ، باعتبار أن الإنتاجية قد زادت بنسبة متواضعة (٥ ٪) على أثر تنظيمات جديدة لا تستدعى استثمارات أو نتيجة للتجديد العادى للمعدات .

ورقم ١٧٠٠ روبية ثابت فى حسابات ١٩٥٠ — ١٩٥١ ، وزيادة إنتاجية العمل بنسبة ٥ ٪ منه فى ١٩٦٠ — ١٩٦١ تعنى زيادة سنوية فى الإنتاجية أقل من ٠,٥ ٪ ، وهو تقدير متواضع للغاية . وعلى هذا الأساس تكون القيمة الإجمالية لإنتاج المشروعات القديمة ١٧٠٠ × ١,٠٥ × (٣,٧ ملايين + ١ مليون) = ٨٤٠ كرور روبية .

أما فى المشروعات الجديدة فنفترض أن« الناتج الصافى » المتوسط للعامل سيكون معادلا لحوالى ثلث قيمة المعدات اللازمة لكل عامل فى المتوسط (بأسعار ١٩٥٠ — ١٩٥١) . وعلى هذا الأساس يكون الناتج الصافى الإجمالى لتلك المشروعات : ١٧٠٠٠ × ٠,٣٣ × ٢ مليون = ١١٢٥ كرور روبية (٣٨) .

وبالتالى يكون إجمالى الإنتاج الصافى للصناعات الكبيرة والتعدين حوالى ١٩٦٥ كرور روبية فى مقابل ٦٣٠ كرور روبية فى السنة الأخيرة من الخطة الخمسية الأولى على حسب تقديرنا ، وقد حققت البلاد ذات الاقتصاد المخطط مثل تلك الزيادة ، بل أكثر منها ، خلال خطط التصنيع الأولى .

٢ — وفى الصناعات الصغيرة حيث يتم اختيار الاستثمارات وتوجيهها إلى القطاعات التى يمكن زيادة الغلة فيها ، يمكن أن نسلم بأن المعامل ط يبلغ ٦٠ ٪ . وعلى هذا الأساس ، يرتفع الناتج الصافى من الصناعة الصغيرة من ١٠٣٠ كرور روبية فى نهاية الخطة الخمسية الأولى (على حسب تقديراتنا) إلى ١٢٧٠ كرور روبية فى نهاية الخطة الثانية ، أى بزيادة قدرها ٢٤٪ .

٣ — وفى الفرع الجديد من صناعة التشييد حيث يشتغل مليونان من العاملين ، نقدر أن الناتج الصافى للعامل يمثل ٠,٨ من قيمة المعدات للعامل الواحد ، أى ناتج صافى إجمالى قدره ١٥٠٠ × ٠,٨ × ٢ مليون = ٢٤٠ كرور روبية .

٤ — وفى المرافق العامة نفترض كذلك أن الناتج الصافى للعامل يمثل ٠,٨ من قيمة المعدات للعامل الواحد بحيث يكون الناتج الصافى الإجمالى ١٤٠٠ × ٠,٨ × ٣ ملايين = ٣٣٥ كرور روبية .

٥ — وفى الزراعة ، ستزيد المساحة المزروعة فى تقديرنا من ٣٣ كرور أكر إلى

(٣٨) والواقع أن هذه الأرقام تمثل حداً أدنى . فنسبة الدخل إلى رأس المال يمكن أن تبلغ فى الصناعة معاملا يتراوح بين ٠,٥ ، ١ . ومن ناحية أخرى اكتفينا بوردية ونصف فى اليوم(بسبب صعوبة تدبير العدد اللازم من المهندسين والعمال الفنيين) . هذا يعنى أن الاستثمارات التى تتم فى هذا القطاع تحتوى ، على ضوء تقديراتنا ، على « احتياطى » لزيادة الدخل الصافى يبلغ ١٢٠٠ كرور روبية تقريباً إذا أمكن رفع نسبة الدخل إلى رأس المال إلى ٠,٧ بزيادة عدد الورديات إلى ٢,٥ فى اليوم — وهو ما يعنى أن عدد العمال سيزيد من ٢ مليون إلى ٤,٣ مليون . وينبغى مراعاة وجود هذا الاحتياطى عند إعداد تقديرات الخطة الخمسية الثالثة ، بل فى السنوات الأخيرة من الخطة الثانية لو تيسر ذلك .

٣٦ كرور أكر فى حين تزيد غلة وحدة المساحة بنسبة ٨ ٪(٣٩)؛ وهكذا يزيد الإنتاج الصافى بحوالى ١٨٪ بحيث يزيد الدخل بالنسبة للفرد من القوى العاملة الزراعية من ٥٠٠ إلى ٥٩٠ روبية ؛ وإذا فرضنا تثبيت تلك القوى العاملة عند ١١٢ مليون يكون الناتج الصافى الزراعى ٦٦١٠ كرور روبية (فى مقابل ٥٦٠٠ كرور روبية فى نهاية الخطة الخمسية الأولى) .

وهكذا يزيد إجمالى الناتج الصافى المتحقق فى الفروع التى تشارك مباشرة فى الإنتاج المادى من ٧٢٦٠ كرور إلى ١٠٤٢٠ كرور ، بزيادة قدرها ٣٨ ٪ ؛

٦ ــ ونفترض أن الناتج الصافى المتحقق من النقل والمواصلات والتجارة والمقدر بمبلغ ١٧٥٠ كرور فى نهاية الخطة الخمسية الأولى سيزيد بنسبة أقل من زيادة الإنتاج المادى فيبلغ ٢٣٦٠ كرور .

٧ ــ ونفترض أن الناتج الصافى للفرد من القوى العاملة المشتغلة بالمهن الحرة وأعمال الإدارة والخدمات سيرتفع من ٨٠٠ إلى ٩٦٥ روبية ، أى بحوالى ٢٠ ٪ ، وهى زيادة ترجع أساساً إلى التغيير فى تركيب هذا القسم من القوى العاملة ، أى زيادة عدد الأطباء والعلماء والمعلمين . . . إلخ . ويكون إجمالى الناتج الصافى لهذا الفرع الذى يشتغل فيه ١٥٫٣ مليون حوالى ١٤٨٧ كرور ، فى مقابل ١١٥٠ كرور فى نهاية الخطة الخمسية الأولى .

٨ ــ وأخيراً فإن مقدار الناتج الصافى المتحقق من إيجار المساكن يزيد من ٤١٠ إلى ٤٤٦ كرور روبية بإضافة إيجار مليونى مسكن جديد على أساس إيجار سنوى مقداره ١٨٠ روبية فى المتوسط .

ونتيجة لذلك كله ، يرتفع الدخل القومى فى نهاية الخطة الخمسية الثانية إلى حوالى ١٤٧١٣ كرور روبية فى مقابل ١٠٥٧٠ كرور روبية فى نهاية الخطة الخمسية الأولى . وعلى هذا الأساس تكون الزيادة فى الدخل القومى حوالى ٤١٤٣ كرور روبية ، بنسبة قدرها ٣٩ ٪ . ومثل تلك الزيادة تظل رغم أهميتها، أقل

---

(٣٩) وذلك تقدير متواضع جداً بالنظر إلى « احتياطيات » زيادة الغلة التى سيكشف عنها التكنيك الحديث ، وبالنظر إلى تطور الإنتاج الزراعى خلال السنوات الأخيرة . فلا بد إذن من إعادة تقييم هذا الهدف على ضوء مجموع البيانات التكنيكية المتاحة .

بكثير مما حققته الخطة الخمسية الأولى فى الاتحاد السوفييتى حيث زاد الدخل القومى بنسبة ٨٢٪ فارتفع من ٢٥ إلى ٤٥,٥ مليون روبل (بأسعار ١٩٢٦ – ١٩٢٧) .

وبصفة شاملة ، ترتبط زيادة الدخل القومى بمفعول عاملين ؛ **زيادة القوى العاملة وزيادة متوسط إنتاجية العمل** . وإذا قدرنا هذه الأخيرة باعتبارها ناتج قسمة الناتج الصافى على عدد القوى العاملة ، يتضح أن متوسط الإنتاجية سيرتفع من ٦٨٠ روبية فى نهاية الخطة الخمسية الأولى إلى ٩٠٠ روبية فى نهاية الخطة الثانية بزيادة قدرها ٣٢ ٪ .

وهذا يعنى أنه وفقاً للأرقام المذكورة ترجع الزيادة فى الدخل القومى فى حدود ٢٠٪ إلى الزيادة فى القوى العاملة ، وفى حدود ٨٠٪ إلى زيادة متوسط إنتاجية العمل

وليست زيادة إنتاجية العمل فى المتوسط بنسبة ٣٢ ٪ بالهدف المغالى فيه[٤٠]، إذا قدرنا أن تلك الزيادة ترجع جزئياً إلى تغيير فى هيكل الاقتصاد القومى نتيجة لتصنيع البلاد .

وفى الختام ، نقارن تركيب الدخل القومى وتوزيعه فى نهاية الخطة الخمسية الأولى ، وفى نهاية الخطة الخمسية الثانية (انظر الجدول رقم ٧) .

وعلى أساس الأرقام الافتراضية المذكورة عاليه ، يتضح أن نصيب القطاع المنتج (بدون حساب النقل) من الدخل القومى سيزيد قليلا ، وأن نصيب الأنشطة غير الزراعية داخل القطاع المنتج يرتفع من ٢٢,٩ ٪ إلى ٣٦,٣٪ . وتلك الزيادة ما زالت متواضعة ولكنها تعد لتغيرات هامة ترسى أسسها خلال الخطة الخمسية الثانية .

---

(٤٠) زادت الإنتاجية الصناعية فى الساعة ، فى الاتحاد السوفييتى خلال الخطة الخمسية الأولى بنسبة ٦٦,٧٪ . أما الإنتاجية الصناعية فى السنة فقد ارتفعت بنسبة ٤٨,٦٪ .

الجدول رقم (٧)

التركيب الافتراضى لتوزيع الدخل القومى حسب الفروع
فى نهاية الخطة الخمسية الأولى والخطة الخمسية الثانية

	الدخل الصافى فى نهاية الخطة الخمسية الأولى		الدخل الصافى فى نهاية الخطة الخمسية الثانية	
	كرور روبية	٪	كرور روبية	٪
الصناعات الكبيرة والتعدين	٦٣٠	٥,٩	١٩٦٥	١٣,٣
الصناعات الصغيرة	١٠٣٠	٩,٧	١٢٧٠	٨,٦
صناعة التشييد الجديدة	—	—	٢٤٠	١,٦
صناعة المرافق العامة الجديدة	—	—	٣٥٥	٢,٣
الزراعة	٥٦٠٠	٥٢,٨	٦٦١٠	٤٤,٧
إجمالى القطاع المنتج (فيما عدا النقل)	٧٢٦٠	٦٨,٤	١٠٤٢٠	٧٠٥
النقل والمواصلات والتجارة	١٧٥٠	١٦,٥	٢٣٦٠	١٥,٩
المهن الحرة وأعمال الإدارة والخدمات	١١٥٠	١٠,٨	١٤٨٧	١٠,٠
الإسكان	٤١٠	٣,٨	٤٤٦	٣,١
زيادة الاستهلاك عن التجديدات	٥٠	٠,٥	٨٧	٠,٥
الموارد الصافية السنوية	١٠٥٢٠	١٠٠	١٤٨٠٠	١٠٠

تاسعاً : الجوانب الأساسية لمشكلة تمويل الاستثمارات

ويتعين علينا الآن أن نبحث الجوانب الأساسية لمشكلة تمويل الاستثمارات . وليس ثمة شك فى أن تغيير الهيكل الاقتصادى على النحو المقرر يجب أن يصطحب بتغيير هام فى تركيب النظام المصرفى والضريبى .

فلابد من رفع نسبة الضرائب من الدخل القومى بشكل ملحوظ . وهذه النسبة لا تزيد حالياً عن ٨ ٪ فى مقابل نسبة من ٢٠ إلى ٣٥ ٪ فى البلاد الرأسمالية الصناعية .

كذلك لابد من تجديد النظام المصرفي وتنظيم شبكة من صناديق التوفير بهدف تعبئة كل احتياطي المدخرات . ولا يمكن زيادة الادخار الفردي إلا بالأخذ بسياسة مالية توفر تثبيت الأسعار وتقضي على عمليات المضاربة .

ولا يمكن أن نطرق في إطار هذا النموذج مشكلات التكنيك الضريبي والمالي . ولكن يجب ، على العكس ، إلقاء الضوء على القواعد التي يجب أن يقوم عليها تمويل الاستثمارات .

ولتحديد طريقة طرح المشكلة ، نبدأ بفحص الطريقة التي تطرح بها في السنة الأخيرة للخطة الخمسية الثانية . وعلى حسب الأرقام التي قدمناها سيبلغ إجمالي الاستثمار الصافي في تلك السنة ١٨١٠ كرور روبية .

ويمكن أن نطرح من هذا الإجمالي نسبة تتفاوت أهميتها تمثل نفقات الري التي سيعطيها الفلاحون تطوعاً. وحيث إنه لا يوجد أساس موضوعي حالياً لتقدير قيمة هذه المعاونة المنتظرة من جانب الفلاحين ، سنفترض أنها ١٠ كرور روبية . وعلى ذلك يكون من المتعين تمويل ١٨٠٠ كرور روبية من الاستثمار الصافي و ٢٥٦٦ من الاستثمار الإجمالي .

وأهم مصدر لتمويل الاستثمار الصافي لابد أن يكون ميزانية الدولة ، ويليه مباشرة ذلك الجزء غير المستهلك من أرباح الصناعات الكبرى والمناجم (ويتم الحصول عليه إما لأن تلك الأرباح في غالبيتها أموال عامة نظراً لأن المشروعات الجديدة ستنشأ في القطاع العام ، وإما نتيجة لتجميد جزء من أرباح المشروعات الخاصة وتحويلها لبنك الاستثمار القومي الذي يدير الأموال المتجمعة على هذا النحو مركزياً وفقاً لتوجيهات الخطة ويبقى مديناً بقيمتها للمشروعات الخاصة ، وإما عن طريق ضرائب جديدة تستوعب جزءاً هاماً من الأرباح الخاصة ، وإما باستخدام عدد من تلك الطرق معاً) .

(أ) أرباح الصناعات الكبيرة والمناجم :

لإعطاء تعبير رقمي للمبالغ التي يمكن أن ترد من الصناعة الكبيرة والمناجم (والمقصود هنا الربح الإجمالي قبل خصم الفوائد والضرائب ، ولكن بعد خصم

الاستهلاكات) يجب أن نطرح من « الناتج الصافى » للصناعات الكبيرة والمناجم مقدار الأجور التى يجب دفعها ، مع العلم بأن تلك الأجور يجب أن تحسب على أساس يكفل تصريف الإنتاج المقرر من السلع الاستهلاكية (بنفس أسعار ١٩٥٠ — ١٩٥١ ، ومع إجراء التعديلات عند تغير تلك الأسعار) .

وعلى أساس الفروض المستخدمة فى إعداد هذا النموذج يكون إجمالى الأجور فى الصناعات الكبيرة والمناجم فى نهاية الخطة الخمسية الثانية ١٠٨٩ كرور روبية[٤١] ، وبطرح هذا الرقم من « الناتج الصافى » للصناعات الكبيرة والمناجم وهو ١٩٦٥ كرور روبية يكون الربح الإجمالى ٨٧٦ كرور روبية ، ولما كان ٢٠ ٪ من هذا الربح يحتجز للاستهلاك (الأرباح غير الموزعة) فإنه يبقى رصيد مقداره ٧٠١ كرور روبية لتمويل الاستثمار الصافى . وهذا هو الرصيد الذى يجب استخدامه وفقاً للخطة إما عن طريق التمويل الذاتى (فى حدود ضيقة) وإما من خلال الميزانية أو البنوك أو السوق المالية .

(ب) مخصصات الاستهلاك :

أما تمويل عمليات تجديد المعدات (المقدرة بالنسبة لتلك السنة بمبلغ ٧٦٦ كرور روبية) فيجب أن يتم عن طريق مخصصات الاستهلاك . ووفقاً لفروضنا تبلغ تلك المخصصات ٨٥٣ كرور روبية ، وهكذا يبقى مبلغ ٨٧ كرور روبية يحول للاستثمارات الجديدة . ويجب حل مشكلة تعبئة مخصصات الاستهلاك ووضعها فى خدمة تنمية الاقتصاد القومى بإجراءات تشريعية وتنظيمية .

ومن بين الإجراءات التى يمكن تقريرها لهذا الغرض إلزام المشروعات بإيداع جزء كبير من إيرادات بند الاستهلاك[٤٢] لدى البنك القومى للاستثمار الذى يدير وفقاً للخطة مجموع تلك الإيرادات ، على أن يسدد للمشروعات المبالغ التى سبق أن أودعتها عندما تكون بحاجة فعلا لتجديد جزء من معداتها . ويكون على البنك

---

(٤١) سنعود إلى هذا الموضوع فى الفقرة التالية المخصصة لميزانية العرض والطلب لأهم المنتجات .

(٤٢) يجب إعداد خطة محاسبية لتحديد طرق حساب الاستهلاكات والتكاليف ، وذلك على الأقل بالنسبة للصناعات الكبيرة .

فى هذه الحالة أن يتأكد من أن التجديد يتم فى ظروف اقتصادية وتكنيكية تلائم احتياجات الاقتصاد القومى التى تعبر عنها الخطة .

(ج) صناعة التشييد :

وثمة مصدر آخر للتمويل يتمثل فى أرباح صناعة التشييد الجديدة ، تلك الصناعة التى يجب أن تتبع القطاع العام أو القطاع التعاونى حتى يمكن استخدام كل أرباحها فى تمويل الاستثمارات . وتقدر هذه الأرباح فى السنة الأخيرة من الخطة الخمسية الثانية بمبلغ ٤٠ كروراً الذى يمثل الفروق بين « الناتج الصافى» فى تلك الصناعة وبين أجور العاملين فيها .

(د) المساكن الجديدة :

وكذلك فإنه من الممكن أن تدار المساكن الجديدة بواسطة هيئات عامة (من الأفضل أن تكون محلية) أو تعاونية ، ويمكن عندئذ استخدام إجمالى إيجار تلك المساكن ، بعد خصم مصاريف الإدارة والصيانة فى تمويل الاستثمارات . ولعدم وجود عناصر إحصائية لتقدير تلك المصاريف ، سنغض عنها النظر ونضع إجمالى مبلغ ٣٦ كرور روبية الذى يمثل حصيلة إيجار المساكن الجديدة بين مصادر تمويل الاستثمار .

(هـ) الضرائب والرسوم السارية :

على أساس سعر الضريبة السارى حالياً (والذى يحقق إيرادات تعادل تقريباً ٨٪ من الدخل القومى) سيؤدى الدخل القومى البالغ ١٤٧٠٠ كرور روبية إلى إيرادات قدرها ١١٦٧ كرور روبية . وإذا افترضنا أن النفقات الحكومية الجارية ستزيد بحوالى ٦٠ ٪ بالنسبة لسنة ١٩٥٠ — ١٩٥١ (حيث كانت ٥٦٠ كرور روبية) [٤٣]

---

(٤٣) انظر : التقرير النهائى للجنة الدخل القومى ، المرجع السابق ، ص ١٠٩ . وسنفحص فيما بعد بعض الأشكال التى سيتخذها الإنفاق الحكومى الجارى ، ولكن التقدير الإجمالى للزيادة قد تحدد بطريقة تحكمية بقصد المقارنة بين نسبة النفقات الحكومية إلى الناتج الصافى أو الإجمالى وبين ما يلاحظ فى البلاد الصناعية . ورقم ٨٩٦ كرور روبية للنفقات الجارية المقر هنا يمثل ٥٫٧٥٪ من الناتج الإجمالى للسنة . وقد كانت هذه النسبة فى سنة ٥٠ فى بلاد أوربا الغربية الصناعية بين ١١٫٩ و ١٣٫٥ (انظر : مقارنة دولية للناتج القومى. منظمة التعاون الاقتصادى الأوربية . باريس ، ص ٣١) .

فإنه يتبقى رصيد قدره : ١١٧٦ — (٥٦٠ × ١,٦) = ٢٨٠ كرور روبية .

ومجموع البنود السابقة يبلغ ١١٤٤ كرور روبية للاستثمار الصافى و ١٩١٠ كرور روبية للاستثمار الإجمالى مما يبقى معه مبلغ ٦٥٦ كرور روبية يجب تغطيته .

وتكون تغطية هذا الرصيد إما من الأرباح غير المستهلكة فى قطاع الصناعات الصغيرة والمرافق العامة أو من دخل الأفراد عن طريق الضريبة أو الاقتراض . ونحن نفترض هنا أن الوسيلتين الأخيرتين (الضريبة والاقتراض) يمكن أن تمتص كذلك جزءاً من الأرباح المشار إليها عاليه . ولذلك يتعين تحديد نصيب كل منهما . وليس ثمة قاعدة دقيقة لتحديد هذا النصيب أو ذاك . ولكن نصيب الاقتراض لا يمكن أن يتجاوز بالطبع مقدار ما يكون الأفراد مستعدين لادخاره فى صورة يمكن معها تعبئة الادخار لأغراض التمويل ، ومن ناحية أخرى يجب ألا يزيد نصيب القروض بشكل يزيد بوضوح النسبة المخصصة لدفع الفوائد من ميزانية الدولة .

(و) الادخار الفردى :

سنفترض أن المبالغ التى سيقبل الأفراد ادخارها فى صورة تسهل تعبئتها لتمويل الاستثمار تمثل ٣,٤٪ من الزيادة فى دخولهم التاحة للاستهلاك (وهذا ما يفترض أن الميل للاستهلاك قدره ٩٦,٦٪ من الزيادة فى الدخل المتاح). ونسبة ٣,٤٪ هذه تعنى ادخاراً سنوياً قدره ١١٤ كرور روبية تضاف إلى ١٠٠ كرور روبية كانت تدخر عند المستوى السابق للدخل القومى (٤٤) ، فيكون الادخار الكلى المتاح ٢١٤ كرور روبية .

(ز) الإيرادات الضريبية الجديدة :

وعلى ذلك يصبح رصيد التمويل الذى يجب أن تغطيه الضرائب الجديدة ٤٤٢ كرور روبية . وهذا يعنى عبئاً ضريبياً هاماً بالمقارنة بمستوى الضرائب الحالى ، ولكنه عبء بسيط إذا قارناه بأسعار الضرائب الجارية فى عدد كبير جداً من البلاد . فمبلغ ٤٤٢ كرور روبية يمثل ٣٪ من الدخل القومى المتوقع ، فإذا أضفناه إلى نسبة ٨٪ الحالية ارتفع سعر الضريبة إلى ١١٪ من الدخل القومى الذى سيزيد بنسبة ٣٧,٥٪ وهكذا يبقى العبء الضريبى بسيطاً بالنسبة للوضع فى عدد من البلدان ، ولكن مع

---

(٤٤) انظر : نموذج الدخل والإنفاق فى اتحاد الهند » تأليف : م . ميكوكرجى ، أ . ك . جوش فى نشرة المعهد الدولى للإحصاء ، المجلد ٣٣ ، الجزء الثالث ، ص ٣١ .

ذلك يكون كبيراً بالنسبة للوضع الحالى فى الهند . ويكون عبء الضرائب أكبر كلما كانت درجة نمو القطاع العام ضعيفة ، فما دامت هناك أرباح كبيرة تتحقق خارج القطاع العام فإنها لا يمكن عمليًّا أن تعبأ للخطة إلا عن طريق عبء ضريبى إضافى .

ويكون فرض الضرائب الجديدة على حسب احتياجات تمويل الاستثمارات[٤٥] (ولذلك فمن الضرورى إجراء حساب دقيق لاحتياجات التمويل لكل سنة من سنوات الفترة الخمسية) . ويجب أن يتم اختيار وعائها بحيث يكون تأثيرها على الأثمان أقل ما يمكن أن يكون .

ولتلخيص التحليل السابق ، سنجمع أهم ما فيه فى الجدول التالى :

الجدول رقم (٨)

تمويل استثمارات السنة الأخيرة من الخطة الخمسية الثانية

	الاستثمار الصافى	الاستثمار الإجمالى
ارباح غير موزعة[٤٧]	٧٤١[٤٦]	٧٤١
مخصصات الاستهلاك	٨٧[٤٧]	٨٥٣
إيجار المساكن الجديدة	٣٦	٣٦
الادخار الفردى	٢١٤	٢١٤
زيادة الإيرادات الضريبية عن النفقات الحكومية الجارية	٢٨٠ (إيرادات قديمة) ٤٤٢ (إيرادات جديدة)	٢٨٠
الإجمالى	١٨٠٠	٢٥٥٦

(كرور روبية)

(٤٥) ولكن يكون من المرغوب فيه أن يدعى البرلمان لكى يقر – فى نفس الوقت الذى يقر فيه الخطة الاقتصادية – الخطة المالية والضريبية اللازمة لتنفيذها .

(٤٦) فى الصناعات الكبيرة والمناجم وصناعة التشييد .

(٤٧) زيادة مخصصات الاستهلاك عن احتياجات التجديد .

وهذا المبلغ عبارة عن مقدار الاستثمارات الصافية والإجمالية التى يتعين تمويلها خلال الخطة الخمسية الثانية . إن ضخامة العبء المالى والضريبي ليسترعى الانتباه ، ولكن مثل هذا العبء لا مفر منه بلا أدنى شك لضمان تنفيذ الخطة دون اندفاع تضخمى (يهدد تنفيذها)(٤٨) .

عاشراً : دراسة الطلب :

وعندما تبلغ عمليات إعداد الخطة الحد الذى وضحناه لتونا ، يصبح من الممكن إعادة فحص مشكلة الطلب على سلع الاستهلاك بشكل محدد (وهى مشكلة حلت فى بداية عمليات الإعداد على أسس تقريبية) .

ونقطة البدء هنا جدول للدخول المتاحة للاستهلاك . وعلى أساس الفروض السابقة يكون هذا الجدول فى شكله العام على النحو التالى :

---

(٤٨) نحن لا نشير هنا إلى الموارد المالية التى يمكن أن يوفرها للدولة التوسع النقدى . ولا يعنى ذلك أننا نرفض تماماً كل توسع نقدى باعتباره أمراً خطيراً(فليس ثمة ما يخطر مثل هذا التوسع إذا تم فى الحدود التى تظهر المحاسبة القومية أنها حدود مقبولة) ولكننا نعتبر أن التوسع النقدى سيلعب دوراً فى تمويل الاستثمار العام خلال السنتين أو الثلاث سنوات الأولى فقط من سنوات الخطة الخمسية الثانية(لأنه ما تزال هناك طاقات إنتاج غير مستخدمة) ، ثم يتعين بعد ذلك اتخاذ الإجراءات اللازمة لجعل التنمية التى بدأت على هذا النحو تمول نفسها فتمهد الطريق بذلك لتخفيض الأسعار مما يحسن مستوى المعيشة .

الجدول رقم (٩)

مقدار الطلب الاستهلاكى[٤٩] فى السنة الأخيرة
من الخطة الخمسية الثانية

١ ــ الدخول قبل الضرائب المخصصة لتمويل الاستثمارات[٥٠]

الأجور فى الصناعات الكبيرة والمناجم	١٠٨٩	كرور
الأرباح الموزعة فى الصناعات الكبيرة والمناجم	١٧٥	«
صافى دخل الصناعات الصغيرة	١٢٧٠	«
الأجور فى صناعة التشييد الجديدة	٢٠٠	«
الأجور فى المرافق العامة الجديدة	٣٢٥	«
الدخل الصافى للزراعة	٦٦١٠	«
الدخول المحصلة فى النقل والمواصلات والتجارة	٢٣٦٠	«
الدخول المحصلة فى المهن الحرة وأعمال الإدارة والخدمات	١٤٨٧	«
إيجارات متحصلة فى القطاع الخاص	٤١٠	«
إجمالى	١٣٩٢٦	«
٢ ــ حصيلة الضرائب المخصصة لتمويل الاستثمار	٧٢٢	«
٣ ــ الادخار الفردى	٢١٤	«
الباقى للطلب الاستهلاكى	١٢٩٩٠	«

وفى مواجهة الطلب المقدر بمبلغ ١٢٩٩٠ كرور روبية يوجد عرض يمثل القيمة

---

(٤٩) هذا الطلب الذى يجب أن يتوازن مع العرض كما قدرناه فيما سبق يتضمن مثله المنتجات والخدمات .

(٥٠) الدخول الواردة فى هذا البند قد أخذت الضريبة منها ما يساوى المبالغ التى وزعتها الميزانية بصفة دخول . فتلك الدخول المعاد توزيعها تظهر فى الجداول ، ولذلك فإنه يكفى أن يخصم من المبلغ الكلى مقدار الضرائب المخصصة لتمويل الاستثمار ومقدار الادخار الفردى لنجد مقدار الطلب الاستهلاكى . والوصول إلى الاستهلاك الفردى ، يخصم من ذلك المبلغ حصيلة الضرائب التى تغطى « استهلاك الدولة » . . .

الإجمالية للفرع ك ، أى ١٢٩٩٠ كروروبية كذلك[٥١] .

ولكن الجدول الإجمالى لا يكفى بالطبع لدراسة تركيب الطلب ويجب التمييز بين الطلب الفردى وطلب الدولة . ويمكن استنتاج تركيب الطلب الفردى بالطريقة التحليلية ابتداء من الدخول الصافية (بعد خصم كل الضرائب) **لمختلف الفئات من السكان** ، على أن ترد تلك الدخول إلى وحدة الاستهلاك (الأسرة) وينظر إليها فى إطارها الجغرافى : الأقاليم ، المدن ، الريف . . . إلخ .

وعندما يتم تحديد تكنيك الإنتاج وبالتالى تكاليف الإنتاج ، يصبح من الممكن تقدير الأثمان الفعلية التى يمكن تصريف الإنتاج على أساسها ، ومن ثم يمكن تحديد مستوى **الدخول النقدية** والأثمان[٥٢] . ويجوز أن يدعو الأمر ، فى هذه المرحلة ، إلى إجراء تعديلات ثانوية فى الأهداف ، ولكنها تكون تعديلات غير هامة . فالتجربة تعلمنا أن ما يؤثر بشكل حاسم على تركيب الطلب هو مستوى الدخول **الحقيقية** . ومن ناحية أخرى يجب تطويع تركيب الأثمان للظروف الاقتصادية الحالية .

حادى عشر : تقدير التوقعات المختلفة بالنسبة للخطط المقبلة

إن بعض الأهداف المنشودة فى الخطة الخمسية الثانية تتحدد على ضوء ضرورات تحضير الاقتصاد القومى للمهام التى يتعين عليه مواجهتها فى الخطط الخمسية التالية . ولهذا الوضع أهمية خاصة فيما يتعلق بالاستثمارات التى لن تستكمل

---

(٥١) جرى حساب هذه القيمة الإجمالية بدون مراعاة الزيادة فى المخزون من السلع الاستهلاكية . فبالنظر إلى التبويب الذى سرنا عليه فيما يتعلق بفروع الإنتاج ، تأتى الزيادة فى المخزون ، باعتبارها استثماراً فى الفرع م (أيا كانت الطبيعة المادية لتلك المنتجات أو مصيرها النهائى) . وإذا أردنا إضافة قيمة المخزون من سلع الاستهلاك إلى الفرع ك بعد توسيعه (ويجب عندئذ تمييزه برمز خاص مثل ك ١) لزم تخفيض قيمة الإنتاج فى الفرع م بنفس النسبة (ويجب كذلك إعطاء الفرع بعد ضغطه على هذا النحو رمزاً جديداً) ويجب عندئذ أن يتوازن الطلب على السلع الاستهلاكية لا مع قيمة الإنتاج فى الفرع ك ١ ، وإنما مع تلك القيمة بعد طرح الزيادة فى المخزون من سلع الاستهلاك .

(٥٢) كل الحسابات تجرى هنا على أساس أسعار ١٩٥٠ — ١٩٥١ ، ولكن كثيراً ما يكون من المفيد عند إعداد الخطة إجراء الحسابات على أساس أسعار أقرب فترة ممكنة من الفترة التى تعدها الخطة . ومنذ بدء تنفيذ الخطة يجب أن تتناسب الأثمان بقدر الإمكان مع التكاليف الاجتماعية الفعلية .

خلال الخطة الخمسية الثانية ، وبالنسبة لأهداف الاستثمار فى الصناعات الأساسية (التى يجب أن تستعد لمواجهة الاحتياجات التى ستظهر فى نهاية الخطة الثانية وبمجرد ظهورها) وبالنسبة لحل مشكلات التأهيل المهنى وتربية الكادر فى الوقت المناسب .

وفى الحدود التى يضعها النموذج الحالى نستخلص فقط بعض الاحتمالات المقبلة التى يجب أخذها فى الاعتبار عند إعداد الخطة الخمسية الثانية .

فيبدو مثلا أنه من الممكن أن نتوقع أنه عند نهاية الخطة الخمسية الثالثة ستبلغ القوى العاملة ١٧٦ مليوناً منها ١٠٧ مليون فى الزراعة (وهذا ما يمثل ٦٠ ٪ فقط من القوى العاملة) و ٣٦ مليوناً للقوى العاملة فى الصناعة (الكبيرة والصغيرة) والتعدين والمرافق العامة والتشييد و ١٤ مليوناً فى النقل والمواصلات والتجارة و ١٩ مليوناً فى المهن الحرة وأعمال الإدارة والخدمات .

كذلك لو صحت الفروض التى افترضناها فى مستهل هذه المذكرة يمكن أن تبلغ الموارد الداخلية الصافية فى السنة الأخيرة من الخطة الخمسية التالية حوالى ٢١٢٣٠ كرور روبية[٥٣] يذهب منها للاستثمار الصافى ٣٤٦٠ (أى أنه سيتضاعف خلال خمس سنوات) و ١٧٥٩٠ للاستهلاك (+ ٣٥ ٪) .

ويجب مراعاة كل تلك الاحتمالات عند إعداد أهداف الخطة الخمسية الثانية نفسها بل وعند تقرير التوجيهات التى ستكون أساساً لإعدادها .

(كلكتا – ١٩ نوفمبر ١٩٥٤)

---

(٥٣) والواقع أن هذا الهدف يبدو بسيطاً إذا راعينا احتياطى زيادة الإنتاج الزراعى واحتياطى زيادة الإنتاج الذى يمكن أن يوجد فى المشروعات الجديدة فى الصناعات الكبيرة التى تنشأ خلال الخطة الخمسية الثانية . ويبدو من المعقول زيادة هدف الخطة الخمسية الثالثة فى حدود ١٠ إلى ١٥ ٪ .

٦

الفائض الاقتصادى
عنصر أساسى فى سياسة التنمية

أولا : مفهوم « الفائض الاقتصادى » وأهميته النظرية والعملية

إن الأسباب التى تدعو لدراسة « الفائض الاقتصادى » دراسة مستقلة ، أسباب متعددة ، نظرية وعملية فى نفس الوقت .

فمن الناحية العملية تستهدف كل سياسة للتنمية بالضرورة التأثير فى حجم الفائض الاقتصادى أو فى استخدامه ، ومن ثم تنشأ أهمية تعريف هذا المفهوم تعريفاً دقيقاً وواضحاً بقدر الإمكان وكذلك الأمر فيما يتعلق بالمفاهيم المرتبطة به .

ويتضح الطابع الاستراتيجى لهذا المفهوم بنوع خاص حين نتفحص فى العراقيل العملية التى تقف فى سبيل الزيادة السريعة فى معدل النمو الاقتصادى وعندما نكتشف أن المقدار المحدود من الأموال المتاحة للاستثمار لا يعدو أن يكون أحد تلك العراقيل . وهذا ما يطرح قضية المعدل الأمثل للاستثمار وعلاقته بمعدل تكوين الفائض . وهنا تبدو ضرورة التحليل النظرى .

والأهمية النظرية لمفهوم « الفائض الاقتصادى » أكبر مما تبدو إذا نظرنا إليها من زاوية النظرية الاقتصادية فحسب . فالواقع أن الأبحاث الحديثة التى أجراها عدد من المؤرخين وعلماء الأجناس وعلماء الاجتماع والاقتصاديين قد أثبتت أن لمفهوم « الفائض الاقتصادى » من الناحية النظرية أهمية أساسية فى فهم عدد من القضايا المثارة فى التاريخ وعلم الأجناس وعلم الاجتماع .

من مفهوم « الفائض الزراعى » إلى مفهوم الفائض الاقتصادى :

وأبسط مفهوم للفائض هو ذلك الذى يسمى « الفائض الزراعى » . وذلك هو المفهوم المستخدم فى الغالب لدى علماء الأجناس والمؤرخين .

فهؤلاء العلماء يستخدمون ذلك المفهوم ليبينوا أن اختفاء أو ظهور فائض زراعى

يفسر بعض الوقائع الهامة التى سجلوها فى المجتمعات موضع دراستهم. فمثلا ، أوضح ملفيل ج . هرزكوفيتز فى كتابه « الحياة الاقتصادية للشعوب البدائية » (لندن — نيويورك ، ١٩٤١) أن التقسيم المنظم للعمل لا يظهر لدى الشعوب البدائية نظراً لأنه بسبب عدم وجود فائض غذائى منتظم يضطر جميع الأفراد القادرين على العمل إلى تخصيص وقتهم كله للسعى وراء الطعام . ونجد نفس الملاحظة عند كاج بركيت سميث فى كتابه « تاريخ الحضارة » (زيوريخ ١٩٤٦) * فيما يتعلق بقبائل الهنود الحمر فى أمريكا ، وكذلك عند ريموند فيرث بالنسبة لقبائل جزر سالومون .

وعلى العكس تثبت ملاحظة المجتمعات القادرة على تدبير فائض غذائى منتظم بسبب تمكنها من الرعى أو الزراعة ، أن هذه المجتمعات سرعان ما تصل إلى تقسيم منتظم للعمل . وتثبت الملاحظة أيضاً أن نشأة الحرف المختلفة تخضع لوجود فائض غذائى منتظم ، أو للوصول — وهو ما يعنى عملياً نفس الشىء — إلى مستوى مرتفع بما فيه الكفاية فى إنتاجية العمل الزراعى .

والصلة بين ظهور فائض زراعى منتظم وبين نشأة الحرف أولا ونشأة الطبقات الاجتماعية فى المدن . . إلخ فيما بعد ، قد لفتت نظر عدد كبير من المؤرخين من بين مؤرخى بلاد ما بين النهرين ومؤرخى اليونان القديمة ومؤرخى الحضارات المكسيكية . ولقد لعب الرى فى هذا المقام دوراً أساسياً كما يبدو فى تاريخ الحضارات النهرية الكبرى وبنوع خاص حضارة مصر القديمة .

وهكذا يثبت التاريخ أن حضارات عظمى قد تمكنت من التطور بالاعتماد على الفائض الزراعى وحده تقريباً . وكان هذا الفائض كثيراً ما يصل إلى ٢٠ ٪ أو حتى أكثر من ٢٠ ٪ من الناتج الإجمالى للزراعة . ونحن نجد تلك النسبة فى ظروف تاريخية جد مختلفة . فمثلا كان الفلاحون فى جزر هاواى ملزمين بحكم النظام الإقطاعى السائد بالعمل يوماً من كل خمسة أيام فى أرض المالك العقارى الذى

* الأسماء الأصلية للكتب المشار إليها فى النص هى :

Melville J. HERZKOVITS : The economic life of Primitive people (London, New York, 1941).
Kaj Berket SMITH : Geschichte der Kultur. (Zurich, 1946)
BRATIANU : Etudes Byzantines d'histoire économique et Sociale (Paris, 1938).

كان يحصل بذلك على ٢٠ ٪ من الإنتاج الكلى .

وكانت مصر أيام الإمبراطورية البيزنطية ملزمة بأن تدفع لبيزنطة حوالى ١٢٫٥٪ من إنتاجها الزراعى[1] على أن يبقى حوالى ١٠٪ ليشكل فائضاً يستخدم محلياً .

إن التاريخ يثبت على هذا النحو أن نمو الفائض الزراعى كان الركيزة الأولى لنمو الحرف وللتمايز الاجتماعى وظهور الطبقات وظهور الدولة والتجارة والنقود . . إلخ.

وبتطور الحرف والصناعات ، يكف الفائض ، بالطبع ، عن أن يكون زراعياً خالصاً ، إنه يصبح « فائضاً اقتصادياً » ويجعل من الممكن تحقيق تراكم عام ، وبصفة خاصة ، تراكم منتج ، أكبر بكثير مما كان على أساس الفائض الزراعى وحده .

وعندما يغدو التراكم منتجاً ويسمح بخلق وسائل إنتاج متزايدة ومتنوعة أكثر فأكثر تزيد سرعة النمو الاقتصادى .

ومع ذلك فإن الفائض الاقتصادى يتخذ فى نفس الوقت ، ومن خلال العمليات النقدية ، أشكالا متزايدة التعقيد تطمس أصله وحقيقته . وهذا ما يفسر عدم وجود مفهوم الفائض الاقتصادى فى مؤلفات عدد كبير من الاقتصاديين ، بالرغم مما له من أهمية جدية عند تحليل قضايا النمو الاقتصادى .

وقبل أن نلقى نظرة عامة على الاتجاهات الرئيسية للفكر الاقتصادى إزاء مفهوم « الفائض » . أود أن أبرز أنه حتى فى وقتنا هذا يمكن أن تلعب أبعاد الفائض الزراعى الخالص دوراً هاماً فيما يتعلق بإمكانيات التنمية . وهذا الدور واضح للعيان فى بلد مثل الهند حيث كثيراً ما يحد بطء نمو الفائض الزراعى الذى يصل إلى الأسواق ، من التنمية الصناعية . فهذا البطء فى نمو الفائض الزراعى مسئول عن ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية خلال الخطة الخمسية الثانية ، كما أنه مسئول جزئياً عن عجز الميزان التجارى ، وهما أمران يميزان عادة فترات التوسع الصناعى السريع ويشكلان عقبة أمام سياسة التصنيع على نطاق واسع .

ويمكن أن نجد مثلا آخر فى المشكلات التى ثارت أمام الاتحاد السوفييتى

---

(١) انظر : براسيانو : دراسات بيزنطية فى التاريخ الاقتصادى والاجتماعى . باريس ١٩٣٨ ص ١٣٣ .

فى بداية سياسة التصنيع . فقد ظلت هذه السياسة محدودة ما بقى الفائض الزراعى غير كاف . وقد تعين اتخاذ الإجراءات التنظيمية مثل التسليم الإجبارى لجزء من المحصولات اللازمة لتغطية احتياجات التصنيع . والمثل السوفييتى فى نهاية العشرينات وبداية الثلاثينات يبين كذلك أن التغيرات التكنيكية تصبح لا مفر منها فى الزراعة حتى تتمكن من أن تقدم للصناعة القوى العاملة الضرورية دون أن ينخفض الفائض الزراعى.

وهنا تظهر الرابطة الوثيقة بين نمو الفائض الزراعى ، وتدفق اليد العاملة من الريف على المدن ، والتنمية الصناعية .

ومن الواضح أن وجود فائض زراعى لا يكفى لتحقيق التنمية الصناعية : فلكى تصبح تلك التنمية ممكنة لا بد من تحقق أمرين فى نفس الوقت : أن تتوافر الظروف الاجتماعية والتكنيكية المواتية خارج الزراعة ، وأن تقدم الزراعة فائضاً يتناسب فى تكوينه المادى مع مقتضيات التنمية الصناعية .

فمثلا حيث ترتبط سلطة الطبقات الاجتماعية المسيطرة جوهرياً بوجود فائض زراعى ، لا تمارس تلك الطبقات أى استثمارات خارج الزراعة ، بل وتعمل على الحيلولة دون أى استثمار من هذا النوع . وفى مثل هذا المجتمع تتسم التنمية الصناعية بالبطء الشديد . وخلال قرون عديدة أنفقت طبقات اجتماعية سائدة مختلفة فائضاً زراعياً ضخماً دون أن يتم أى تصنيع . والأهرامات والكاتدرائيات والقصور هى كل ما تبقى من استخدام ذلك الفائض الزراعى .

ويمكن أن توجد عقبات أخرى غير العقبات الاجتماعية الداخلية تحول دون تحول الفائض الزراعى إلى طاقة للتنمية الصناعية . فاليوم مثلا إذا كان البلد لا يملك إمكانيات إنتاج وسائل الإنتاج الأساسية بنفسه فإنه يضطر لبيع فائضه الزراعى فى الأسواق الخارجية بثمن بخس ، وهذا ما يمكن أن يجعله فى وضع يستحيل فيه التصنيع عملياً . وهذا جانب هام من وضع العديد من البلاد المتخلفة .

والمثل الصارخ لهذا الوضع هو حالة البلاد التى تنتج محصولا واحداً ولا يمكنها أن تستخدم محلياً فائضها الزراعى . فهذه البلاد تخضع للأسواق الدولية لمبادلة فائضها الزراعى فى مقابل المنتجات التى تستخدم فى التنمية الصناعية . فإذا كانت السيطرة فى الأسواق الدولية للدول الصناعية التى يسيطر عليها رأس المال الاحتكارى .

كان تصنع البلاد المنتجة لحصول واحد مهدداً بالتجميد أو بالعرقلة الشديدة .

وهكذا نرى أنه إذا كان وجود الفائض الزراعى شرطاً ضروريا للنمو فإنه ليس شرطاً كافياً . وقد بحث أوسكار لانج الشروط المادية للنمو عند الحديث عن « القوانين التكنيكية وميزانية الإنتاج » (الاقتصاد السياسى – الجزء الثالث باريس ١٩٦٢ ، ص ٦٧) .

ولابد أن تبرز أن مفهوم « الفائض الاقتصادى » أكثر غنى بكثير من مفهوم « الادخار » و « الاستثمار » بالمعنى الجارى لهما . فهذان الأخيران يشملان جزءاً فقط من الفائض الاقتصادى . لذلك فإن بعض الظواهر الأساسية فى تحليل النمو لا يمكن معالجتها معالجة ملائمة بالاعتماد فقط على هذين المفهومين . وهذا ما يتضح بشكل أدق عند عرض موقف التيارات الأساسية للفكر الاقتصادى من مفهوم الفائض .

اتجاهات الفكر الاقتصادى ومفهوم الفائض :

لقد ظهر مفهوم « الفائض » منذ بدء الفكر الاقتصادى المنظم . فهو من الدلالات العميقة التى تكمن خلف اهتمام التجاريين بميزان تجارى إيجابى . وهو كذلك من بين المعانى التى يوحى بها الفكر الفيزيوقراطى الخاص « بإنتاجية » العمل الزراعى . فمن المعروف أن ما يميز تلك « الإنتاجية » عندهم هو أن العمل الزراعى يوفر فائضاً فى حين أن غيره من الأعمال لا يفعل ذلك .

ويظهر مع الكلاسيكيين الكبار ، سميث وريكاردو ، الاهتمام الواضح بقضية الفائض واستخدامه المنتج . وهجوم سميث على ما يعتبر أنه « تبديد للفائض على يد الدولة الإقطاعية أو الملكية » جد معروف . وبنفس الطريقة ينتقد سميث نفقات النبلاء وأثرياء التجار لأنهم يستخدمون الفائض الاقتصادى بطريقة غير منتجة .

وكان لريكاردو نفس الاهتمامات ، ولكنه عبر عنها بوضوح أعظم . فهو يعتقد أن من الضرورى للتقدم الاقتصادى أن يزيد الإنتاج إلى أقصى حد ممكن ،

وأن يشكل الجزء الأكبر من هذا الحد الأقصى فائضاً يتملكه المنظم الذى يعيد استثماره . وهذا هو ما يجعل ريكاردو ينادى بأن تكون الأجور فى أقل مستوى ممكن ، وكذلك دخول الملاك العقاريين . ونجد فى مؤلفات الاقتصاديين الكلاسيكيين كلهم نفس الاهتمام بتحديد الطبقات الاجتماعية التى يؤول إليها الفائض وكيف تستخدم ذلك الفائض وبأثر هذا الاستخدام على النمو الاقتصادى . وتظهر هذه الاهتمامات حتى عند ستيوارت ميل .

وقد بدأ ماركس ، كما هو معروف ، من تحليل الاقتصاديين الكلاسيكيين بعد وضعه فى إطار التطور التاريخى . وأثبت ماركس أن الشكل المحدد للفائض الاقتصادى ، وحجمه ، وأساليب تملكه وطريقة استخدامه « تعبر عن مرحلة محددة من تطور العمل وتطور إنتاجيته » . وعند صياغة هذه الملاحظة ألح ماركس فى عرض الأشكال التاريخية المختلفة التى اتخذها الفائض والدور الذى لعبته تلك الأشكال المختلفة فى التاريخ الاقتصادى . وكانت تلك نظرة بالغة العمق ، تثبت الآن صحتها على أثر أبحاث المؤرخين وعلماء الاجتماع وعلماء الأجناس .

ولهذا فإن اختفاء مفهوم « الفائض الاقتصادى » من مؤلفات معظم الاقتصاديين غير الماركسيين الذين كتبوا بعد الفترة ١٨٥٠ — ١٨٧٠ ، أمر ملفت للنظر حقا . ولكن ثمة أسباباً كثيرة تفسره . وليس قصدى أن أفصلها جميعاً ، ولكننى أود أن أشير إلى بعض منها .

فهناك أولا التحولات الاقتصادية والاجتماعية نفسها فى البلاد التى كان هؤلاء الاقتصاديون يعيشون فيها . ففى ذلك العصر كانت تلك البلاد قد بلغت مرحلة الرأسمالية المتطورة . فلم تعد هناك جدوى من النضال ضد التبديد الإقطاعى ، لأن هذا التبديد كان قد اختفى عمليا . حقا لقد كان لتلك الرأسمالية المتطورة أشكالها الخاصة لتبديد الفائض ولكن فضحها كان أمراً لا معنى له بالنسبة للاقتصاديين الذين كانوا يعتقدون أن الرأسمالية هى أفضل شكل للتنظيم الاجتماعى . ففى نظرهم لم يكن هذا تبديداً فهو ليس استخداماً حقيقيا للفائض وإنما جزء من التكلفة الاجتماعية اللازمة للإنتاج الجارى .

وفى مثل هذه الظروف كان المقدار الاقتصادى الأكثر دلالة فيما يتعلق بالنمو

هو الاستثمار وليس الفائض .

وثمة أصل آخر لهذه النظرة . فمن المعروف أن الاقتصاديين فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر كانوا قد تخلوا عن التحليل الجمعى * . وكان تحليلهم فى مستوى المشروع والمستهلك . وفى هذا المستوى لا يبدو الاستثمار نابعاً من فائض اجتماعى وإنما يبدو صادراً عن قرار بالادخار ، هو قرار فردى .

وهكذا أدى احترام النظام الاجتماعى السائد والجو الفردى المرتبط به إلى اختفاء مفهوم « الفائض » من مؤلفات الاقتصاديين الذين عاشوا فى ظل ذلك الاحترام وفى هذا الجو .

وعندئذ حل محل مفهوم « الفائض » جزئياً مفهوما الادخار والاستثمار . ولكن للأسف ليس لهذين المفهومين ما له من غنى . فهما لا يمكنان من تفسير الأصل الاجتماعى للادخار والاستثمار تفسيراً مرضيا . وهما لا يلقيان ضوءاً على الروابط القائمة بين مستوى نمو قوى الإنتاج من ناحية وحجم أموال الاستثمار وطريقة استخدامها من ناحية أخرى .

وبالإضافة إلى تلك الأسباب التى تفسر اختفاء مفهوم الفائض من تيار كامل من تيارات الفكر الاقتصادى ، لابد من ذكر أسباب أخرى .

(ا) عدم الاهتمام بقضايا النمو الاقتصادى . فإلى عهد قريب كانت القضايا التى تشغل الاقتصاديين غير الماركسيين هى أساساً مشكلات الأثمان والتوازن الاقتصادى والتقلبات الاقتصادية ، وهى قضايا يمكن معالجتها إلى حد ما بالاستعانة بمفاهيم الربح والاستثمار والادخار وحدها .

(ب) الاهتمام بالشكليات والدقة البالغة فى التعريف . ومفهوم الفائض وإن كان من اليسير إدراكه بالحدس ، من الصعب تماماً إجراء صياغة شكلية له .

ويمكن أن نذكر فى هذا الشأن بملاحظة بول باران : « إن مفهوم الفائض الاقتصادى معقد بلا شك ، وعند استخدامه فى فهم عملية التنمية الاقتصادية يكون

* التحليل الجمعى analyse macro-économique هو التحليل القائم على دراسة الكميات الإجمالية على نطاق الاقتصاد القومى ، بعكس التحليل الوحدى micro-économique الذى يقوم على دراسة الكميات المتعلقة بالمنتج الفرد (المشروع) أو بالمستهلك الفرد [المترجم] .

من المستحيل إحلال تعريف بسيط أو مقياس إحصائى راق محل الجهد التحليلى والحكم العقلى . ومع ذلك يبدو أنه من المرغوب فيه أن نخرج على التقليد المبجل منذ أمد بعيد فى الاقتصاد الأكاديمى والذى يضحى بأهمية الموضوع فى سبيل أناقة التحليل . فمن الأفضل أن نعالج ولو بطريقة لا تبلغ حد الكمال الأمور الهامة بدل بلوغ أقصى البراعة فى ما لا أهمية له » (بول باران : الاقتصاد السياسى للنمو — ص ٢٢) .

وإن بول باران لعلى حق بلا أدنى شك . ولكن هذا لا ينفى (١) : أن عدم وجود تعريف دقيق حمل بعض العلماء على طرح مفهوم الفائض الاقتصادى جانباً ، فى حين أنه كان ينبغى أن يبذلوا جهدهم فى السعى وراء تعريف صالح للاستخدام ؛ (٢) وأن بذل الجهد لصياغة تعريف دقيق أصبح اليوم أمراً ملحا إذا ما أردنا إعادة مفهوم الفائض الاقتصادى بشكل فعال إلى التحليل الاقتصادى الجارى . وسأحاول من جانبى بذل هذا الجهد .

ضرورة التعريف الدقيق :

وفيما يتعلق بالصعوبات التى لاقاها بعض المؤرخين الذين يتذرعون بعدم وجود تعريف على قدر كاف من الدقة للفائض الاقتصادى ، أسوق مثلا ما كتبه هارى بيرسون فى مؤلفه المعنون : « التجارة والأسواق فى الإمبراطوريات القديمة » .

فى هذا المؤلف (ص ٣٢٥ وما بعدها) يأخذ بيرسون على مفهوم الفائض مأخذين :

المأخذ الأول هو أن هذا المفهوم يشوبه الخلط ، لأنه كما يقول المؤرخ يوجد مفهومان للفائض :

١ — مفهوم « الفائض المطلق » وهو فى نظره زيادة الإنتاج عن الاستهلاك الأدنى اللازم .

٢ — مفهوم « الفائض النسبى » وهو فى نظره زيادة الإنتاج عما قرر المجتمع استهلاكه .

والمأخذ الثانى ، هو أن كلا من هذين المفهومين ينقصه التحديد . فعلى حد قول هذا المؤلف لا يوجد حد أدنى فسيولوجى للاستهلاك ، ومن ناحية أخرى القرارات الخاصة بتحديد نصيب الاستهلاك من الناتج الاجتماعى يمكن أن تتنوع وتصدر عن أى نوع من الأسباب ، بما فى ذلك الأسباب غير الاقتصادية .

وعلى ذلك يكون حجم الفائض غير محدد ، ويصبح بالتالى من الخاطئ منهجياً استخدامه كأداة لتفسير مقادير غير محدودة .

والمأخذ الثانى وحده هو الذى يستحق النظر ، فلم يحدث أن أدخل أحد مفهوم الفائض المطلق فى تحليل تاريخى . وبالعكس تستحق مشكلة عدم التحديد الظاهر للفائض (أى الفائض النسبى وفقاً لاصطلاحات بيرسون) المناقشة .

وبالتفكير فى اعتراض بيرسون نجد أنه إذا كان مقدار الفائض غير محدد فذلك يرجع أساساً لسببين .

والسبب الأول منهما هو رفضه بذل الجهد الكافى فى التحليل والبحث حول القوانين الاقتصادية والاجتماعية التى تحدد ، فى كل لحظة ، توزيع الناتج الاجتماعى بين مختلف أوجه الاستعمال .

والواقع أننا إذا سلمنا بوجود تلك القوانين ، أى إذا سلمنا بما تؤكده الملاحظة من أن المجتمعات لا تسير بالصدفة ولا بطريقة تحكمية وإنما وفقاً لقواعد موضوعية تحدد حياتها وتجددها ونموها ، لابد أن نخلص من ذلك بالضرورة بأن مقدار الفائض يكون فى كل لحظة محدداً بمجموعة من العوامل . وتؤثر هذه العوامل على حجم الفائض والأشكال الأساسية لاستخدامه . والواجب بالدقة على المؤرخ والاقتصادى وعالم الاجتماع هو إلقاء الضوء على تلك العوامل وعلى مفعولها . ولا يمكن التوصل إلى فهم النمو الاقتصادى إلا من خلال مثل هذا التحليل .

ولأن الفكر الاقتصادى التالى لكينز قد غاب عنه هذا الأمر الأساسى من المقتضيات المنهجية عند دراسة الاستثمار ذاته (الذى يعالجه فريق كبير من الاقتصاديين باعتباره مقداراً يتحدد خارجياً)* ، بنى هذا الفكر « نماذج » غير

* Grandeur exogène – أى لا يتحدد من خلال عمل الآليات موضوع الدراسة النظرية ذاتها ، وإنما تحكمه عوامل أخرى لا تدخل فى تلك الآليات [المترجم] .

قابلة للتطبيق على الواقع ، وبنوع خاص على واقع البلاد المسماة بالمتخلفة .

والسبب الثانى الذى حمل بيرسون على الزعم بأن مقدار الفائض الاقتصادى غير محدد ، هو الجهد غير الكافى الذى بذله حتى الآن أولئك الذين يستخدمون مفهوم الفائض عن أجل تقديم تعريف دقيق له .

وأول ما ينبغى عمله هو الإشارة إلى بعض التعريفات التى تمت صياغتها حتى الآن .

(ا) مفهوم الفائض الاقتصادى عند ماركس :

الفائض الاقتصادى كما عرفه ماركس يتكون من ذلك الجزء من الناتج الاجتماعى الذى يؤول للطبقات غير العاملة ، أياً كان شكل استخدام تلك الطبقات له : استهلاك شخصى ، تراكم إنتاجى ، تراكم غير إنتاجى ، تحويل إلى أولئك الذين يقدمون لهم خدمات غير إنتاجية أو لغيرهم من أفراد الطبقات غير العاملة . وقد حلل ماركس القوانين التى تحدد ، فى النظام الرأسمالى ، توزيع الناتج الاجتماعى بين الفائض (الذى يتخذ عندئذ شكل فائض القيمة) والناتج اللازم (وهو مقابل ما يسميه ماركس « العمل اللازم ») . كما حلل كذلك بعض القوانين التى تحدد توزيع الفائض الاقتصادى بين التراكم واستهلاك الطبقات السائدة .

(ب) بول باران وتعريفات الفائض الاقتصادى :

والتحليلات التى قدمها ماركس هى الأساس الذى يجب أن تصدر عنه فى تقديرى كل الأفكار الحديثة التى تتعلق بالفائض الاقتصادى . وهذا ما يمكن أن نلمسه فى مجهودات بول باران الرامية للتعريف ببعض جوانب الفائض الاقتصادى . فهو فى الفصل الثانى من كتاب : « الاقتصاد السياسى للنمو » يصل إلى تعريف ثلاثة مفاهيم أخرى للفائض ؛ فهو يميز :

١ — « الفائض الاقتصادى الفعلى » الذى يعرفه بأنه الزيادة فى الإنتاج الاجتماعى الفعلى عن الاستهلاك الفعلى الجارى . والفائض المعرف على هذا النحو هو نفسه — كما يقول باران — الادخار أو التراكم الجارى . وهو يتجسد فى مختلف الأموال التى تنضاف إلى الثروة الاجتماعية خلال فترة معينة .

٢ ـــ « الفائض الاقتصادى الاحتمالى » وهو « الفرق بين الإنتاج الذى يمكن تحقيقه فى ظروف طبيعية وتكنولوجية معينة عن طريق الموارد الإنتاجية التى يمكن استخدامها وبين ما يمكن اعتباره الاستهلاك الأساسى » (المرجع السابق، ص٢٣).

٣ ـــ وأخيراً يعرف باران « الفائض الاقتصادى المخطط » فيقول : « الفائض الاقتصادى المخطط مفهوم له دلالته فقط فى ظل التخطيط الاشتراكى الاقتصادى الشامل . وهو الفرق بين الإنتاج « الأمثل » الذى يمكن أن يحصل عليه المجتمع فى ظروف تاريخية وطبيعية وتكنولوجية معينة عن طريق الاستخدام « الأمثل » المخطط لكل الموارد الإنتاجية ، وبين حجم للاستهلاك يعتبر « أمثل » (ص ٤١ ـــ ٤٢ من المرجع السابق) .

وإذا كان المفهوم الأول بمطابقته لمفهومى الادخار والاستثمار لا يضيف فى تقديرى أية أداة جديدة للتحليل إلى الأدوات المتاحة للاقتصاديين ، فإن المفهومين الثانى والثالث على درجة بالغة من الأهمية . والتحليلات التى يقدمها بول باران توضح مدى ثراء مفهوم الفائض الاقتصادى وكم هو ضرورى لنظرية اقتصادية لا تقنع بوصف الماضى ولكن تطمح إلى تقدير إمكانيات الحاضر واحتمالات المستقبل .

وإننى أعتبر أن تحليلات بول باران تمثل مساهمة أساسية فى تقدم الفكر الاقتصادى . وفى تقديرى أن مفهومى الفائض الاقتصادى الاحتمالى والفائض الاقتصادى المخطط يجب التمسك بهما وتعميقهما .

ومع ذلك يبدو لى أن تعريفات باران تثير عدداً من الصعاب يدركها هو نفسه تماماً .

ولذلك فإننى سأقترح بعض المفاهيم التى تبدو لى أيسر من حيث التعريف الدقيق .

ثانياً : تعريفات الفائض الاقتصادى

المفاهيم المقترحة :

إن المفاهيم التى أريد بيان فائدتها التحليلية هى :

١ ـــ الفائض الاقتصادى الجارى ..

٢ — الفائض الاقتصادى الجارى المتاح للتنمية .

٣ — الفائض المستخدم فى التنمية .

وعلى حسب السمات المميزة للاقتصاد القومى اقتصاديًّا واجتماعيًّا وسياسيًّا يكون الفائض المستخدم فى التنمية تلقائيًّا أو مخططاً . وإذا نظرنا إليه مقدماً يمكن أن يكون منشوداً أو منتظراً فحسب . يمكن أن نقول كذلك إنه على أساس نظرة معينة للتنمية الاقتصادية يمكن أن يكون الفائض المستخدم فى التنمية فى الحجم الأمثل أو أقل منه أو أكبر .

١ — الفائض الاقتصادى الجارى (ف . ق . ج) :

ونبدأ بتحديد تعريف الفائض الاقتصادى الجارى (ف . ق . ج) . ولصياغة هذا التعريف نبدأ من مفهوم الناتج الاجتماعى المتاح (ن . ع . م) .

ويمثل الناتج الاجتماعى المتاح ، فى حدود هذه المصطلحات ، الفرق بين الناتج الاجتماعى الإجمالى (ن . ع . ا) وبين التجديدات (ى)[1] وعلى ذلك :

ن . ع . م = ن . ع . ا — ي (١)

وكما هو معروف يبلغ الناتج الاجتماعى المتاح ، فى اقتصاد فى حالة نمو ، مقداراً أكبر من الناتج الاجتماعى الصافى[2] (ن . ع . ص)

ن . ع . ص = ن . ع . أ — ك (٢)

وعلىَّ أن أضيف هنا أن الناتج الاجتماعى الإجمالى فى تصورى يمثل مجموع ناتج الفروع التى تشتغل بالإنتاج المادى أو تقدم خدمات مرتبطة بشكل مباشر بالإنتاج مثل النقل والتجارة . وبهذا استبعد من الناتج الاجتماعى الإجمالى خدمات الجيش والبوليس والقضاء والأجهزة الإدارية الحكومية والتعليم وخدمات الصحة . ويجب أن نلاحظ أن هذه الخدمات لها فى العادة تكلفة وليس لها ثمن لأنها لا تكون

(١) التجديدات الداخلة فى الحساب هنا هى ما يمكن تسميتها « التجديدات الضرورية » المحافظة على نفس مستوى الإنتاج . ولن أدخل فى التفصيلات التى يستدعيها التعريف الدقيق للتجديدات الضرورية ، وأكتفى بأن أؤكد أن التجديدات التى تعنينا يجب أن تكون ضرورية وفعلية .

انظر فى هذا الموضوع : « دراسات فى نظرية التخطيط » ص ٣٨٨ وما بعدها حيث أعالج العلاقة بين التجديدات والاستهلاكات فى إطار اقتصاد فى طريق تنمية منتظمة .

محلا للبيع . وتكلفة تلك الخدمات هى الاستهلاك المادي ، أو دخول ، أولئك الذين يقومون بها .

وعلى أساس هذا التعريف للناتج الاجتماعى المتاح ، يمكن أن نعرف الفائض الاقتصادى الجاري (ف . ق . ج) بأنه الزيادة فى الناتج الاجتماعى المتاح عن مجموع استهلاك المنتجين وأسرهم (ك . ت) . فإذا افترضنا أن الفائض الاقتصادى الجارى المتاح لمجتمع معين فى فترة معينة هو ما تحقق فى الفترة السابقة لها مباشرة يمكن أن نكتب :

ف . ق . ج ز + ١ = ن . ع . م . – ك . ت ز

= ن . ع . ا ز – (ك . ت ز + ى ز) (٣)

وهذا يعادل تماماً الفائض الاقتصادى كما عرفه ماركس . وفى هذا المستوى من التحليل تبدو كل أنواع النشاط والاستهلاك التى تقع خارج مجال الإنتاج المادى ، معتمدة على الفائض الاقتصادي الذى يقدمه العاملون فى الإنتاج المادى . ومن هذه الزاوية يمكن أن نعتبر أن كل هذه الأنشطة وكل أنواع الاستهلاك تلك يتم « تمويلها » عن طريق الفائض الاقتصادى الجارى .

وبالطبع هناك فريق معين من تلك الأنشطة ضرورى للحياة الاجتماعية . وثمة فريق آخر غير ضرورى . ولكن تلك مشكلة غير جوهرية فى هذا المستوى من التحليل.

ومن المهم أن نلاحظ أن الفائض الاقتصادى الجارى لا يمول فقط أنواع النشاط وأنواع الاستهلاك الواقعة خارج مجال الإنتاج المادى ، بل إنه يمول كذلك الاستثمار . وقد يأتى هذا التمويل جزئيًّا من الادخار الفردى للعاملين فى الإنتاج المادى . ولكن هذا الجزء يكون بسيطاً للغاية بالنسبة للاستثمار الإجمالى . ولذلك فكثيراً ما دافع الكتاب عن ضرورة بلوغ تكوين الفائض الاقتصادى الجارى أقصى حد ممكن حتى يكون من الممكن الارتفاع بمعدل الاستثمار إلى أقصى حد (بقصد الارتفاع بمعدل نمو الدخل القومى إلى أقصى حد) .

فإذا كان ف س = ف ق ج / ن ع م

و ء ص = معدل نمو الدخل القومى

يكون ء ص فى أقصى قيمة عندما يكون فس فى أقصى قيمة .

ويمكن الارتفاع بقيمة فسن إلى أقصى حد بطرق مختلفة ، من أهمها فى الاقتصاد النقدى تخفيض الأجور الحقيقية للعمال والدخول المتبقية للفلاحين ، أى بتطوير نسبي للعلاقة بين الأثمان والأجور .

والاتجاه نحو تخفيض دخول العاملين اتجاه تلقائى فى الاقتصاد الرأسمالى ، على الأقل فى بعض مراحله . ويفسر هذا الاتجاه ، جزئياً ، معدلات النمو العالية نسبياً التى حققتها الرأسمالية فى فترات معينة من تاريخها ، ولكنه يفسر كذلك فترات الأزمات والركود الاقتصادي والشكل الخاص للتنمية الاقتصادية الرأسمالية .

ومع ذلك فمن الأهمية بمكان أن نبرز أنه من الممكن زيادة فس بطريقة أخرى ، دون تخفيض للدخول الحقيقة للعاملين المنتجين . ويتم هذا عندما تزيد إنتاجية العمل بسرعة أكبر من زيادة الدخول الحقيقية . فى هذه الحالة يتحقق فى نفس الوقت زيادة فى معدل تكوين الفائض الاقتصادى (فس) وارتفاع فى مستوى معيشة العاملين . وذلك هو الحل الإيجابى الوحيد الذين يتعين السعى لتحقيقه فى إطار التخطيط الاشتراكى .

من الواضح أن مثل هذا الحل لا يتحقق إلا فى إطار سياسة للاستثمار موجهة نحو التكنولوجيا المتقدمة ، أى تلك التى تزيد من إنتاجية العمل .

ولهذا السبب قال البعض إن كل سياسة للتنمية يجب أن تستهدف زيادة الفائض الاقتصادى الجارى من خلال التقدم التكنيكى .

ولكن هذا القول يعبر عن نظرة مبسطة . فكما لاحظت جوان روبنصون بحق ، ليس صحيحاً أن الفائض الاقتصادى الإضافى سيستخدم **بالفعل** فى **الاستثمار الإنتاجى** ، أياً كان الهيكل الاقتصادي والاجتماعى . فى بعض الظروف يمكن أن يبدد ذلك الفائض جزئياً أو كليا .

وابتداء من هذه الملاحظة ، يمكن أن ندرك أهمية التمييز بين الفائض الاقتصادى الجارى وبين الفائض الجارى المتاح للتنمية (ف ج م ن) . فهذا الفائض الجارى المتاح للتنمية ، وبشكل أكثر ، الفائض المستخدم فى التنمية (ف س ن)، هما اللذان

يحددان معدل نمو الاقتصاد .

لهذا سأحاول تعريف كل من هذين المفهومين .

٢ ــ الفائض الجارى المتاح للتنمية :

إن مفهوم الفائض الجارى المتاح للتنمية قريب جداً من مفهوم باران عن « الفائض الاقتصادى الفعلى » . ولكنه أوسع من هذا الأخير ، لأنه يشمل كل ما هو متاح للاستخدام فى التنمية وليس كل ما يستخدم بالفعل فى التنمية .

ويمكن أن نحسب الفائض الجارى المتاح للتنمية بأن نطرح من الفائض الاقتصادى الجارى ما أسميه « المصاريف العمومية الاجتماعية » ، أى النفقات الضرورية لسير المجتمع فى نفس الظروف السابقة وعلى نفس المستوى (م . ع . ع .) وذلك مفهوم تحديدى ، ينبغى أن نميزه عن مقدار المصاريف العمومية المنفقة بالفعل (م . ع . ل) .

وتعرف المصاريف العمومية الفعلية بأنها مجموع النفقات التى لا تخدم بشكل مباشر الإنتاج أو التنمية .

وفقاً للمنهج الذى اتبعناه فى التعريف ، نعتبر أن المصاريف العمومية الفعلية لفترة معينة (م . ع . ل) هى المصاريف العمومية الضرورية لتكرار نفس الإنتاج فى الفترة التالية (م . ع . ع .) .

وعلى ذلك يمكن أن نقول :

م ع ع ز+١ = م ع ل ز (٤)

وبالتالى :

ف ج م ن ز+١ = ف ق ح ز+١ − م ع ع ز+١ (٥)

وبهذه السلسلة من التعريفات يمكن أن نتوصل لما أسميه مفهوم « الاستهلاك الضرورى لتكرار الإنتاج البسيط » (ك ض ك) ، والذى يمكن أن نعبر عنه المعادلة التالية :

ك ض ك = م ع ع + ك ت (٦)

والاستهلاك الضرورى لتكرار الإنتاج البسيط ، كما عرفته للتو ، له مدلول أوسع

من استهلاك العاملين المنتجين وحدهم أو من « الاستهلاك الأساسى » كما عرفه باران فى مؤلفه السابقة الإشارة إليه (ص ١٣ ، ٢٤) ، إذ أنه يشمل عبء معيشة الطبقات الطفيلية وغير العاملة .

وهذا المفهوم يقابل فى مستوى الاستهلاك التجديدات فى مستوى الاستثمار ، بمعنى أنه يشمل كل **أنواع الاستهلاك التى تضمن المحافظة على الاقتصاد والمجتمع فى المستوى الذى بلغاه من قبل** . وإذا كنا قد وصفنا هذا الاستهلاك بأنه « ضرورى » فلابد من إضافة أنه ضرورى للمحافظة على الوضع الراهن وليس لتحقيق تنمية اقتصادية .

وإذا لاحظنا أن الفائض الجارى المتاح للتنمية (ف ج م ن) لا يستخدم بالكامل فى التنمية ، تعين تحديد تعريف للفائض المستخدم فى التنمية (ف س ن) .

٣ ــ الفائض المستخدم فى التنمية :

ويمكن أن نعرف الفائض المستخدم فى التنمية بأن الفائض يعتبر مستخدماً فى التنمية عند ما « **يخصص لتغطية النفقات التى تؤدى إلى زيادة القدرة الإنتاجية للمجتمع** » . وعندما لا يكون العاملون مسيطرين على وسائل الإنتاج وعلى استخدامها ، لابد أن نميز بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية .

فالتنمية الاجتماعية تعرف بأنها الارتفاع فى مستوى معيشة العاملين ، وهذا الارتفاع لا ينشأ عن كل تنمية اقتصادية ، أيًّا كان نوعها .

وإذا استخدم تعبير « التنمية » دون أى وصف بمعنى التنمية الاقتصادية يمكن أن ندخل فى دائرة الفائض المستخدم للتنمية الاستخدامات التالية :

(ا) الاستثمارات الإنتاجية الجديدة ، وسنسمى ذلك الجزء من الفائض المستخدم لهذا الغرض « **أموال الاستثمارات الانتاجية الجديدة** » (ا . م . ج ت) .

(ب) الاستثمارات غير الإنتاجية الجديدة التى تخدم بشكل غير مباشر التنمية ، وتسمى الفائض المستخدم فيها « **أموال الاستثمارات غير الإنتاجية الجديدة التى تخدم التنمية** (أ م ج ش) .

ويدخل فى هذه الطائفة من الاستثمارات المدارس والجامعات والمعامل وبعض استثمارات الإسكان والمستشفيات . . . إلخ ، التى تساهم فى زيادة القدرات المتاحة فى مستوى خدمات التعليم والبحث العلمى والإسكان والصحة العامة . . . إلخ فى الحدود التى تؤدى تلك الاستثمارات إلى زيادة مستقبلة فى الإنتاج ، وإلا كانت استثمارات غير منتجة وفى نفس الوقت غير متصلة بالتنمية . والاستثمارات غير الإنتاجية وغير ذات الصلة بالتنمية (مثل المدارس الحربية ومعدات البوليس) نرمز لها بالرمز (ا م حـ ع) . وبالطبع يمكن أن يساهم بعض هذه الاستثمارات الأخيرة فى التنمية الاجتماعية بتحسين مستوى معيشة العاملين دون أن يترتب على ذلك ، ولو بشكل غير مباشر ، زيادة مستقبلة فى الإنتاج (مثلا الاستثمار فى منشآت ثقافية ورياضية أو تحسين ظروف السكن بالنسبة لفريق من العاملين يسكن حالياً فى ظروف مرضية نسبياً) . ومن اليسير التمييز نظرياً بين هذه المفاهيم ، ولكن التمييز بينها إحصائياً ليس يسيراً . وهذا لا ينفى أنه من المهم محاولة إجراء مثل هذا التبويب عندما نريد معرفة طبيعة استخدامات الفائض الاقتصادى .

والتمييز بين الاستثمارات **الإنتاجية** والاستثمارات **غير الإنتاجية** يرتكز على الأساس التالى : فالأولى تستخدم مباشرة فى زيادة الإنتاج أو إنتاجية العمل أو خفض تكاليف الإنتاج فى فروع الاقتصاد التى تقوم بالإنتاج المادى ، والاستثمارات غير الإنتاجية تتكون من كل الاستثمارات الأخرى .

وبالطبع لابد من التمييز بين مشكلة درجة **مفعول التنمية** لهذا الاستثمار أو ذاك ، ومشكلة طبيعته كإنتاجى أو غير إنتاجى . فهذا المفعول يتوقف على الظروف **المحددة** التى يتم فيها إجراء الاستثمار من الناحية التكنيكية ، وكذلك من الناحية الاجتماعية والاقتصادية .

والتنمية تقتضى أن يكون للاستثمارات الإنتاجية أولوية ، وذلك أمر معروف لم يعد بحاجة إلى التحليل الطويل . ومع ذلك فإننى أود أن ألاحظ ما يلى :

أن زيادة الاستثمارات الإنتاجية تجعل من الضرورى إجراء مجموعة جديدة من استخدامات الفائض الاقتصادى ، هى أيضاً من قبيل الاستخدام فى أغراض التنمية . وهذا ما يسمى « مصروفات التنمية » .

(حـ) وهكذا نصل إلى جزء ثالث من ف س ن هو مصروفات التنمية (م ن) . ونطلق اسم مصروفات تنمية على كل المصروفات التى ليست استثمارات والتى تستهدف بشكل مباشر زيادة المعارف أو توسيع نطاق نشرها واستخدامها .

فمثل تلك الزيادة ترفع من قدرات المجتمع على إنتاج السلع والخدمات . وهذه المصروفات محل البحث هنا تمثل مجموع **الدخول** المدفوعة لأولئك الذين مهمتهم الأساسية المساهمة فى زيادة المعارف أو توسيع نطاق نشرها واستخدامها وكذلك مجموع المصروفات الجارية الضرورية لهذا النشاط .

ومن الناحية العملية يعتبر من مصروفات التنمية (م ن) مصروفات البحث العلمى والتكنيكى وتلك التى تهدف إلى **زيادة** عدد المهندسين والفنيين والعمال المؤهلين وعدد الأشخاص الذين يجيدون القراءة والكتابة . . . إلخ . وكما هى الحال بالنسبة للاستثمارات لابد من التمييز بين **طبيعة** المصروفات وبين **مفعولها** الذى يتفاوت من حيث المدى ومن حيث سرعة الأثر .

ويترتب على التعريفات السابقة أن المصروفات الضرورية للمحافظة على **نفس العدد** من المهندسين . . . إلخ **ليست من قبيل مصروفات التنمية** ، بل هى جزء من الاستهلاك الضرورى لتكرار الإنتاج البسيط . وكذلك الأمر بالنسبة للمصروفات الخاصة بالمحافظة على نفس المستوى من الصحة العامة .

ويجب أن نلاحظ هنا أن نمو المعارف يمكن أن يكون « الناتج الثانوى » لنشاط أولئك الذين يشتغلون بصفة أساسية فى أعمال أخرى . وفى هذه الحالة لا تعتبر دخول هؤلاء الأشخاص ضمن مصروفات التنمية .

والواقع أن جزءاً لا بأس به من المعارف الجديدة فى التكنيك تمثل « ناتجاً ثانوياً » للإنتاج الجارى ولا تكلف المجتمع شيئاً . كذلك يوجد بين أولئك الذين يشاركون فى المحافظة على تكرار الإنتاج البسيط من خارج المجال الإنتاجى عدد من الأشخاص يساهمون فى تطور المعارف أو اتساع نطاق نشرها ، ولا تعتبر دخول هؤلاء الأشخاص ضمن مصروفات التنمية ؛ لأنه قد سبق احتسابها بين المصروفات العمومية لتكرار الإنتاج البسيط .

ولكن ذلك لا يعتبر من قبل مصروفات التنمية إلا المصروفات التى غرضها

الرئيسى هو زيادة المعارف أو توسيع نطاق نشرها واستخدامها .

وهذا ما يفسر أنه يوجد فى بعض المجتمعات أحياناً تطور للمعارف دون « مصروفات تنمية » بالمعنى المحدد المشار إليه عاليه .

والواقع أنه فى المجتمعات السابقة للرأسمالية كان هناك جزء من دخول الطبقات التى لا تعمل يستخدم ، مباشرة أو بشكل غير مباشر ، فى تطوير ونشر المعارف العلمية والتكنيكية . وليس من المجدى بحث هذه القضية الآن ، ولكن لابد من الإشارة إلى أن هذه الطبقات غير العاملة لعبت (بتكلفة عالية) دوراً غير بسيط فى تقدم المعارف العلمية والتكنيكية . ويكفى أن نذكر أن عدداً كبيراً من كبار الفيزيائيين والرياضيين والكيميائيين كانوا من أفراد تلك الطبقات .

وإمكانية ما يمكن أن نسميه « النمو الذاتى » للمعرفة يفسر كيف أن نمو المعارف كثيراً ما اعتبر عند الاقتصاديين من « المعطيات » التى لا تكلف شيئاً . وهذا السبب هو الذى يفسر أيضاً اعتبار أن العامل الاستراتيجى فى النمو هو — إلى وقت قريب — **الاستثمار وليس تقدم المعارف العلمية والتكنيكية .**

وحتى فى إطار الرأسمالية المتطورة لم يصبح تقدم المعارف العلمية ثمرة لمصروفات مخصصة له مرتفعة نسبياً إلا منذ وقت قريب نسبياً .

أما فى البلاد الاشتراكية المتطورة ، وبنوع خاص فى الاتحاد السوفييتى ، فإن اعتماد التقدم العلمى والتكنيكى على نوع خاص من المصروفات ظاهرة أكثر وضوحاً منها فى الرأسمالية المعاصرة .

وبالطبع كان النمو الاقتصادى دائماً ، فى التحليل الأخير ، معتمداً على تقدم المعارف العلمية والتكنيكية . فلو كانت البشرية قادرة فقط على الاستثمار فى أدوات كتلك التى كانت معروفة فى العصر الحجرى لما حدث تقدم اقتصادى حتى ولو كان معدل الاستثمار مرتفعاً نسبياً .

والجديد فى الأمر هو أن تقدم المعارف نفسه قد جعل التطور « الذاتى » للمعرفة العلمية غير كاف للمحافظة على معدل مرتفع للنمو . وقد ترتب على ذلك أن اكتسبت مصروفات التنمية **وضعاً تنظيمياً مستقراً** وأنها مدعوة للتزايد . فقبل حوالى عشر سنوات كانت تلك المصروفات تمثل حوالى ١٪ من الدخل السنوى فى

البلاد المتطورة (أى ما يعادل من ٨ إلى ١٠ ٪ من الاستثمار الصافى). وتمثل مصروفات البحوث فى البلاد الصناعية الرئيسية الخمسة ما بين ١,٤ ٪ (فرنسا) ٣,٧ ٪ (الاتحاد السوفييتى) من الدخل القومى. وتبلغ نسبة تلك المصروفات ما بين ١٠ إلى ٣٠ ٪ من الناتج الصافى فى بعض الصناعات الطليعية مثل بناء الطائرات وصناعة الآلات الدقيقة.

وهكذا يصبح هذا الوجه من وجوه استخدام الفائض عاملا استراتيجياً فى عملية النمو الاقتصادى.

ويمكن أن نلاحظ نفس الظاهرة إذا نظرنا للأمر من زاوية أخرى. فإذا فحصنا تركيب ميزان المدفوعات فى بعض البلاد المتطورة اقتصادياً نرى أن جزءاً سريع النمو من إيراداتها هو الثمرة المباشرة أو غير المباشرة لمصروفات التنمية بالمعنى السابق. وهذا يعنى أن جزءاً متزايداً من تلك الإيرادات الخارجية يأتى من موارد مثل تصدير المنتجات الحديثة وبنوع خاص المعدات حديثة الطراز، وبيع براءات الاختراع فى الخارج أو عائدات استغلالها فى الخارج، وكذلك «تصدير» الفنيين والخبراء. ومن المعروف كذلك أن عدداً من الصراعات الدولية الحالية تدور، لا حول مصادر المواد الأولية كما كان الأمر فى القرن التاسع عشر، وإنما حول موارد التكنيك الحديث والأفكار العلمية (وخير مثل على ذلك المناقشات التى دارت أخيراً فى بريطانيا حول هجرة العلماء الإنجليز إلى الولايات المتحدة والنتائج الاقتصادية الخطيرة التى تترتب عليها).

وكل ذلك يجعلنا نعتقد أن مصروفات التنمية ستمثل نصيباً متزايداً من ف س ن بالمقارنة بنصيب الاستثمارات المادية.

ويمكن أن ننتقل الآن إلى فحص شكل رابع من أشكال استخدام الفائض.

(د) وهذا الشكل الرابع من أشكال استخدام الفائض فى التنمية يتمثل فى الزيادة فى المقدار الكلى للمكاسب الفردية للمنتجين عندما يتبع ذلك زيادة فى الإنتاج (أو حين تؤدى إلى زيادة فى الإنتاج). وسنعطى لهذا الشكل الرمز ك $ت_{د}$.

وثمة ثلاثة أنواع أساسية للزيادة فى حجم مكاسب المنتجين التى تدخل فى هذا

النوع من استخدام الفائض فى التنمية .

١ — الزيادة فى إجمالى المكاسب الفردية للمنتجين الناتجة عن زيادة العمالة الإنتاجية .

٢ — الزيادة فى المكاسب الفردية للمنتجين الناتجة عن تغيرات فى التركيب المهنى للقطاع الإنتاجى .

٣ — الزيادة فى المكاسب الفردية للمنتجين التى تؤدى إلى زيادة فى إنتاجية العمل . ويمكن أن يكون لهذه الظاهرة فى البلاد ذات المستوى المنخفض للأجور أهمية كبرى .

ويمكن أن نلاحظ أنه حين يستخدم جزء من الفائض لزيادة المقدار الإجمالى لمكاسب المنتجين ، وحين يكون هؤلاء المنتجون أجراء تمثل تلك الزيادة زيادة فيما يسميه ماركس « رأس المال المتغير » .

(هـ) والشكل الخامس لاستخدام الفائض فى التنمية يتمثل فى الزيادة فى « المصروفات العمومية الاجتماعية » التى تزيد من حجم الخدمات الناقصة اجتماعياً بشكل يؤثر فى الإنتاج تأثيراً إيجابياً ، وذلك مثل حالة الزيادة فى المصروفات الطبية التى تؤثر إيجابياً على الإنتاج عن طريق تحسين الحالة الصحية للعاملين . ومثل تلك الزيادة (△ م ع ل) تشارك من ناحية أخرى فى التنمية الاجتماعية ، كما سبق أن عرفناها . وهذا على خلاف المصروفات المماثلة التى تشارك فى التنمية الاجتماعية ولكنها لا تعتبر استخداماً للفائض فى أغراض التنمية نظراً لأنه لا تأثير لها على الإنتاج .

وبصفة عامة كل استخدامات الفائض التى لا تؤدى إلى زيادة فى الإنتاج لا تدخل فى فـ س ن ، وهذا هو الشأن فى كل الزيادات فى المصروفات العمومية الاجتماعية التى لا تأثير لها على الإنتاج (△ م ع ل ش) .

(و) وأخيراً فإن آخر شكل لاستخدام الفائض فى أغراض التنمية يتمثل فى زيادة المخزون ، إذا كانت تلك الزيادة **ضرورية لتحقيق مستوى من النشاط الاقتصادى أكثر ارتفاعاً** . وسنرمز له بالرمز (△ هـ ى) .

وعلى ضوء ما سبق يمكن أن نقول : إن استخدامات الفائض فى غير أغراض

التنمية (ف غ ن) هى أساساً الاستخدامات التالية :

١ — الاستثمارات غير الإنتاجية التى لا تخدم التنمية ولا حتى بشكل غير مباشر (ا م ج ش) .

٢ — الزيادة فى المكاسب الفردية للمنتجين التى لا تتبعها زيادة فى إنتاجية العمل (△ ك ت ش) .

٣ — الزيادة فى المصروفات العمومية الاجتماعية التى لا تأثير لها على الإنتاج (△ م ع ل ش) .

وبالطبع يمكن أن تكون تلك الزيادة لازمة فى إطار خطة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية . فالواقع أن الغرض النهائى من التنمية هو تحسن مستوى المعيشة حتى ولو كان ذلك التحسين غير ذى تأثير مباشر على الإنتاج .

بل يجب توضيح أن زيادة الأجور والمصروفات على الخدمات الاجتماعية والدخول الاجتماعية تكون فى معظم الأحوال ، وبنوع خاص فى البلاد المتقدمة اقتصادياً نتيجة لزيادة سابقة فى الإنتاجية ، ولا تكون بالتالى عاملا حاسماً فى تحديد هذه الزيادة .. ومن ناحية أخرى تسير البلاد الاشتراكية المتطورة اقتصادياً فى التخطيط الاشتراكى على قاعدة إرساء الزيادة فى الأجور على الزيادة التى تحققت بالفعل فى الإنتاج وليس على الزيادة المتوقعة .

٤ — وأخيراً فإن الزيادة فى المخزون التى لا تدعو إليها ضرورة تحسين مستوى توفير المواد الجارى تمثل الشكل الرابع لاستخدام الفائض فى غير أغراض التنمية (هـ ش). وترجع مثل هذه الزيادة إلى سوء تحديد الإنتاج أو الخطأ فى تقدير الطلب النهائى . . . إلخ .

ملاحظات ختامية :

وهكذا نكون قد استعرضنا الاستخدامات المختلفة الممكنة للفائض الاقتصادى والأثر الذى يمكن أن يحدثه كل منها على مستقبل التنمية .

وأود عند هذا الحد أن أضيف بعض الملاحظات الختامية :

١ ـ وأول مجموعة من الملاحظات تتعلق بمضمون مفهوم « الفائض الاقتصادى » فعلى ضوء ما سبق توجد عملية تنمية عندما تزيد خلال فترة معينة القدرة الإنتاجية للمجتمع .

ومفهوم التنمية المعرّف على هذا النحو يحتاج بالطبع إلى التحديد فى مستويات مختلفة . وسأشير إلى بعض مستويات التحديد التى تبدو لى جوهرية والتى تثور عندما نتساءل حول :

(ا) درجة استخدام القدرات الإنتاجية الجديدة .

(ب) درجة فعالية الشكل الاقتصادى والتكنيكى الذى تظهر فيه القدرات الإنتاجية الجديدة .

(ح) يمكن قياس الفعالية فى **الأجل القصير** للطريقة التى يستخدم بها نظام اقتصادى الفائض المستخدم فى التنمية وذلك بنسبة مقدار الزيادة الجارية فى الإنتاج (وسأنحى جانباً الآن المشكلات التى تثيرها طرق القياس) المحققة خلال مدة معينة إلى مقدار الفائض المستخدم فى التنمية خلال المدة السابقة لها .

(د) مقدرة التنمية التى تحققت خلال مدة معينة على المحافظة على معدل تنمية فعلى فى المستقبل على نفس المستوى بالتقريب . وهذه المقدرة هى مقياس درجة فعالية النظام الاقتصادى فى **الأجل المتوسط والطويل** .

(ه) المحتوى الاجتماعى لعملية التنمية ، أى طبيعة الفئات الاجتماعية المدعوة للاستفادة بدرجة أو بأخرى من تنمية اقتصادية معينة .

ويتعين من هذه الزاوية أن نراعى فى المجتمعات الطبقية مدى التنمية الاجتماعية . وبنسبة حجم التنمية الاجتماعية المحققة خلال فترة معينة إلى الفائض الاقتصادى الجارى ، وإلى الفائض المتاح للتنمية ، وإلى الفائض المستخدم فى التنمية نحصل على ثلاثة مقاييس لقدرة تشكيل اجتماعى معين على استخدام الفائض بقصد إشباع حاجات العاملين .

ويجب ألا يغيب عن النظر الطابع الشكلى إلى حد ما لهذا المقياس ، لأن التنمية الاجتماعية ، كما عرفناها ليست بالضرورة من قبيل ما يمكن أن نسميه « التقدم الاجتماعى » . فبعض الحاجات التى يجرى إشباعها الآن يمكن أن تكون نابعة من

ظواهر الكبت والحرمان . وتطور المجتمع الرأسمالى يتميز بمثل هذه الظواهر . وعلى العكس يمكن فى مجتمع يسيطر فيه العاملون على وسائل الإنتاج وعلى استخدامها أن تصبح التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية والتقدم الاجتماعى أمراً واحداً .

وعلى أية حال ، فإن درجة الاستخدام الممكن لقدرات الإنتاج ، وفعالية شكل الاستخدام ، وقدرة التنمية المتحققة على الاستمرار الذاتى بمعدل متزايد أومتناقص ، وأثر ذلك الاستخدام على التنمية الاجتماعية والتقدم الاجتماعى ترتبط كلها فى نهاية الأمر بدرجة النمو التى وصلت إليها من قبل قوى الإنتاج ودرجة تطويع علاقات الإنتاج لطبيعة قوى الإنتاج ، أى بطبيعة النظام الاقتصادى وسماته الأساسية .

٢ — والمجموعة الثانية من الملاحظات تتعلق بحجم الفائض المستخدم فى التنمية . وأود هنا أن أشير إلى أنه إذا كان صحيحاً بصفة عامة أن الفائض المستخدم فى التنمية له حد أعلى هو الفائض الجارى المتاح للتنمية ، فإن الأمر ليس كذلك بالضرورة دائماً . وتلك مشكلة لا يتسع الوقت للإفاضة فيها ، ولكن لابد من التنويه بها .

ولتوضيح هذه النقطة أذكر ما يلى : أن الفائض المتاح للتنمية — كما قلنا فى مستهل العرض — يساوى الفرق بين الناتج الاجتماعى المتاح وبين الاستهلاك اللازم لتكرار الإنتاج البسيط . ومن المهم أن نلاحظ أنه من الممكن أحياناً فصم بعض عناصر تكرار الإنتاج البسيط ، أى تخفيض بعض المصروفات التى كانت من قبل مخصصة لتكرار الإنتاج ، إما فى مستوى المصروفات العمومية وإما فى مستوى الإنتاج والاستهلاك الماديين .

وفى عدد من الحالات يمثل هذا الفصم « ثورة تكنيكية » (تخفيض النفقات الضرورية للحصول على منتج) ، وفى حالات أخرى يعبر الفصم عن تخفيض مصروفات ما يسمى « الاستهلاك غير المجدى » . والتخفيض الكبير للمصروفات يرتبط عادة بثورة اجتماعية تؤدى إلى تخفيض ما أسميناه « المصروفات العمومية الاجتماعية » .

وعلى أية حال ، فالأمر الحاسم هو أن فصم بعض عناصر تكرار الإنتاج البسيط يجعل من الممكن الحصول بصفة استثنائية على فائض إضافى (ف ـ ف) . وهذا الفائض الإضافى « يستخرج » من الإنتاج الجارى » ويضافه « إلى الفائض

الجارى » ويمكن استخدامه فى التنمية .

وهذا يعنى أنه فى بعض الظروف ذات الطابع الثورى يمكن أن نجد بصفة مؤقتة :

ف س ن > ف حـ م ن

ف س ن = ف حـ م ن + ف ف

وفى بداية سياسة التنمية كثيراً ما يكون مثل هذا الفصم فى عملية تكرار الإنتاج البسيط ضرورياً للوصول بالفائض المستخدم فى التنمية إلى حجم كاف .

٣ – والمجموعة الأخيرة من الملاحظات تتعلق بالصلة بين معدل نمو الإنتاج الجارى وحجم الفائض المستخدم فى التنمية السابق وفعالية استخدامه .

فى اقتصاد ينمو بشكل منتظم منذ أمد بعيد نسبياً ، يكون معدل نمو الإنتاج الجارى فى ارتباط وثيق بالمعدل السابق $\frac{\text{ف س ن}}{\text{ن ع م}}$ = هـ و . وهذا المعدل الأخير ، شأنه فى ذلك شأن معدل النمو ، معدل ثابت نسبياً ما بقى النظام الاقتصادى على ما هو عليه ، ما لم تحدث ثورة تكنيكية – ومثل هذه الثورة أمر استثنائى ما لم تجر تحولات فى العلاقات الاجتماعية والتنظيم الاجتماعى .

وعلى العكس ، إذا جرت تحولات اجتماعية على درجة كافية من العمق يؤدى أى تغير بسيط فى (هـ و) إلى تغير كبير فى معدل النمو الجارى للإنتاج ، وبصفة خاصة إذا كانت التغيرات الاجتماعية قد مكنت من تعبئة الاحتياطات « الخفية » أو العقيمة ومن استخدام أفضل لقدرات الإنتاج الحالية . وتؤدى زيادة الإنتاج فى مثل هذه الظروف فى العادة إلى زيادة سريعة فى (هـ و) وبالتالى يرتفع معدل النمو من جديد خلال فترة معينة . وهكذا تكون زيادة سرعة معدل النمو ابتداء مرتبطة بالتحولات الاجتماعية .

وتلك بعض من التحليلات التى يمكن أن نطرقها ابتداء من التفكير فى مفهوم الفائض الاقتصادى وتحليل ظروف تكوينه واستخدامه .

ثالثاً : استخدام الفائض ، ونموه ، ودوره فى التنمية الاقتصادية :

بعد تعريف المفاهيم المختلفة للفائض التى تهمنا فى إطار هذا التحليل ، سنحاول

تحليل بعض النتائج التى تترتب على استخدام مخطط للفائض ، كما سنحاول إلقاء الضوء على بعض جوانب مشكلة « الاستخدام الأمثل » للفائض .

١ ــ استخدام الفائض وآثاره على الناتج الاجتماعى المتاح وعلى حجم الفائض مستقبلا

ومن أجل توضيح العرض سأجرى الاستدلال فى إطار بعض الفروض البسيطة نسبياً .

الفرض الأول :

إن أبسط الفروض بالطبع هو أن يكون الفائض المستخدم فى التنمية معدوماً ، أى : ف س ن = صفراً .

وهذا الوضع يتحقق إذا لم تكن هناك أى زيادة للإنتاج عن الاستهلاك الجارى ، أو إذا استخدمت تلك الزيادة فى أغراض لا تخدم التنمية .

وفى هذا الفرض ، أى إذا لم يكن هناك أى فائض يستخدم فى التنمية ، نواجه النتائج التالية :

١ ــ يتجه معدل نمو الناتج الاجتماعى المتاح نحو الصفر . وبالطبع إذا كان قد تم فيما قبل استخدام قدر من الفائض استخداماً يفيد التنمية ، فإن بطء أو توقف نمو الإنتاج الاجتماعى المتاح لن يتم فوراً . ولفترة مقبلة تستمر الاستثمارات والمصروفات المرتبطة بالتنمية التى أجريت من قبل فى تقديم ثمارها فى مستوى الإنتاج والفائض ، ولكن بعد تلك الفترة يؤدى استخدام الفائض بأكمله فى غير أغراض التنمية إلى الدفع بمعدل نمو الناتج الاجتماعى المتاح نحو الصفر . بل إن هذا المعدل يمكن أن يصبح سلبياً إذا هبطت التجديدات الفعلية إلى ما دون التجديدات الضرورية كما يحدث مثلا فى حالات الحرب .

ومع ذلك ، فحتى إذا كان (ف س ن = ٠) فهناك تغيرات يمكن أن تطرأ على تنظيم عملية الإنتاج أو على فعالية العمل تجعل من الممكن أن ينمو الناتج الاجتماعى المتاح إلى حدما . ومثل تلك التغيرات يمكن أن تكون راجعة للمنتجين أنفسهم أو لفئات اجتماعية أخرى . وبهذه الطريقة أمكن لبعض المجتمعات البدائية

التى لم تكن تملك عملياً أى فائض أن تحقق بعض التقدم . ومراعاة لوجود إمكانية للنمو من هذا النوع لابد من التسليم بوجود عنصر « نمو ذاتى » (العنصر ح) .

٢ ــ ولكن فى حالة وجود فائض متاح للتنمية وعدم استخدامه بالفعل للتنمية مما أدى إلى توقف نمو الناتج المتاح ، ماذا يكون التطور اللاحق للفائض المتاح للتنمية ؟

ويتوقف الجواب على هذا السؤال أساساً على ما تؤول إليه التكلفة الاجتماعية للمحافظة على الوضع الراهن وسأقتصر فى هذا المقام على فرضين فرعيين :

الفرض الفرعى الأول :

يمكن أن نقول بصفة عامة إنه حين لا يستخدم الفائض فى التنمية ، ويستخدم فى زيادة الاستهلاك الجارى بطريقة لا تساعد على التنمية ، تصبح الزيادة فى الاستهلاك جزءاً من التكلفة الاجتماعية الضرورية لتكرار الإنتاج (ك ض ك) . وبالتالى إذا لم يزد الناتج الاجتماعى المتاح ، وزاد (ك ض ك) فإن الفائض الجارى المتاح للتنمية (الذى كان قائماً من قبل) يتناقص . فإذا ذهب كل الفائض المتاح ابتداء إلى أغراض لا علاقة لها بالتنمية ، فلن يكون هناك فى النهاية فائض متاح للتنمية .

ويمكن أن يكون هذا الفرض واقعياً فى ظروف مختلفة وسأذكر له مثلا واحداً ، وهو حالة المجتمعات الإقطاعية . فى هذه المجتمعات تستولى الطبقات الإقطاعية على نصيب الأسد من الفائض الاقتصادى الجارى وهى لا تستخدم منه إلا جزءاً تافهاً فى أغراض لها صلة بالتنمية . لذلك فإن الناتج الاجتماعى المتاح لا يزيد إلا ببطء شديد ، وينمو بصفة خاصة تحت تأثير عنصر « النمو الذاتى » أو بفضل ذلك الجزء من الفائض الذى يؤول للطبقات غير الإقطاعية . وبالإضافة إلى ذلك ، يلاحظ أن ما كان يشكل فائضاً جارياً متاحاً للتنمية فى عصر معين ، يندمج فى المصروفات الجارية للطبقات السائدة ويصبح بالتالى جزءاً من ك ض ك .

الفرض الفرعى الثانى :

ولكى يتضح تماماً معنى الفرض الفرعى الذى فرغنا للتو من مناقشته ، لابد من

أن نقول شيئاً عن الفرض الفرعى العكسى ، وهو : فى لحظة معينة (ولفترة معينة) يكون ف س ن = صفراً . لكن استخدامات الفائض الاقتصادى الجارى التى لا علاقة لها بالتنمية لا تصبح نهائيًّا جزءاً من تكلفة تكرار الإنتاج البسيط . والمثل السهل لذلك هو حالة نفقات الحرب والنفقات العسكرية . فتلك النفقات يمكن أن تمتص خلال فترة من الزمن الجزء الأعم من الفائض الاقتصادى الجارى بحيث يصبح فـ س ن = ٠ ، ولكن عند اختفاء تلك النفقات يصبح الجزء الذى كانت تمتصه من الفائض متاحاً للتنمية .

والفارق بين الفرضين الفرعيين ، من الناحية العملية فارق جزئى ، لأن إحلال نفقات التنمية والاستثمار محل النفقات العسكرية يقتضى تعديلا فى ظروف تكرار الإنتاج البسيط . وتلك مشكلة إعادة تحويل اقتصاد عسكرى إلى اقتصاد غير عسكرى .

الفرض الثانى :

وفرضنا الثانى هو أن جزءاً (ا > الصفر) من الفائض الاقتصادى الجارى المتاح يستخدم بالفعل فى التنمية .

ولإلقاء الضوء على نتائج مثل هذا الاستخدام للفائض يجب أن نبحث مصير الناتج الاجتماعى المتاح والفائض المستقبل عندما تكون ا > الصفر .

(١) **فيما يتعلق بالناتج الاجتماعى المتاح** ، يتوقف تطوره على ما يمكن أن نسميه « غلة » الفائض المستخدم فى التنمية ، وتقدر تلك الغلة (غ) فى مستوى الناتج الاجتماعى المتاح .

وإذا طرحنا المشكلة فى هذا الإطار أمكن أن نصوغ علاقة تشبه من حيث الشكل معادلات نمو أخرى (تلك التى تقوم على الاستثمار وليس على الفائض) . فيمكن أن نكتب إذا — تركنا جانباً العنصر ح — المعادلة التالية :

ن ع م أز + ١ — ا غ (فـ م ن)ز   (٧)

ويتعين عندئذ أن نبحث بعض المشكلات التى يثيرها المعامل غ (معامل غلة

الفائض المستخدم فى التنمية) .

وسنعالج هذه المشكلات على مستوى نظرى خالص . ولذلك سنميز فقط بين نوعين من استخدامات الفائض فى التنمية :

(ا) لنفترض أن فـ س ن قد استخدم فى مصروفات تنمية واستثمارات غير إنتاجية لكنها تخدم التنمية و (أو) استثمارات إنتاجية لا تظهر آثارها الرئيسية إلا فى المدى الطويل (مثل مصروفات التنمية والاستثمارات فى التعليم العالى والبحث العلمى . . . إلخ) . وبصفة عامة لا يكون لمثل هذه الاستخدامات أثر على مقدار الإنتاج المتاح فى المستقبل القريب ، أى على مستقبل إنتاج السنوات الأربع أو الخمس المقبلة . وبالتالى إذا عبرنا عنه بالرمز غ ١ عن غلة تلك الاستخدامات فى مستوى الناتج الاجتماعى ، يكون علينا أن نميز بين قيمة غ ١ فى الأجل القصير (وتكون عادة الصفر) وقيمة غ ١ فى الأجل الطويل حيث يمكن أن تصبح كبيرة .

ومع ذلك فلابد من الإشارة إلى أن قيمة غ ١ فى الأجل الطويل تتوقف على **مجموعة من عوامل النمو الأخرى .**

والواقع أنه إذا لم تكن هناك سياسة اقتصادية سليمة ، فإن قيمة غ ١ فى الأجل الطويل يمكن أيضاً أن تصل إلى الصفر (مثلا إذا لم يحصل أولئك الذين تلقوا الدراسة العلمية أو التكنيكية على إمكانيات العمل التى تتفق ومؤهلاتهم ، أو إذا كان مقدار الاستثمارات الإنتاجية لا يكفى لتجسيد احتمالات النمو التى تتمثل فى المعرفة التكنيكية الجديدة والتأهيل المهنى الجديد) .

وهذا يعنى أن قيمة غ ١ فى الأجل الطويل **تتوقف على سلسلة من القرارات التى يعتمد بعضها على البعض الآخر .**

وفى إطار التخطيط يجب أن يكون الغرض المنشود هو بلوغ قيمة غ ١ فى الأجل الطويل **أقصى حد** ممكن .

وعند هذه النقطة لابد من ملاحظتين :

١ ــ الأولى هى أنه لكى تبلغ غ ١ فى الأجل الطويل أقصى قيمة لابد من اتخاذ عدة إجراءات متسقة ويجب أن تؤدى تلك الإجراءات إلى الوضع الآتى : حين تبلغ مصروفات التنمية والاستثمارات التى نحن بصددها حد النضوج ، يكون

الفائض المتاح للتنمية كافياً ، ويكون استخدامه صالحاً ، بشكل **يسمح بالاستفادة الفعالة من ثمار تلك المصروفات والاستثمارات الطويلة الأجل** . وهذا الأمر يقتضى تحليلا عميقاً للتقدم الاقتصادى والنمو .

٢ — أما الملاحظة الثانية فهى بالدقة أن غلة تلك المصروفات والاستثمارات فى الأجل القصير (أى كما سبق أن قلت خلال حوالى أربع أو خمس سنوات) تساوى الصفر . وهذا يعنى أنه من الضرورى لتحقيق نمو منتظم للناتج الاجتماعى ، أن نقدر النسبة المقبولة من استخدامات الفائض التى لا تؤثر فى القيمة إلا فى الأجل الطويل .

وهكذا نصل إلى مجال يتعين فيه تحليل مشكلات الحد الأقصى لمعدل النمو فى الأجل الطويل فى إطار السعى لتوفير الظروف المواتية لتحقيق نمو منتظم .

(ب) والمجموعة الثانية من استخدامات الفائض الجارى المتاح للتنمية التى نناقشها هنا تتكون من الاستثمارات ومصروفات التنمية التى لها مفعول إنتاجى مباشر (والمقصود بمباشر ظهور المفعول الإنتاجى خلال فترة لا تتجاوز أربع أو خمس سنوات) .

والمثل الواضح لهذا النوع هو « الاستثمارات الإنتاجية » التى تؤتى ثمارها فى أجل قصير نسبياً ، وهى الاستثمارات التى تدخل فى التقديرات فى معظم « نماذج » النمو .

ويمكن أن نعبر عن غلة هذه الاستخدامات للفائض الاقتصادى بالرمز $غ_٢$. والقيمة الظاهرية للمقدار $غ_٢$ تكون بصفة عامة بين ٠,٢ ، ٠,٨ من الناتج الصافى المتاح . وهى كما قلنا قيمة « ظاهرية » بمعنى أنها القيمة التى تستخلص من النسبة بين نمو الناتج الاجتماعى المتاح فى فترة معينة واستثمارات الفترة السابقة . والواقع أن زيادة الناتج الاجتماعى المتاح لا تنتج عن استثمارات الفترة السابقة وحدها ، ولكن تنتج أيضاً عن مجموع أشكال التقدم التكنيكى ومصروفات التنمية والاستثمارات غير الإنتاجية التى أدت إلى تحقيقها .

والمشكلة الجوهرية فى الاستخدام الأمثل للفائض الجارى المتاح للتنمية تنحصر فى توزيع الفائض بطريقة سليمة ، بحيث تحصل على نمو متوازن على قدر الإمكان فى إطار تقدم منتظم يؤدى فى الأجل الطويل إلى بلوغ معدل الاستهلاك الحد الأقصى .

ومن الواضح أنه من غير المتيسر فى هذا المقام معالجة مختلف المشكلات التى

تستحق التحليل والمتصلة بهذا الهدف الذى عرفناه للتو ، ولذلك فسنركز اهتمامنا على قضية التغيرات قصيرة الأجل فى الفائض المتاح التى تنتج عن الاستخدامات الإنتاجية المختلفة للفائض الموجود .

وبصفة عامة نقتصر الآن على معالجة الآثار فى الأجل القصير التى تترتب على مختلف استخدامات الفائض الاقتصادى ، لأنه لابد من تجاوز إطار مجرد تحليل الفائض واستخداماته إذا أردنا أن نطرق مشكلات النمو فى الأجل الطويل .

وفى الأجل القصير يكون غ ٢ > الصفر (حيث غ ٢ تمثل الغلة فى الأجل القصير للفائض المستخدم فى التنمية) . وينبغى أن نتساءل بعد ذلك عن مصير الفائض المتاح للتنمية .

٢ ـ ما هو مصير الفائض المتاح للتنمية ؟

عندما يزيد الناتج الاجتماعى المتاح بقدر معين (△ ن ع م) ، يشكل هذا القدر ما يمكن أن نسميه « **ناتجاً اجتماعياً جديداً** » . وبهذه الصفة لا يكون هذا الناتج الجديد مطلوباً لتكرار الإنتاج البسيط وبالتالى فإن المقدار △ ن ع م يمثل « الفائض الجديد المتاح للتنمية » ، أو بعبارة أدق يمثل الفائض الإضافى (فـ فـ) .

ولمعرفة ما يصير إليه المقدار الكلى للفائض المتاح للتنمية خلال تتابع الفترات ، لا بد من التمييز بين حالتين :

الحالة الأولى :

نفترض فى الحالة الأولى أنه لا يتعين تحويل المصروفات التى خصص الفائض الجارى المتاح للتنمية لتغطيتها ، لا يتعين تحويلها إلى مصروفات جارية لتكرار الإنتاج البسيط . وفى هذه الحالة يظهر الفائض الذى كان موجوداً فى الفترة الأولى كما هو فى ناتج الفترات التالية .

وخير مثال على ذلك هو المصروفات المخصصة للبحث العلمى . فإذا استخدمت هذه المصروفات استخداماً سليما ، فإنها تؤدى إلى زيادة الناتج الاجتماعى المتاح عن طريق الزيادة فى إنتاجية العمل أو بفضل استخدام أكثر فعالية للموارد المتاحة . وتكون الزيادات فى الناتج الاجتماعى عندئذ ثمرة اكتشافات واختراعات **ليس لها من حيث هى** تكاليف صيانة . وبالتالى فإن الفائض الذى أنفق خلال فترة معينة

للتوصل إلى تلك الاكتشافات والمخترعات يكون متاحاً من جديد فى ناتج الفترات التالية ، ويمكن استخدامه فى تمويل مصروفات تنمية جديدة .

وفى هذه الحالة يضاف الفائض الإضافى إلى الفائض الأصلى .

فإذا افترضنا أنه من فترة إلى أخرى ، يخصص نصيب (ا) من الفائض الجارى المتاح للتنمية لهذا الفرع من المصروفات (فى حين يخصص الباقى لمصروفات يجب تكرارها ، وبالتالى يجب احتسابها فى التكلفة الاجتماعية الضرورية لتكرار الإنتاج البسيط) يمكن أن نكتب (بفرض أن ا ، غ ثابتان) :

$$\text{ف ج م}_{\text{ن ن}} = \text{ف ج م ن} \,.\, \text{ا} \left(١ + \text{غ}_{٢} \right)^{\text{ن}} \qquad (٨)$$

وفى هذه المعادلة تمثل $\text{غ}_{٢}$ الغلة فى الأجل القصير (بالنسبة للناتج الاجتماعى المتاح) لاستخدامات الفائض التى لها تأثير على التنمية ، وذلك عندما لا تزيد التكلفة الاجتماعية لتكرار الإنتاج البسيط بسبب تلك الاستخدامات .

والمعادلة (٨) هامة لأنها تثبت أنه

إذا كان $\text{ا} = \frac{١}{١ + \text{غ}_{٢}}$ يظل الفائض ثابتاً .

وهى تبين كذلك أنه لكى يزيد الفائض (فى الظروف المعطاة) يجب أن يكون :

$$\frac{١}{١ + \text{غ}_{٢}} < \text{ا}$$

وهذا ما يوضح لنا ما هو أكبر جزء (١ — ا) من الفائض المتاح للتنمية يمكن أن يخصص لأغراض أخرى غير التنمية (عندما يؤدى هذا التخصيص إلى زيادة لاحقة ومساوية لذلك الجزء من التكلفة الاجتماعية الضرورية لتكرار الإنتاج البسيط) إذا أردنا أن يتزايد الفائض المتاح للتنمية .

ولكى يصبح الفائض الجارى المتاح للتنمية حصة ثابتة (ص) من الناتج الاجتماعى المتاح (ن ع م) يجب أن نعطى للجزء ا القيمة التالية :

$$\text{ا} = \frac{١}{\left(١ + \text{غ}_{٢} \right) \left(١ - \text{ص} \right)} \,. \qquad (٩)$$

مع ملاحظة أن $\text{ص} = \frac{\text{ف ج م ن}}{\text{ن ع م}}$

وعندما تتحدد قيمة ا بالقيمة[٤] المعبر عنها فى المعادلة (٩) يتزايد الناتج الاجتماعى بمعدل ثابت $\text{غ}_{\text{س}}$ (مع افتراض أن $\text{غ}_{٢}$ ثابت) . ويجب أن يكون هذا المعدل بحيث :

$$١ + \text{غ}_{\text{س}} = \frac{١ + \text{غ}_{٢}}{١ + \text{غ}_{٢} \left(١ - \text{ص} \right)} = \text{ا} \left(١ + \text{غ}_{٢} \right) \qquad (١٠)$$

وللحصول على معدل نمو أعلى من ذلك (بقيمة $\text{غ}_{٢}$ معطاة) يجب أن تكون قيمة ا أكبر من قيمتها المعطاة فى المعادلة (٩) . ولا يمكن فى مثل هذه الظروف أن يظل المعدل ثابتاً إلا إذا زادت قيمة ص .

ونجد مثلا آخر لهذا الفرض عند استخدام الفائض فى استثمارات إنتاجية وحساب الغلة على أساس « الناتج الصافى » أى بعد استنزال أعباء التجديدات وفى هذه الحالة (غير الواقعية) نجد أمامنا المعادلات الكلاسيكية الخاصة بالعلاقة بين معدل النمو ومعدل الاستثمار .

وتختلف حالة مصروفات تطوير التعليم عن ذلك بعض الشىء . فكما ذكرت من قبل ، لابد بعد زمن معين من أن يتحول جزء من هذه المصروفات إلى مصروفات جارية للمحافظة على مستوى نشر المعارف الذى تم الوصول إليه .

تلك بعض ملاحظات تساهم فى إلقاء الضوء على بعض شروط نمو الناتج الاجتماعى والفائض فى هذه الحالة الأولى من حالات استخدام الفائض فى أغراض التنمية .

وبالطبع لابد من مراعاة النتائج المختلفة التى تترتب فى الأجل القصير والأجل الطويل على الاستخدام الحالى للفائض بالنسبة لنموه المقبل عند تخطيط التنمية الاقتصادية . ومن ناحية أخرى ، لما كان الغرض من التنمية هو رفع **مستوى المعيشة** ، فلابد من تقدير أثر الاستخدامات المختلفة على مستوى الاستهلاك . وسنعود فيما بعد إلى هذه النقطة .

---

(٤) فى الغرض الوارد بالمعادلة (٩) يكون :

$$\text{ن ع م}_{\text{ن}} = \text{ن ع م}_{٠} + \text{ف جـ م م}_{٠} \; \text{أ غ}_{٢} \Big\{ (١ + \text{أ} (١ + \text{غ}_{٢}) + [\text{أ} (١ + \text{غ}_{٢})]^{٢} + \cdots + [\text{أ} (١ + \text{غ}_{٢})]^{\text{ن} - ١} \Big\}$$

ومن هذه المعادلة والمعادلة (٧) يمكن أن نحسب معدل تكوين الفائض (ص)

فمن الواضح أن الشرط $\text{ص}_{\text{ن}} = \text{ص}$. متحقق بالنسبة لقيمة أ (منسوبة إلى $\text{غ}_{٢}$ ، ص) المعطاة فى المعادلة (٩) .

الحالة الثانية :

والحالة الثانية لاستخدام الفائض فى التنمية تظهر عندما يختفى « الفائض الأصلى » « فـ م ن . بصفته تلك من الناتج الاجتماعى اللاحق بالرغم من استخدامه فى التنمية .

هذه الحالة الثانية تعنى أن المصروفات التى خصص لها الفائض لابد **من تجديدها** حتى نضمن مجرد **الإبقاء** على الإنتاج فى المستوى الذى وصل إليه .

ونجد مثلا لهذه الحالة عندما تكون الزيادة فى الإنتاج قد تحققت بواسطة حجم أكبر من الأجور أو عن طريق زيادة فى المصروفات العمومية الاجتماعية .

وفى مثل هذه الحالات يكون من الضرورى لإبقاء الإنتاج فى المستوى الذى بلغه بهذه الطريقة ، الإبقاء كذلك على التكلفة الاجتماعية لتكرار الإنتاج فى المستوى الأعلى الذى وصلت إليه . وبعبارة أخرى ، يكف الجزء من الناتج الاجتماعى المتاح الذى تم تخصيصه على هذا النحو عن أن يكون متاحاً ويشكل جزءاً من التكلفة الاجتماعية لتكرار الإنتاج البسيط ».

فثمة مفعول « **استيعاب** » للجزء من الفائض المستخدم على هذا النحو ، لأن تكلفة تكرار الإنتاج البسيط تستوعبه . ويجب مراعاة مفعول الاستيعاب هذا عند الاختيار بين زيادة فى الإنتاج تتحقق عن طريق عمالة أكبر (وهو ما يدخل ضمن إطار الفرض الحالى) وبين زيادة فى الإنتاج تم عن طريق زيادة إنتاجية العمل باستثمارات للتجديد (وهو ما يدخل فى إطار الفرض السابق) .

وعندما يستخدم الفائض المتاح فى كل فترة بالكامل بالطريقة التى يتضمنها الفرض الحالى يكون لدينا على أساس افتراض أن غلة هذا الاستخدام (غ$_{٣}$) ، ا ثابتان :

فـ ج م ن$_{ن}$ = فـ ج م ن . (ا غ$_{٣}$)^{ن} (١١)

ومن الواضح أنه إذا كان قد أحسن استخدام الزيادة فى العمالة يكون

ع$_{٣}$ > ١

ومن السهل أن نرى أنه لكى يتزايد الفائض المتاح وفقاً للشروط الواردة بالمعادلة (١١) يجب أن يكون :

$$\text{ا} > \frac{1}{\text{غ}_{3}}$$

وهذا يبين لنا ما هو أكبر جزء (١ — ا) من الفائض المتاح للتنمية يمكن تخصيصه لغير أغراض التنمية ، إذا أردنا أن يتزايد الفائض الجارى المتاح للتنمية فى الظروف التى نفترضها حالياً .

وفى هذا الفرض كذلك من الممكن أن يكون الفائض الجارى المتاح للتنمية جزءا (ص) ثابتاً من الناتج الاجتماعى المتاح . وهذا يقتضى توافر الشرط الآتى :

$$\text{ا} = \frac{1}{\text{غ}_{3}\,(1 - \text{ص})} \qquad (١٢)$$

وعندما تتحدد ا عند تلك القيمة [٥] ، يتزايد الناتج الاجتماعى المتاح بالمعدل الثابت التالى :

$$1 + \text{غ}_{\text{س}} = \text{ا غ}_{3} = \frac{1}{1 - \text{ص}} \qquad (١٤)$$

والمعادلة $\frac{1}{1 - \text{ص}}$ تشير إلى أن معدل النمو يتوقف فقط على نسبة فـ ج م ن إلى الناتج الاجتماعى المتاح . ولكن هذه النتيجة الظاهرية ترجع إلى أننا افترضنا علاقة محددة بين ص من ناحية وبين ا ، غ $_{3}$ من ناحية أخرى .

إن الملاحظات السابقة تستهدف إلقاء الضوء على بعض النتائج التى يمكن أن ترتب على مختلف استخدامات الفائض المتاح للتنمية . وكان المقصود فى الأساس هو إظهار الطريقة التى تؤثر بها تلك الاستخدامات على نمو الناتج الاجتماعى ، وبنوع خاص على نمو الفائض فى المستقبل ، لأن الأمر الحاسم فيما يتعلق بالنمو الاقتصادى فى الأجل الطويل هو تطور الفائض ذاته .

ويقودنا كل ذلك إلى إبداء بعض الأفكار حول الاستخدام الأمثل للفائض .

---

(٥) فى الفرض الوارد فى المعادلة(١١) لدينا كذلك :

$$\text{ن ع م}_{\text{ن}} = \text{ن ع م}_{0} + \text{ف م}_{\text{ن}} .\ \text{أ غ}_{3} \left[1 + (\text{أ غ}_{3})^{2} + \dots + (\text{أ غ}_{3})^{\text{ن} - 1} \right] \qquad (١٣)$$

ومن المعادلتين(١١) ،(١٣) يمكن حساب قيمة $\text{ص}_{\text{ن}}$. فإذا افترضنا أن $\text{ص}_{\text{ن}} = \text{ص}$. نرى أن هذا الفرض يتحقق بقيمة أ المعطاة فى المعادلة(١٢) .

٢ — حول الاستخدام الأمثل للفائض :

ليست هذه الأفكار حول الاستخدام الأمثل للفائض نتائج نهائية ، بل إنها نقاط بدء فى أمر مشكل يحتاج إلى أبحاث نظرية جديدة .

عندما تسعى للحصول على حجم « أمثل » نسعى فى الواقع إلى تخفيض بعض المتغيرات إلى أدنى حد (أو) زيادة البعض الآخر إلى أقصى حد ، فى ظروف معينة .

١ — فى حالة التنمية المخططة يمكن أن نقول بصفة عامة إننا نسعى إلى زيادة الاستهلاك الفعلى إلى أقصى حد **فى الأجل الطويل** . والاستهلاك الفعلى ($ك_ر$) عبارة عن مجموع استهلاك الأفراد من السلع والخدمات (بما فى ذلك خدمات التعليم والصحة) .

٢ — والملاحظة السابقة لا تخلو من الأهمية ، لأنها تبين أن بعض استخدامات الفائض لأغراض التنمية تختلط عملياً بالزيادة المباشرة فى الاستهلاك الفعلى لأن لها تأثيراً إيجابياً مباشراً على مستوى ذلك الاستهلاك .

وهكذا نرى مرة أخرى كم هو أكثر واقعية أن نحلل التنمية باستخدام مفهوم « الفائض المتاح » بدلا من مفهوم « الاستثمار » .

فعندما نحلل التنمية من زاوية الاستثمار وحده سيبدو أن هناك تعارضاً (على الأقل فى الأجل القصير) بين زيادة سرعة التنمية والزيادة السريعة فى الاستهلاك . ولكن هذا التعارض ليس أمراً لا مفر منه تماماً ، حتى فى الأجل القصير فى الحدود التى لا تتوقف فيها التنمية على الاستثمار وحده .

فما دمنا قد سلمنا بأن بعض المصروفات الاستهلاكية لها « مفعول التنمية » (تماماً كما هى الحال بالنسبة لبعض الزيادات فى التكلفة الاجتماعية لتكرار الإنتاج البسيط) لابد أن نسلم فى نفس الوقت بأن زيادة الفائض المستخدم فى التنمية لا يعنى بالضرورة تخفيض الاستهلاك ولا حتى نقص **نصيب** الاستهلاك النهائى من الناتج الكلى .

٣ — وإذا رجعنا قليلا إلى المعادلات من (٧) إلى (١٤) نلاحظ أن تلك المعادلات ليست أكثر المعادلات دلالة بين تلك التى يمكن صياغتها ابتداء من

المفاهيم التى قدمناها ، ولكنها أبسط المعادلات .

وإن مجموعة من المعادلات التى تبين آثار الاستخدام المركب للفائض الاقتصادى تكون ذات دلالة أكبر ، ولكنها تكون أكثر تعقيداً كذلك .

(ا) فهذه المعادلات يجب أن تعبر عن آثار استخدام للفائض يتم فى وقت واحد ولكن فى اتجاهات مختلفة ، وذلك مع مراعاة النسب المتغيرة فى مختلف الاستخدامات . وهى لابد أن تبرز الطريقة التى تؤثر بها تلك الاستخدامات بعضها على البعض الآخر ، والتى تؤثر بها على الاستهلاك الفعلى فى الأجل القصير والمتوسط والطويل .

(ب) وهى معادلات يجب أن يدخل فى حسابها تغيرات ص ، غ خلال الزمن . كما أنها يجب أن تلقى الضوء على الروابط الموجودة بين الكميات المجردة مثل غ ٢ ، غ ٣ وبين العوامل المحددة التى تؤثر فى الأبعاد الفعلية لتلك الكميات . ومن أهم تلك العوامل : تغيرات العمالة ، وتغيرات إنتاجية العمل ومعاملات رأس المال . والنوعان الأخيران من التغيرات لا يتوقفان فقط على مقدار الاستثمارات واتجاهها ، بل وكذلك على مقدار « مصروفات التنمية » واتجاهها .

ولكل ذلك فإن المعادلات التى صغناها أعلاه لا تعدو أن تكون نقط بدء .

٤ — وعلى ضوء ما سبق يمكن أن نرى أنه فى إطار تنمية اقتصادية مخططة ، يقتضى الارتفاع بالنمو إلى حده الأقصى أن تخصص نسبة كافية وسليمة من الفائض لمصروفات التنمية الموجهة للصحة العامة والبحث العلمى والتعليم . وأن الأزمة الحالية التى يعانيها التعليم العالى فى عدد كبير من البلاد الرأسمالية لتظهر أهمية العقبات التى يضعها هذا النظام فى طريق الاستخدام الأمثل للفائض .

وتكون هذه العقبات على أشدها فيما يتعلق باستخدامات الفائض التى لها غلة مرتفعة ولكنها لا تظهر إلا بعد أجل طويل جداً وفى شكل غير قابل للتجزئة . ومن المعروف أن بعض البلدان (وبصفة خاصة اليابان) تحاول تحديد المشروعات المستفيدة من مصروفات التعليم العالى (وتعطى المنح الدراسية عندئذ للطلبة الذين يلتزمون بالعمل فيما بعد فى هذا المشروع أو ذاك) . وبصفة عامة تحابى الرأسمالية

مصروفات التنمية التى يسهل تحديد المستفيد منها على حساب مصروفات التنمية ذات الأثر الشائع .

ولا شك أن مشكلة الاستخدام الأ مثل المخطط للفائض هى واحدة من أصعب المشكلات التى يتعين على علم الاقتصاد حلها ، حتى من الناحية النظرية . ولهذه المشكلة الجوانب الأساسية التالية :

(ا) استمرار التنمية الاقتصادية والبحث التكتيكى :

وما دمنا نسلم بضرورة ضمان استمرار عملية التنمية الاقتصادية ، وبالتالى استمرار التقدم التكنيكى . يتعين ألا يغيب عن ذهننا أن كل استثمار يتم بطريقة أكثر فعالية من الاستثمارات السابقة « يمتص » جزءاً من التقدم التكنيكى **الاحتمالى المتاح** (باستخدام جزء من « المخزون » من المعارف) . ولذلك فإنه إذا حرصنا على أن تزيد الاستثمارات المقبلة بدورها من فعالية النظام الاقتصادى (وهذا ما يقتضيه استمرار النمو) فلابد من الحصول على تقدم جديد فى المعرفة . ولما كان التقدم الجديد يتطلب استخدام قدر من الموارد الجارية ، يتضح أن اسثمرار التقدم التكنيكى واستمرار النمو يتطلبان لكل حجم من الاستثمار حجماً يقابله من مصروفات التنمية التى تنفق فى البحث العلمى والتكنيكى . ويمكن أن نفسر جزئيًّا الدورة الرأسمالية بعدم التناسب بين الاستثمارات ومصروفات التنمية الأخرى وما يترتب عليه من تناقص تدريجى للغلة التى يمكن أن تحققها الاستثمارات المادية .

وتتغير النسب الضرورية (لاستمرار النمو) بين هذين المقدارين (الاستثمار من ناحية ومصروفات التنمية فى مجال البحث العلمى والتكنيكى من ناحية أخرى) من فترة تاريخية إلى أخرى . ولم تجر حتى الآن دراسة العوامل التى تحكم تلك النسب وهذه التغيرات . ومن الناحية التجريبية ، يبدو أنه فى البلاد التى يتم فيها تقدم سريع ومستمر تمثل مصروفات البحث على الأقل ١٥ ٪ من قيمة الاستثمارات فى رأس المال الثابت (وهذا التقدير مستخلص من الإحصائيات السوفيتية) .

وقد يظن البعض بالطبع أنه يمكن فى حالة البلد الصغير نسبيًّا الاعتماد على المعرفة العلمية والتكنيكية المستوردة من الخارج ، والتى يمكن الحصول عليها دائماً

بكميات كافية ، وبالتالى ليس ثمة ضرورة لاستخدام بعض الموارد فى هذا الغرض . ولكن تلك نظرة ضيقة للأمور ، ويمكن أن نعترض عليها بالملاحظات الآتية :

١ — أن التقدم الفنى المستورد يكون عادة مستخدماً على نطاق واسع فى الخارج ، ولا يمكن بالتالى أن يكون مصدراً لميزة خاصة فى مجال التقسيم الدولى للعمل . وكلما كان البلد صغيراً كلما تعين عليه أن يعمل على أن تكون مشاركته فى التجارة الدولية فى ظروف طيبة .

٢ — ومن ناحية أخرى كثيراً ما يكون الثمن الذى يتعين دفعه للحصول على المعرفة التكنولوجية الجديدة حقاً ثمناً مرتفعاً للغاية ، لا سيما إذا كانت تملك المعرفة الجديدة قد توصلت إليها بلاد رأسمالية . والمفروض أن تكون المشاركة فى التقدم العلمى والتكنيكى بين البلاد الاشتراكية هى القاعدة فى التقسيم الدولى السليم للعمل .

وعلى أية حال لابد لكل بلد ، حتى يتقدم ويشارك بشكل ملائم فى التقسيم الدولى للعمل ، من أن يكون له باحثوه الذين يعملون على الأقل على تحسين الوسائل التكنولوجية المستوردة ، والذين يقدمون مساهمتهم الخاصة فى التطور الدولى للتقدم التكنيكى .

ومن ناحية أخرى ، هناك مجال للبحث بالغ الأهمية ينبغى أن يتصدى له فى الأساس أبناء البلد وأعنى به الأبحاث الجيولوجية والتنقيب عن المعادن . . . إلخ . وتلك أبحاث يمكن أن تستلزم مصروفات ضخمة .

٢ — مصروفات التربية :

وعلينا الآن أن نطرق نقطة ثانية يتعين أخذها فى الحسبان من أجل تحقيق الاستخدام الأمثل للفائض الاقتصادى . وتلك هى موضوع حجم مصروفات التنمية فى مجال التربية ونسبتها وتوزيعها .

وبشكل عام ، لابد من الوصول إلى علاقة مثلى بين مقدار وتوزيع الاستثمارات المادية ومصروفات البحث من ناحية ، وبين مقدار وتوزيع مصروفات التنمية فى مجال التربية من ناحية أخرى. ونحن نصل بذلك إلى مجال جديد يفتح أمام التخطيط ، مجال يمكن تسميته « التخطيط المتكامل للتعليم » . فلا غنى لاستمرار التقدم

الاقتصادى وسرعته عن أن تكون خطط تطوير التعليم جزءاً لا يتجزأ من خطط التنمية الاقتصادية . ولكن هذا التكامل ما زال فى بدايته .

٣ – نظريتان « للاستثمار المفرط * » :

ويمكن أن نضيف أن النقطتين السالفتين تفضيان إلى معنيين جديدين لكلمة « الاستثمار المفرط » .

(١) فيمكن مثلا أن نقول إن هناك « **استثماراً مفرطاً** » عندما يتجاوز معدل الاستثمار الجارى معدل تكوين الفنيين والعمال المؤهلين القادرين على استخدام المعدات الجديدة بطريقة فعالة .

وهذا الشكل من الاستثمار المفرط يمكن أن يكون نتيجة لعدم كفاية الجهد المبذول فى التعليم والتأهيل الفنى . ولكنه يمكن أن ينشأ عن معونة خارجية واسعة النطاق لا تتناسب مع المستوى التكنيكى للبلد المستفيد منها ولا مع قدرته على التأهيل المهنى .

وفى مثل هذه الأحوال يكون المعامل غ $_{٢}$ (معامل غلة الاستثمارات معبراً عنه بالأسعار الثابتة) متجهاً نحو التناقص . وإذا أثار الاستثمار المفرط اهتزازاً عميقاً فى الاقتصاد ، يمكن أن يؤثر على الناتج الاجتماعى تأثيراً سلبيًّا بحيث يمكن أن يتناقص فى هذه الحالة (غ $_{٢}$ < الصفر) . وهذا ما يحدث عندما يعاد توزيع المعرفة التكنيكية النادرة وتبعثر (ضد مصلحة الإنتاج الجارى ذاتها) على عدد أكبر من اللازم من المشروعات يستغرق بعضها مدة طويلة .

(ب) ويمكن أن يوجد نوع آخر من الاستثمار المفرط (بمعنى مختلف) عندما « يمتص » تدفق الاستثمارات « احتياطى » التقدم الفنى بأسرع من معدل إعادة تكوين هذا الاحتياطى. ويمكن أن نقول عندئذ إن هناك « استثماراً مفرطاً احتماليًّا » وأن قيمة غ $_{٢}$ فى المستقبل ستنخفض .

وبالعكس يوجد « عجز فى الاستثمار » عندما تتقدم المعارف التكنيكية بأسرع من تقدم الاستثمارات المادية . وفى هذه الحالة تتجه قيمة غ $_{٢}$ نحو الزيادة ، وبالتالى

---

* الاستثمار المفرط surinvestissement – المترجم .

يزيد معدل تكوين الفائض بشرط بقاء الأمور الأخرى على حالها .

وفى إطار الاقتصاد الرأسمالى يمكن أن يؤدى هذا (عن طريق الإسراع « بالتكهين » وتعدد فرص الربح) إلى المحافظة على معدل نشاط اقتصادى مرتفع وثابت نسبياً . ولكن « عجز الاستثمار » يظهر فى هذه الحالة فى شكل ميل نحو تزايد البطالة . وترجع الزيادة فى البطالة عندئذ إلى كون الاستثمارات المحققة تزيد من إنتاجية العمل ولكنها تكون أقل من أن تستوعب اليد العاملة التى استغنى عنها على أثر التقدم الفنى أو الناشئة عن نمو القوى العاملة . ويبدو أن هذا هو الوضع فى الولايات المتحدة بعد الحرب (فترات ركود قصيرة ، وزيادة منتظمة فى البطالة) . ويرجع هذا الشكل الخاص للدورة إلى الحجم غير العادى للتغيرات التكنيكية الناتجة عن الأبحاث العلمية والتكنيكية الضخمة التى تمول الدولة الجزء الأعظم منها فى إطار أهدافها العسكرية .

٤ ــ عناصر النمو الذاتى :

لقد سبق أن أشرنا إلى أن تقدم المعارف واتساع انتشارها يمكن أن تم فى حدود معينة دون استخدام للفائض .

فى المجتمعات السابقة للرأسمالية يتم التقدم على يد المنتجين (الذى ظلوا لأمد طويل أهم القائمين بالتقدم التكنيكى) أو على يد الطبقات غير العاملة التى كانت تتولى نقل وتطوير المعارف لا سيما فى أشكالها الأكثر تجريداً . وكانت تلك الطبقات تستهلك جزءاً هاماً من الفائض الاقتصادى .

وفى المجتمع الرأسمالى ما زالت هناك ظواهر من هذا النوع ، ولكن دورها أصبح ثانوياً بالنسبة للتقدم الذى يتحقق عن طريق المؤسسات المتخصصة فى البحث العلمى والتعليم . وبالرغم من ذلك فلابد من التسليم بوجود عنصر نمو ذاتى (العنصر ح) . ولا شك أن حدة مفعول هذا العنصر ليست مستقلة تماماً عن مقدار مصروفات التنمية ، ولكنها تتوقف كذلك على عوامل اجتماعية متنوعة لم تتم دراستها بعد .

وفى المجتمعات الاشتراكية يتجه دور العاملين المنتجين فى نشر المعارف وفى تقدم التكنيك نحو الزيادة من جديد ولو بشكل نسبى . ويمكن أن نتصور أنه

بعد تطوير أوقات الفراغ (أى تقصير يوم العمل) يمكن أن يلعب هذا العنصر الذاتى للنمو دوراً متعاظماً . ومع ذلك ، فحتى إذا اعتمدت تنمية المعارف العلمية والتكنيكية جزئياً على النشاط غير الأجير ، فإن هذه التنمية ستقتضى باستمرار استثمارات خاصة لأن البحث العلمى يستلزم الآن — كما هو معروف — معدات يتزايد ثمنها يوماً بعد يوم .

وفى ختام هذا البحث يمكن أن نقول إنه إذا استبعدنا عنصر النمو الذاتى ، يتوقف النمو الاقتصادى والاجتماعى دائماً على عنصرين : عنصر مادى يتمثل فى الاستثمارات (باعتبارها ما ينضاف إلى الثروة الموجودة) ، وعنصر **اقتصادى** خالص يتمثل فى الفائض الاقتصادى ومختلف استخداماته وفى مقدمتها تمويل عملية الاستثمار وتغطية مصروفات التنمية الأخرى .

وفى التحليل الأخير ، لا تساهم الاستثمارات ذاتها بشكل مستمر فى نمو إنتاجية العمل والارتفاع المنتظم لمستوى المعيشة إلا بفضل تخصيص نصيب كاف من الفائض الاقتصادى لأغراض أخرى غير الاستثمار . وهذا هو بالدقة السبب الذى يجعل كل تحليل للتنمية يدور حول الاستثمار وحده لا تكون له دلالة إلا فى الأجل القصير . ومثل هذا التحليل لا يساعد على فهم وحل مشكلات التنمية كما تظهر تاريخياً أو خلال أجل طويل .

ويمكن أن نضيف ملاحظة أخرى : أن الفائض الاقتصادى يمثل فى نهاية الأمر نصيباً من الناتج السنوى للمجتمع يكون هذا الأخير **حراً** فى استخدامه فى الأغراض التى **يختارها** ، على الأقل حيث يسيطر **التخطيط** على النشاط الاقتصادى .

وفى حين أن الجزء من الناتج السنوى الذى ينفق لتغطية ما أسميته التكلفة الاجتماعية لتكرار الإنتاج له استخدام محدد من قبل ، يكون الفائض الاقتصادى « متاحاً » ، وتخصيصه ما زال حراً . وبهذا المعنى ، يمكن أن نقول إنه كلما زاد حجم الفائض الاقتصادى ، كلما كان المجتمع حراً فى تقرير مستقبله . ولهذا يكون للفائض الاقتصادى دور استراتيجى فى كل سياسة للتنمية .

(تم تحرير هذا النص بالاعتماد على المذكرات التى أعدت تمهيداً لمحاضرتين ألقيتهما بناء على دعوة « معهد التخطيط القومى » (القاهرة ، فبراير ١٩٦٣) « والمدرسة القومية للاقتصاد » بالجامعة المستقلة بمدينة المكسيك ، أكتوبر سنة ١٩٦٣) .

٧

بعض القضايا الأساسية فى التخطيط لأجل طويل

أولا : قضايا نظرية

(١) ضرورة الحسابات الاقتصادية الشاملة :

١ ــ لابد من حل المشكلات الثلاث المترابطة :

(ا) مشكلة الاختيار التكنولوجى ،

(ب) مشكلة توزيع الاستثمارات ،

(حـ) مشكلة المستوى النسبى للاستهلاك والاستثمار ، ولابد من حلها فى نفس الوقت حتى يكون الحل سليما .

٢ ــ لابد من دراسة منظمة للنتائج التى تترتب على مختلف أشكال « التأليف* » ، بين أنواع التكنيك فى مجال الإنتاج فى الحال وفى الأجل الطويل (بالنسبة لسلع الاستثمار من جانب ، ولسلع الاستهلاك من الجانب الآخر) ، وللعلاقات بين أشكال التأليف التكنيكية المختلفة وبين توزيع الاستثمارات ومعدلات الاستثمار فى المستقبل ، وكذلك علاقاتها بمستويات الاستهلاك فى المستقبل .

٣ ــ ثمة قرار أساسى يتعلق بأشكال التأليف التكنيكية التى سيؤخذ بها . ويتعين أن تكون بقية القرارات مترتبة جزئيا على ذلك القرار الأساسى . وبدون هذا المنهج يكون هناك خطر الوصول إلى معدل نمو أقل من المعدل الممكن (فى ظل تأليف تكنولوجى مختلف) وبالتالى الوصول إلى مستوى معيشة أكثر انخفاضاً وفترة تنمية أكثر طولا مما هو الممكن .

٤ ــ ولقد رأينا أن أموال الاستثمار المتاحة للاقتصاد لا تحدد ما يمكن اعتباره

---

* تستخدم كلمة « تأليف » هنا ترجمة لكلمة Combinaison ، أى الجمع بين عناصر الإنتاج بنسب معينة تتحدد تكنولوجيا واقتصادياً ــ المترجم .

أفضل تأليف تكنيكى . وإذا كان الهدف المنشود هو التنمية الاقتصادية فإن اختيار التأليف التكنيكى الأفضل يجب أن يرتكز على قدرة أشكال التأليف التكنيكية المختلفة على تعجيل * معدل النمو الاقتصادى (فى ظروف استهلاك معينة) .

٥ — ويجب أن يخضع القرار الأساسى فيما يتعلق بالاختيار التكنولوجى لهدف التخطيط الاقتصادى . وهدف التخطيط الاقتصادى فى الأجل الطويل هو رفع مستوى المعيشة بأعلى معدل فى الأجل الطويل ، وهذا يقتضى استخدام أنواع التكنيك المتزايدة الفعالية . وبالطبع ليس ثمة ما يحول دون إجراء اختيار آخر إذا كان الهدف المنشود غير ذلك ، ويمكن عندئذ مقارنة النتائج فى الحالتين .

٢ — ضرورة النظرة لأجل طويل :

٦ — ويكون من الخطأ محاولة زيادة معدل الأجل الطويل لنمو الاستهلاك إلى أقصى حد بالاعتماد على زيادة إنتاج سلع الاستهلاك مباشرة باستخدام تأليف تكنيكى معين . **فى التحليل الأخير ، يتوقف معدل الأجل الطويل لزيادة الاستهلاك أساساً على معدل إنتاج سلع الاستثمار** . وكقاعدة عامة فإنه برفع هذا المعدل الأخير إلى أقصى حد (فى ظروف استهلاك معينة) يمكن فى الأمد الطويل زيادة إنتاج سلع الاستهلاك إلى الحد الأقصى .

٧ — ومن الممكن ، بل وهذا أمر له بلاشك ما يبرره ، أن نخضع الاختيار التكنولوجى لضرورة تحقيق بعض الأهداف فى حد زمنى معين . فمثلا يمكن أن نعتبر أنه لا يمكن قبول تأليف تكنيكى معين إلا إذا كان يسمح بتحقيق قدر معين من إنتاج سلع الاستهلاك فى فترة زمنية محددة ، ويجرى تحديد ذلك القدر وهذه الفترة على ضوء ما يمكن تحقيقه فى ظل أشكال أخرى من التأليف التكنيكى .

٨ — وضرورة النظرة لأجل طويل تعنى كذلك أن معدل « الأجر » (أى معدل استهلاك العامل) الذى يستخدم فى الاختيار التكنولوجى ليس هو معدل الأجر الحالى ، وإنما يجب أن يكون المعدل الذى سيبلغه استهلاك العامل فى المتوسط خلال الفترة التى ستستخدم فيها المعدات التى سيوفرها برنامج استثمار معين . وإذا لم يستخدم هذا « الأجر المحاسبى » كأساس عند إجراء الاختيار التكنولوجى . فإن ذلك يؤدى

---

* نستخدم تعجيل هنا بمعناها فى علم الميكانيكا : زيادة السرعة accélération — المترجم .

إما إلى اختفاء غلة العديد من الاستثمارات الجديدة على وجه السرعة إذا ارتفع الأجر الفعلي ، وإما إلى عدم زيادة الأجور الفعلية عملياً إلا بنسبة بسيطة .

(٣) استثمارات الترشيد والتجديد :

٩ — لقد رأينا أن استثمارات الترشيد والتجديد يجب أن تكون جزءاً لا يتجزأ من كل خطة طويلة الأجل . ومع ذلك فإن ضرورة احترام حد معين من الاستهلاك يمكن فى « مرحلة أولى » أن يحمل على تأجيل بعض استثمارات الترشيد . ولكن بمجرد اختفاء البطالة لابد من الإسراع بإجراء تلك الاستثمارات وبالتالى فيجب فى انتظار ذلك ، تفادى عمل كل ما من شأنه أن يفرض ضرورة تدمير المعدات التى أقيمت خلال المرحلة الأولى للتخطيط الاقتصادى بدون أن تستخدم لمدة كافية .

١٠ — والملاحظة الأخيرة تنطبق على الاستثمارات وكذلك على مصروفات التنمية . ففى مجال التأهيل المهنى مثلا يكون من قبيل تبديد موارد الإنفاق على تأهيل عدد كبير من الأشخاص للقيام بأعمال ستختفى سريعاً نتيجة لاستثمارات الترشيد والتجديد التى ستتم فيما بعد .

١١ — ويجب ألا ننسى أبداً أن الارتفاع فى الأجل الطويل بمستوى المعيشة يتوقف فى التحليل الأخير على زيادة إنتاجية العمل . وإمكانية رفع مستوى المعيشة عن طريق زيادة العمالة هى بالضرورة إمكانية محددة . فإذا اعتبرنا أن فى الهند الآن مثلا ٥ ملايين شخص فى المناطق الحضرية عاطلين تماماً ، فإن هذا العدد يمثل ٣,٣ ٪ من العمالة الكلية الحالية . وهذا يعنى أنه لو دبرنا العمل للعاطلين حاليا فى نفس الظروف التكنيكية التى يعمل فيها الآخرون (أى بنفس متوسط إنتاجية العمل) فلن يزيد الدخل القومى إلا بنسبة ٣,٣ ٪ .

١٢ — ومن الواضح أنه إذا اعتبرنا كل من ينقص دخله السنوى عن مبلغ معين فى حالة بطالة عمليا (والحقيقة أن معظمهم فى حالة بطالة جزئية) ستكون الزيادة فى الدخل القومى المترتبة على تشغيلهم فى أعمال إنتاجية زيادة ضخمة ولا شك ، ولكن هذا يعنى بالدقة أنه (فيما عدا حالات البطالة المقنعة) لابد بالإضافة إلى الاستثمارات الجديدة إجراء استثمارات تجديد وترشيد .

١٣ — وعندما تحل مشكلة البطالة يصبح المصدر الوحيد لزيادة دخل الفرد هو زيادة إنتاجية العمل . وطالما كانت هناك قطاعات هامة من الاقتصاد القومى تسير على أساليب تكنيكية بالية ، فإن استثمارات الترشيد والتجديد تصبح أحد المصادر الأساسية لزيادة متوسط إنتاجية العمل .

(٤) مشكلات العمالة :

(١٤) لا يمكن النظر إلى العمالة كأمر فى ذاته ، ما دمنا نعالجها من زاوية اقتصادية وبالذات من زاوية التنمية الاقتصادية . فالبطالة يجب أن تعالج كميراث من الماضى ، وكظاهرة جوهريا انتقالية ، وكنتيجة لتأخر اقتصادي معين ومعدل استثمار منخفض (ناتج من استخدام وسائل تكنيكية ذات إنتاجية محددة) . ويمكن امتصاص البطالة فى فترة قصيرة نسبيا بشرط التعبئة الكاملة للفائض المتاح للتنمية وزيادته بانتظام بفضل الاستثمار فى الأساليب التكنيكية التى تؤدى إلى رفع الإنتاجية إلى الحد الكافى .

١٥ — ومثل تلك الأساليب التكنيكية ضرورية فى قطاع الاقتصاد الذى ينتج سلع الاستهلاك (لأن فائض إنتاج هذا القطاع عن استهلاك العاملين فيه هو الذى يوفر الاستهلاك اللازم للعاملين فى قطاع إنتاج سلع التنمية) وكذلك فى قطاع إنتاج سلع التنمية . ومن الممكن أن يكون التأليف الأفضل من الناحية التكنيكية قائماً على استخدام أكثر الأساليب تقدماً فى قطاع إنتاج السلع الاستهلاكية أكثر من استخدامها فى قطاع إنتاج المعدات .

١٦ — ويترتب على الطبيعة الانتقالية للبطالة أنه يكون من الخاطئ إعداد برامج استثمار تهدف أساساً إلى حل هذه المشكلة المؤقتة ، لا سيما إذا كانت المعدات التى تقام وفقاً لهذا البرنامج ذات كفاية محددة (بمعنى أنها لا تساهم بشكل يذكر فى زيادة أموال الاستثمار فيما بعد) وكانت بطبيعتها معمرة . فى هذه الحالة سرعان ما يتعين استرداد العمال الذين يستخدمون تلك المعدات ليشاركوا فى الإنتاج الحديث ،

وتضيع عملياً الاستثمارات التى أجريت فى المعدات ذات الكفاية المحددة التى لم تستخدم إلا لفترة وجيزة[١] .

١٧ — ولكن هذه الملاحظات لا تعنى بالطبع أنه ليس هناك فارق بين سمات برنامج الاستثمار فى « المرحلة الأولى » للتخطيط (التى تتميز بوجود بطالة صريحة أو مقنعة) وسمات برنامج الاستثمار فى « المرحلة الثانية » (عندما يكون قد تم القضاء على البطالة) . وعلاوة على ذلك يمكن فى حالة ما إذا اعتبرنا معدل امتصاص البطالة غير كاف (من الناحية الاجتماعية) فى إطار تنفيذ خطة التنمية الاقتصادية الشاملة طويلة الأجل ، يمكن إعداد خطة للأعمال المؤقتة (الأشغال العامة مثلا) . ولكن يجب ألا يغيب عن الأذهان أن مثل هذا القرار يقلل من معدل النمو الاقتصادى بتحويله لبعض الموارد التى كانت ستستخدم فى التنمية الاقتصادية . وهذا يعنى أن مثل تلك الأعمال المؤقتة يجب ألا تحتوى على استثمارات ذات كثافة رأسمالية عالية[٢] أو استثمارات فى معدات تصلح للاستخدام لمدد أطول بكثير بما هو لازم لإجراء تلك الأعمال .

١٨ — من المحتمل أن يقضى على البطالة فى فترة قصيرة نسبياً مع إجراء الاستثمارات فى الأساليب التكنيكية الأفضل من وجهة نظر التنمية الاقتصادية . ويؤكد ذلك أنه فى المرحلة الأولى من التخطيط الاقتصادى يكون من الأفضل عادة استخدام أساليب التكنيك غير الآلية فى المجالات التى لا يؤثر فيها ذلك تأثيراً خطير على إنتاجية العمل فى المستقبل . فمثلا الأساليب الفنية المستخدمة فى بناء سد أو مصنع لا تؤثر فى مستوى كفاية السد أو المصنع .

---

(١) وبالطبع تستمر مشكلة البطالة إلى ما لا نهاية إذا كان حجم الاستثمارات فى المعدات ذات الكفاية المحددة التى يتعين تقديم إعانات للمنتجين الذين يستخدمونها إلى حد أن تلك المعونات تهبط بمعدل التنمية الاقتصادية نفسه إلى ما دون معدل زيادة السكان ، وفى هذه الحالة لا تكون المشكلة مؤقتة ، ولذلك فإنه فى حالة عدم وجود الحسابات التى تبين النتائج المختلفة التى يمكن الوصول إليها بأساليب تكنيكية حديثة ، تبدو الاستثمارات فى الأساليب البالية وكأن لها ما يبررها .

(٢) تقاس « كثافة رأس المال » بحجم الاستثمار اللازم فى وحدة الإنتاج ، وهذا ما يعنى أن بعض الأساليب التكنيكية ذات الكفاية المحدودة لها درجة عالية من كثافة رأس المال .

(٥) مستوى الاستهلاك :

١٩ — إن مستوى الاستهلاك أمر حاسم فى إطار التخطيط الاقتصادى ، كما أكدنا فى مناسبات عديدة . ففى كل مرحلة من مراحل التخطيط الاقتصادى (ولحل المشكلات المختلفة للتنمية) لابد من مراعاة مستوى الاستهلاك فى مجموعه ، وكذلك مستوى استهلاك العامل (الأجر) فى مختلف الظروف . وهذا الدور الهام الذى يلعبه الاستهلاك مترتب على هدف التخطيط الاقتصادي ذاته ألا وهو بلوغ معدل الاستهلاك فى الأجل الطويل الحد الأقصى . ومن هذه الزاوية تختلف ظروف الاستهلاك فى حالة التنمية الاقتصادية المخططة اختلافاً تاماً عنها فى اقتصاد رأسمالى حيث يتحدد الاستهلاك كمحصلة لقوى متعددة أهمها تلك القوى الاقتصادية التى تعمل على إبقاء غالبية السكان فى مستوى استهلاك منخفض .

٢٠ — « وشروط الاستهلاك » التى يتعين السعى لتحقيقها تتعلق بالاستهلاك الإجمالى المباشر ، والاستهلاك الإجمالى فى المستقبل . فيجب أن يصل هذا الأخير إلى الحد الأقصى مع مراعاة أدنى الشروط الخاصة بالاستهلاك المباشر . وللوصول إلى هذه النتيجة لابد من إجراء الاختيار التكنولوجى على أساس « أجر محاسبى » يمثل متوسط القيمة التى يمكن أن يبلغها فى الأجل الطويل متوسط « الأجر » الفعلى فى الظروف المثلى للنمو الاقتصادى .

٢١ — ويجب أن تتحدد الأجور الفعلية (أى المستوى الفعلى لاستهلاك العامل) على ضوء القرارات التى تتخذ فيما يتعلق بالأجر المحاسبى وبالاختيارات التكنولوجية التى ترتبت عليه . ولما كان هناك جزء من الزيادة فى إنتاج سلع الاستهلاك يستخدم عادة فى زيادة أجور أولئك الذين يعملون على معدات قديمة ، فإن هذا يضفى شيئاً من المرونة على طريقة تحديد الأجور الفعلية وبالتالى على توزيع الاستثمارات بين قطاعى الإنتاج . والدراسة التفصيلية تبين هنا أيضاً أن ثمة طريقة مثلى لزيادة الأجور الفعلية . ويجب بصفة عامة تفادى التغيرات المفاجئة بحيث تكون عملية زيادة الأجور الفعلية عملية مستمرة ومنتظمة .

٢٢ — والمستوى المنخفض لاستهلاك العامل لا يؤدى بالضرورة كما يفترض

البعض أحياناً إلى بلوغ الاستهلاك الحد الأقصى فى الأجل الطويل . فالمهم ليس هو تخفيض الاستهلاك وإنما كيف يستخدم الوفر الناشئ عن هذا التخفيض .

٢٣ — ومن المهم أن نذكر أن اصطلاح « أجر » قد استخدم هنا للدلالة على مقدار الدخل الذى يستهلكه العامل أياً كانت الطبيعة الاقتصادية لهذا الدخل (أجر بالمعنى الدقيق ، دخل عامل مستقل . . . إلخ) كذلك لابد من التذكير بأن تعبير « زيادة الأجر » لا يعنى بالضرورة زيادة المقدار الأسمى للدخل الذى يستهلكه العامل ، « فالزيادة فى الأجر » يمكن أن تنشأ عن انخفاض فى أسعار سلع الاستهلاك .

٢٤ — لقد افترضنا أن الإنتاجية المادية للعمل تتوقف فقط على نوع التكنيك المستخدم ومقدار الاستثمار . وذلك بالطبع فرض مبسط : فى الواقع كثيراً ما يمكن الحصول باستخدام نفس المعدات على كميات مختلفة من الإنتاج بالنسبة للرجل إذا تغيرت ظروف التنظيم أو تغيرت الحالة النفسية للعاملين أنفسهم . ومن هذه الزاوية يكون من الخطأ عملياً أن نفترض أن مستوى الأجر لن يؤثر فى الإنتاجية المادية للعمل ، والواقع أنه فى بلد مثل الهند حيث مستوى معيشة العاملين منخفض للغاية ، من المؤكد أن زيادة الأجر يكون لها تأثير موات على الإنتاجية . ولابد من إجراء الملاحظات الإحصائية المنتظمة حتى يمكن أخذ هذا العامل فى الاعتبار .

(٦) الاعتبارات الاجتماعية :

٢٥ — وبالإضافة إلى ما اعتبرناه للتبسيط هدف التخطيط لتنمية الدخل القومى ألا وهو المعدل فى الأجل الطويل الأكثر ارتفاعاً لمستوى المعيشة — يمكن أن توجد أهداف اجتماعية أخرى يسعى التخطيط لبلوغها . فيمكن مثلا أن يهدف التخطيط إلى إقامة هيكل اجتماعى معين أو علاقات اجتماعية محددة .

٢٦ — ولكن يجب ألا يغيب عن الذهن أن بعض الاعتبارات الاجتماعية يمكن أن تتجافى فى هذا الصدد مع التخطيط الاقتصادى فى حين لا يتجافى البعض الآخر . فالتخطيط للتنمية الاقتصادية يقتضى ظروفاً معينة ، فإذا كان الهيكل الاجتماعى المنشود لا يتلاءم مع تلك الظروف التنظيمية يمكن أن يوجد تعارض داخلى بين

الأهداف المختلفة المراد تحقيقها .

٢٧ — كذلك يمكن أن تكون بعض الأهداف الاجتماعية متعارضة مؤقتاً أو جزئياً مع تخطيط التنمية الاقتصادية (مثلا إذا كان يترتب عليها إبطاء معدل التنمية) .

٢٨ — وهذا يعني أنه في حالة وجود أهداف اجتماعية محددة فى خطة التنمية (وهذا من الناحية العملية أمر ضرورى) يتعين محاولة تقدير الآثار الاقتصادية لتحقيقها وكذلك بحث مدى ملاءمة بعضها لبعض[٣] ومدى ملاءمتها جميعاً للأهداف الاقتصادية بالمعنى الدقيق[٤] . ومن المتعذر فى الغالب تقدير هذه النتائج كمياً ، ولكن لابد من محاولة إجراء التقدير للوصول هنا أيضاً إلى نظرة شاملة ولأجل طويل . فإذا كان لابد من الاختيار بين أهداف مختلفة فيجب بقدر الإمكان أن يتم الاختيار عن علم تام بنتائجه فى الأجل الطويل .

(٧) الاستثمارات ذات الكفاية المجهولة :

٢٩ — لقد افترضنا فى الفقرات السابقة أن النتائج الاقتصادية لمختلف أشكال التأليف التكنيكى يمكن دائماً تقديرها كمياً . وهذا ممكن فى الواقع فى حدود معينة . ومع ذلك فهناك عادة استثمارات من المستحيل تقدير غلتها المحتملة (كالاستثمار فى أساليب تكنيكية جديدة تماماً والاستثمار فى البحوث العلمية والتكنيكية . . إلخ) . ويمكن أن نسمى هذا النوع من الاستثمار « الاستثمارات الرائدة » ، ويكون بالطبع من الخطأ استبعادها من الخطة بحجة أن غلتها الاحتمالية غير معروفة . فالواقع أن

(٣) فمثلا يمكن اعتبار أن المحاباة المنتظمة للحياة الريفية التقليدية تتناقض مع (أ) النضال ضد الأحكام المسبقة النابعة من نظام الطوائف ، (ب) ظهور مسلك جديد فيما يتعلق بالتعليم و بصفة خاصة التعليم الفنى والعلمى .

(٤) هناك بعض الإجراءات الاجتماعية التى تصطدم مباشرة أو بطريق غير مباشر مع الأهداف الاقتصادية . فمثلا بعض أشكال اللامركزية يمكن أن تؤدى إلى زيادة فى المصروفات العمومية الاجتماعية (فى شكل وسائل نقل ، و بضاعة مخزونة ، وقطع غيار ، وورش تصليح . . . إلخ موزعة فى أنحاء البلاد) زيادة تبطىء إلى حد كبير من معدل التنمية . وفى أحوال أخرى يكون لسياسة اجتماعية معينة أثر سلبى غير مباشر على التنمية بتشجيعها لظروف اجتماعية لا يتحقق فيها عادة تقدم اقتصادى ، إذ تعتبر فيها غالبية السكان أن مكاسب التقدم تؤول لأقلية فى حين تتحمل الأغلبية النتائج السلبية بأكثر بكثير مما تستفيد من النتائج الإيجابية .

بعض تلك الاستثمارات يمكن أن يترتب عليها نتائج اقتصادية مواتية وأن تشكل المصدر الأساسى للتقدم التكنولوجى فى المستقبل . وبالتالى فلابد من تخصيص جزء من استثمارات الخطة لاستثمارات من هذا النوع .

٣٠ — ومقدار الاستثمار المخصص « لاستثمارات الرواد » تلك لا يمكن تحديده بشكل دقيق . ويقترح الأستاذ برنال أن يخصص ١٠ ٪ من الاستثمار الكلى لاستثمارات من هذا النوع . وتلك نسبة سليمة إلى حد كبير (إذا راعينا التجربة العملية للبلاد التى تساهم مساهمة أساسية فى التقدم العلمى والتكنيكى) ، ولكن هذا لا يعنى ضرورة تطبيق هذه النسبة فى كل بلد ودون مراعاة مرحلة التنمية الاقتصادية التى بلغها . ويبدو أنه فى البلاد التى تسمح أوضاعها لها بالاستفادة مباشرة من التقدم التكنيكى المتحقق فى الخارج يمكن الاكتفاء بنسبة أقل ، ولكن النسبة السابقة يجب أن تعتبر هدفاً يجب بلوغه بعد فترة معينة . وفى انتظار ذلك يجب أن يتكون تدريجياً شبكة معاهد البحث الضرورية للاستخدام الأمثل لأموال الاستثمار .

٣١ — وفيما يتعلق بتوزيع أموال الاستثمار المخصصة « للاستثمارات الرائدة » يكون من الصعب كذلك وضع قاعدة . ويمكن أن نقول إنه يمكن توزيعها بالتساوى تقريباً بين البحوث العملية والبحوث التكنيكية (على أن يخصص جزء للاستثمار فى التجارب التى تتم خارج إطار البحوث بالمعنى الضيق) . ويجب أن يكون التوزيع فى كل مجال بالاتفاق مع لجنة يمثل فيها كل معاهد البحوث وكذلك كل الأنشطة الاقتصادية التى يحتمل أن تستفيد من برنامج البحوث .

ثانياً : قضايا عملية

(١) طبيعة المعلومات اللازمة للتخطيط لأجل طويل :

٣٢ — وأهم تلك المعلومات هى المعلومات التكنيكية التى تبين بالنسبة لمختلف الحلول التكنيكية المتاحة كميات العمل والمعدات اللازمة لتنفيذه . ولا تقل عنها أهمية المعلومات الخاصة بالاحتياجات الجارية من العمل ومن المدخلات العينية (التى نستنتج منها قيمة الاستثمارات اللازمة لإنتاج تلك المدخلات العينية) .

٣٣ — وعلى ضوء هذه المعلومات يمكن إعداد جداول « مدخلات ومخرجات* » (مؤسسة على مختلف أساليب التكنيك التى ستطبق مستقبلا) بقصد تحديد المحاسبة الداخلية للأشكال المختلفة للتأليف التكنيكى[٥] . ويمكن وفقاً لهذه الجداول وعلى أساس نظام أسعار معين تحديد القيم « المتكاملة » لكل من « و » ، « ث »[٦] .

٣٤ — وجمع كل تلك المعلومات مهمة ضخمة بلا شك ، يجب أن يستعان فيها بخبراء من الطراز الأول . ويمكن أداء هذه المهمة بشكل أفضل لو كلفت بها هيئة خاصة (لجنة فنية للتخطيط) .

٣٥ — ويمكن تكليف تلك « اللجنة الفنية للتخطيط » ، التى يجب أن يمثل فيها مختلف المعاهد الفنية ، بالمهام التالية (فضلا عن جمع وإعداد المعلومات الفنية المشار إليها آنفاً) :

(ا) إعداد مشروعات الاستثمار الكبرى وفقاً للمشروع المؤقت لخطة طويلة الأجل . ويجب أن يتم إعداد عدد كبير من المشروعات بحيث يكون بوسع لجنة التخطيط أن ترى فى جلاء النتائج المختلفة لإقرار هذه المجموعة من المشروعات أو تلك .

(ب) يجب أن تشارك اللجنة الفنية للتخطيط فى النواحى التكنيكية لأعمال التخطيط الجارية ولأجل طويل . وإبداء الرأى فى النتائج التكنيكية للمشروعات التى تعدها هيئات التخطيط أو الوزارات المختصة (التى يجب أن يكون للجنة استقلالها الكامل إزاءها) .

---

* المدخلات inputs مجموع ما يدخل فى إنتاج معين من سلع وخدمات ، والمخرجات outputs مجموع ما يترتب على إنتاج معين من سلع وخدمات — المترجم .

(٥) يمكن أن نشير إلى أنه فى حالات كثيرة يمكن أن تتغير « المدخلات » بالنسبة للوحدة من الناتج (بالرغم من عدم تغيير التكنيك) على حسب الظروف المحددة للإنتاج . ولكن طالما كانت هذه التغيرات بسيطة نسبياً ، فإنه يمكن تحديد معاملات متوسطة للمدخلات بالنسبة لكل تكنيك ، أما إذا كانت التغيرات كبيرة فلا بد من اكتشاف صيغة تعبر كياً عن تلك التغيرات باعتبارها محكومة بمختلف التغيرات التى تطرأ على المدخلات .

(٦) و = النسبة بين الاستثمارات الضرورية لكل عامل « والكسب المحقق عن كل عامل » ، ث = ناتج قسمة « إنتاجية العامل » على « الأجر » (أو استهلاك العامل) .

(حـ) ونظراً لأن بعض الأساليب التكنيكية تستخدم بطريقة لا مركزية ، فإن اللجنة الفنية للتخطيط يمكن أن تضع التوجيهات الخاصة بالأساليب التى يتعين منعها (على الأقل فيما يتعلق بالاستثمارات الجديدة) لأن استخدامها يؤدى إلى تبديد فى الموارد القومية ، والأساليب التى يتعين استخدامها لأنها أفضل من وجهة نظر الاقتصاد القومى فى مجموعه . ويجب أن تؤخذ موافقة اللجنة الفنية للتخطيط فيما يتعلق بالاستثمارات المركزية متى زاد مقدار الاستثمار عن حد معين ، وذلك على الأقل بالنسبة للجوانب التكنيكية فى تلك الاستثمارات .

٣٦ — ويكون من مهام اللجنة الفنية للتخطيط كذلك أن تقترح الإجراءات التى تسمح بالاستفادة إلى أقصى حد من التقدم التكنيكى الذى يطرأ خلال تنفيذ الخطة . ويجب أن تكون الخطة من هذه الزاوية بالغة المرونة لتفادى أى تأخر لا مبرر له فى استخدام الوسائل التكنيكية الجديدة .

٣٧ — وتشكل برامج التعليم الفنى وتأهيل الكادر والتدريب المهنى جزءاً لا يتجزأ من التخطيط لأجل طويل . ولما كانت « الاستثمارات » فى التأهيل الفنى تحدث أثرها فى بطء ، فلابد من اتخاذ الإجراءات اللازمة فى هذا المجال فى وقت مبكر .

(٢) مشكلات التعديل :

٣٨ — يبين تحليل مشكلات التخطيط لأجل طويل أنه يتعين باستمرار إجراء تعديلات للملاءمة مع التخطيط لأجل قصير أو متوسط (خمس سنوات) . وسنذكر هنا بعضاً منها .

٣٩ — أن كل خطة لأجل قصير (أى خطة سنوية) يجب أن ينظر إليها باعتبارها جزءاً من خطة لأجل متوسط (خطة خمسية) وأنها تندمج فيها ، ولكن هذا لا يعنى أنه ليس لكل خطة قصيرة الأجل أو متوسطة الأجل سماتها الخاصة . والواقع أن هذه السمات ضرورية لأنه توجد باستمرار مشكلات تعديل للتوفيق فى كل فترة .

٤٠ — وهذه التعديلات تضمن سلامة المحاسبة الداخلية لكل خطة قصيرة الأجل أو متوسطة الأجل ، كما تضمن سلامتها خلال الزمن . ويجب أن نتحمل

كل خطة لأجل قصير أو متوسط نصيبها من المشروعات الطويلة الأجل والمتوسطة الأجل والقصيرة الأجل (باعتبار هذا التمييز متعلقاً بفترة نضوج المشروع) بحيث ما يكاد أحد تلك المشروعات ينضج حتى يبدأ تنفيذ مشروع آخر مماثل . وهذا أمر بالغ الأهمية من وجهة نظر التوازن الاقتصادى ، لأنه بهذه الطريقة وحدها يمكن توفير معدل تقدم منتظم .

٤١ — وهو أمر هام كذلك من وجهة نظر استمرار العمل واستقرار الكادر : فمما لا شك فيه أنه من الضار اقتصاديا واجتماعياً تسريح العمال وتوزيع فرقهم التى عملوا فيها معاً فى مشروعات كبيرة أو صغيرة والذين يمكن استخدامهم فى مشروعات مماثلة جديدة إذا كانت هذه المشروعات قد تم إعدادها فى الوقت المناسب .

٤٢ — وثمة جانب آخر من قضايا التعديلات التى يتعين إجراؤها فى إطار التخطيط لأجل قصير أو متوسط يتمثل فى مشكلة التوازن بين قدرات الإنتاج المختلفة . وبعبارة أخرى لا يكفى أن يتحقق التوازن خلال كل فترة بين الإنتاج والاستهلاك الجاريين ، بل يجب تحقيق هذا التوازن على أساس معدل إنتاج يضمن استخدام كل قدرات الإنتاج الموجودة . ويكون حل هذه المشكلة بأن يبدأ فى الوقت المناسب تنفيذ بعض الأعمال والمنشآت . . . إلخ التى سيعتمد إنتاج بعضها على إنتاج البعض الآخر .

٤٣ — ولما كان حجم الإنتاج الجديد يتوقف على الأساليب التكنيكية التى يقع عليها الاختيار ، وكان تحديد هذه الأخيرة يتوقف على اعتبارات طويلة الأجل ، فإنه من الممكن أن تعمل بعض الصناعات لفترة معينة بمستوى أقل من قدرتها الإنتاجية الكاملة . وهذا جزء لا مفر منه من تكاليف التنمية . ومع ذلك فلابد من العمل فى إطار التخطيط لأجل قصير أو متوسط على تخفيض هذا العبء من « تكاليف » التنمية ، ويمكن أن تلعب التجارة الخارجية فى هذا الصدد دوراً هاما .

٤٤ — كذلك يتم اختيار الوقت المحدد للأخذ ببعض الأساليب التكنيكية (التى يجب استخدامها على حسب الخطة طويلة الأجل) مع مراعاة اعتبارات عديدة تتعلق بالأجل القصير أو المتوسط . وبصفة خاصة لابد من مراعاة حالة

ميزان المدفوعات فى كل خطة : فاستخدام بعض الأساليب التكنيكية يمكن أن يؤدى بصفة مؤقتة إلى نفقات كبيرة من العملات الأجنبية ، ومن ثم فيمكن تأجيل الأخذ بها لفترة معينة نظراً لضرورة إشباع بعض الحاجات العاجلة . ومع ذلك لابد لحل مشكلات التعديل من أن نعمل باستمرار حساب النتائج الطويلة الأجل التى ترتب على القرارات المقترحة .

(٣) ضرورة التسيير الحسن للموارد :

٤٥ — إن حسن تسيير الموارد الموجودة أمر ضرورى فى كل مراحل التخطيط الاقتصادى . وهذا ينطبق على كل أنواع الاستهلاك غير المفيد سواء فى ذلك الاستهلاك النهائى أم الاستهلاك الإنتاجى . وكل تخفيض فى الاستهلاك غير المفيد يعنى زيادة فى الفائض الاقتصادى المتاح للاستثمار أو لزيادة الاستهلاك المفيد[٧] (حيث تكون السلع التى تم الوفر فى استهلاكها غير صالحة للاستثمار أو للمبادلة فى مقابل معدات من الخارج) .

٤٦ — وحسن تسيير الموارد الموجودة أمر ضرورى بالنسبة للاقتصاد فى مجموعه : ليس فى القطاع القائم على الاستثمارات الجديدة وحده ، ولكن كذلك فى القطاع القديم . وهو يستلزم باستمرار إعادة تنظيم الجهاز الإنتاجى والاستخدام الكامل لوسائل الإنتاج لتفادى تبديد الموارد الموجودة إذ أنه من نفس طبيعة الاستهلاك غير المفيد .

٤٧ — وإعادة تنظيم الجهاز الإنتاجى تستلزم نفقات كبيرة ، أو بسيطة . فإذا كانت النفقات المطلوبة كثيرة فإنها تعتبر من قبيل استثمارات الترشيد والتجديد ويجب أن تعالج على هذا الأساس . أما إذا كانت النفقات بسيطة نسبياً (أى يمكن استردادها خلال سنة أو سنتين بفضل الوفورات التى يحققها الاقتصاد القومى فى مجموعه) يجب اعتبارها من قبيل المصروفات الجارية .

٤٨ — ويجب أن يستند الجهد المبذول للتحسين المستمر فى مستوى تسيير الموارد

(٧) من الواضح أنه فيما يتعلق بالاستهلاك النهائى يكون اعتبار استهلاك معين مفيداً أو غير مفيد أمراً يقوم على تقدير له طابع اجتماعى أو سياسى .

على الاقتراحات المحددة التى تأتى من وحدات الإنتاج . والدراسة المنظمة لوسائل الإنتاج القائمة يمكن أن توحى بوسائل لتحسين استخدامها (إما بتخفيض « المدخلات » بالنسبة لكل وحدة من « المخرجات » وإما بزيادة كمية المنتجات التى يمكن الحصول عليها من وسائل الإنتاج الحالية) .

وينبغى إجراء الدراسات التالية :

(ا) دراسات حول استخدام المعدات : ما هى كميات المنتجات التى يتم إنتاجها فى وحدة زمنية معينة فى مختلف وحدات الإنتاج ذات المعدات المماثلة ؟ ما هى العوامل التى تفسر التفاوت فى الكفاية ، (إن وجد) ؟ تقدير قدرات الإنتاج الموجودة .

(ب) دراسات حول الصيانة والإصلاحات . عدد الإصلاحات فى وحدات الإنتاج ، الوقت الذى تتعطل فيه الآلات بسبب سوء الصيانة أو نقص قطع الغيار . . . إلخ .

(حـ) دراسات حول إنتاجية العمل فى عمليات إنتاج أو نقل مختلفة .

(د) دراسات حول استهلاك المواد الأولية والطاقة فى وحدات الإنتاج .

(هـ) دراسات حول تكاليف الإنتاج على أساس نظام محاسبى موحد (مع استبعاد الفروق الناشئة عن فروق فى أسعار الحصول على المواد أو المعدات) .

(و) دراسة المصروفات العمومية .

(ز) تقدير الكفاية الاقتصادية فى مختلف وحدات الإنتاج . إجراء محاسبة تحليلية ووظيفية .

٤٩ — وفى « المرحلة الأولى » من التخطيط الاقتصادى يهدف السعى لتوفير مستوى أفضل فى تسيير الموارد الموجودة إلى **الوفر فى الموارد التى تصلح مباشرة للاستثمار** ، ولكن لابد من الاهتمام تدريجياً بالبحث عن أفضل استثمارات الترشيد والتجديد .

٥٠ — ويمكن أن نذكر من بين الإجراءات التى تسمح بالوفر فى الموارد دون أن تستلزم استثمارات كبيرة . تخصص المصانع وحسن تنظيم العمل والرقابة على جودة الإنتاج . ولابد أن تشتمل الخطة الطويلة الأجل برنامجاً كاملا لمثل هذه الإجراءات

وكذلك برنامجاً لاستثمارات الترشيد والتجديد .

٥١ – وينبغى تشكيل مجموعة من « مهندسى الكفاية الإنتاجية » للمشاركة فى وضع ذلك البرنامج . ويجب أن يتاح استخدام مثل هؤلاء المهندسين المتخصصين للمشروعات الخاصة ، والمشروعات العامة ، فى حين يعمل فريق منهم فى لجنة حكومية لزيادة الكفاية الاقتصادية .

٥٢ – ومع تطور التخطيط الاقتصادى الشامل يمكن تكليف تلك اللجنة باختبار كفاية المشروعات العامة والخاصة واقتراح الوسائل الكفيلة بتخفيض تكاليف الإنتاج وتقييم وسائل الإنتاج الحالية واحتياجات الصناعات المختلفة من الاستثمارات الجديدة .

(٤) ضرورة التنفيذ التدريجى :

٥٣ – والتسليم بضرورة الحسابات الاقتصادية الشاملة لإجراء الاختيار التكنولوجى لا يعنى أنه حيث لا تتوافر كل البيانات اللازمة لهذه الحسابات يجب ألا نحاول جزئياً أن نحل علمياً مشكلات التخطيط .

٥٤ – والواقع أنه لا يمكن جمع البيانات الضرورية إلا من خلال محاولة حل المشكلات التى تثور عند محاولة إعداد خطة لأجل طويل . وليس من الممكن أن تمر العملية بمراحل متميزة :

(ا) جمع البيانات .

(ب) إعداد الخطة طويلة الأجل . « فالمرحلتان » فى الواقع وجهان لمجهود واحد . وبعبارة أخرى لا يجب فقط البدء فى محاولة التخطيط لأجل طويل ، بل يجب الاستمرار فيها بالرغم من الصعوبات الأولى .

٥٥ – والغالب أنه يتعين فى المرحلة الأولى من إعداد الخطة الاقتصادية طويلة الأجل حصر الحسابات فى النتائج العامة فى الأجل الطويل التى تترتب على اختيار أساليب تكنيكية مختلفة فى عدد محدود من الفروع تتوافر بالنسبة لها بيانات كافية .

٥٦ – وبالنسبة للفروع الأخرى يتم الاختيار التكنيكى مؤقتاً على أساس « قاعدة » تكفل أن يكون الاختبار قريباً ما أمكن من ذلك الذى يترتب على

حسابات اقتصادية شاملة (لو كان إجراء تلك الحسابات ممكناً) .

٥٧ — ويبدو أنه يمكن عند الحاجة تطبيق « القاعدة » التالية : « عند توافه عدة حلول تكنيكية لصناعة منتج معين ، يتعين اختيار الحل الذى يسمح بالحصول على أقل تكلفة للوحدة من الناتج ، على أن تحسب التكلفة لا على أساس مستوى الأجور الحالى وإنما على أساس مستوى الأجور الضرورى خلال فترة تطبيق هذا الحل »[٨] . والغرض من هذه « القاعدة » هو خلق الظروف الضرورية لدفع هذا الأجر بالفعل دون رفع الأسعار ومع الزيادة التدريجية فى معدل الاستثمار .

٥٨ — وتستخدم مميزات هذه الحلول التكنيكية المختارة (أى معاملات « و » « ث » على التوالى) فى الحسابات الشاملة اللازمة لإعداد خطة اقتصادية طويلة الأجل ، وبصفة خاصة فى الحسابات المتعلقة بالتوزيع الرشيد للاستثمارات . وتبين التقديرات المعدة على هذا النحو أى معدل « للأجر » المحاسبى بين المعدلات المستخدمة فى الحسابات المختلفة يتلاءم مع أعلى معدل للنمو الاقتصادى .

٥٩ — وعندما نتحقق من صلاحية الاختيار التكنولوجى مؤقتاً (مؤقتاً لأنه لابد من التحقق من جديد عندما تتاح بيانات إضافية) يستخدم هذا الاختيار كأساس لمجموع عمليات التخطيط لأجل طويل ، كما يساهم فى إعداد توجيهات التخطيط الجارى .

٦٠ — ولكى نقيم بأعلى درجة ممكنة من الدقة الكفاية الفنية لمختلف الحلول التكنيكية دون الاعتماد على الحسابات الاقتصادية الشاملة (مثلا بالنسبة لقطاع أو من وجهة نظر صناعة معينة) لابد من أن نأخذ فى الحسبان الاستثمارات غير المباشرة اللازمة لتطبيق حل تكنيكى معين . وتكتسب هذه القضية أهمية خاصة عندما لا يؤدى الحل التكنيكى إلى تخفيض ثمن التكلفة إلى أدنى حد، ولكنه يسمح بوفورات هامة فى الاستثمار . وذلك لأنه من الممكن أن تكون الزيادة فى احتياجات الاستثمار غير المباشر (اللازم لإنتاج المزيد من المواد الأولية والنقل . . .) أكثر

---

(٨) ومع عدم وجود حسابات اقتصادية شاملة يكون الرقم الذى يتقرر بالنسبة للأجر المحاسبى تقديرياً إلى حد ما . ومع ذلك فإنه يمكن استخدام عدة أجور محاسبية لنرى أيها يعطى نتائج يمكن اعتبارها أفضل (من وجهة نظر النمو فى الأجل الطويل) .

من الوفر فى الاستثمار المباشر وعندما لا يستند الاختيار التكنولوجى على حسابات اقتصادية شاملة لابد من أن تكون المشكلات محلا لدراسة خاصة .

٦١ — وأخيراً ، لابد أن نتذكر أن كل تحليلنا يرتكز على عدد من الفروض تتضمن المقتضيات التنظيمية الآتية : (ا) القضاء على كل استهلاك لا داعى له وبصفة خاصة كل استهلاك نهائى لا داعى له ، (ب) استخدام كل الفائض الاقتصادى فى الاستثمار ، (حـ) أن هدف النشاط الاقتصادى هو الاستهلاك وليس الربح .

(بحث مأخوذ من « النمو الاقتصادى وتوزيع الاستثمارات » (الفصل السابع) الذى قدم للمعهد الهندى للإحصاء) .

٨

الإعمار والتنمية

إن قضية العلاقات بين الإعمار * والتنمية من أضخم القضايا التى تطرح نفسها على العلوم الاجتماعية . وبمعنى معين ، يمكن النظر إلى تاريخ البشرية كله من زاوية التوسع الكمى للسكان فى العالم وفى مناطقه المختلفة . ويؤدى هذا النظر إلى البحث فى آثار ذلك التوسع على الأساليب التكنيكية التى لابد أن تتعدل بالضرورة تحت تأثير درجة كثافة الإعمار كما أن التحولات التى تطرأ على البيئة (أثر الإنسان على الطبيعة) تستتبع بدورها تأثيرات على الحاجات وعلى الهياكل الاجتماعية (ظهور الطبقات الاجتماعية ، طبيعة تلك الطبقات ، دور كل منها وقوته النسبية) . وأخيراً يمكن أن نحلل كذلك كيف يتم من خلال التغيرات فى التكنيك وفى البيئة وفى العلاقات بين الناس ، ظهور حاجات جديدة ومقتضيات جديدة وتتعدل ظروف تكرار إنتاج السكان وظواهر الهجرة .

وبهذا المعنى إذن تصبح دراسة العلاقات بين الإعمار والتنمية هى دراسة الإنتاج المادى . والهياكل الاجتماعية والحاجات . . . إلخ أى الجزء الأعظم من تاريخ البشرية . وعلى هذه الصورة تستدعى تلك الدراسة عمل فريق كبير ، ولا يمكن أن تشكل موضوع بحث خاص يقوم به باحث فرد أو عدد قليل من الباحثين . وفى مثل هذا المجال الشاسع لابد من تحديد دقيق لموضوع خاص للبحث .

اختيار موضوع

وفى إطار الاهتمامات المتعلقة بتخطيط التنمية الاقتصادية ثمة موضوع جوهرى يتعين بحثه ألا وهو دراسة الآثار التى يمكن أن تحدثها فى التنمية الاقتصادية الممكنة

---

* الإعمار هنا بمعنى تزويد منطقة معينة بالسكان ترجمة لكلمة peuplement والفعل منها peopler ويقابله بالإنجليزية to populate المترجم .

لإقليم يكاد يكون خلواً من البشر وله موارد طبيعية متنوعة نسبياً ، لأشكال مختلفة للإعمار السريع لذلك الإقليم . وستتم دراسة آثار تلك الأشكال المختلفة فى إطار تخطيط طويل الأجل محكوم بهدف أو عدة أهداف محددة .

ولقد اخترنا هذا الموضوع لما تمتاز به المشكلة التى يبحثها . فهى ، أولا ، مشكلة **تتعلق بالمستقبل** (وهذا ما يسمح باستخدام منهج الإسقاط* ، وفحص عدة حلول بديلة) . وهى من ناحية أخرى ، تسمح باستخدام **متغير خارجى** أساس هو **المعدل** التى يتم به الإعمار .

ومن هذه الزاوية يكون للدراسة الاستطلاعية* للآثار المترتبة على أشكال مختلفة من الإعمار على التنمية الاقتصادية لإقليم يعتبر ناقص السكان ، يكون لها أهمية أكبر بكثير من دراسة التنمية المحتملة لإقليم يعتبر مأهولا بما فيه الكفاية . فمن الناحية العملية تكون تغيرات السكان فى الحالة الأخيرة من المعطيات ، ولا يمكن استخدامها كمتغيرات استراتيجية .

وما سبق لايعنى أن دراسة الآثار التى تترتب فيما يتعلق بتنمية مناطق « مكتظة » بالسكان (والاكتظاظ هنا نسبى بالطبع) على سياسة للهجرة منها ، لا تتضمن دروساً قيمة من الناحية النظرية . ولكن يبدو أن تلك الدروس ليس لها حالياً أهمية عملية ، وذلك لأسباب سياسية (فيما عدا دراسة الهجرة من منطقة إلى منطقة ، داخل الدولة الواحدة ، التى تشكل ظاهرة تصلح موضوعاً لبحث خاص له أهميته) .

وللدراسة أثر إعمار الأقاليم ناقصة السكان على التنمية أهمية عملية لا نزاع فيها فيما يتعلق بسياسة التنمية فى أمريكا اللاتينية . فلا شك أنه من الضرورى إجراء أبحاث محددة على أثر الهجرة إلى بلاد أمريكا اللاتينية والدور الذى يمكن أن تلعبه فى إطار التخطيط الاقتصادى للتنمية .

تلك هى الاعتبارات النظرية والعملية التى تبرر اختيار هذا الموضوع للبحث .

الطبيعة الأساسية للتحليل :

إن الموضوع المختار والإطار الذى يجرى فيه بحثه يقضيان بعلاج المشكلات

---

* الإسقاط projection ، استطلاعى prospectif — المترجم .

المطروحة من زاوية التحليل الاقتصادى . والاهتمام بالتحليل الاقتصادى لا يؤدى بالضرورة إلى إهمال كل تحليل ذى طبيعة اجتماعية أو تاريخية أو جغرافية . بل على العكس ، سيكون من الضرورى باستمرار مراعاة النتائج الاجتماعية والسياسية والنفسية لأشكال مختلفة من سياسة الإعمار ، كل ما هناك هو أننا سنعنى قبل كل شيء بدراسة الآثار الاقتصادية المترتبة على النتائج الاجتماعية والسياسية والنفسية المشار إليها . وأما الآثار غير الاقتصادية للأشكال المختلفة للأعمار فينبغى إبراز آثارها على الهيكل الاجتماعى .

وعلينا الآن أن نحاول تحديد الدلالة الاقتصادية لمشكلات الإعمار .

دلالة مشكلات الإعمار من زاوية التحليل الاقتصادى

(ا) ملاحظات تمهيدية :

سنعتبر فى إطار هذا البحث — على الأقل بصفة مؤقتة — أن المعرفة التكنيكية ومحددات هيكل الحاجات من **المعطيات** . وهذا يعنى التسليم ، ولو مؤقتاً ، بأن لكل شكل من أشكال الإعمار إمكانيات تكنيكية وحاجات معينة . ونستبعد بذلك ، ولو مؤقتاً ، البحث عن آثار السياسات المختلفة للإعمار على تطور الحاجات والمعارف التكنيكية .

(ب) ما يتعين قياسه :

ومن جهة نظر التحليل الاقتصادى يكون أهم ما نسعى لقياسه بطريقة استطلاعية :

١ — الدخل القومى فى المستقبل المرتبط بكل شكل من أشكال الإعمار .

٢ — متوسط دخل الفرد .

٣ — إمكانيات التنمية اللاحقة التى يمكن قياسها بحجم الفائض المتاح للاستثمار والهياكل الأساسية للإنتاج وبتطور العلاقات الاقتصادية مع الخارج . وهذه المقاييس نفسها تفترض أن التحليل الاقتصادى سيهتم بأثر الأشكال المختلفة للإعمار على تقسيم العمل وعلى إنتاجية العمل .

(ح) الجذور الاقتصادية لأثر الإعمار على التنمية :

ومتى اعتبرنا المعارف الفنية ومحددات هيكل الحاجات من المعطيات تكون سياسة معينة للهجرة مفيدة من حيث رفع مستوى المعيشة فى الأجل الطويل وزيادة إمكانيات النمو فى الاقتصاد القومى ، تحت تأثير عاملين جوهريين :

١ — كون سياسة الهجرة إلى البلاد تسمح ، فى ظروف معينة ، بزيادة أسرع فى **إنتاجية العمل القومى المتوسط** بالنسبة لما تكون عليه لو لم تتم الهجرة .

٢ — كون سياسة الهجرة إلى البلاد تؤدى إلى **تركيب للسكان بحسب السن** أفضل للتنمية مما يكون عليه الحال بدون الهجرة (وبالتالى نمو أسرع **لمتوسط دخل الفرد ولنسبة الفائض السنوى إلى عدد السكان**) .

وتأثير هذا العامل الأخير معروف بما فيه الكفاية[١] ولا يستدعى هنا دراسة تفصيلية بالرغم من الدور الهام الذى يلعبه فى أى نموذج إسقاطى .

أما العامل الأول فإنه على العكس يحتاج إلى أن نقف عنده لبيان الأسس التى ينهض عليها . وتلك الأسس هى فى الجوهر ما يلى :

(ا) مفعول « زيادة الحجم » والوفورات الخارجية » .

(ب) نتائج ظاهرة عدم قابلية عملية الإنتاج للانقسام حيث يوجد هيكل للأسعار العالمية يجعل بعض الأنشطة أكثر « إنتاجية من حيث القيمة » من غيرها (التأثير المزدوج لتنمية الأنشطة الأكثر إنتاجاً على الدخل القومى وعلى الفائض) .

(ح) وظروف عدم قابلية بعض عمليات الإنتاج للإنقسام : المزايا المترتبة على سياسة للهجرة تحت تأثير هيكل الحاجات (وهو ما يعبر عنه غالباً عن طريق الإيجاز المخل باسم « السوق الداخلية ») وعدم التكافؤ (على حسب المنتجات) فى فرص التسويق الخارجى ، وهذا ما يترتب عليه استحالة إقامة بعض الصناعات

---

(١) تعديل تركيب السكان بحسب السن يمكن أن يؤدى إلى تخفيض نصيب الاستثمارات « السكانية » المخصصة لغير المنتجين وكذلك النصيب المخصص لاستهلاكهم . وهذا ما يجعل من الممكن زيادة نصيب الاستثمارات الإنتاجية وبالتالى زيادة معدل نمو الدخل القومى . وإذا كانت الزيادة فى المعدل الأخير أكبر من الزيادة فى معدل زيادة السكان الناتجة عن الهجرة ، يزيد معدل نمو متوسط دخل الفرد وذلك هو الهدف المنشود .

فى بلد « حجمه الاقتصادى » صغير (هذا الحجم : ح = ء (م ، ن) حيث م = السكان ، ن = الإنتاجية) .

ولن نستطرد هنا فى هذه النقطة الأخيرة ، بل نقنع بالملاحظة التالية :

إن قلة عدد السكان لا تسمح بإقامة بعض الصناعات ذات الإنتاجية العالية ، ليس فقط نظراً لليد العاملة اللازمة ، ولكن لأن ولوج السوق الدولية يمكن أن يكون مستحيلا عملياً بالنسبة لإنتاج هذه الصناعات ذات الإنتاجية العالية عندما يزيد عن الاحتياجات الداخلية نتيجة لأن الحد الأدنى لحجم وحدات الإنتاج التى يمكن قبولها أكبر مما يلزم لهيكل الحاجات .

وعلينا إذاً أن نقدم عند هذا الحد المفهوم الجوهرى لعدم قابلية عملية الإنتاج للانقسام لشرح مزايا زيادة السكان .

عدم قابلية عمليات الإنتاج للانقسام

والمقصود بعدم قابلية عمليات الإنتاج للانقسام أنه يستحيل ممارسة بعض أنواع الإنتاج أو بعض أساليب الإنتاج إذا قل حجم الإنتاج عن حد معين . ولعدم القابلية للانقسام أهمية قصوى من الزاوية التى تشغلنا هنا . فلو لم تكن هناك عدم قابلية للانقسام لطرحت قضية آثار الإعمار على التنمية بطريقة مختلفة تماماً ، بل ولكان من المحتمل أن يكون لزيادة إعمار إقليم معين فى الظاهر آثار سلبية من حيث رفع مستوى معيشة سكانه فى الأجل الطويل . وهذا يستحق أن يستوقفنا لحظة .

ففى حالة عدم وجود ظاهرة عدم القابلية للانقسام فى عمليات الإنتاج ، وعدم وجود « مفعول الحجم » الناتج عن زيادة السكان ، تبدو لنا تنمية إقليم معين بشكل مبسط بالطريقة التالية :

فى لحظة معينة يشغل هذا الإقليم عدد معين من السكان يملكون رصيداً معيناً من رأس المال يسمح لهم ببلوغ مستوى تكنيكى معين واستغلال قدر معين من

الثروات الطبيعية (١) . وعلى هذا الأساس يكون لذلك العدد من السكان دخل قومى إجمالى معين ، ومتوسط معين لدخل الفرد ، كما أنهم يحققون وفقاً لهيكل مجتمعهم ولحاجاتهم ، فائضاً معيناً ، يتاح جزء معين منه للاستثمار .

فإذا افترضنا أن عدد السكان لا يتغير ، سيكون الفائض المتاح للاستثمار فى كل فترة تحت تصرف القوى العاملة الموجودة وبالتالى يزيد من رأس المال بالنسبة للعامل بنسبة ١٠ ٪ سنوياً ، وهذا ما يؤدى إلى زيادة معينة فى إنتاجية العمل وبالتالى فى مستوى المعيشة .

وعلى العكس ، إذا زاد عدد السكان بمعدل معين ، فإن ثمة جزءاً من التراكم لن يستخدم فى زيادة الإنتاجية ولكن فى توفير معدات مثل الموجودة حالياً للقوى العاملة الإضافية . وبالتالى تكون هناك نسبة معينة من معدل نمو السكان ومعدل التراكم لا يمكن عندها زيادة الإنتاجية ، ويهبط فيما وراءها مستوى المعيشة بالنسبة لذلك الذى كان سيسود لو لم يزد عدد السكان .

وبعبارة أخرى ، يكون لزيادة سكان الإقليم ، فى هذا الفرض ، أثر سلبى على مستوى المعيشة .

وإذا كانت الأمور تسير فى الواقع على غير ذلك ، فإن هذا يرجع أساساً لأن هناك عدم قابلية للانقسام فى بعض عمليات الإنتاج ، ولأن هناك « مفعول الحجم » .

ومن الناحية العملية ، لا يمكن استغلال بعض الثروات الطبيعية (المناجم ، مساقط المياه ، الأقاليم الداخلية التى تحتاج لجهد ضخم فى استصلاحها . . . إلخ) ورفع متوسط إنتاجية العمل تبعاً لذلك ، إلا إذا كان عدد السكان كبيراً بالحد الذى يسمح لهم بالسيطرة المادية على تلك الموارد من أجل استخدامها فى ظروف اقتصادية ومع مراعاة المقتضيات التكنيكية .

ويجب أن نلاحظ أنه إذا كانت الزيادة فى عدد سكان إقليم ما يمكن فى ظروف معينة وبسبب عدم قابلية عمليات الإنتاج للانقسام أن تجعل عدداً أكبر

---

(١) عند ما نتحدث عن حجم الاستثمار الممكن تحقيقه عن طريق عدد معين من السكان ، يجب أن نحدد دائماً أن حجم الاستثمار هذا مرتبط ليس فقط بعدد معين من السكان ، ولكن كذلك بمستوى معين من الإنتاجية يسود عند هؤلاء السكان .

من السكان يعيش فى مستوى أفضل مما يعيش فيه عدد أقل ، فإنه من الثابت أن أثر زيادة السكان فى رفع مستوى المعيشة لا يظهر إلا بعد مضى زمن معين . وعلى العكس يكون لزيادة عدد سكان إقليم ما فى فترة وسيطة نتائج مباشرة سلبية فيما يتعلق بمستوى معيشة السكان ، وذلك للأسباب التى سبق أن أوضحناها وهى أن كل عامل سيحصل فى المتوسط على أثر زيادة السكان على معدات أبسط وأقل فعالية من تلك التى يحصل عليها لو لم يزد عدد السكان .

والمشكلة التى تظهر هنا هى من نفس طبيعة المشكلة التى يثيرها مجهود الاستثمار . فكما أن مجهود الاستثمار يخفض لفترة معينة إمكانيات الزيادة المباشرة فى مستوى المعيشة فى حين أنه يخلق إمكانيات أكبر لزيادة لاحقة فى مستوى المعيشة ، كذلك الزيادة فى عدد سكان إقليم ما تسمح بزيادة لاحقة فى مستوى المعيشة عما كان يبلغه لو لم تحدث الزيادة ، ولكنها تقتضى لفترات وسيطة قبول مستوى معيشة أقل من ذلك الذى كان يمكن أن يسود لو لم يزد السكان . وعند وضع أى نموذج استطلاعى لبحث آثار الإعمار على التنمية يجب أن يركز الباحث اهتمامه على تلك الظاهرة .

ولكى نفهم على نحو أفضل طبيعة مشكلات عدم قابلية عمليات الإنتاج للانقسام ، يجب أن ندخل فى حسابنا ما يلى :

إن عدم قابلية عملية إنتاج للانقسام تعنى ، أولا ، أن هذا النوع من الإنتاج لا يمكن ممارسته فيما دون حد أدنى معين لحجم وحدة الإنتاج ، هذا الحجم الذى يرتبط بدوره بوجود **حد أدنى من عدد العاملين** . ولعدم القابلية للانقسام جانب آخر هو أن الحجم الأدنى لوحدة الإنتاج مرتبط **بقدر أدنى من الاستثمارات** . وفى بلد معين لا يمكن أن يأتى القدر المعين من الاستثمار (إذا استبعدنا مؤقتاً القروض الخارجية) إلا من عدد أدنى من السكان فى الظروف الاجتماعية والتكنيكية المعطاة مقدماً . وبعبارة أخرى ثمة إمكانيات استثمار لا يمكن التفكير فيها ما لم يصل السكان إلى حجم معين .

الهجرة أم التجارة الدولية :

ويمكن الاعتراض على الملاحظات السابقة المتعلقة بالأثر المحتمل لزيادة عدد سكان إقليم معين على مستوى المعيشة الذى يمكن أن يحصل عليه سكان هذا الإقليم بعد مضى مدة طويلة إلى حد ما ، بأننا لم نأخذ فى اعتبارنا الالتجاء المحتمل إلى التقسيم الدولى للعمل .

فيمكن أن يقال إنه من الممكن دائماً لعدد معين من السكان أن يركزوا عملهم فى الأنشطة التى تعتبر فى ظروف إعمار معينة أكثر إنتاجية وأن يحصلوا على منتجات الأنشطة الأخرى عن طريق المبادلات الدولية . وبهذا يستفيد الإقليم من « مفعول الحجم » دون أن يهاجر إليه أحد كما يوفر لنفسه مستوى أعلى من المعدات لكل عامل .

فمثلا إذا كان عدد سكان الإقليم غير كاف لاستغلال المناجم ومساقط المياه مما يفرض عليهم تركيز جهودهم على الزراعة ، يقال إن هؤلاء السكان عليهم أن يصدروا منتجات زراعية على أن يرفعوا تدريجياً مستوى الزراعة باستيراد المعدات والأسمدة والطاقة المحركة (وكلها منتجات لا يستطيع هؤلاء السكان توفيرها محلياً بسبب قلة عددهم) . ويمكن أن نتصور أنه يمكن تخفيض عدد المشتغلين بالزراعة شيئاً فشيئاً عندما تزداد إنتاجية الزراعة بالقدر الكافى (بفضل التراكم المتحقق وما يترتب عليه من ارتفاع فى المستوى التكنيكى) بحيث يمكن توفير عدد من السكان يكفى للقيام بنشاط صناعى (وإن كان هذا لا يبدو بالضرورة أمراً مفيداً) .

وجوهر الاعتراض السابق هو القول بأنه حتى فى حالة عدم قابلية عمليات الإنتاج للانقسام ، فإن ذلك لا يؤدى بالضرورة إلى القول بأنه من مصلحة إقليم معين أن يزيد من عدد سكانه ، ما دام بوسع ذلك الإقليم أن يحصل من الخارج على المنتجات التى لا يستطيع (بسبب قلة سكانه) توفيرها محلياً فى ظروف اقتصادية .
ويرتكز هذا الاعتراض على أحد الفرضين التاليين :

إما (١) أنه بحجم معين من المعدات (تمثل قدراً معيناً من رأس المال أو عدداً معيناً من ساعات العمل المبلورة) ينتج الإنسان فى ساعة أو فى سنة نفس القيمة

من الإنتاج أيا كان مجال نشاطه .

وإما (٢) أنه حتى إذا كانت القيمة التى يقدمها كل عامل فى الأنشطة المتاحة لإقليم به عدد معين من السكان وقدر معين من المعدات ، قيمة بسيطة ، فإنها تكون مع ذلك — بشرط اختيار أكثر الأنشطة مواتاة — أكبر دائماً من تلك التى يمكن الحصول عليها إذا اضطر عدد أكبر من السكان إلى الاتجاه نحو أنشطة تختلف جزئيا (وبالتالى أقل مواتاة) فى حين ينقص ما تحت يد العامل من معدات .

والواقع أن الفروض التى يرتكز إليها الاعتراض فروض غير صحيحة فى الاقتصاد العالمى الحالى .

فلأسباب اقتصادية وتكنيكية تضطر البلاد القليلة السكان إلى الاشتغال بالزراعة وحدها . ونظراً لاكتظاظ الزراعة النسبى بالسكان (الذى يعتبر سمة مميزة لاقتصاديات البلاد المتخلفة ذات الكثافة السكانية العالية ، وذلك لأسباب تاريخية محددة تماماً) يمتاز النشاط الزراعى فى الاقتصاد العالمى حاليا بانخفاض إنتاجيته من حيث القيمة .

وبعبارة أخرى يقدم العامل فى ساعة أو فى سنة من العمل قيمة أقل فى الزراعة مما يقدمه فى الصناعة (**بشرط احتساب القيمة على أساس الأسعار العالمية**) . ومن هنا تنشأ ميزة التصنيع ويتضح وهم الاعتماد على التقسيم الدولى للعمل (فى الظروف العالمية المعطاة) فى حصول بلد معين على المنتجات الصناعية بدل إنتاجها محليا .

ويمكن أن نلاحظ هنا أن ميزة التصنيع من زاوية التجارة الدولية مرعية حتى الآن بين البلاد الاشتراكية وذلك من ناحية لأن هذه البلاد **تتعامل فى معاملاتها على أساس أسعار موازية للأسعار العالمية** ، ولأنه من ناحية أخرى توجد فى البلاد الاشتراكية لأسباب تاريخية أسس موضوعية لهذا التركيب للأسعار ، ترتبط **بوجود اكتظاظ نسبى للسكان فى الزراعة** فى تلك البلاد . ويمكن أن نتصور على العكس من ذلك ، أنه فى اقتصاد اشتراكى عالمى متطور تماماً لن تكون إنتاجية الزراعة من حيث القيمة أقل من إنتاجية الصناعة ، وأنه بالتالى يمكن أن تختفى النتائج التى تترتب حاليا على التركيب المعطى للأثمان . ولكن تلك مشكلة أخرى .

ملاحظات تكميلية حول التقسيم الدولى للعمل

ويلاحظ أن الحجة السابقة الخاصة بمزايا زيادة الإعمار من حيث التمكين من ممارسة أنواع من الإنتاج أفضل من الإنتاج الزراعى تصدق كذلك فيما يتعلق بالأنواع المختلفة للإنتاج الصناعى . فلأسباب تتعلق بسهولة إقامة الصناعات الخفيفة (صناعات السلع الاستهلاكية) وضعف التركيب العضوى لرأس المال * المستخدم فيها ، فإن ساعة العمل فى الصناعات الخفيفة تنتج قيمة أقل (بمستوى الأسعار العالمية الحالى) مما تنتجه ساعة العمل فى عدد كبير من الصناعات الثقيلة . ومن هنا تأتى أفضلية الصناعات الأساسية من حيث المستوى المتوسط لإنتاجية العمل فى بلد معين . ولكن إقامة الصناعات الثقيلة بشكل مجد فى بلد معين يقتضى ، من ناحية أخرى ، أن يكون تحت يد البلد المذكور فائض متاح للاستثمار مرتفع بدرجة تكفى لإجراء الاستثمارات اللازمة لإقامة تلك الصناعات دون حرمان بقية الاقتصاد من الاستثمارات التى لا غنى عنها .

ومن هذه الزاوية يبدو أنه فى إقليم معين تكون زيادة عدد السكان شرطاً لا مفر منه لخلق الفائض الضرورى للاستثمار فى الصناعات ذات الإنتاجية العالية من حيث القيمة .

على أنه فيما يتعلق بآثار الهجرة على الفائض لابد من التحفظ فى تقدير النتائج المواتية التى تترتب على سياسة إعمار سريع لأنه يجب أن ندخل فى الاعتبار أن الصناعات الثقيلة تحتاج إلى قدر محدود من اليد العاملة ، وأنه قد يبدو بالتالى من الأفضل لبلد معين الالتجاء إلى قرض خارجى لإقامتها .

وترجع هذه الميزة أولا لكون القرض يوفر الأموال اللازمة للاستثمار فى الصناعة الثقيلة بأسرع بكثير مما تكون عليه الحال لو لزم انتظار الزيادة فى الفائض المتاح للاستثمارات المترتبة على زيادة عدد السكان ، وترجع كذلك إلى أن الدخل الذى ينشأ

---

* التركيب العضوى لرأس المال هو نسبة كل من وسائل الإنتاج وإجمالى الأجور فى قيمة رأس المال المستخدم فى الإنتاج كما تتحدد على ضوء الاعتبارات التكنيكية . انظر : كارل ماركس « رأس المال » الكتاب الأول ، الجزء الثالث ، ص ٥٤ طبعة باريس ١٩٦٢ — المترجم .

فيما بعد من الاستثمارات الجديدة سيوزع بين عدد أقل من الأفراد مما يؤدى إلى رفع متوسط دخل الفرد . وهكذا نجد أنفسنا من جديد فى مواجهة المشكلات التقليدية المتعلقة بالالتجاء إلى القروض الخارجية بكل ما يرتبط بها من اعتبارات تتعلق بتقييم مزاياها وعيوبها من الناحيتين السياسية والاقتصادية : الأعباء الخارجية التى تترتب على القروض ، ضرورة التأكد من وجود أسواق للتصدير تستوعب جزءاً من الإنتاج بشروط مرضية وتمكن بالتالى من مواجهة الأعباء الخارجية . ومع ذلك فإنه من الواجب عند عمل دراسة إسقاطية أن نأخذ فى الاعتبار وجود بعض الموارد الطبيعية التى تسمح بإقامة صناعات ثقيلة لا تحتاج إلى كميات كبيرة من اليد العاملة ، والإمكانيات المتوافرة لإقامة هذه الصناعات بالاعتماد على القروض الدولية . وعند حساب أشكال الإعمار ، لابد من أخذ هذه النقاط فى الاعتبار .

التراكم وعدم القابلية للانقسام

ويمكن أن يترتب على عدم قابلية عملية الإنتاج للانقسام أن تكون الهجرة إلى الإقليم هى السياسة التى تضمن أفضل استخدام للتراكم الجارى ، وذلك للأسباب التالية : كثيراً ما يحدث ، ولا سيما فى البلاد ذات التكنيك الإنتاجى البسيط نسبيا ، أنه لا يكون من الممكن إضافة « جرعات حدية من رأس المال » للمعدات الموجودة دون أن يشكل هذا نوعاً من التبديد (على الأقل فيما وراء حدود معينة) . وفى مثل هذه الظروف يؤدى تخصيص التراكم الجارى للتوسع فى المشروعات القائمة فحسب إلى إجراء استثمارات ذات كفاية ضعيفة جداً . كذلك يمكن ألا يترتب على التجديد المسبق لجزء من المعدات ، فى ظروف سكانية وتكنيكية معطاة ، إلا زيادة بسيطة فى إنتاجية العمل . وفى مثل هذه الظروف قد يكون من الممكن الوصول بالإنتاج الإجمالى إلى الحد الأقصى وكذلك الفائض بالنسبة لعدد السكان إذا أعطيت المعدات الجديدة لعاملين جدد ، وتركت وسائل الإنتاج القديمة تسير لفترة معينة على النمط المتبع فى الماضى . وهنا تظهر فائدة الهجرة إلى الإقليم .

الوفورات الخارجية ومفعول الحجم :

كثيراً ما يشار إلى زيادة الكفاية التى يخلقها نمو حجم وحدات الإنتاج أو وحدات الحياة الاجتماعية أو زيادة كثافة السكان . والواقع أن تلك المزايا تنتج أيضاً من عدم القابلية للانقسام التى تتميز بها كثير من الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية . وبهذه المعانى ترتكز تلك المزايا الناتجة عن زيادة السكان على نفس الأساس الذى تقوم عليه المزايا التى عرضنا لها فيما قبل . ولهذا لن نقف حاليا عند هذا الجانب من الموضوع ، ونكتفى بملاحظة ما يلى :

فى بلد معين لا يزيد المقدار المطلق للأعباء الناشئة عن ضرورة توفير نظام للنقل (طرق ، سكك حديدية) ونظام لصيانة الصحة العامة (المستشفيات وما إليها) ونظام للتعليم ، لا يزيد بنفس النسبة التى يزيد بها عدد السكان . وبالتالى فإن نصيب الفرد من هذه الأعباء يتناقص ، بين حدود معينة ، كلما زاد عدد السكان . وهذا ما يشكل عاملا آخر من العوامل التى تجعل من المفيد لرفع مستوى المعيشة التعجيل بالإعمار فى الأقاليم قليلة السكان(أو ذات الكثافة السكانية البالغة الضعف)

إن الملاحظات السابقة توضح الأسباب الاقتصادية التى يمكن أن تجعل لزيادة عدد السكان بعد فترة معينة أثراً مواتياً لرفع مستوى المعيشة .

وينبغى بالطبع النظر إلى جانب هذه العوامل الاقتصادية الخالصة ، فى الآثار غير الاقتصادية التى يمكن أن يكون لها تأثيرها على النشاط الاقتصادى نفسه . فمثلا كلما زادت كثافة السكان فى إقليم ما كلما وجدت — عند بقاء الأمور الأخرى على حالها — ظروف أكثر مواتاة لتنمية الثقافة وتبادل الأفكار والتجديدات ... إلخ .

والملاحظات السابقة لا تستهدف إلا إلقاء الضوء على بعض القضايا الاقتصادية الأساسية التى يجب بحثها عند دراسة مشكلة العلاقات بين الإعمار والتنمية دراسة استطلاعية .

طبيعة المشكلات المطروحة

ومن خلال الملاحظات السابقة يتضح أن البحوث التى موضوعها الإعمار والتنمية بالطريقة المطروحة بها هنا ، يجب أن تتركز حول المشكلات الآتية :

(أ) المشكلات القومية :

فالبحث يجب أن يدور جوهريا حول نتائج سياسة معينة للإعمار فيما يتعلق بتنمية إقليم منظور إليه باعتباره أمة . وهذا يعنى أننا سنترك جانباً مشكلات **الهجرات الداخلية** إلا فى الحدود التى تستتبع فيها تغيرات الحجم الإجمالى للسكان تنظيم هجرات داخلية (تعديل توزيع السكان على أثر تعديل عددهم). كما أن هذا يعنى كذلك أننا لن نهتم بالآثار التى تنجم فى الاقتصاديات القومية الأخرى عن تدفق السكان على الإقليم الذى ندرس تنميته .

(ب) مشكلات الحد الأمثل :

وبالنظر إلى طبيعة البحث الاستطلاعية والتخطيطية يدور التساؤل أساساً حول :

١ ــ المعدل الأمثل للإعمار ، ويجرى تعريف هذا المعدل من خلال دراسة الحد الأقصى لدخل الفرد مع مراعاة الاستقلال الاقتصادى والمحافظة على توازن المبادلات الخارجية . ويمكن حساب هذا المعدل بالرجوع إلى الاستثمارات الممكنة تبعاً لسياسات الإعمار المختارة ، وآثار هذه الاستثمارات على نمو إنتاجية العمل فى مختلف الأنشطة . وهكذا تثور مشكلة ثانية .

٢ ــ التوزيع الأمثل للسكان على الأنشطة المختلفة . وهذا التوزيع الأمثل بين الزراعة والصناعة والنقل والخدمات . . . إلخ يجب أن يربط بالسعى لتحقيق أقصى إنتاجية فى كل نشاط فى حدود الاستثمارات الممكنة .

وبالبحث فى هذه المشكلات المختلفة يمكن التوصل إلى إجابات على الأسئلة المطروحة .

المنهج العام :

والمنهج العام الذى يتعين إعماله هو المنهج الذى أصبح اليوم كلاسيكيا : إسقاط التنمية . وبالنسبة لموضوعنا يكون المطلوب صياغة عدة إسقاطات ترتكز على عدد من الفروض المشتركة وتختلف عن بعضها البعض أساساً على حسب معدل زيادة السكان عن طريق الهجرة .

وتستهدف تلك الإسقاطات تحديد تطور عدد معين من الكميات الإجمالية مثل الدخل القومى ، الاستثمارات ، الاستهلاك ، الحسابات الخارجية . . . إلخ ونسبة بعض هذه الكميات الإجمالية إلى عدد السكان بقصد إظهار استهلاك الفرد ومتوسط الاستثمار للفرد . . . إلخ . والواقع أن ضرورات التحليل تقتضى بالطبع أن تكون الكميات الإجمالية التى نعمل على أساسها ناتجة بدورها من إسقاطات مفصلة لكل فرع من فروع النشاط ومتميزة بالتالى من حيث مستوى الإنتاجية والاحتياجات من اليد العاملة ومن رأس المال بالنسبة لكل وحدة من الناتج .

أشكال الإسقاط :

ويرتبط الإسقاط من الناحية الشكلية بإعداد نموذج جلى للتنمية ، وإن تفاوتت درجة تعقيده . وقد يكون من المفيد أن تستخدم على التوالى عدة نماذج بادئين بنموذج بسيط نسبيا نزيد من تعقيده تدريجيا بإدخال متغيرات جديدة .

محتوى الإسقاط :

يمكن أن نتصور فيما يتعلق بمحتوى الإسقاط أن يكون محتوى افتراضيا خالصاً ، أو أن يكون محتوى محدداً . والواقع أنه يبدو من الضرورى أن نستخدم على التوالى النوعين حتى نتمكن من الوصول إلى نتائج مرضية .

ولكن لابد أن نضطر عاجلا للبحث عن آثار سياسات الإعمار المختلفة فى بلد حقيقى معين . وهذا يتطلب بالطبع أن نجمع عن هذا البلد أولا كل البيانات الضرورية . ولهذا فإنه يبدو من الضرورى البدء بالبحث الافتراضى الخالص ، لأنه

عندما ننتهى من تحليله يصبح من الممكن أن نحدد قائمة البيانات التى لا غنى عنها لبحث الواقع المحدد للبلد الحقيقى المعين .

مناهج تكميلية :

من الواضح أن إعداد نموذج التنمية يهتم بالمتغير الذى يمثله عدد السكان ، وكذلك « ملء » هذا النموذج بفروض استطلاعية واقعية تقتضيان مراعاة الدروس المستفادة من الماضى إلى أقصى حد . ولذلك ، قد يكون من المفيد لبناء النموذج المستقبلى أن نحاول إعداد نماذج للماضى تصور التنميات الاقتصادية التى تمت بالفعل فى الماضى فى عدد من البلدان أو الأقاليم التى سارت على سياسات إعمار مختلفة . ومع ذلك فنظراً لجوهر البحث المتعلق بالمستقبل ، لن يكون للنماذج الماضية إلا دور ثانوى ، بل يمكن حتى ألا تكون هذه النماذج لا غنى عنها للبحث الاستطلاعى . والواقع أنه لن يتضح مدى الحاجة إليها إلا عند الانتهاء من إجراء البحث الاستطلاعى على أساس افتراضى وعلى أساس واقعى محدد . وإذا كان من الممكن الاستغناء عن البحث فى الماضى ، نكون قد وفرنا وقتاً كبيراً . وإن كان هذا لا يمنع من أن يتفرغ باحث أو عدد من الباحثين لدراسة نماذج عن الماضى مصممة وفقاً لنفس الأسس التى تصمم عليها النماذج الاستطلاعية .

المعطيات التكنيكية الضرورية :

ويجب أن تستند الحسابات التى تبنى عليها الإسقاطات المختلفة إلى عدد من المعاملات . وفى مرحلة النموذج الافتراضى ، يجوز استخدام معاملات افتراضية كذلك بشرط اختيارها بحيث تعكس على وجه التقريب المعاملات التى يمكن ملاحظتها فى الواقع .

أما فى مرحلة الإسقاط الواقعى المحدد فلابد من استخدام معاملات قريبة بقدر الإمكان من تلك التى سيتعين إعمالها عند تنفيذ سياسة التنمية الاقتصادية .

والمعاملات التى لابد منها هى أساساً تلك التى تربط بين مختلف أحجام الإنتاج وأحجام مختلفة من الاستثمارات الضرورية للحصول عليها ، وأحجام مختلفة من اليد

العاملة . وتختار معاملات لمختلف الأشكال التكنيكية وأشكال المشروع . فبالنسبة للنشاط الزراعى مثلا ، من الممكن تبويب وحدات الإنتاج على حسب الحجم ، ثم البحث بالنسبة لكل حجم (فى الظروف الطبيعية والحيوية المعطاة) عن الكمية المثلى لرأس المال اللازم للإنتاج فى إطار هذا الشكل من أشكال وحدات الإنتاج ، وكمية اليد العاملة وكذلك كمية وقيمة الإنتاج التى ترتبط فى المتوسط بهذا الشكل .

وباستخدام مثل تلك المعاملات يمكن إعداد إسقاطات نوعية ثم ربطها بمشكلات اليد العاملة والاستثمار وكذلك إنتاجية العمل .

٩
الأساليب التكنيكية للتخطيط

إن الأساليب التكنيكية تمثل جانباً من مشكلات أعم منها بكثير . فلابد من التأكيد على أن التخطيط ، باعتباره نشاطاً اقتصادياً واجتماعياً ، أكبر بكثير من مجرد مجموعة من الأساليب التكنيكية ، مهما تكن أهمية تلك الأساليب .

ولذلك فإنه يتعين قبل معالجة الأساليب التكنيكية للتخطيط . أن نذكر بمعنى التخطيط نفسه .

ويمكن أن نعرف التخطيط بأنه نشاط يهدف إلى :

١ ــ تحديد **أهداف** متسقة **وأولويات** للتنمية الاقتصادية والاجتماعية .

٢ ــ تحديد **الوسائل** الملائمة لبلوغ تلك الأهداف .

٣ ــ **إعمال تلك الوسائل بالفعل** بقصد تحقيق الأهداف المنشودة .

ويجب أن يفضى التخطيط باعتباره نشاطاً يرمى إلى تحديد أهداف اقتصادية واجتماعية متسقة للتنمية فى بلد معين ، إلى **تعبير كمى عن سياسة اقتصادية واجتماعية** : وهذا المحتوى السياسى للتخطيط هو بالدقة ما يؤدى إلى أن يكون إعداد الخطة ليس مجرد مشكلة تكنيكية .

كذلك يمثل إعمال الخطة نشاطاً اجتماعياً لا يمكن رده إلى مجرد تكنيك اقتصادى . وهذا لا يعنى بالطبع أنه يمكن إهمال الجوانب التكنيكية فى التخطيط .

وتظهر الجوانب التكنيكية بصفة خاصة عندما يتعين التأكد من أن الأهداف والوسائل **تتناسب مع بعضها البعض** ، وأنها **متسقة** ، وأنها تتفق **والإمكانيات** الموضوعية وأنها تعبر عن **الأولويات** المقررة .

ويترتب على كون التخطيط نشاطاً اقتصادياً واجتماعياً يقتضى قرارات سياسية ، بالإضافة إلى ذلك ما يلى :

١ ــ إن إعداد خطة اقتصادية عمل لا ينحصر فى جهاز التخطيط وحده ، بل إن ثمة نشاطاً اجتماعياً وحكومياً . ولذلك فإن القاعدة العامة هى أن أجهزة التخطيط فى البلاد التى يلعب فيها التخطيط دوراً حقيقياً ، ليست مجرد أجهزة إدارية بل إنها تحتل مركزاً فى مستوى عال من جهاز الحكم ذاته .

وبالطبع لا يمكن إجراء أعمال تحضير الخطة كلها فى مستوى الهيئات الحكومية المركزية . بل إنه لكى تكون الخطط واقعية يجب أن يكون هناك تداول شبه مستمر للبيانات والتقديرات بين الأجهزة المركزية للتخطيط والوحدات الاقتصادية المكلفة بالإنتاج والتوزيع . وفى داخل كل وحدة يجب أن يتم الاتصال بالمنتجين أنفسهم .

٢ ــ إن التخطيط لا يمكن أن يتحقق فى أى إطار اقتصادى واجتماعى وسياسى : فثمة هياكل معينة اقتصادية واجتماعية وسياسية تسمح بوجود تخطيط حقيقى ، وهياكل أخرى اقتصادية واجتماعية وسياسية يترتب عليها ألا تتحول الخطط إلى واقع أبداً ، أو أن يكون تأثير الخطط على الواقع محدوداً للغاية . وفى مثل هذه الحالات الأخيرة لا يكون هناك تخطيط حقيقى وإنما برمجة اقتصادية .

وبعد هذه الملاحظات الأولية ، ننتقل إلى الجوانب التكنيكية فى التخطيط .

ويمكن دراسة تلك الجوانب فى مستويات ثلاثة : فهناك تكنيك المعرفة السابقة على إعداد الخطة ، والوسائل التكنيكية لإعداد الخطة ، وأخيراً الوسائل التكنيكية لأعمال الخطة .

أولا : الاساليب التكنيكية للمعرفة

لقد قلنا منذ لحظة إن التخطيط يرمى إلى تحديد أهداف للتنمية الاجتماعية والاقتصادية . ومن الواضح أنه لكى يمكن تحقيق تلك الأهداف يجب ألا تكون مجرد تعبير عن إرادة أو رغبات المخططين (أو أى سلطة اجتماعية أو حكومية) ، بل يجب أن يراعى فى تحديدها بكل دقة الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الموجودة فى اللحظة التى يبدأ فيها تنفيذ الخطة ، وكذلك الإمكانيات الموضوعية لتعديل تلك الظروف .

ولذلك فإنه يتعين قبل صياغة الأهداف التى يمكن تحقيقها التعرف الكامل على قدر الإمكان على الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية السائدة .

وبدقة أكبر ، يتعين أن ندرك بالتحديد الكافى الوضع الحالى والتطور الماضى من حيث إنه يمكن أن يفيد فى تلمس إمكانيات التطور المقبل .

وليس القصد هنا أن نفحص تفصيلاً **الأدوات الاحصائية** (وأدوات القياس الاقتصادى) التى تجعل جهود **إدراك الحاضر والماضى القريب** أكثر ثمرة . ويمكن أن نعدد بعضاً من الأدوات الأساسية لتلك المعرفة ، وأن نبين المجالات التى يتعين بنوع خاص الحصول على البيانات الخاصة بها .

(أ) البيانات المطلوبة :

إن أهم المجالات التى يمكن معرفتها عن طريق البيانات الإحصائية هى :

١ – مجال السكان :

– عدد سكان البلد فى أقرب تاريخ ممكن لوقت بدء التخطيط .

– التوزيع الجغرافى للسكان ، أو بعبارة أدق مواقع السكان بالنسبة للثروات الطبيعية ووسائل الإنتاج والنقل .

– تركيب السكان بحسب السن ، وكذلك التركيب الاجتماعى والمهنى على النطاق القومى والإقليمى .

ومن نافلة القول أن نتحدث عن أهمية البيانات الخاصة بتركيب السكان بحسب السن . فتلك البيانات تسمح بتحديد عدد الأشخاص الذين يمكن أن يكون لهم نشاط إنتاجى . كذلك يكشف التركيب المهنى عن أنواع النشاط التى يمكن تنميتها بسهولة أكبر والقطاعات التى تقتضى جهداً خاصاً فى **التأهيل المهنى** مع مراعاة الأهداف طويلة الأجل .

وبالطبع من المرغوب فيه تماماً ، فى مجال السكان ، أن تحصل على بيانات عن عدد السكان فى فترات مختلفة لنتمكن من تحديد معدل التغيرات التى طرأت على سكان البلد .

وعلى أية حال لابد من تكملة البيانات الإحصائية الخالصة المتعلقة بالحجم الإجمالى للسكان بمعرفة معدلات الوفيات والمواليد على حسب السن وبقدر الإمكان على حسب الفئات الاجتماعية المهنية . فهذا عامل يساعد على تحديد حجم السكان

فى المستقبل وتركيب السكان فى فترات مختلفة بشرط إجراء التقديرات المعقولة للتغيرات التى يحتمل أن تطرأ على تلك المعدلات .

٢ ـ مجال الإنتاج :

يجب تقدير المنتجات الرئيسية من حيث الحجم والقيمة . وبقدر الإمكان يجب أن نعرف علاوة على الإنتاج الجارى ، قدرات الإنتاج التى يمكن استخدامها فوراً .

٣ ـ البيانات الخاصة بالتجارة الخارجية :

ـ يجب معرفة الواردات من حيث الكمية والقيمة والمصدر .

ـ ويجب الحصول على نفس البيانات بالنسبة للصادرات .

ويجب دراسة الاتجاهات الماضية وتقدير الاتجاهات المحتملة ، وبحث إمكانيات النفاذ إلى أسواق جديدة .

٤ ـ البيانات الخاصة بالموارد والاستخدامات :

يمثل مجموع الإنتاج المحلى والواردات فى فترة معينة ، سنة مثلا ، ما يسمى « الموارد المتاحة الجارية » لهذه الفترة .

وفى مقابل معرفة تلك الموارد ، لابد من معرفة « الاستخدامات » التى استخدمت فيها .

وتلك الاستخدامات أنواع أربعة أساسية :

(ا) **الاستهلاك النهائى الجارى** الذى يجب تقسيمه إلى استهلاك الأفراد واستهلاك الدولة والهيئات العامة ، ومن المرغوب فيه إجراء تقسيمات أكثر دقة على حسب أنواع الاستهلاك .

(ب) **الاستثمارات** التى تمثل المنتجات التى لا تستهلك حتى فى الإنتاج الجارى . فتنقسم الاستثمارات إلى طائفتين أساسيتين :

ـ الاستثمارات فى رأس مال ثابت ، أى فى المبانى والمعدات ، إما بالإضافة إلى ما هو قائم فعلا وإما لتحل محله .

ـ الاستثمارات فى المخزون ، وتتمثل فى زيادة المخزون من مواد يمكن استخدامها فى أى لحظة .

وبالطبع يمكن إجراء تقسيمات أكثر دقة على حسب الهدف من الاستثمار .

(حـ) **الاستهلاك الوسيط** أى استخدام بعض المنتجات فى عمليات الإنتاج. فمثلا المنتجات الزراعية ـ كالحبوب التى تستخدم فى التقاوى أو فى علف الحيوان ـ تعتبر استهلاكا وسيطاً ، وكذلك الشأن فى الصلب الذى يستخدم فى الصناعات الميكانيكية أو فى التشييد .

(د) **الصادرات** وهى النوع الأخير من الاستخدامات .

ويجب تقدير كل تلك الاستخدامات لفترة معينة لكى نعرف تركيب الاستخدامات بالنسبة لمختلف المنتجات وكذلك احتياجات كل منها من الاستهلاك الوسيط .

٥ ـ تداول المنتجات وتوزيع الدخول :

يجب أن نضيف إلى البيانات الخاصة بالسكان والإنتاج والتجارة الخارجية والموارد والاستخدامات ، تلك البيانات المتعلقة بدورة مختلف المنتجات وأثمانها وبالدخول النقدية التى أدى إنتاج وتداول المنتجات إلى توزيعها . ومعرفة توزيع الدخول واستخداماتها أمر ذو أهمية خاصة .

٦ ـ معرفة الإمكانيات :

وعلاوة على ذلك لابد من قدر من البيانات التى تعبر عن **إمكانيات الاقتصاد** القومى أذكر منها البيانات التالية :

(ا) البيانات الخاصة بالمساحات المزروعة والمساحة القابلة للزراعة ، مع معلومات بقدر ما يمكن عن طبيعة الأرض ونوع المحصولات التى يمكن أن نزرع فيها (وبصفة خاصة خرائط التربة) .

(ب) البيانات الخاصة بسقوط الأمطار وبالظروف الجوية بصفة عامة .

(حـ) كشف بالمواقع المائية التى يمكن استغلالها فى إقامة محطات توليد كهربا ، أو خزانات للرى .

(د) البيانات الخاصة بالمناجم التى يمكن استغلالها .

وبصفة عامة يجب أن تصطحب البيانات الخاصة بإمكانيات الاقتصاد القومى لبلد معين بتقدير للسمات الاقتصادية لتلك الإمكانيات ، أى بثمن التكلفة بالنسبة للمنتجات التى يمكن إنتاجها باستخدام تلك الإمكانيات . ومثل هذا التقدير كثيراً ما تتعذر صياغته فى حالة عدم وجود دراسات تكنيكية سابقة وطالما لم يستقر الا أى بعد على وسائل استغلال الإمكانيات المشار إليها ، ومع ذلك لابد من تقدير تقريبى حتى نستبعد من مجال المشروعات الممكنة ، على الأقل لفترة معينة ، استغلال الإمكانيات التكنيكية الذى يؤدى إلى ناتج ليس له قيمة اقتصادية نظراً للارتفاع المفرط لثمن تكلفته .

والتعداد السابق لا يرمى إلا إلى الإشارة إلى جزء من البيانات الأساسية الضرورية لتحضير خطة تنمية .

وأود أن أتحدث الآن عن طرق الحصول على تلك البيانات ، ومناهج عرضها ، والأساليب التكنيكية لاستخدامها فى إعداد الخطة . وسأعود فيما بعد إلى بعض المشكلات التى تثور فى البلاد المتخلفة .

(ب) طرق الحصول على البيانات :

إن طرق الحصول على البيانات متنوعة للغاية . ولهذا سأكتفى بالإشارة إلى النقاط التالية :

ثمة جزء من البيانات يمكن جمعه عن طريق الحصر أو التعداد . وهذا ما يحدث بالفعل بالنسبة للإحصائيات المتعلقة بالسكان ، والمعدات الرئيسية ، وبالثروة الحيوانية . . . إلخ .

وفى حالات أخرى يمكن جمع البيانات ابتداء من عينات إحصائية . ففى بلاد عديدة قليلة النمو (وحتى فى بلاد نامية) تكون مثلا أسهل طريقة لتقدير الإنتاج الزراعى هى الجمع بين تقدير غلة عينات من المحصولات المختلفة فى مناطق متجانسة وبين تقدير المساحة المزروعة فى تلك المناطق . وعلى ذلك فالمحصول لا يجرى حصره بشكل مباشر . ويمكن استخدام هذه الطريقة فى مجالات اقتصادية أخرى وبالنسبة لوقائع اقتصادية أخرى . فالإنتاج الحرفى مثلا يمكن تقديره بهذه الطريقة .

وفى حالات ثالثة تجمع البيانات عن طريق البحث التكنيكى . وهذا هو الشأن فيما يتعلق بالمساحات الصالحة للزراعة . والمواقع المائية ، والمناجم . . . إلخ . وقد يكون من المفيد أن نشير إشارة عابرة إلى أن التصوير الشمسى يلعب دوراً متزايداً فى هذا المجال . ويمكن استخدامه كذلك فى تقدير ثروة البلاد من الغابات .

(ح) طرق عرض البيانات :

وبفحص طرق تقديم البيانات نقترب من المشكلات المتعلقة بإعداد الخطة ، وذلك لأن تقديم البيانات يجب أن يخضع بقدر الإمكان لمقتضيات هذا الإعداد :

ويمكن أن نميز بين ثلاث طرق أساسية لتقديم البيانات التى ستستخدم فى التخطيط :

١ ــ وضع البيانات فى شكل جداول :

والطريقة الأولى لتقديم البيانات هى إعداد جداول إحصائية ومحاسبية . وأود أن أتحدث قليلا عن هذه الطريقة .

فيجب إبراز أنه فيما يتعلق بالبيانات الخاصة بالنشاط الاقتصادى الجارى تقدم « المحاسبة الاقتصادية القومية » إطاراً ملائماً للغاية . فهذا الإطار يجعل من الممكن أن نقدم فى صورة متكاملة تقريباً مختلف **الأشخاص الاقتصاديين** مثل : المشروع والأسرة ، (بعد تقسيمها إلى فئات) والإدارة ، والمؤسسات المالية والمصرفية والتأمينية والعالم الخارجى ، وكذلك مختلف العمليات التى يقوم بها هؤلاء الأشخاص ، الإنتاج ، الاستهلاك ، الاستثمار ، توزيع الدخل ، التحويلات ، القروض ، تسديد الديون ، البيوع . . . إلخ .

ويمتاز إطار المحاسبة القومية بأنه يمكن استخدامه فيما بعد فى مرحلة إعداد الخطة بقصد التحقق من اتساق تقديرات التخطيط .

ويمكن أن نستخلص من المحاسبة القومية ما يسمى « الكميات الإجمالية القومية » مثل : الإنتاج القومى ، الدخل القومى ، الناتج القومى ، الاستثمار الكلى ، الاستهلاك الفردى ، الاستهلاك الجماعى . . . إلخ . وتلك الكميات الإجمالية مفيدة جدا فى إعداد الخطة .

ولكنه يكون من الخطير أن نقتصر ، فى الأعمال التحضيرية التى تؤدى إلى إعداد الخطة ، على البيانات التى يمكن التعبير عنها محاسبياً مثل تلك التى ذكرناها فى السطور السابقة . فالواقع أن عدداً كبيراً من البيانات الضرورية لإعداد الخطة متعلق كما سبق أن قلنا **بإمكانيات اقتصادية** ، ولذلك فهى لا تصلح للإفراغ فى قالب محاسبى للنشاط الاقتصادى الجارى .

وهناك ، من ناحية أخرى ، بيانات يمكن اشتقاقها من المحاسبة القومية الجارية (عن طريق بعض الحسابات) أو يمكن تقديرها مباشرة . وعلينا أن نبحث الآن طرق تقديم هذا النوع من البيانات .

٢ — المعاملات والعلاقات الاقتصادية والتكنيكية والاجتماعية :

يمكن ابتداء من البيانات الخاصة بالنشاط الاقتصادى الجارى إعداد عدد من العلاقات تعتبر معرفتها أمراً بالغ الأهمية فى تحضير الخطة . وسأذكر من بين هذه العلاقات (التى يتخذ بعضها شكل معاملات أو أرقام قياسية) مما يلى على وجه الخصوص :

(ا) إنتاجية العمل فى قطاعات مختلفة وفى أنواع مختلفة من المشروعات ومن وحدات الإنتاج . ونحن هنا بصدد نسبة تجمع بين العمل المبذول وكمية المنتجات التى نحصل عليها بفضله أو « قيمة » تلك المنتجات ، مقدرة بالأثمان الجارية أو بأثمان اتفاقية (مثل أثمان فترة معينة) .

(ب) الغلة الزراعية ، التى تسمح بالربط بين معرفة المساحات المزروعة والمنتجات المتحصلة عن كل وحدة مساحية .

(ح) غلة الماشية (غلة « قطيع أو دابة » متوسطة من اللحوم عند الذبح ، أو متوسط الغلة من اللبن للبقر الحلوب ... إلخ) .

(د) معاملات رأس المال التى تبين مقدار رأس المال الذى تعين أو يتعين استثماره فى فرع معين من فروع النشاط الاقتصادى للحصول على حجم إنتاج معين أو قيمة إنتاج معينة .

(ه) المعاملات التكنيكية أو معاملات المدخلات الجارية التى تبين الكميات

التى يتعين استخدامها من المنتجات الوسيطة للحصول على منتج نهائى معين . مثل ، كمية الكهرباء اللازمة للحصول على طن من الألومنيوم ، أو كمية خام الحديد اللازمة للحصول على طن من الصلب . . . إلخ .

وفيما يتعلق بمعاملات المدخلات الجارية ، لابد من الإشارة إلى أن المدخلات يمكن حسابها بالكميات العينية أو بالوحدات النقدية ، أو بالعمل المنفق فى كل طائفة من المنتجات (وتقاس تلك المنتجات نفسها إما بوحدات عينية ، طن صلب مثلا — وإما بوحدات نقدية : مليون فرنك مثلا من إنتاج نوع كذا أو كذا) ويجب كذلك الإشارة إلى أن المدخلات التى يجرى حسابها يمكن أن تكون المدخلات المباشرة أو المدخلات الكلية . والمدخلات المباشرة هى التى تحدد ما يستهلك بالضرورة من منتج معين من أجل الحصول على كمية محددة من منتج آخر . مثلا : كمية الفحم اللازمة مباشرة للحصول على طن صلب . أما المدخلات الكلية فهى تمثل بالنسبة لكل طائفة من المنتجات مجموع المدخلات المباشرة وغير المباشرة . مثلا : عند إنتاج كمية معينة من منتجات الصلب لابد من الاستهلاك المباشر لكمية معينة من الفحم (مدخل مباشر) واستخدام كمية أخرى منه بطريقة غير مباشرة . وفى هذه الحالة يتعين مراعاة :

— كميات الفحم المستهلكة فى إنتاج خام الحديد اللازم لإنتاج كمية معينة من منتجات الصلب .

— كميات الفحم المستهلكة فى نقل هذا الخام بقصد الحصول على تلك الكمية من منتجات الصلب .

— كميات الفحم اللازمة لنقل المنتجات الأخرى الضرورية للحصول على تلك الكمية من منتجات الصلب . . . إلخ .

والمدخلات غير المباشرة تكون بالطبع أكبر من المدخلات المباشرة ، وبالتالى من المهم معرفتها . ولنضرب مثلا من صناعة الصلب السوفيتية حيث المدخلات غير المباشرة من الفحم أكبر بثلاث مرات من المدخلات المباشرة ، والمدخلات غير المباشرة من الكهرباء فى صناعة الصلب يبلغ ٣٥٠٪ من المدخلات المباشرة . ويجرى حساب المدخلات غير المباشرة بالاستعانة بجداول العلاقات بين القطاعات ثم قلب المرصوصة

الجبرية* التى تمثل تلك العلاقات :

(و) معاملات مرونة الطلب على مختلف المنتجات عند تغير الدخل .

(ز) معاملات مرونة الطلب على مختلف المنتجات عند تغير الثمن (وبالطبع ليس من المجدى حساب هذه المعاملات فى غير حالة المنتجات الهامة) .

(ح) معاملات نمو عدد معين من الكميات الاقتصادية خلال فترة معينة حديثة نسبياً وأهم تلك المعاملات هى معاملات نمو السكان والدخل القومى والاستثمار .

(ط) معاملات النمو النسبى ، وتمثل المعاملات التى توضح العلاقات التى أمكن ملاحظتها فى بلد معين بين معدل نمو الدخل القومى ومعدل نمو استهلاك الكهربا أو الفحم أو الصلب أو أى منتج آخر يعتبر هاماً .

(ى) العلاقات التى تمت ملاحظتها مؤخراً بين بعض الكميات الاقتصادية الجوهرية . مثلا معدل التراكم الذى يعبر عن العلاقة بين ذلك الجزء من الدخل القومى الذى لا ينفق فى الاستهلاك وبين الدخل القومى الكلى . ومثل آخر : معدل تكوين الفائض الاقتصادى ، أى العلاقة بين ذلك الجزء من الدخل القومى الذى لا يستهلكه المنتجون وبين الدخل القومى الكلى .

والمعاملات والعلاقات المشار إليها أعلاه هى تلك التى اتسم بها اقتصاد البلد المعنى فى لحظة أو لحظات معينة . ومن المهم معرفتها لتكوين فكرة عن الوضع الحالى وتطوره الأخير ، وكذلك لتقدير إلى أى حد يمكن تعديل ذلك الوضع .

ومع ذلك فيمكن أن نضطر عند إعداد الخطة لاستخدام ، ليس فقط المعاملات والعلاقات الخاصة بالاقتصاد القومى الذى تعد الخطة له ، وإنما كذلك المعاملات والعلاقات الموجودة فى اقتصاديات أخرى . ويكون الحال كذلك بصفة خاصة فيما يتعلق ببعض المعاملات التكنيكية ، وبعض معاملات رأس المال ، والمدخلات إلى المخرجات . ومعرفة هذه المعاملات الأجنبية قد تصبح عظيمة الأهمية عند إجراء التقديرات الخاصة باحتياجات الاستثمار أو الاحتياجات من المنتجات الوسيطة التى ستتولد عن تنمية بعض فروع الإنتاج . كذلك من المهم فيما يتعلق بالمعاملات والعلاقات التى يتميز بها الاقتصاد القومى عدم الاكتفاء بمعرفة المعاملات

---

* المرصوصة الجبرية Matrice — المترجم .

المتوسطة . بل يجب معرفة القيم المختلفة لتلك المعاملات فى مختلف المناطق وفى الأنواع المختلفة من المشروعات أو وحدات الإنتاج .

فبمعرفة غلة التربة مثلا من محصول معين فى مختلف الظروف التكنيكية لزراعته أمر مفيد للغاية لتحديد التقديرات الخاصة بالإمكانيات العامة لزيادة غلة هذا المحصول فى البلد المعنى بالتخطيط . كذلك يمكن الاهتداء بالمعاملات السائدة فى الوحدات التجريبية أو المزارع الطليعية عند التحضير للخطة بشرط مراعاة الظروف الخاصة التى أمكن فيها الحصول على تلك المعاملات .

٣ ـ الخرائط :

وأخيراً فإن ثمة عدداً كبيراً من الحالات يكون من المفيد فيها تقديم بعض البيانات الاقتصادية والاجتماعية فى شكل خرائط . فالخرائط الجغرافية التى تبين كثافة السكان فى مختلف المناطق ، وخرائط خصوبة الأرض ، وخرائط المحصولات وخرائط توزيع المناجم ، والمواقع المائية . . . إلخ تعتبر دليلا ثميناً عند التحضير للخطة وعند إعداد القرارات الخاصة بتوطين مختلف الأنشطة الصناعية والزراعية . ولابد من أن نشير هنا إلى ما يلاحظ كثيراً من عدم إعطاء أجهزة التخطيط الاهتمام الكافى للجانب الجغرافى والمكانى للمشكلات مما يشكل نقيصة فى عملها .

ثانياً : الأساليب التكنيكية لتحضير خطة اقتصادية

وبانتهاء الأعمال التحضيرية (التى تنحصر فى جمع البيانات وتحضيرها) يمكن الانتقال إلى مرحلة إعداد الخطة بالمعنى الدقيق .

وتختلف طرق الإعداد باختلاف البيانات المتاحة . وبصفة عامة سأفترض أن هناك قدراً كافياً من البيانات المتوافرة ، دون أن نصل إلى مستوى بلد صناعى متقدم . وأود من ناحية أخرى ملاحظة ما يلى :

لقد أطلق فى عدد من البلدان اسم « خطط اقتصادية » على وثائق ليست فى الواقع إلا تجميعاً لمشروعات استثمار (عامة أو خاصة) تم اختيارها بطريقة تحكمية ، وتبدو فى مجموعها متلائمة مع الإمكانيات المالية والقوى الاقتصادية للبلد المعنى . وفى مثل هذه الحالات حيث لا يوجد إلا مجرد تجميع لمشروعات بغض

النظر عن مدى اتساقها أو حسن اختيارها ، لا يمكن الحديث عن « تخطيط » بالمعنى الصحيح للكلمة . ولذلك فليس ثمة حاجة إلى تكنيك خاص لإعداد تلك الخطط المزعومة .

وعلى العكس من ذلك ، لابد من وسائل تكنيكية محددة للتحضير لنوعين من الخطط التى تمارس على نطاق واسع ، الخطط التى تقع فى إطار البرمجة الاقتصادية (وتسمى أحياناً « التخطيط التأشيرى ») وتلك التى تقع فى دائرة التخطيط بالمعنى الدقيق ، أى التخطيط الشامل والإلزامى .

والواقع أن الأساليب التكنيكية التى يتطلبها النوع الثانى أصعب من تلك التى تلزم للبرمجة الاقتصادية . وبعبارة أخرى إن تلك الأساليب تحتوى أساليب البرمجة وتتجاوزها . وهذا ما يدعونى إلى تركيز الانتباه فى هذا العرض على أساليب الإعداد اللازمة للتخطيط الإلزامى والشامل ، وهو الوحيد الذى يستجيب لمقتضيات التقدم الاجتماعى .

ولوصف الأساليب التكنيكية لإعداد الخطة ، لابد أولا من إلقاء نظرة عامة على طرق الإعداد ، وبعد إجراء بعض ملاحظات حول وضع البلاد قليلة التصنيع التى تطرق سبيل التخطيط ، ينبغى تحليل بعض مشكلات الإعداد التى تبدو أكثر تعقيداً من غيرها .

(أ) نظرة عامة على إعداد خطة تنمية :

ترجع الصعوبة فى تقديم نظرة عامة على مجموع طرق إعداد خطة التنمية إلى عدة أسباب :

والسبب الأول منها هو تعقيد هذه الطرق والطابع التجريبى * الذى تتميز به بعضها .

والسبب الثانى هو وجود عدة طرق ممكنة تشترك فيما بينها فى بعض السمات ولكنها تتميز عن بعضها البعض بسمات أخرى ويستحيل فحص كل منها على حدة فى

---

* التجريبى empirique والتجربى expé rimental — المترجم .

إطار هذا البحث الوجيز ، لا سيما وأنه يحدث كثيراً أن يستخدم عدد من هذه الطرق فى نفس الوقت .

ولاعتبارات عملية سأقتصر هنا على تقديم طريقة تلائم بنوع خاص إعداد خطة أولى للتنمية . وهذا الاختيار لا يعنى بحال أنى أعتبر أن الطرق الأخرى لا تصلح فى ظروف أخرى .

والطريقة التكنيكية للتخطيط التى سأعرضها الآن تمر أساساً بالمراحل الآتية :

١ ـ إعداد التوجيهات :

وأولى تلك المراحل هى مرحلة إعداد التوجيهات الخاصة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية .

فى المرحلة الأولى لإعداد الخطة ، يجب أن تحدد السلطات السياسية التوجيهات الخاصة بالأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للتنمية خلال الفترة التى تعد لها الخطة . وعلى حسب الظروف يمكن أن تكون هذه التوجيهات مفصلة ، أو أقل تفصيلا ، ولكنه من الواضح أنها لا يمكن أن تدخل فى التفاصيل الدقيقة لأن السلطات السياسية ليست فى وضع يسمح لها بإعداد تلك التفاصيل بشكل مرض نظراً لما تمتاز به من طابع تكنيكى اقتصادى ، ولأنه لا يكون هناك محل للتخطيط إذا كانت التوجيهات تزعم لنفسها القدرة على تحديد عدد كبير من الأهداف مع ما يتضمنه ذلك من احتمال عدم الاتساق بينها .

ولذلك فلابد أن يكون للتوجيهات طابع عام بالقدر الكافى .

وعلى حسب الظروف يمكن أن تتعلق الأهداف الواردة فى التوجيهات ببعض الكميات الاقتصادية الإجمالية مثل مقدار الدخل القومى الذى يتعين بلوغه فى نهاية الخطة . ومقدار الاستثمارات التى يتعين إجراؤها خلال فترة الخطة أو معدل التراكم الذى يتعين بلوغه فى نهايتها ، أو بأهداف عينية أكثر تحديداً مثل كميات معينة من الصلب والكهربا وغيرها من المنتجات يتعين الحصول عليها فى نهاية الخطة .

كذلك يمكن أن تحدد التوجيهات بعض الأولويات أو تحدد بعض نسب استخدام الدخل القومى أو نسب الاستهلاك .

وبالطبع يجب ألا تتحدد التوجيهات (والسلطة السياسية هى التى تحددها بحيث تصبح ملزمة فى إعداد الخطة) بطريقة مجردة، بل تستند إلى أعمال تحضيرية تقوم بها أجهزة التخطيط.

والواقع أن تحضير التوجيهات نفسه يجب أن يفتح حواراً بين جهاز التخطيط وبين أعلى السلطات السياسية. فمثلا، يمكن أن يقدم جهاز التخطيط للسلطات السياسية عدة إمكانيات للتنمية على أساس المستوى الحالى لقوى الإنتاج والجهود التى يمكن بذلها خلال فترة الخطة، وهكذا يقترح جهاز التخطيط درجات مختلفة من الجهود ويكون على السلطات السياسية أن تختار الأهداف الاقتصادية والسياسية التى تلائم اتجاهاتها من حيث المحتوى وتتناسب من حيث وسائل تحقيقها مع مدى المجهود الذى ترى السلطات السياسية أنه من الممكن بذله خلال فترة التخطيط المعينة.

ولم نحدد فيما سبق فترة التخطيط، ويجب أن نذكر هنا أن التخطيط يجب أن يفضى بصفة عامة إلى تحضير خطط لفترات متفاوتة. والواقع أن كل تخطيط شامل وإلزامى يقوم على نوعين أو ثلاثة أنواع من الخطط:

(ا) الخطة طويلة الأجل التى تغطى فترة تتراوح ما بين ١٠، ١٥ سنة وهى ترمى إلى تحديد الأهداف البعيدة التى لا يمكن بلوغها إلا بمجهود متصل لفترة طويلة. ومثل هذه الأهداف تساعد على تحديد الاتجاهات التى يجب أن يتحرك الاقتصاد والمجتمع فيها خلال الفترات الأقصر.

والخطط طويلة الأجل لا تحدد فى العادة أهدافاً دقيقة مبينة كمياً على وجه الدقة (وإن كان من المرغوب فيه تقديم أرقام بالنسبة لبعض الأهداف ولو كانت تعبر عن حدود دنيا وعليا) وإنما تبين الاتجاهات التى يجب أن يسير فيها الاقتصاد والنسب التى يراد أن تظهر فيها الأنشطة الاقتصادية المختلفة فى نهاية فترة التخطيط الطويل الأجل. وبصفة عامة ينبغى ألا يكون للخطة طويلة الأجل طابع الجمود، لأنه لابد من تعديلها خلال الفترة التى تنفذ فيها لتدخل فيها نتائج الاكتشافات الجديدة والتغييرات التكنيكية ... إلخ التى يمكن أن تظهر خلال تلك الفترة.

(ب) الخطة الجارية، ويتراوح أجلها بصفة عامة بين أربع وسبع سنوات،

والتى تمثل ما يمكن أن يسمى « الشريحة العملية من الخطة الطويلة الأجل » . وتتحدد أهداف هذا النوع من الخطط الجارية على ضوء الوضع الراهن ، والاعتبارات السياسية ، وأهداف الخطة الطويلة الأجل .

(حـ) وأخيراً يكون من المفيد تماماً إعداد خطة عملية سنوية ، تمثل شريحة اثنى عشر شهراً من الخطة الجارية . وإعداد التوجيهات بهذا النوع الأخير من الخطط يحتاج إلى دراسات أكثر تفصيلا ، وذلك لأن أهداف الخطط السنوية تتحدد أساساً على ضوء مواجهة الوضع الراهن بأهداف الخطة الطويلة الأجل ، ومع ذلك فكثيراً ما يكون المجال مفتوحاً للاختيار فى حالات معينة ويتعين حسن الاختيار بتوجيهات سياسية .

وبعد أن تحدد السلطات السياسية على أساس واقعى توجيهات الخطة ، يبدأ إعداد المشروع الأولى للخطة .

٢ ــ إعداد المشروع الأولى للخطة :

والمرحلة الثانية من مراحل إعداد الخطة تتمثل فى إعداد مشروع أولى للخطة . وتختلف الوسائل التكنيكية التى يمكن استخدامها باختلاف نوع وكمية البيانات المتوافرة ، وكذلك تبعاً لمدى تحديد التوجيهات الخاصة بإعداد الخطة .

وكقاعدة عامة . يوجد طائفتان من الأساليب التكنيكية التى يمكن استخدامها فى هذه المرحلة : فهناك تكنيك التنقيب التدريجى من ناحية ، وتكنيك الحلقات الموصلة * من ناحية أخرى .

أما تكنيك التنقيب التدريجى فيستخدم على النحو التالى :

عند إعداد مشروع أولى للخطة نبدأ بعدد من الكميات الاقتصادية الجمعية الواردة فى التوجيهات السياسية أو المستخلصة منها . فمثلا يمكن أن تكون نقطة البداية هى المقدار الذى يجب أن يبلغه الدخل القومى والتراكم وكذلك الاستهلاك الجماعى ، وفى هذه الحالة يظهر الاستهلاك الفردى كصافى ما يتبقى من الدخل القومى .

وبمراعاة المحتوى المنشود سياسيا والممكن اقتصاديا للاستهلاك الجماعى والفردى

* التنقيب التدريجى prspection progressive ، الحلقات الموصلة chainons conductcurs المترجم .

والاستثمارات الأساسية وفروع الإنتاج الأساسية كما هى واردة بالتوجيهات يمكن حساب مقدار الموارد الجارية (التى تأتى من مختلف فروع الاقتصاد) التى **يجب أن تكون متوافرة عند نهاية فترة التخطيط** . وبمراعاة السياسة المنشودة والممكنة فى مجال الاستيراد والتصدير ، يمكن تقدير الكميات التى يتعين الحصول عليها محلياً من المنتجات الأساسية مع مراعاة إمكانيات البلد وطبيعة القطاعات التى يحسن أو يمكن أو يكون من المطلوب تنميتها بالأولوية على غيرها .

وبهذا الشكل يمكن التوصل إلى تحديد أهداف أولية لكل فروع الإنتاج والواردات والصادرات . وبالرغم من الجهد المبذول طوال عملية إعداد الأهداف الأولية لكى يتم تحديد أرقام ممكنة التحقيق سياسيا وتكنيكيا ويتسق بعضها مع بعض ، بالرغم من ذلك لابد فى هذه الظروف (وقبل أن نعتبر أن لدينا مشروعاً أوليا للخطة) أن نخضع هذه الأهداف لعدد من اختبارات الاتساق * .

واختبارات الاتساق التى يتعين إجراؤها على الأهداف الأولية هى فى الأساس ما يلى : —

(أ) **اختبارات الاتساق الداخلى** ، وهى بدورها من عدة أنواع :

١ — **الاتساق بين الموارد والاستخدامات الجارية** ، فمثلا يتعين التحقق بالنسبة للأصناف المختلفة من المنتجات الاستهلاكية ، من أن الكميات التى يجب استهلاكها وفقاً لمشروع الخطة فى حالته الراهنة ، ستكون متوافرة بالفعل على حسب البيانات المستخلصة من أهداف أخرى لنفس المشروع وبصفة خاصة تلك المتعلقة بالإنتاج والاستيراد والتصدير . وهذه التقديرات يجب ألا تقتصر بالطبع على الاستهلاك النهائى ، بل يجب أن تشمل أيضاً الاستهلاك الوسيط اللازم للحصول على المنتجات النهائية كما هى واردة فى أهداف المشروع الأولى للخطة .

وثمة أدوات تكنيكية تساعد على إجراء اختبارات الاتساق الداخلى منها :

المحاسبة القومية الاستطلاعية ، وهى يجب أن ترمى إلى أن تقدم بشكل مفصل

* الاتساق cohérence والتماسك consistence — المترجم .

الحسابات القومية للسنة الأخيرة للخطة بحيث تتفق فى محتواها مع الأهداف التى تحددت بشكل أولى .

والجداول الاستطلاعية للعلاقات بين القطاعات التى تبين العلاقات بين القطاعات المختلفة من الاقتصاد القومى كما يجب أن تكون نتيجة للتقديرات الواردة فى المشروع الأولى ومع مراعاة أثر التغيرات التكنيكية التى يمكن أن تحدث فيما بين إعداد الخطة وسنتها الأخيرة .

ولابد لإعداد هذه الجداول الاستطلاعية من معرفة العلاقات الأساسية الحالية وتعديلها جزئياً لمراعاة التغيرات التى لابد منها أو التى يكون من المرغوب إحداثها . وعلى ذلك يجب مراعاة التغيرات التكنيكية التى يحتمل أن تعدل من معاملات المدخلات والتغيرات فى قواعد الاستهلاك التى ستترتب على تنفيذ الخطة وكذلك التغيرات التى تطرأ فى مختلف المجالات : التجارة الخارجية ، الاستثمار . . . إلخ .

وإذا أثبتت الوسائل التكنيكية لاختبار اتساق الأهداف الأولية أنها ليست متسقة ، فإنه يكون من الضرورى بالطبع تعديل بعض تلك الأهداف حتى تصل إلى مجموعة متسقة من الأهداف . ويجب أن تراعى التعديلات الجديدة شروط الاتساق الأخرى التى سنتكلم عنها بعد قليل . وطبيعة التوجيهات السياسية ، والإمكانيات التكنيكية ومقتضيات النمو السريع التى يعبر عنها عادة فى التوجيهات الاقتصادية والسياسية .

وبعد سلسلة من الحسابات يمكن التوصل بطريقة **التقريبات المتوالية** إلى مجموعة من الأهداف المتسقة .

ولكن إذا كان الاتساق الداخلى فى مستوى الموارد والاستخدامات الجارية شرطاً ضرورياً للتوصل لإعداد خطة واقعية ، فإنه — كما سبق أن قلنا — ليس شرطاً كافياً . فالخطة الواقعية يجب أن تراعى عدداً آخر من المقتضيات التى يمكن التحقق — عن طريق اختبارات أخرى للاتساق الداخلى — مما إذا كانت قد احترمت أم لا : وأهم تلك المقتضيات يتعلق بطاقة قوة العمل المتوافر للاقتصاد القومى، فهذه الطاقة تشكل الحد الذى لا يمكن أن تتخطاه المهام التى تشملها خطة التنمية الاقتصادية لفترة معينة على أساس تقدير معين لإنتاجية العمل .

١ — **الاتساق فى مستوى القوى العاملة** : يجب أن يجرى حساب، على ضوء الأهداف المختلفة لإنتاج السلع والخدمات ، **لكميات اليد العاملة من مختلف درجات التأهيل اللازمة لتحقيق الأهداف المحددة .**

ويؤدى هذا إلى إعداد ميزانيات تفصيلية لليد العاملة . وبالطبع يتعين عند تقدير **الاحتياجات من اليد العاملة** مراعاة التحولات التكنيكية المنتظرة خلال فترة التخطيط ، وبالتالى التغيرات فى مستوى إنتاجية العمل التى تسمح بتخفيض كميات اليد العاملة اللازمة للحصول على بعض المنتجات .

وبعد تحديد احتياجات كل قطاع من اليد العاملة بصفة أولية ، يتم جمع الاحتياجات لليد العاملة فى مختلف القطاعات وعلى مختلف مستويات التأهيل ، ثم يقارن هذا المجموع بالموارد المحتملة على أساس الوضع الراهن مع مراعاة التغيرات المنتظرة فى عدد السكان الذين فى سن العامل وفى معدل النشاط ومعدلات الوفيات ومعدلات التأهيل المهنى .

وهنا أيضاً ، إذا لم يتحقق الاتساق يكون من الضرورى تعديل بعض برامج التأهيل المهنى أو تعديل بعض التقديرات التكنيكية لتخفيض أو زيادة احتياجات بعض القطاعات من اليد العاملة . وإذا لم تؤد هذه التعديلات إلى توازن (وهذا ما يحدث إذا كان مجموع الاحتياجات لليد العاملة يتجاوز ، أياً كان التكنيك المستخدم ، موارد البلاد) يكون هناك مجال لإعادة النظر فى بعض أهداف إنتاج السلع والخدمات .

وتثور مشكلة من نفس النوع عندما لا تسمح الأهداف المحددة بالوصول إلى العمالة الكاملة . ومع ذلك ، فلابد أن نشير فى هذه الحالة إلى أنه **بالنظر إلى عدم المرونة فى الاستخدام الممكن لمختلف فئات اليد العاملة وإلى مشكلات التأهيل المهنى** ، يمكن فى فترة تخطيط ليست طويلة بالقدر الكافى أن نضطر إذا كان البلد المعنى يعانى من بطالة ضخمة إلى التسليم بعدم امتصاص تلك البطالة بالكامل . والقرارات التى تتخذ فى هذا الصدد تكون جزئيا من اختصاص السلطة السياسية ، ولكن هذه السلطة يتعين عليها أن تراعى الآثار الاقتصادية التى تترتب على كل قرار يتخذ فى مجال العمالة .

٣ ـ الاتساق في مستوى التدفقات النقدية : ويتم التحقق منه من خلال الميزانية المالية الاستطلاعية وميزانية تقديرية لإيرادات ومصروفات السكان .

وإعداد هذه الميزانيات يكون محصلة لأهداف إنتاج السلع والخدمات فى مختلف القطاعات ، والتقديرات الخاصة باليد العاملة وكذلك بالقرارات المتعلقة بسياسة الأجور والأسعار .

ونظريـًّا ، يوجد دائماً سياسة للأجور والأسعار تتفق ، أى تتسق ، مع التوازن فى الميزانيات التقديرية للموارد والاستخدامات بما فى ذلك موارد واستخدامات اليد العاملة ، ولكنه ليس من المؤكد دائماً أن تكون سياسة الأجور والأسعار التى تتفق والتوازن مقبولة اجتماعيـًّا (فقد تقتضى مثلا نمواً بطيئاً أكثر مما ينبغى لبعض الدخول أو تجميد بعض الأجور عند مستوى لا يرتضيه المنتجون) . وهنا يتعين أيضاً إجراء التعديلات اللازمة بالاستعانة بالميزانيات الاستطلاعية للإيرادات والمصروفات وللتدفقات المالية . فإذا لم تؤد هذه التعديلات إلى صياغة سياسة مقبولة للأجور والأسعار فإنه يصبح من الضرورى تعديل بعض التقديرات الخاصة بالكميات العينية وهذا أمر يقتضى بالطبع تبادل الرأى بين السلطات السياسية وأجهزة التخطيط .

(ب) تقدير المعدات اللازمة :

ويمكن بعد تحديد الأهداف المادية المتسقة أن نستنتج منها المعدات التى يجب توافرها عند نهاية الخطة لضمان تحقيق تلك الأهداف . وهذه المعدات تتمثل فى الآلات وأدوات العمل من مختلف الأنواع (وتتوقف أنواع المعدات على طبيعة التكنيك الذى وقع عليه الاختيار) ومن المبانى (والمقصود هنا هو المبانى الضرورية للمشروعات الإنتاجية والمبانى الخاصة بالمرافق العامة وتلك اللازمة للإسكان على ضوء سياسة الإسكان التى تقررت) .

وفى الحدود التى يمكن فيها ، فى هذه المرحلة الأولية ، إجراء اختيار تقديرى فيما يتعلق بتوطين مختلف الأنشطة الإنتاجية ، يتعين إجراء تقديرات تتعلق بطاقة وسائل النقل التى ستكون البلاد فى حاجة إليها .

وبهذا الشكل نتوصل إلى جدول للقدرات الإنتاجية التى يتعين توافرها عند نهاية

فترة التخطيط من أجل تحقيق الأهداف المحددة . ويعتبر أن هناك اتساقاً فى هذا المجال إذا كانت الأهداف ليست أعلى من قدرات الإنتاج التى يقدر توفيرها، وليست كذلك أقل منها بشكل ملموس (لأن هذا يعنى خلق قدرات إنتاج لا تستخدم ، أى إنه تبديد للموارد)[1] .

(حـ) الاتساق الوسيط :

وعند هذا الحد لابد من إجراء اختبارات على ما يمكن أن أسميه « **الاتساق الوسيط** » .

وهذا الاصطلاح يعنى الاتساق بين الأهداف المقدرة **للسنة النهائية والعمليات التى يمكن ، والتى يجب ، أن تتم من اللحظة الحالية حتى السنة النهائية** — ومن المستحيل الدخول هنا فى تفاصيل الوسائل التكنيكية للتحقق من الاتساق الوسيط . ولذلك سأكتفى بالإشارة إلى ما يلى :

إحدى وسائل التحقق تتمثل فى أن نقدر بالنسبة لكل قطاع قدرات الإنتاج ، التى يجب خلقها وتلك التى يجب تجديدها (بسبب هلاكها المادى أو بسبب ما يتوقع من قدم معنوى لبعض المعدات) ، ثم يلى ذلك تقدير النفقات المالية اللازمة لخلق تلك المعدات أو تجديدها بالاستعانة بمعاملات رأس المال . وبعد جمع مجموع النفقات التى يتطلبها الحصول على قدرات الإنتاج اللازمة ، يجرى التحقق مما إذا كانت الاستثمارات المطلوبة على هذا النحو مضافاً إليها الاستثمارات التى **تنفق حاليا** (وسأعود لهذه النقطة بعد قليل) تتفق مع الموارد المالية للبلد كما ستكون بعد تنفيذ مشروع الخطة وعلى ضوء توجيهات السياسة الاقتصادية ، أى بما فى ذلك التوجيهات الخاصة بسياسة الأجور والأسعار (وذلك لأن المهم فى النهاية هو التوازن بين الدخول

---

(١) ليس من المتيسر دائماً تحقيق مساواة دقيقة بين قدرات الإنتاج والمنتجات وذلك بسبب التقطع الذى يتخذه فى بعض الأحوال تكنيك الإنتاج الأفضل اقتصادياً (فمثلا قدرات إنتاج الصلب يجب بصفة عامة أن تزيد « بوحدة زيادة » قدرها ٥٠٠,٠٠٠ طن فى السنة) فى حين أن الاحتياجات الداخلية التى يتعين إشباعها وإمكانيات التصدير حتى لو زادت بشكل متقطع لا تتبع بالضرورة ولا بنفس الدقة » معدلات الزيادة فى القدرات الإنتاجية .

المعدة « للاستهلاك » وبين « قيمة » المنتجات الاستهلاكية التى ستكون متاحة بالمستوى المختار لأسعار الاستهلاك) .

والواقع أن المشكلة أكثر تعقيداً مما يبدو ، لأن التوازن المالى الداخلى بشكل أحد الشروط الضرورية لكون الخطة واقعية (فى إطار سياسة الأجور والأسعار المقررة) ولكنه ليس شرطاً كافياً . فنى معظم الأحوال يكون هناك جزء من المعدات التى تحتاج إليها البلاد غير متيسر إنتاجه محليا ويتعين استيراده . ولهذا السبب يجب إجراء تقدير للاحتياجات المالية الخارجية والموارد المالية الخارجية التى تتفق مع تنفيذ المشروع الأولى للخطة موضوع الاختبار .

والميزانية التقديرية للعلاقات المالية الخارجية صعبة الإعداد للغاية . فإذا كان من الممكن أن نقدر ، بدرجة مقبولة من الدقة ، مقدار النفقات الخارجية اللازمة لتحقيق خطة تنمية معينة ، فإنه من العسير تماماً تقدير الإيرادات الخارجية التى تنتج من تنفيذ تلك الخطة . فى الحدود التى تترك فيها الخطة مجالا للإنتاج بقصد التصدير ، يكون من الصعب إجراء أى تقدير دقيق فيما يتعلق بالكميات التى سيتم تصديرها بالفعل وبالثمن الذى سيتم به التصدير . كذلك من الصعوبة بمكان تقدير مقدار المعونات المالية الخارجية التى يمكن الاعتماد عليها خلال فترة معينة . ومع ذلك لابد من إجراء تلك التقديرات أيا كانت الصعاب التى تعترض الطريق إليها . وكل ما يمكن أن نقوله هنا هو أن تلك التقديرات يجب أن تقوم على أسس « معقولة » بقدر الإمكان ، وخير دليل فى هذا المجال هو الخبرة والدراية بالأسواق الخارجية . وهذا لا يعنى بالطبع استبعاد استخدام بعض أدوات القياس الاقتصادى لتقدير قدرة الأسواق الخارجية على استيعاب منتجات معينة .

وتبين التجربة أن الحسابات الأولى المتعلقة بالميزانيات المالية الداخلية والخارجية تكشف فى معظم الأحوال عن وجود اختلال فى التوازن . وتصحيح الاختلال فى التوازن يقتضى بدوره إعادة النظر فى بعض الأهداف الأولية للخطة حتى نتوصل بعد التعديلات المتوالية إلى ميزانيات متوازنة .

وعندما تتوازن بالفعل مختلف الميزانيات المالية الأولية التى تغطى الفترة الوسيطة بأكملها سواء فيما يتعلق بالموارد المالية الداخلية أم بالموارد المالية الخارجية (على

الأقل توازن تقديري) يمكن عندئذ فقط أن نعتبر أن هناك اتساقاً (من هذه الزاوية) بين أهداف السنة النهائية وإمكانيات الفترة الوسيطة .

وبالطبع يجب ألا تقتصر اختبارات الاتساق فى الفترة الوسيطة على التقديرات المالية الخالصة وحدها . بل يجب أن تجرى هذه الاختبارات كذلك فيما يتعلق بالإمكانيات التكنيكية (أو التجارية) لتوفير قدرات الإنتاج المقررة فى نهاية المدة . ولذلك فلابد أن يدخل فى الاعتبار طول أجل بناء الأنواع المختلفة من المعدات (أو أجل استلامها من الخارج) . وطول تلك الآجال يعتبر عاملا له شأنه فى تقدير واقعية التقديرات الخاصة بقدرات الإنتاج التى ـ ب أن تتوافر فى نهاية مدة الأربع أو الخمس سنوات .

وبنفس الطريقة يجب التحقق من أن برامج التأهيل المهنى تتفق مع قدرات التأهيل الموجودة حاليا والسرعة التى يمكن أن تزاد بها تلك القدرات خلال فترة التخطيط . وفى مجال التعليم هناك طرق للحساب تسمح بحل مشكلات التقدير بسرعة نسبية . وهنا أيضاً يمكن أن تكشف الحسابات عن حالات عدم اتساق لا يمكن التغلب عليها . وفى هذه الحالة لابد من إجراء تعديلات من جديد .

وعند إجراء كل التعديلات التى يتطلبها الاتساق فى جميع الأوضاع المشار إليها يجب مراعاة الأولويات العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وبصفة خاصة ما أسميه « **الاتساق اللاحق** » الذى سأعرض له الآن .

(د) الاتساق اللاحق :

فلابد إذن من مجموعة أخرى من الاختبارات للتحقق من احترام هذا الاتساق اللاحق . وهى اختبارات ترمى إلى إلقاء الضوء على حقيقة المدى الذى يمكن فيه أن نعتبر بحق أن البرنامج المقدر بصفة أولية للسنة الأخيرة للخطة مرحلة مقبولة فى الطريق نحو تحقيق الأهداف المختارة للأجل الطويل .

ويجب التحقق مثلا مما إذا كان مدى استخدام الموارد ، وبصفة خاصة الموارد من اليد العاملة والكهربا والوقود . . . إلخ ، المقدر فى الخطة الجارية يبلغ حدا يجعل من المستحيل مستقبلا ، على الأقل لفترة من الزمن ، تحقيق أهداف أخرى .

ويجب التحقق كذلك مما إذا كانت الأهداف المقترحة لا تقتضى استهلاكاً من الكهربا بكميات يصبح من المتعذر معها تحقيق أهداف أخرى مقررة للفترة التالية لأنه يستنفد الموارد المائية للبلاد بحيث يصبح من الضرورى لتحقيق الأهداف التالية إنشاء محطات حرارية تعمل بوقود مستورد يؤدي استيراده إلى تعديل فى ميزان المدفوعات فى المستقبل بشكل يحول دون المحافظة على توازن العلاقات المالية الخارجية .

وبصفة عامة يجب التحقق مما إذا كانت الارتباطات الخارجية (بما تتضمنه من التزام بالتسديد) التى يقترح عقدها خلال الفترة الجارية من التخطيط لا تؤدى إلى نشأة أعباء تسديد فى الفترة التالية تهدد تنفيذ أهداف تلك الفترة بحدها من إمكانيات الاستيراد . وما تلك إلا بعض الأمثلة .

ويجب أن نشير فى مجال اختبارات الاتساق اللاحق إلى تلك الاختبارات المتعلقة بتقدير قدرات الإنتاج التى يجب أن تكون تحت الإنشاء فى السنة الأخيرة للخطة . فأى خطة اقتصادية ليست غرضاً فى ذاته . بل إن كل خطة لا تعدو أن تكون مرحلة فى عملية تنمية متصلة . ولذلك فإنه يجب فى السنوات الأخيرة من الخطة إنشاء قدرات الإنتاج التى يجب أن تكون متوافرة لسنوات الخطة التالية . وهذا يعنى من زاوية إعداد مشروع الخطة أنه من الضرورى إجراء تقدير أولى للاحتياجات من قدرات الإنتاج للسنوات التالية للسنة الأخيرة فى الخطة التى يجرى تحضيرها حاليا ، وأن يستخلص منها النتائج الخاصة بقدرات الإنتاج التى يجب أن تكون تحت الإنشاء خلال السنة الأخيرة من الخطة الجارية التى يجرى تحضيرها .

وبتعديل أهداف مشروع الخطة على هذا النحو نضمن أن تكون قدرات الإنتاج التى ستكون تحت الإنشاء فى السنة الأخيرة فى مستوى مقتضيات التنمية اللاحقة ، ويمكن عندئذ أن نقول إن الاتساق قد توافر لمشروع الخطة من هذه الزاوية .

وباختتام تلك الأعمال التى أشرنا إليها أعلاه (والتى تقتضى الاتصال بالفنيين وبالقيادة السياسية) يكون قد تم إعداد المشروع الأولى للخطة . ومن هنا تبدأ **المرحلة الثالثة فى إعداد الخطة .**

٣ ــ إعداد خطط فروع النشاط :

وفى المرحلة الثالثة من إعداد الخطة (فى إطار تكنيك التخطيط الذى نعرض له الآن) ننتقل إلى إعداد خطط الفروع . فلابد من الإشارة أنه فى المرحلة السابقة من التحضير للخطة (المرحلة التى وصفناها أعلاه) تكون الأهداف المحددة لكل فرع ما زالت ذات طابع عام ، إلا استثناء . وبصفة خاصة لم نحاول فى المرحلة السابقة إجراء تقدير دقيق للظروف التكنيكية التى يتم فيها توفير الموارد الجارية المختلفة . لقد اكتفينا فى هذا المجال بفروض عامة قابلة للتعديل لا سيما إذا أثبت التحليل أنها ليست أفضل الظروف من الناحية الاقتصادية .

ولذلك فإننا فى المرحلة الحالية من مراحل إعداد الخطة يتعين علينا أن نحدد بالنسبة لكل فرع وحدات الإنتاج التى ستقدم الموارد اللازمة ، كما تحدد كذلك إذا كان من الضرورى خلق وحدات جديدة أم أنه يكفى تطوير الوحدات القديمة . ولابد لهذا التحديد من حل مشكلات تتعلق بالتوطين وبنوع التكنيك .

فنحن إذن بصدد مجموعة جديدة من القرارات التى يتعين اتخاذها . وهذه القرارات تتعلق جوهريا بالوسائل التى يجب تشغيلها لضمان تحقيق الأهداف التى سبق تحديدها (تحديداً أوليا) فى أفضل الظروف . وتستند القرارات هنا بشكل أساسى على اعتبارات تكنيكية واقتصادية تتعلق بالسمات المميزة لكل فرع من فروع الاقتصاد التى يراد تنميتها . ويجب أن نراعى بصفة خاصة المستوى التكنيكى للمشروعات القائمة ، وسائل المواصلات بين تلك المشروعات ، مواقع المواد الأولية ومصادر الطاقة المحركة ، مراكز الاستهلاك . . . إلخ والواقع أن جزءاً من هذه الاعتبارات يتعلق فى نفس الوقت بفرع الاقتصاد الذى تعد خطته التفصيلية وبالنشاط الاحتمالى لفروع اقتصادية أخرى (مثلا تلك التى تقدم له المواد الأولية أو الطاقة المحركة) . وبنفس الطريقة ينبغى مراعاة اعتبارات خارجية بالنسبة للفرع عندما يتعين فحص الميزانيات الإقليمية لليد العاملة من أجل حل مشكلة توطين مشروعات الفرع . ومن الواضح أنه يجب حصر إنشاء المشروعات الجديدة أو توسع المشروعات القائمة فى إقليم معين فى حدود موارده من اليد العاملة ومع مراعاة مشروعات

الفروع الأخرى التى تستقر فى نفس الإقليم ، ولذلك لتفادى حركات هجرة داخلية واسعة النطاق . وهذا مظهر من مظاهر مشكلة توزيع خطة التنمية إقليميا ، التى لن نعرض لها تفصيلا فى هذا المقام .

وثمة نقطة أخرى هامة سأكتفى بذكرها . لقد قلنا فيما سبق إنه فى مرحلة إعداد خطط الفروع يكون موضوع البحث هو تحديد أفضل الوسائل لبلوغ الأهداف التى سبق تحديدها بشكل أولى .

ومع ذلك ، فإنه من الخطأ اعتبار التمييز بين « الأهداف » و « الوسائل » تمييزاً جامداً . فالواقع أنه عند اختيار الوسائل التى يجب إعمالها لتحقيق بعض الأهداف لابد من مراعاة القهر — بالمعنى الرياضى — الذى يفرضه تنفيذ أهداف أخرى متميزة عن تلك التى يجب تنفيذها مباشرة فى هذا الفرع أو ذاك . فمثلا حين نكون بصدد تحديد مواقع المشروعات الجديدة ، لابد من مراعاة الأهداف العامة للتنمية الإقليمية ، وأهداف التنمية الحضرية . . . إلخ . كذلك عند اختيار أنواع التكنيك ، لا يكون الاختيار محكوماً باعتبارات التكاليف الداخلية بل لابد من مراعاة اعتبارات أكثر عمومية مثل : إلغاء بعض الأعمال التى تبدو شاقة للغاية أو إدخال أساليب تكنيكية حديثة ولو لم تكن ذات غلة فى الحال ولكنها يمكن أن تصبح ذات غلة لو صار تعميمها فى مجموع الفروع .

وفى ختام هذه المراحل من مراحل إعداد الخطة نصل إلى خطط أولية لمختلف الفروع . وفى إطار التخطيط الشامل والإلزامى لابد أن نتضمن تلك الخطط مواصفات محددة فيما يتعلق بالأساليب التكنيكية التى يجب استخدامها . كذلك يجب أن تتضمن خطط الفروع — على الأقل بالنسبة للفروع الهامة التى يستغرق إنشاؤها فترة طويلة — مشروعات تكنيكية تفصيلية تبين التقديرات الخاصة بأهم الموارد التى ستستخدم فى تنفيذ تلك المشروعات وتسيير وحدات الإنتاج الجديدة التى ستتولد عنها . فيجب أن نحدد على قدر الإمكان كمية الاحتياجات من اليد العاملة (فى مختلف مستويات التأهيل المهنى) ومن المواد الأولية ومن الطاقة المحركة . . . . إلخ . وسيكون لهذه التقديرات بالطبع طابع واقعى ومحدد أكثر مما كان للتقديرات التى أجريت من قبل (عند إعداد المشروع الأولى للخطة) بالاعتماد على المعاملات المحلية والدولية ، وذلك

برغم كل ما يمكن أن يكون قد بذل من جهد فى المرحلة السابقة لكى تكون التقديرات واقعية إلى أقصى حد ممكن .

وفى مرحلة تحضير خطط الفروع المختلفة تكون مشاركة الجماهير ، وبصفة خاصة الجماهير العاملة ، أمراً ذا فائدة كبرى . ويمكن أن تتخذ تلك المشاركة مثلا شكل طرح مشروعات خطط وحدات الإنتاج المختلفة للمناقشة بين العاملين فيها ولتقديم اقتراحاتهم . ومثل تلك المشاركة أمر لا غنى عنه للتوصل لخطط واقعية ولاستخدام طاقات المشروعات بالكامل . والواقع أنه يكاد يستحيل أن تكون كل تلك الطاقات معروفة مركزياً . وثمة جانب من عملية تحضير مشروعات الفروع يكتسب أهمية خاصة فى البلدان قليلة التصنيع ، وهو يتمثل فى تحضير خطة الإنتاج الزراعى ابتداء من اقتراحات واردة من القرى ومن مختلف المناطق الزراعية .

وبعد إعداد خطط الفروع المختلفة إعداداً كافياً (وصفة الكفاية هنا تتوقف بالطبع على الظروف) ننتقل إلى المرحلة الرابعة من مراحل إعداد الخطة .

٤ — وضع الخطة فى شكلها النهائى :

وتتمثل تلك المرحلة الرابعة فى وضع الخطة فى شكلها النهائى . والمقصود هنا هو التحقق من أن خطط الفروع التى تم إعدادها ، على الأقل بصفة أولية ، ابتداء من الأهداف التى حددها المشروع الأولى للخطة ، تتسق مع بعضها البعض مع مراعاة مجموعة من التفاصيل (التكنيكية والاقتصادية والإقليمية والاجتماعية . . . إلخ) التى كان يتعذر أن يأخذها المشروع الأولى فى الاعتبار بما ينبغى من دقة . ذلك أنه من الممكن أن يظهر أثناء تحضير خطط الفروع المختلفة أن ثمة احتياجات لم تكن متوقعة عند تحضير المشروع العام ، والتى يؤدى أخذها فى الاعتبار فى الخطة الاقتصادية العامة إلى الإخلال باتساق تلك الخطة . فليس من الممكن أن نقنع بمجرد عملية جمع لمشروعات خطط الفروع كما تم إعدادها فى القطاعات المختلفة .

ففى المرحلة الحالية يجب ضمان الاتساق لا فى مستوى الأهداف العامة وإنما فى مستوى خطط الفروع التى تم إعدادها . ويستخدم فى هذا المجال طرق مماثلة لتلك التى استخدمت فى التحقق من اتساق الأهداف فى المشروع الأولى للخطة .

وبعبارة أخرى لابد من سلسلة من الجداول الاستطلاعية والحسابات التقديرية لإلقاء الضوء على الاتساق الداخلي والاتساق الوسيط والاتساق اللاحق . فإذا تبين كما هو محتمل ، أن الاتساق لم يحترم بما فيه الكفاية ، يتعين إجراء تعديلات فى خطط الفروع حتى تصبح متسقة مع بعضها البعض . وبالطبع لابد أن تتم تلك التعديلات فى إطار التوجيهات السياسية والاجتماعية والاقتصادية العامة ، أى إنها يجب أن تتم فى اتجاه الارتفاع بالإنتاج وبمستوى المعيشة إلى الحد الذى يتفق مع توجيهات السياسة الاقتصادية والاجتماعية .

وبالانتهاء من وضع الخطة فى شكلها النهائى لا يبقى إلا عرضها على السلطات السياسية التى تعطيها قوة القانون . وإذا كانت تلك السلطات السياسية قد ظلت على معرفة منتظمة ، بالتعديلات التى تعين إدخالها وأعطت موافقتها على تلك التى لها أهمية سياسية ، فإن الإقرار النهائى لن يثير أى مشكلة . ويكون الحال غير ذلك إذا كانت أجهزة التخطيط قد عملت دون المحافظة على صلة كافية بالسلطات السياسية . وقد يصبح من الضرورى فى مثل هذه الحالة إجراء مراجعة عميقة لمشروع الخطة إذا ما اتضح أنها فى شكلها النهائى لا تتفق مع وجهة نظر السلطات السياسية .

والتعداد السابق لمراحل تحضير الخطة يشير إلى تطبيق طريقة « التنقيب التدريجى » . وكما سبق أن قلنا ، هناك طريقة أخرى هى طريقة الحلقات الموصلة .

ملاحظات حول طريقة الحلقات الموصلة :

لا تتميز طريقة الحلقات الموصلة عن سابقتها **بطبيعة** المراحل التى يمر بها إعداد الخطة بقدر ما تتميز بنقطة البدء فى المرحلة الأولى . فأجهزة التخطيط هنا بدل البدء من تقديرات تتعلق ببعض الكميات الاقتصادية الإجمالية ، تبدأ بالعكس **من بعض أهداف محددة** لما يعتبر الفروع الأساسية فى الاقتصاد . فمثلا إذا اعتبرنا أن الفروع الأساسية — أى التى تحكم التطور الحالى والتطور المقبل للاقتصاد فى مجموعه — هى صناعة المعادن الحديدية والمعادن غير الحديدية وصناعة الفحم وصناعة البترول ومحطات القوى الكهربية والصناعات الهندسية الثقيلة ، يبدأ العمل فى تحضير الخطة بأن يحدد على ضوء الإمكانيات التكنيكية (فترة الإنشاء ، عدد

المهندسين المتوافر ، الموارد الطبيعية . . . إلخ) أعلى أهداف ممكنة لهذه الفروع مع مراعاة مقتضيات الاستهلاك النهائى وإمكانيات التسويق الداخلية والخارجية . ثم يجرى إعداد مشروع أولى لخطط الفروع الأساسية ، ويستخلص من ذلك المشروع ما يلزم إجراؤه فى فروع الاقتصاد القومى كلها وذلك بمراعاة العلاقات بين القطاعات والسياسة المقررة للدخول والأسعار ، وكذلك التطور المحتمل للطلب على الاستهلاك النهائى الذى يترتب على تلك السياسة .

وابتداء من هذه النقطة تجرى بقية العمليات بطريقة مقاربة تماماً لتلك التى وصفناها فيما سبق ، أى أنه لابد من إجراء نفس اختيارات الاتساق ثم الإعداد التفصيلى لخطط الفروع .

والواقع أن الفارق الرئيسى بين الطريقتين ينحصر فيما يلى : فى الطريقة الأولى نقطة البدء هى تصور معين للتوازن الاقتصادى يتعين الوصول إليه فى السنة الأخيرة للخطة . والتعديلات التى يتم إجراؤها خلال عمليات الإعداد ترمى إلى تحقيق التوازن المنشود مع مراعاة الأهداف السياسية الاجتماعية المتضمنة فى التوجيهات . وبالعكس عند استخدام الطريقة الثانية لا نبدأ من تصور للسنة الأخيرة متوازن بالضرورة ، وإنما نبدأ من أهداف مرتفعة نسبيا للإنتاج فى الصناعات التى تعتبر صناعات أساسية ثم نحاول التوفيق بين تلك الأهداف وبين التوازن الاقتصادى العام . وليس من المؤكد أن الطريقتين تفضيان إلى نتائج مختلفة . ومع ذلك فإن أنصار الطريقة الثانية يعتقدون أنه باستخدامها يكون للأولويات المحددة التى تحتويها التوجيهات فرصة أكبر أن تحترم مما لها فى حالة استخدام الطريقة الأولى . ومن الناحية العملية يمكن دائماً ، بشكل أو بآخر ، استخدام الطريقتين .

وبعد هذه النظرة العامة على المراحل المختلفة لإعداد خطة تنمية ، لابد من أن نقول كلمة فيما يتعلق بإعداد أول خطة فى البلاد المتخلفة صناعيا التى تطرق سبيل التنمية .

ملاحظات حول حالة البلاد قليلة التصنيع التى تسلك طريق التخطيط

إن تحضير الخطط الاقتصادية والاجتماعية فى البلاد قليلة التصنيع التى تبدأ فى التخطيط يثير مشكلات خاصة ، لأن تلك البلاد تتميز بنقص شديد فى معرفة البيانات اللازمة للتنمية .

ولذلك فإنه إذا اكتفينا بنظرة سطحية للأمور ، يمكن أن نستنتج أنه فى حالة تلك البلاد (حيث التخطيط قضية ملحة) يجب الانتظار عدة سنوات ، عدد من السنوات يكرس لإعداد الإحصائيات وإجراء أبحاث التربة والأبحاث المائية والجيولوجية . . . إلخ قبل البدء فى تحضير أية خطة .

ولكن مثل هذا الاستنتاج يكون خاطئاً بشكل جذرى ، ويمكن أن يؤدى إلى تأجيل التخطيط إلى ما لا نهاية .

ولذلك فلابد من تطويع تكنيك إعداد الخطط لمستوى المعرفة المتوافرة . وضرورة هذا التطويع تظهر بصور مختلفة .

١ ــ بإحلال التقديرات المعقولة فى عدد كبير من الحالات محل المعرفة الإحصائية ، وتلعب معرفة أحوال البلاد وآراء الأخصائيين ومقارنة البيانات ببعضها البعض دوراً هاما فى إعداد تلك التقديرات . وبهذا الشكل أصبح من الممكن فى مالى حيث الإحصائيات جد فقيرة إعداد محاسبة اقتصادية قومية تشكل أداة عمل طيبة .

٢ ــ بأن يسبق **إعداد خطة تنمية بالمعنى الدقيق** خطة قصيرة أو أكثر مثل خطة الثلاث سنوات فى غينيا . وترمى مثل تلك الخطط القصيرة إلى تحقيق الأهداف التالية :

(ا) خلق هياكل التنمية : فمن المعروف أن بطء النمو فى البلاد المتخلفة يرجع إلى وجود عقبات هيكلية فى طريق التنمية . وما لم تزح تلك العقبات بدرجة أو بأخرى فإن التنمية تظل مستحيلة . ولذلك فإن أول خطة فى بلد بسيط النمو يجب أن تستهدف أساساً إجراء التحولات الهيكلية التى تسمح بالتنمية فى المستقبل .

ولإجراء مثل هذه التحولات تكون المعرفة المباشرة والمحددة للأوضاع فى الغالب أهم من البيانات الإحصائية الخالصة .

(ب) تحديد أولويات فى مجالات الإنتاج والاستهلاك والتجارة الخارجية . وبعض تلك الأولويات يظهر بوضوح كاف حتى مع قلة البيانات المعروفة .

وما دامت البيانات الخاصة بالوضع الاقتصادى الحقيقى وإمكانيات البلاد ليست كافية ، لا يمكن إعداد خطة تنمية **طويلة الأجل** (فاتجاه التنمية فى الأجل الطويل لا يمكن أن يتحدد إلا على ضوء البيانات التى يتم جمعها خلال فترة الخطة القصيرة) ، ولكن يمكن فقط **التعجيل** بالتنمية الجارية **وتوجيهها** فى اتجاه الأهداف التى تبدو **فى حدود المعرفة المتاحة** مرغوباً فيها بالنسبة لمستقبل البلاد .

فيمكن مثلا محاولة إحلال منتجات قومية محل بعض الواردات عندما يكون معروفاً أن ثمة ظروفاً مواتية لإنتاجها محليا . وغالباً ما تكون المعلومات المتاحة عن البطالة ، والنقص فى استخدام بعض الأراضى الزراعية أو الموارد الطبيعية كافية لتحديد مثل تلك الأهداف .

(حـ) البدء فى سلسلة عمليات التخطيط من القاعدة . وذلك أمر بالغ الأهمية فى مرحلة إطلاق مجهودات التنمية . وفى هذه المرحلة تكون المعلومات المتاحة **مركزيا** محدودة للغاية ، ولذلك فإن **التخطيط المركزى** يجب أن يشمل أساساً جانبين :

— التخطيط المركزى للأنشطة الأكثر أهمية بالنسبة للمستقبل الاقتصادى والاجتماعى للبلاد (الصناعات الكبيرة ، التعدين ، التجارة الخارجية ... إلخ) ، ويعظم دور هذا التخطيط كلما كانت تلك الأنشطة متكاملة ، والعكس بالعكس .

— وتخطيط إطارى يرمى إلى التنسيق بين عدد من الخطط الأولية المعدة فى القاعدة .

وهذه النقطة الأخيرة تستحق مزيداً من الانتباه . إن الخطط الأولية المعدة فى القاعدة لا تمثل بعد عناصر لتخطيط اجتماعى حقيقى . فهى فى الواقع نتائج لنشاط يتم فى مستوى إقليمى صغير (مثلا قرية أو عدة قرى ، أو مدينة ... إلخ) . ولهذا النشاط غرض مزدوج : **الكشف** عن بعض الإمكانيات المحلية التى يسهل استخدامها **وتقدير** الوسائل اللازمة للاستفادة منها .

فنحن هنا لا نعتمد على إحصائيات ولا عمليات حصر ولا أبحاث تعدينية أو مائية أو أبحاث تربة . . . إلخ ، وإنما نبدأ بما هو معروف محليا ، أو بما تسهل معرفته . والغرض ليس إعداد قائمة بالموارد أو خريطة لها ، وإنما الاختيار بين الإمكانيات المحلية لتحديد تلك التى يبدو من السهل استغلالها بالاعتماد أساساً على الوسائل المحلية وعدم الالتجاء ليد عاملة غير محلية إلا بصفة تكميلية .

وهكذا نرى التشابه بين هذا البحث وبين محاولة معرفة البيانات اللازمة لتخطيط عام ومركزى ، كما نرى الفرق بين الأمرين الذى يبدو فى أننا لا نهتم هنا إلا بتلك الإمكانيات المحلية التى يمكن استخدامها بسرعة وبسهولة .

وبما أننا نجري عملية اختيار ، فإن الجهد المبذول يتجاوز مجرد محاولة لمعرفة ، وبشكل بداية للتخطيط العملى . وفى الحدود التى يحكم فيها الاختيار معايير اقتصادية قومية ، يمكن أن نقول حتى إننا بصدد بداية للتخطيط الاجتماعى .

ولكى نترك أرض التجريد ، أقدم بعض الأمثلة لبعض الإمكانيات التى يمكن أن تكشف عنها الخطط القاعدية وتستغلها بسهولة : وسائل الرى غير المستخدمة والمستخدمة بشكل غير كامل (مع اقتراحات بشق ترع أو بناء جسور) إمكانيات التحول من زراعة محاصيل معينة إلى زراعة محاصيل أخرى أفضل منها ، إمكانيات تحسين بعض المنتجات المحلية بإنشاء ورش صغيرة أو وحدات صناعية صغيرة أو بتحسين وسائل النقل . . . إلخ (وبالطبع يكون تعاون الفنيين فى الكشف عن تلك الإمكانيات أمراً جوهريا) .

وتشمل كل « خطة محلية » مجموعة من أعمال استغلال الإمكانيات المحلية فى حدود ما يمكن عمله محليا بالاعتماد على معونة « خارجية » محدودة (أى معونة تأتى من الدولة) .

وما يمكن عمله محليا يتوقف أساساً على إمكانيات الربط بين الموارد المحلية الحرة . فمثلا إذا كانت هناك إمكانيات للرى أو للزراعة كثيفة ولم يكن هناك يد عاملة متاحة محليا للقيام بأعمال الري والزراعة الجديدة ، تصبح هذه الأعمال خارج نطاق الإمكانيات المحلية . وبالطبع إذا كان لتلك الأعمال أهمية كبرى فإنه يمكن لفت نظر السلطات المركزية لها ، ولكنها عندئذ تدخل فى إطار خطة قومية وليس فى خطة محلية .

والقاعدة التى تقضى بأن الخطة المحلية يجب أن تربط بين موارد محلية (سواء فى ذلك الموارد المادية أم الطبيعية) يجب أن تكون قاعدة مرنة وليست جامدة . وهذا يعنى أن الخطة المحلية يمكن بصفة عامة أن تستعين ببعض الموارد الخارجية ، ولكن بشرط أن تكون تلك الموارد مجرد موارد تكميلية . فمثلا يتعين لتنفيذ بعض الأعمال الحصول على معدات أرقى من تلك المتاحة محلياً أو بعض المواد الأولية (أسمدة أو تقاوى) أو معونة فنية . وفى الحدود التى لا تلعب فيها هذه الموارد الخارجية إلا دوراً تكميلياً بالنسبة لدور الموارد المحلية ، يمكن أن تقوم الخطة المحلية على أساس استخدامها بشرط موافقة السلطات المركزية .

ومشكلة الأشكال التى توفر بها تلك الموارد الخارجية مشكلة متميزة . وبالرغم من أن الخطة العملية يجب أن تشير إلى الحلول المقترحة ، فإن هذه الحلول لا تأخذ شكلها النهائى إلا عند تنفيذ الخطة .

وبعد هذه الملاحظات المتعلقة بانطلاق مجهود التخطيط فى بلد قليل التصنيع ، يمكن أن نعود إلى بعض المشكلات الأساسية التى يثيرها إعداد الخطة ، وهى مشكلات يمكن أن تثور أيًّا كان مستوى النمو الاقتصادى للبلاد .

(ب) بعض المشكلات الكبرى التى تثور عند إعداد خطة :

نجد من بين المشكلات الكبرى التى يثيرها إعداد خطة تلك التى تتعلق بتحديد معدل التراكم ، والتى تتعلق باختيار الأساليب التكنيكية للإنتاج ، والتى تتعلق بالكشف عن مراكز الاختناق وتصفيتها وبالطبع تلك التى تتعلق بالأولويات وبسياسة الأجور والأسعار . وتلك هى القضايا التى يجب أن تكون محل اهتمام خاص عند التحضير العملى للخطة . وسأتحدث قليلا عن كل منها .

تحديد معدل التراكم :

المشكلة الجوهرية التى تثور هنا هى : كلما ارتفع معدل التراكم ، أى كلما زادت نسبة التراكم إلى الدخل القومى المتحقق فى نفس السنة ، كلما زاد الدخل القومى المقبل (فى ظروف كفاية فنية معينة) وكلما ارتفع مستوى المعيشة فى المستقبل

ومع ذلك كلما ارتفع معدل التراكم كلها نقص فى نفس السنة باقى الدخل المتروك للاستهلاك . وعلى ذلك فهناك نوع من التناقض بين آثار التراكم على الاستهلاك فى الأجل القصير وآثاره عليه فى الأجل الطويل .

ويمكن أن يصبح التراكم المرتفع بعد فترة على قدر كاف من الطول مصدراً لارتفاع ضخم فى مستوى المعيشة ، ولكن التراكم المرتفع يحد فى الأجل القصير من إمكانيات الاستهلاك المباشرة . والاختيار الذى يتم هنا له أهمية استراتيجية . ويطول الحديث لو أردنا أن نناقش القضايا النظرية التى يثيرها اختيار معدل « أمثل » للتراكم . وسأكتفى لذلك بالإشارة إلى أنه فى البلاد محدودة النمو يمكن البدء بمعدل تراكم يتراوح ما بين ٥ ، ٧ ٪ من الدخل القومى على أن تعمل البلاد على رفعه بالتدريج (فالزيادة هنا لا يمكن بالطبع إلا أن تكون تدريجية) حتى يصل إلى مستوى ١٠ ، ١٥ ، ٢٠ بل و ٢٥ ٪ .

ومن الواضح أن معدل التراكم الذى يختار لكل سنة من سنوات الخطة لا يمكن أن يكون معدلا تحكمياً . بل إنه يتوقف على الظروف التى تتم فيها زيادة الإنتاج . فمن المستبعد تماماً بصفة عامة أن يخفض المستوى المطلق للاستهلاك ، وهذا ما يعنى أن الزيادات فى التراكم يجب أن تؤخذ من الزيادات فى الإنتاج وذلك بنسبة تسمح بزيادة معينة فى الاستهلاك ، زيادة أبطأ من زيادة الدخل القومى إذا أردنا زيادة معدل التراكم .

والمشكلة التى يثيرها اختيار معدل التراكم الذى يجب احترامه فى فترة معينة تحل على ضوء الوسائل التكنيكية للحسابات والتعديلات التى سبقت الإشارة إليها (إذ أن كل مجموعة أهداف يقابلها بالضرورة قدر معين من التراكم) كما أنها تدخل فى اختصاص السلطات السياسية بسبب النتائج التى تترتب على الاختيار فيما يتعلق بمستوى الاستهلاك الجارى . ولا يمكن اعتبار معدل معين للتراكم بمثابة « معدل أمثل » إلا على ضوء المعايير المحددة فى التوجيهات العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية . وإذا توافرت البيانات الإحصائية بالقدر الكافى ، فإنه من الممكن — بعد إجراء بعض التبسيطات — أن نحاول أن نحسب عن طريق نموذج رياضى ، ما يجب أن يكون معدل التراكم الأمثل مع مراعاة أهداف السياسة الاقتصادية

والاجتماعية والقيود المختلفة التي يمكن أن تكون مفروضة على الاقتصاد .

والمشكلات المرتبطة بعملية التراكم لا تتعلق فقط بمعدل التراكم ولكنها تتعلق كذلك باتجاه التراكم نحو مختلف فروع الاقتصاد . ويتحدد هذا الاتجاه فى الأساس على ضوء أهداف الإنتاج ذاتها التي يتطلب تحقيقها مقادير من الاستثمار تتفاوت فى الارتفاع . ومع ذلك فإن كمية الاستثمارات اللازمة للحصول على حجم معين من الإنتاج تختلف باختلاف تكتيك الإنتاج الذى يقع عليه الاختيار . ولهذا تثور المشكلة الهامة الثانية التي يتعين علينا أن نتحدث عنها : مشكلة اختيار تكنيك الإنتاج .

مشكلة اختيار تكنيك الإنتاج :

إن مشكلة اختيار تكنيك الإنتاج محكومة بعدد من الاعتبارات التي أذكر الآن أهم اعتبارين منها :

ويستند الاعتبار الأول إلى الأمر التالى : إن كل تكنيك يمكن إعماله للحصول على حجم معين من الإنتاج يقابله تكاليف إنتاج معينة . وبصفة عامة تكون التكاليف أقل (بالنسبة لأى تكنيك اقتصادى) كلما كان كبيراً مقدار الاستثمارات اللازمة لإعمال التكنيك . وإذا افترضنا ثبات الأسعار والأجور ، فإن تكاليف الإنتاج الأكثر انخفاضاً تجعل من الممكن الحصول على فائض اقتصادي أكبر (مع تعريف الفائض الاقتصادى بأنه الفارق بين التكلفة النقدية للناتج وبين ثمن بيعه) « والسعى وراء زيادة سريعة للفائض تسمح بتوفير تراكم متزايد الحجم ونمو متزايد السرعة فى الاستهلاك الجماعى ، يحفز بالتالى على الأخذ بأنواع التكنيك التي تسمح بالحصول على الإنتاج المنشود بأقل تكلفة .

ومع ذلك فثمة اعتبار آخر ؛ لما كانت أنواع التكنيك التي تجعل من الممكن التوصل إلى أقل التكاليف تقتضى ، كما سبق أن ذكرنا ، أكبر الاستثمارات ، ولما كان تخفيض التكاليف غير متناسب مع زيادة الاستثمارات ، فإنه من الممكن أن تكون نسبة الفائض الإضافى الذى يؤدى إليه استخدام تكنيك حديث جدا ، (والتكنيك الحديث » هو الذى يسمح بالحصول على أقل التكاليف) إلى الاستثمار

الإضافى الذى يقتضيه التكنيك الحديث ، أن تكون تلك النسبة ضعيفة نسبيا . وفى مثل هذه الظروف قد يؤدى اختيار تكنيك « يقتضى الكثير من رأس المال » فى بعض القطاعات إلى الحكم بالركود التكنيكى فى قطاعات أخرى (حيث إن المقدار الإجمالى للاستثمار الممكن محدود دائماً) ، وفى هذا يكمن خطر الاعوجاج فى المستويات التكنيكية لمختلف الفروع واحتمال الانخفاض فى متوسط نسبة الفائض الكلى إلى الاستثمار الكلى .

ولتفادى مثل ذلك الاعوجاج وخطر انخفاض متوسط غلة الاستثمارات ، ثمة طرق مختلفة لحساب « فعالية الاستثمارات » . ومن المستحيل فى إطار هذا البحث الوجيز أن نعرض لمختلف تلك الطرق وأن نناقش جدوى استخدامها .

ومع ذلك تتعين الإشارة إلى أن الأساليب التكنيكية الحديثة فى الحسابات واستخدام الآلات الألكترونية تجعلنا ننتظر اليوم الذى يصبح فيه من الممكن إجراء حساب مركزى يرمى إلى إبراز التأثير الإجمالى لمختلف التأليفات التكنيكية التى يمكن إعمالها لتحقيق مجموع الأهداف . وعندئذ متى تحددت السمات المميزة للأثر الإجمالى المرغوب فيه على وجه الدقة يكون من الممكن الاختيار مركزيا للتأليف بين الوسائل التكنيكية الذى يحقق هذا الأثر الإجمالى وفى نفس الوقت يسمح بتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المنشودة . ولكن طرق الحساب التى تسمح بالاختيار المركزى ما زالت محدودة فى التطبيق ، ومن ثم فإنه من الضرورى الالتجاء إلى الحسابات اللامركزية .

وفى إطار طرق الحساب اللامركزية ثمة معايير « لفعالية » الاستثمارات يمكن إعمالها إما فى المستوى المركزى ، وبصفة خاصة فيما يتعلق بالحسابات الخاصة باختيار التكنيك داخل الفروع المختلفة ، وإما فى مستوى وحدات الإنتاج المختلفة .

وكما سبق أن قلنا لا يتسع المجال هنا بكل أسف للتعمق فى هذه المشكلات المعقدة ، ولكنه من المهم أن نؤكد أنها تشكل جانباً من أدق جوانب إعداد الخطة ومن أجدرها بالبحث .

الكشف عن مراكز الاختناق والتخلص منها :

إن السعى المنتظم للكشف عن مراكز الاختناق الممكنة بهدف تفادى ظهورها أو الحد من آثارها السلبية إلى أقصى حد بشكل أحد الاهتمامات الرئيسية أثناء تحضير الخطة .

ومراكز الاختناق التى يمكن أن تعرقل أو تحد من سرعة التنمية الاقتصادية يمكن أن توجد فى مستويات متنوعة للغاية . فأحياناً توجد مراكز اختناق نوعية ، ذات طابع تكنيكى ترجع مثلا لكون إحدى الحلقات فى مركب صناعى أضعف من أن تواجه احتياجات بقية عناصر ذلك المركب* . والقضاء على هذا النوع من مراكز الاختناق يتم فى مستوى التخطيط العام، وكذلك فى مستوى إعداد برامج سليمة فى مستوى الفروع يلعب الفنيون دوراً أساسياً فى إعدادها .

وثمة مراكز اختناق أخرى ذات طابع أكثر عمومية ، مثل النقص فى اليد العاملة الفنية . ويتعين على المخططين أن يتوقعوا مقدماً هذا النوع من مراكز الاختناق ويقترحوا الإجراءات الكفيلة بتفادى ظهوره . وفى هذا الإطار يتعين استخدام ميزانيات اليد العاملة وجداول توقع الاحتياجات ، ولكن إعداد تلك الميزانيات وهذه الجداول لا يمكن أن يكون سليما إلا إذا تم بالتعاون الوثيق مع الفنيين فى الفروع المختلفة .

وكثيراً ما يظهر مركز اختناق فى مستوى ميزان المدفوعات . ويكون الأمر كذلك كلما كان مقدار الصادرات والمعونة الخارجية المتاحة يحدد إمكانيات الاستيراد فى مستوى أدنى من ذلك المستوى المرغوب فيه من أجل تعجيل النمو . وفى هذه الحالة لابد من تعديل أهداف الخطة على ضوء إمكانيات الاستيراد ، والمبادرة باتخاذ الإجراءات الكفيلة بالحد من أثر مركز الاختناق هذا على معدل نمو الاقتصاد .

ويجب أن نضيف هنا أن مركز الاختناق المرتبط بالعجز فى ميزان المدفوعات ليس بالضرورة أهم مركز اختناق . فقد يحدث فى البلاد التى تحصل على معونات

---

* المركب الصناعى Camplexe Industrlel هو مجموعة من المصانع التى توجد فى مكان واحد وتجرى عمليات إنتاجية متتالية أو متكاملة على سلعة معينة . مثلا مجموعة مصانع غزل ونسج وصباغة وتجهيز (مركب نسيج) أو منجم حديد ومصنع حديد ومصنع صلب ومصنع درفلة وتشكيل ومصنع مطروقات ... الخ (مركب صلب) — المترجم .

خارجية ضخمة أو التى لديها منتجات سهلة التصدير أن تكون **قدرتها على استيعاب الاستثمارات الجديدة بصورة نافعة** أقل من مقدار الاستثمارات التى يمكن إجراؤها بفضل المعونة الخارجية أو زيادة الصادرات . وفى هذه الحالة لا يوجد مركز الاختناق فى التجارة الخارجية وإنما يظهر من ناحية « **القدرة الفنية على الاستثمار** » (وهذه « **القدرة الفنية على الاستثمار** » يتعذر قياسها لأنها كمية مركبة يدخل فيها القدرة على تشييد المبانى الصناعية الجديدة ، قدرات النقل ، قدرة مكاتب البحث والدراسة ، معدل تأهيل الكادر من مهندسين وفنيين وعمال مؤهلين . . . إلخ) . وتلك قضية لا يتسع وقتى للخوض فيها .

وعلى أساس تلك المشكلات المختلفة تطرح القضية الجوهرية ، قضية أولويات التنمية .

مشكلة أولويات التنمية :

مشكلة أولويات التنمية هى بالطبع من أولى المشكلات التى يجب التعرض لها عند إعداد الخطة . بل إنه يجب حسم بعض جوانبها الجوهرية فى مرحلة إعداد توجيهات تحضير الخطة . ويصدق هذا بنوع خاص على الأولويات المتعلقة بالأجل الطويل .

والواقع أنه يجب التمييز بين الأولويات العامة فى الأجل الطويل ، والأولويات النوعية فى الأجل القصير .

والأولويات العامة فى الأجل الطويل هى تلك التى يفرضها السعى وراء تنمية معجلة فى إطار الإمكانيات الموضوعية لبلد معين . وبالرغم من أن تلك مشكلة لا يمكن حلها إلا على أساس التحليل المحدد للوضع الفعلى لكل بلد ، ومع مراعاة إمكانياته الداخلية وأبعاده الاقتصادية (التى تحدد النطاق الذى تجرى فيه أنواع الإنتاج المختلفة) ، فإنه من الممكن مع ذلك استخلاص بعض المبادئ العامة .

والمبدأ الأكثر عمومية فى هذا الشأن هو أنه خلال فترة تنمية سريعة طويلة نسبياً يجب أن تكون تنمية القسم (١) من الاقتصاد ، أى القسم الذى ينتج وسائل الإنتاج (معدات ومنتجات وسيطة) أسرع من تنمية القسم (٢) ، أى القسم

الذى ينتج سلع الاستهلاك . وتمثل هذه الأولوية النسبية للقسم (١) على القسم (٢) ضرورية اقتصادية وتكنيكية ، بمعنى أن تكرار الإنتاج الموسع – أى التزايد المنتظم فى الإنتاج – لا يمكن توفيره إلا إذا احترمت هذه الأولوية بالقدر الكافى . ولا يمكن النظر فى احتمال تنمية متساوية تقريباً للقسمين (١) و (٢) إلا فى اقتصاد على درجة عالية من النمو .

ولا يمكن تحديد المحتوى الواقعى لما يدخل ضمن أولويات القسم (١) إلا بمراعاة الموارد الطبيعية لكل بلد . وعندما يكون للبلد موارد كافية من خام الحديد ، ويكون حجم البلد معقولا ، يكون من الواضح أن تنمية قاعدة من صناعة الصلب يشكل أولوية فى إطار القسم (١) . كذلك تحكم التنمية بمعدل سريع لإنتاج الكهربا كل التقدم التكنيكى فى الاقتصاد كما تحكم الارتفاع العام فى إنتاجية العمل .

ويجب أن نلاحظ هنا أن بعض البلدان بوسعها أن تنتج بعض سلع التصدير فى ظروف مواتية بوجه خاص . وإذا كانت الحال كذلك ، فمن الممكن أن يكون من الأفضل بالنسبة لها التنمية السريعة لإنتاج هذه السلع ثم مبادلتها فى مقابل المعدات . وعندئذ يمكن اعتبار إنتاج تلك السلع جزءاً من القسم (١) . ومع ذلك فيجب الحذر من الأخطار التى تحيط غالباً بالتنمية السريعة لإنتاج سلع التصدير . فهذه التنمية يمكن أن تؤدى إلى تشويه الاقتصاد القومى إذا ما احتلت الأنشطة المتصلة بالتصدير مكاناً مبالغاً فيه من الاقتصاد بحيث تضعه فى حالة تبعية إزاء الاقتصاديات الأجنبية . وثمة خطر جدى آخر يتمثل فى تخاف الطلب الخارجى عن اللحاق بالزيادة فى الكميات المعدة للتصدير .

ويجب أن نلاحظ أن الأهمية المعطاة للتنمية النسبية لكل من القسمين (١) و (٢) وكذلك للأولويات فى داخل كل منهما ، يجب أن ترتبطا ارتباطاً وثيقاً بالقرارات التى تتخذ فيما يتعلق بمعدل التراكم وبأنواع التكنيك التى يقع عليها الاختيار والمحتوى النوعى للاستهلاك . وبعبارة أخرى لا يمكن أن نعزل مشكلة الأولويات ، حتى فى صيغتها الأكثر عمومية ، عن النظرة الشاملة لخطة التنمية التى تشكل تلك الأولويات جزءاً منها .

أما الأولويات النوعية فى الأجل القصير فهى تشكل أساساً النتائج الثانوية

للأولويات العامة (أى إنه لا يمكن اعتبارها أولويات مشتقة) ، وهى كثيراً ما تتحدد على أساس احتمال ظهور بعض مراكز الاختناق ، وهو احتمال يجب أخذ العدة لمواجهته للحيلولة دونه أو على الأقل الحد من مداه .

وأخيراً فإن ثمة مشكلة يجب أن تحظى بعناية خاصة من ناحية تكنيك التخطيط هى مشكلة الأجور والأسعار .

مشكلة الأسعار والأجور :.

يجب من حيث المبدأ أن تخضع سياسة الأجور والأسعار ، فى إطار التخطيط الشامل والإلزامى ، للأهداف المادية للخطة ، ومع ذلك فلابد من التسليم بأن كلا من الأجور والأسعار تخضع لبعض المقتضيات الخاصة بها والتى يتعين أخذها فى الحسبان .

فمثلا يجب أن تتحدد الأسعار بشكل يجعلها أسساً ذات دلالة للحساب الاقتصادى السليم سواء فى مستوى هيئات التخطيط أم فى مستوى وحدات الإنتاج . ولكن يجب أن نضيف هنا أنه يبدو اليوم ، وعلى ضوء تطورات التجربة والنظرية ، من المرغوب فيه فى اقتصاد مخطط أن تستخدم عدة « نظم للأسعار » تختلف باختلاف طبيعة الحسابات الاقتصادية المطلوب إجراؤها وعلى حسب الهيئات التى تجريها . وتلك مشكلة معقدة ليس لدىّ الوقت ، بكل أسف للاستطراد فيها .

أما الأجور فإنه يجب تحديدها على أساس مراعاة التوازن بين العرض والطلب، وضرورة المكافأة العادلة للعمل على حسب نوعه وكميته . وبالطبع ، كثيراً ما يتعين مراعاة اعتبارات سياسية واجتماعية عند تحديد مقدار الأجور وهيكلها .

ولابد أن القارئ قد لاحظ أن تعدادنا هذا للمشكلات الهامة فى التخطيط لا يشمل المشكلات المالية . والواقع أن المشكلات المالية ، فى إطار التخطيط الشامل والإلزامى ، تكون محلولة لو حلت المشكلات الأخرى التى أشرنا إليها أعلاه . وإذا وجدت تلك المشكلات الحل السليم ، وبصفة خاصة مشكلة الأجور والأسعار ، لتحققت التوازنات المالية تلقائياً .

وبالطبع يختلف تماماً وضع ودور المشكلات المالية إذا كنا بصدد تخطيط توجيهى يقوم على قرارات الاستثمار والإنتاج التى تتخذها المشروعات الخاصة . فى هذه الحالة يكون للعوامل المالية دور مستقل ، ويمكن أن تشكل المشكلات المالية مركز اختناق خاص يعرقل التنمية السريعة ويحول دون الاستخدام الكامل خلال فترة « التخطيط » ، للإمكانيات الاقتصادية الموجودة .

وفى ختام هذا التحليل ، يمكن أن نقول إنه بعد تحديد أولويات التنمية والأهداف الرئيسية للخطة ، تصبح المهمة الأساسية لهيئات التخطيط هى تحديد المعدلات التى يمكن بفضلها تحقيق التنمية المنشودة . والهدف العام فى هذا المجال يكون غالباً الحصول على أعلى معدل ممكن لا يتعارض مع التوازن الاقتصادى والسياسى والاجتماعى .

وبهذه الملاحظات نكون قد انتهينا من فحص المشكلات الأساسية التى تثور فى مستوى تكنيك تحضير خطة التنمية . وعلينا الآن أن نعرض للمشكلات المتعلقة بأعمال الخطة .

ثالثاً : الأساليب التكنيكية لأعمال خطة اقتصادية

بالرغم من أن الأساليب التكنيكية لإعمال الخطة يجب أن تدرس فى ذاتها مستقلة عن الأساليب التكنيكية لإعداد الخطة ، فإنه يكون من الخطأ بالطبع أن نظن أنه يمكن فى مرحلة الإعداد أن نغض النظر عن أساليب الإعمال التى سنلجأ إليها .

والواقع أنه يتعين عند تحضير الخطة ، كما سبق أن قلنا ، تحديد الظروف الهيكلية والتنظيمية التى لابد من توافرها لتنفيذ الخطة . وهذا أمر يقتضيه كل تخطيط حقيقى ، لأن التخطيط الحقيقى لا يعتبر الهياكل القائمة فى لحظة معينة هياكل نهائية ، بل إنه متفتح لكل التعديلات الهيكلية التى لا مفر منها لتحقيق أهداف التنمية فى الأجل الطويل . بل أكثر من ذلك ، فثمة بعض التعديلات الهيكلية التى تعتبر فى ذاتها من أهداف التنمية ومن أهداف التخطيط الاقتصادى والاجتماعى .

وبصفة عامة يجب أن نقول إن الأساليب التكنيكية لإعمال الخطة تتعلق

بالهياكل ، وبالتنظيم ، وبالحفز على التنفيذ والرقابة عليه . ولن يكون بوسعنا أن نعطى فى كل من هذه الموضوعات إلا إشارات عامة .

(أ) إقامة الهياكل الاقتصادية والاجتماعية اللازمة للتخطيط :

لابد من التذكير بأن التخطيط الشامل والإلزامى ، وهو وحده الذى نعرض له بصفة عامة فى هذا المقام ، وهو وحده التخطيط الحقيقى ، لا يمكن الأخذ به إلا فى إطار هيكل اقتصادى واجتماعى معين . وبشكل أدق ، هذا التخطيط يقتضى أن تكون « القمم المسيطرة » على الاقتصاد بيد الدولة أو فى طريقها إلى أن تصبح ملكية لها ، وألا تكون تلك الدولة نفسها فى خدمة فئة محدودة من السكان تتمتع بكافة الامتيازات . كما يقتضى هذا التخطيط كذلك فى القطاعات التى لا تتملكها الدولة ، إقامة علاقات إنتاج تتفق ودرجة نمو قوى الإنتاج وتتناسب مع مقتضيات التخطيط .

وهكذا كان من الضرورى ، خلال الخطة الخمسية السوفيتية الأولى ، تحويل جزء من الزراعية إلى زراعة جماعية لتسهيل إدخال الآلات فى الزراعة ، وتحويل جزء كاف من قوى العمل الزراعية لتعمل فى القطاع الصناعى ولضمان معدل كاف من التراكم.

فتحقيق الخطة إذن يقتضى تطويع الهيكل الاقتصادى والاجتماعى لأهدافها . وهذا يعنى أن التحولات فى الهياكل الاقتصادية والاجتماعية التى يمكن أن تكون بمثابة غاية فى ذاتها ، هى فى نفس الوقت وسيلة لابد من إعمالها لتحقيق أهداف الخطة .

أما ما نعنيه « بالقمم المسيطرة » على الاقتصاد فهو أساساً الصناعات الكبرى ، والمناجم ، والتجارة الخارجية ، وبعض القطاعات الهامة من تجارة الجملة ، والمؤسسات المالية (النقود والبنوك والتأمينات) .

ولابد لإعمال التخطيط الشامل والإلزامى إعمالا فعلياً من تأميم هذه « القمم المسيطرة » أو على الأقل تأميم جزء أساسى منها . وبالطبع يمكن قطع الخطى الأولى فى طريق التخطيط حتى إذا كان جزء فقط من « القمم المسيطرة » بيد قطاع الدولة ، وإنما الأمر الجوهرى هو أن تكون الدولة على استعداد أن تمسك مباشرة بتلك « القمم المسيطرة » كلما كان ذلك ممكناً وضرورياً .

وبالطبع يجب عدم الاندفاع أبعد مما ينبغى أو بأسرع ما ينبغى فى طريق التأميم حيث لا تدعو إليه الحاجة ، وإلا خلق قطاع مؤمم تكون الدولة غير قادرة على إدارته وهذا أمر لا يساعد على تحقيق الخطة ، بل على العكس من ذلك يمكن أن يثير صعوبات كبرى ، ويعرقل السير نحو الأهداف المحددة بدل التعجيل ببلوغها .

ولا شك أنه من الصعب أن نحدد فى عبارات عامة ما يمكن أن نسميه السير « أبعد مما ينبغى وبأسرع مما ينبغى » . وكل ما يمكن أن نفعل هنا هو أن نذكر بعض العوامل الاقتصادية التى يجب أن تؤخذ فى الاعتبار عند تحديد مدى وحدود التغيرات الهيكلية التى يتعين إجراؤها خلال فترة معينة ليصبح من الممكن الأخذ بتخطيط شامل وإلزامى وفعال .

وأول تلك الحدود يرسمه مستوى تطور قوى الإنتاج فى مختلف قطاعات الاقتصاد . ويمكن أن نقول فى هذا الصدد إن القطاعات أو المشروعات التى اتخذت فيها قوى الإنتاج طابعاً اجتماعياً حقيقياً هى وحدها التى يكون تأميمها مفيداً . ونعنى بها القطاعات أو المشروعات التى تطرح منتجاتها أو خدماتها على المجتمع بأسره ولا تقدمها إلى مجموعة محدودة من الأشخاص ، من ناحية ، ومن ناحية أخرى المشروعات التى يكون الإنتاج فيها اجتماعياً ، أى لا يكون ثمرة عمل فردى (كعمل الفلاح فى حقله الخاص ، أو الصانع الحرفى فى دكانه) وإنما ثمرة عمل جماعى حقاً كما هى الحال فى مصنع كبير .

والمعياران السابقان لا يتطابقان بالضرورة . فهناك مثلا مشروعات تجارية كبيرة تسيطر أحياناً على توزيع بعض المنتجات فى مختلف أنحاء البلاد أو على استيراد أو تصدير بعض المنتجات ، مع أنه لا تستدعى إلا عمل مجموعة محدودة من الأفراد ، وبالرغم من ذلك فإن الدور الاجتماعى الذى تلعبه « مراكز اتخاذ القرارات » هذه يجعل من الضرورى تأميمها لتخضع للتخطيط الشامل والإلزامى . ومن المهم أن نؤكد مرة أخرى أن التحولات الهيكلية التى يتعين إجراؤها لا ينبغى أن تتقرر بطريقة « ميكانيكية » . بل إنه يجب أن يراعى فى كل مرة الوضع الاقتصادى والسياسى الواقعى والمقتضيات الفعلية للتخطيط .

وثمة عامل آخر يحد من التوسع فى التأميم خلال فترة معينة ، وهو عدم وجود العدد الكافى من الكادر التكنيكى والسياسى الذى يحقق سيطرة فعلية على القطاع المؤمم . وفى غيبة ذلك الكادر يمكن ألا يصبح التأميم خطوة متقدمة فى طريق إخضاع المشروعات المؤممة لأهداف الخطة . ومع ذلك فيجب الحرص على ألا يستخلص مما سبق نتائج مبالغ فيها . ولهذا من المفيد أن نقدم الملاحظات التالية :

فيجب أن تذكر بادئ ذى بدء أنه بغض النظر عن العوامل الاقتصادية والاجتماعية التى تحدد فى كل مرحلة النطاق الذى يتعين أن يبلغه القطاع المؤمم حتى يتمكن التخطيط من بلوغ أهدافه ، لابد من مراعاة عوامل سياسية خالصة . وهذه العوامل السياسية يمكن أن تجعل من الضرورى إجراء تأميمات أوسع نطاقاً مما كان مطلوباً اقتصادياً ، مثلاإذا كانتِ بعض القطاعات أو المشروعات بيد فئات اجتماعية أو أفراد لهم اتجاهات سياسية معادية[٢] . وهنا نقدم اعتبارات الصراع الطبقى على اعتبارات التخطيط .

ومن ناحية أخرى لابد أن نراعى أنه كثيراً ما يمكن تربية الكادر المفتقد بشكل أسرع لو توافرت الظروف التى تسمح له بممارسة النشاط وتحمل المسئولية . ومن الواضح بالطبع أن الكادر السياسى لا يتكون فقط ، ولا حتى أساساً ، فى معاهد التربية ! ولذلك فإنه عندما يتم تأميم بعض المشروعات أو القطاعات قبل توافر الكادر الضرورى لإدارتها ويترتب على ذلك هبوط مؤقت فى مستوى نشاط تلك المشروعات أو القطاعات ، يمكن اعتبار ذلك مقابلا « لتكلفة التربية » التى لابد منها لتربية الكادر الذى سيعين فى تلك المشروعات ويستكمل فيها تكوينه . ولكن لا ينبغى بالطبع أن تتجاوز تلك التكلفة ما يمكن للاقتصاد أن يتحمله ولا أن تكون مرتفعة دون داع .

---

(٢) إذا كانت بعض التأميمات غير مرغوب فيها اقتصادياً ، يجب البحث قبل إجرائها لأسباب سياسية ، عما إذا كان من الممكن تحييد الفئات الاجتماعية المراد المساس بها عن طريق التأميم . وإذا كان ذلك ممكناً ، لا بد من اتخاذ الإجراءات التى تضمن ، ولو لفترة ، حيدة (أو حتى تعاون) تلك الفئات الاجتماعية ، وإن كان هذا لا يمنع من الالتجاء فى بعض الأحوال إلى مصادرة أملاك بعض أفرادها الذين يتخذون موقفاً معادياً .

ونحن هنا مرة أخرى بصدد مشكلة تقدير واقعى لوضع معين(٣) .

ولقد اعتبرنا فى الاستطراد السابق أن تأميم بعض القطاعات وبعض المشروعات أمر لا مفر منه لتحقيق أهداف الخطة . وليس ثمة مجال شرح الأسباب المختلفة التى تجعل الأمور كذلك . ولهذا سأكتفى بعرض سريع لبعضها .

وفى المستوى النظرى الخالص يمكن أن نقول إن التخطيط يرمى إلى إخضاع سير الاقتصاد لمجموعة من القرارات الاجتماعية المنسقة ، فى حين أن وجود مشروعات خاصة كبيرة فى القطاعات الهامة من الاقتصاد يجعل سير تلك القطاعات خاضعاً أساساً لقرارات تتخذ داخلها . فكل مشروع خاص يشكل « مركز اتخاذ قرارات » مستقلا بدرجة أو بأخرى . حقاً إن « خطة توجيهية » — أو ما أسميه « برنامجاً اقتصادياً » — يمكن أن تحاول أن تؤثر فى تلك القرارات بغية توجيهها فى اتجاه معين . ولكن بالرغم من ذلك ، فإن القرارات التى ستتخذها المشروعات المختلفة تظل محكومة بمجموعة من المقتضيات والاعتبارات تسودها المصالح الخاصة لكل من مراكز اتخاذ القرارات المختلفة . وفى معظم الأحوال تكون تلك المصالح متناقضة مع المصالح الاجتماعية العامة ، وبنوع خاص مع مقتضيات تنمية سريعة وتخفيف الفروق بين الطبقات . ويكون تأميم أهم « مراكز اتخاذ القرارات » أمراً لا غنى عنه بالدقة لوضع حد لهذا التناقض (وهو أحد التعبيرات الجزئية عن التناقض بين الطابع الاجتماعى لقوى الإنتاج والصفة الفردية للملكية وسائل الإنتاج) ومن أجل تغليب القرارات الاجتماعية على القرارات الفردية .

وفى المستوى التطبيقى ، يجب أن نضيف أنه من الضرورى تأميم « القمم المسيطرة » على الاقتصاد ، أو على الأقل أكثرها أهمية ، لأن القرارات التى تتخذ فى تلك المواقع تحدد ، ليس فقط سير تلك القطاعات ، وإنما تحدد كذلك إلى مدى واسع

---

(٣) وثمة طريق أفضل يتمثل فى توفير الظروف لتعليم الكادر السياسى إدارة الاقتصاد بوضعهم إلى جانب أولئك الذين يديرون المشروعات الخاصة (أو التى كانوا يديرونها قبل التأميم) . وهذا هو الطريق الذى دعا إليه لينين غداة ثورة أكتوبر ، وهو كذلك الطريق الذى اتبع فى الصين حيث دخل عدد من المشروعات الخاصة فى قطاع الدولة بناء على اتفاق مع أصحابها الذين احتفظوا ببعض مناصب الإدارة العليا . ولكن هذا الطريق يفترض وجود بورجوازية وطنية حقيقية كما يفترض وجود حزب سياسى قائد ، قوى ومنضبط .

تطور القطاعات الأخرى من الاقتصاد . والواقع أن طريقة استخدام الفائض الاقتصادى الذى يتكون من المواقع المسيطرة من الاقتصاد ، والأساليب التكنيكية السائدة فى المشروعات أو القطاعات التى تشكل تلك المواقع المسيطرة ، وسياسة الأجور والأسعار المطبقة فيها ، لها كلها أثر حاسم فى سير التنمية الاقتصادية فى مجموعها.

تلك بعض الأسباب التى تجعل من الضرورى اتخاذ بعض إجراءات التأميم . ومع ذلك فيتعين فى هذا المقام أن نبرز أنه إذا كان التأميم هو الشرط القانونى الذى لا غنى عنه لتشريك بعض وسائل الإنتاج ولإضفاء الطابع الاجتماعى على القرارات الخاصة باستخدام تلك الوسائل ، فإن التأميم ليس فى ذاته شرطاً كافياً .

ولكى يفضى التأميم إلى التشريك ، لابد كما سبق أن قلنا أن تمثل الدولة التى تجرى التأميم المجتمع كله ، أى مجموع العاملين وليس مجرد فئة محددة تتمتع بالامتيازات . ويجب من ناحية أخرى أن يكون لدى الدولة جهاز لجمع البيانات وللإحصاء والمحاسبة والإدارة الفعلية يسمح : (ا) باتخاذ القرارات الاقتصادية الكبرى مركزياً على أساس معرفة محددة بما يجرى بالفعل فى مختلف المشروعات المؤممة و (ب) وتنفيذ تلك القرارات تنفيذاً فعلياً . وهذا يفترض جهداً ضخماً فى مجالى التنظيم والمحاسبة . وما لم يبذل هذا المجهود لا يمكن الانتقال من الإجراء القانونى الذى يتمثل فى التأميم إلى الإجراء الاقتصادى الذى هو التشريك .

ولقد أبرز لينين بقوة هذا التمييز بين التأميم والتشريك — هذا التمييز الذى كثيراً ما يهمل — خلال نقاشه مع أولئك الذين كانوا يمثلون الاتجاهات اليسارية فى الحزب الشيوعى السوفيتى .

ولابد أن نضيف أنه يوجد إلى جانب التأميم بالمعنى الصحيح ، تحولات أخرى فى علاقات الملكية تفضى إلى بعض أشكال التشريك . ومثال ذلك تملك السلطات المحلية لبعض وسائل الإنتاج ، أو تمتلك المنظمات التعاونية للبعض الآخر .

ويمكن أن يشكل إنشاء التعاونيات وسيلة هامة لتحقيق بعض أهداف الخطة ويتم ذلك أساساً عن طريق تطوير تعاونيات المنتجين ، حين يستثمر المنتجون بطريقة مشتركة ما يملكون من وسائل إنتاج ومن قوة عمل . فتلك أرقى أشكال التعاون فى الواقع . وهى تؤدى إلى القضاء على التناقض ، داخل كل تعاونية ، بين الطابع

الجماعى للعمل والطابع الفردى للملكية وسائل الإنتاج . ولكن يبقى فى هذه الحالة إمكانية التناقض بين القرارات التى يمكن أن تتخذها كل جمعية تعاونية على ضوء مصلحة أعضائها وبين القرارات المرغوب فيها اجتماعياً. وبالرغم من هذه التناقضات ، يعتبر وجود أرقى أشكال التعاون توفيراً لهياكل تسهل وضع الخطة موضع التنفيذ. وتسهل التعاونيات إعمال الخطة بقدر ما تكون حركتها بيد قوى سياسية لها نفس الأفكار والأمانى التى تتبناها الدولة ، وبالتالى أجهزة التخطيط .

ونخلص مما سبق أنه إذا كان من الضرورى أن تتوافر درجة معينة من تشريك وسائل الإنتاج حتى يمكن الأخذ بالتخطيط ، فإن التخطيط لا يستلزم بالضرورة التشريك الكامل (وهذا التشريك الكامل غير ممكن بصفة عامة نظراً للمستوى الحالى لنمو قوى الإنتاج) .

إن ما هو ضرورى ، مرة أخرى ، هو أن أهم « القمم المسيطرة » على الاقتصاد تكون بيد الدولة وأن يدفع بعملية تشريك بقية قطاعات الاقتصاد إلى الحد الذى تسمح به الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

وحيث يبقى قطاع خاص على درجة أو أخرى من الاتساع ، يمكن ضمان تنفيذ خطة التنمية بفضل تملك الدولة « للقمم المسيطرة » من الاقتصاد واستخدامها لها « كروافع اقتصادية » فى تطبيق سياسة منسقة للأسعار والدخول ولتنظيم تيارات التجارة ؛ كل ذلك بالطبع بشرط ألا تكون الدولة نفسها خاضعة للمصالح الخاصة .

ويجب أن نبرز هنا على وجه الخصوص الدور الذى يمكن أن تلعبه مشروعات الدولة التجارية التى تشترى الجزء الأعظم من إنتاج المشروعات الخاصة وتبيع لها أهم وسائل الإنتاج التى تحتاج إليها . وفى مثل هذا الوضع ـ الذى ساد فى الصين بين ١٩٤٩ و ١٩٥٦ ـ يكون القطاع الخاص خاضعاً فى الواقع لقرارات قطاع الدولة . فهذا الأخير يسيطر على القطاع الخاص من ناحية « المنبع » ومن ناحية « المصب » . وفى عديد من الأحوال يكون من الأفضل ، خلال فترة قد تطول ، استخدام هذا الشكل من أشكال السيطرة (الذى يبقى على مراكز اتخاذ قرارات تابعة ، تسير على القواعد التقليدية للمسئولية) ، وهذا أفضل من خلق مراكز اتخاذ قرارات جديدة يفتقد الكادر الذى يمكن أن يكون مسئولا عنها حقاً . ومن ناحية أخرى

لا ينبغي أن نتجاهل الصعاب التى تثور عندما نريد تسيير مشروعات الدولة التجارية فى ظروف طيبة ، ولكن هذه الصعاب أقل من تلك التى يتعين مواجهتها لو تولت تسيير عدد ضخم من المشروعات الإنتاجية الصغيرة .

ويشكل تحديد النسب السليمة التى يتعين إعطاؤها لمختلف القطاعات (المؤمم والتعاونى والخاص) مشكلة سياسية وتكنيكية فى نفس الوقت يجب حلها على أساس علمى . ويكون للحلول التى تتقرر فى هذا الشأن نتائج تنعكس على الظروف التى يمكن فيها إعمال الخطة . وبهذا المعنى تكون تلك الحلول فى ذاتها من وسائل إعمال الخطة .

(ب) المركزية واللامركزية :

وثمة جانب آخر من الأساليب التكنيكية لإعمال الخطة يرتبط بالجانب السابق ، وهو درجة المركزية واللامركزية فى القطاع المؤمم . والمشكلات التى تثور فى هذا المجال تتجاوز بشكل ملموس إطار تكنيك التخطيط . ومع ذلك فإن الرابطة الوثيقة بين تلك المشكلات وبين الأساليب التكنيكية للتخطيط تبرر أن نتحدث عنها قليلا .

وتثور قضية درجة المركزية واللامركزية فى القطاع المؤمم فى مستويات مختلفة .

فالقضية تتعلق ، أولا ، بنطاق القطاع المؤمم التابع مباشرة للحكومة المركزية ، بالمقارنة بالقطاع المؤمم التابع لسلطات محلية ذات اختصاص محدد إقليمياً مثل : المحافظة أو المركز أو البلدة* .

ويجب أن يتوقف اتباع وحدة إنتاج معينة للدولة أو لسلطة محلية ، من حيث المبدأ ، على « مجال نشاط » الوحدة المذكورة .

وكقاعدة عامة يكون من المصلحة أن تتبع وحدات الإنتاج التى تعمل على نطاق محلى ، أى التى لا يعنى إنتاجها إلا جزءاً من البلاد ، السلطات المحلية المعنية بإنتاجها . وبهذا الشكل يمكن تفادى إرهاق السلطة المركزية بمسئوليات ثقيلة لا داعى لها ، ويعهد بتلك المسئوليات بالعكس إلى أولئك الذين هم فى وضع يمكنهم من

* البلدة ترجمة لكلمة Commune التى تعنى التجمع السكانى فى مدينة ، أو فى قرية ، أو فى مجموعة متجاورة من القرى — المترجم .

ممارسة رقابة فعلية والذين تمسهم بشكل مباشر نتائج الأخطاء التى يمكن أن يقعوا فيها . ومن ناحية أخرى يكون من المرغوب فيه بصفة عامة إعفاء السلطة الاقتصادية المركزية من كل المشاكل التى ليس لها على النطاق القومى إلا أهمية ثانوية .

ولكن مشكلة المركزية واللامركزية تثور بطريقة أخرى . ففيما يتعلق بالقطاع المؤمم التابع مباشرة للسلطة المركزية يكون من المستحيل كقاعدة عامة ، وفى المستوى الحالى لنمو قوى الإنتاج ، أن يصدر المستوى المركزى كل القرارات التى يتعين اتخاذها فى مستوى وحدات الإنتاج التى يتكون منها قطاع الدولة . ومثل هذه المحاولة تجعل من الوظائف الاقتصادية للسلطة المركزية عبئاً ثقيلا بشكل غير عادى ، وتفرغها فى الواقع من كل جدوى . فتكليف السلطة المركزية باتخاذ عدد أضخم مما ينبغى من القرارات يعنى جعلها عاجزة عن اتخاذ أى قرار ، أو على الأقل عاجزة عن اتخاذ قرارات جادة وناضجة تستند إلى القدر الكافى من المعلومات .

ولهذا السبب بالدقة تعتمد الأساليب التكنيكية لإعمال الخطة على التمييز الجوهرى بين إجراءات التخطيط بالمعنى الصحيح وبين إجراءات التسيير .

(ح) التخطيط والتسيير :

إن مهمة التخطيط بالمعنى الصحيح هى تحديد أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية وكذلك أهم الوسائل التى يتعين إعمالها لبلوغ تلك الأهداف . ولذلك فان التخطيط بحكم طبيعته ذاتها يكون بالضرورة من اختصاص السلطة الاجتماعية لما يقتضيه من تنسيق دقيق بين مختلف الأنشطة التى يشملها التخطيط .

أما التسيير فيتعلق بالإعمال الجارى للخطة ، أى بالقرارات اليومية التى لا حصر لها والتى يتعين اتخاذها لتحقيق الخطة . وفى المستوى الحالى لنمو قوى الإنتاج ، وخلال فترة طويلة ولا شك ، يتولى هذا التسيير أجهزة لها ، برغم تبعيتها للدولة ، قدر من الاستقلال . وهكذا انتهت التجربة السوفيتية إلى منح وحدات الإنتاج الشخصية القانونية والمعنوية والاستقلال الذاتى ، فى المجالين المحاسبى والمالى . وفى إطار هذا الاستقلال الذاتى ، يتخذ مديرو وحدات الإنتاج على مسئولياتهم القرارات الجارية اللازمة لتحقيق الخطة . وهذا يعنى أن أغلبية تلك القرارات ليست ثمرة أوامر إدارية وإنما تصدر عن **مبادرات** فى المستوى المحلى ترمى لتحقيق الخطة .

ويشكل تحديد قواعد واضحة ورشيدة لتوزيع المسئوليات بين وحدات الإنتاج والأجهزة الرياسية العليا التى تتبعها تلك الوحدات أحد المقتضيات الجوهرية لحسن إعمال الخطة .

ومن المستحيل الدخول هنا فى تفصيلات المشكلات المطروحة . ويكفى أن نبرز أنه لا توجد فى هذا الصدد حلول جاهزة ، وأن الأمر المهم هو أن يراعى فى نفس الوقت ضرورة توزيع المسئوليات وضرورة توافر البيانات لدى المستويات التى ستتخذ الأنواع المختلفة من القرارات . ومن الواضح أن ظروف الحل تختلف بسبب درجة تكوين الكادر وطبيعة الصلاة الواقعية بين مختلف أجزاء القطاع المؤمم . ولذلك فإنه لا يمكن حسم قضية درجة المركزية واللامركزية فى قطاع الدولة إلا على ضوء الظروف الواقعية القائمة عند حسم الموضوع ، أى بالدقة على حسب درجة نمو قوى الإنتاج فى المجتمع كله من ناحية ، وفى كل قطاع من قطاعات الاقتصاد من ناحية أخرى . ويرتهن حل تلك القضية بضرورة إجراء تحليل نظرى قبل الحل (٤).

ويظهر مما سبق أنه إذا كان تأميم بعض قطاعات الاقتصاد يؤدى إلى اختفاء مراكز اتخاذ القرارات **المستقلة تماماً** فإنه يؤدى إلى الإبقاء على مراكز اتخاذ قرارات **خاضعة وتابعة** (تتكون من وحدات الإنتاج المؤممة أو من مجموعات من تلك الوحدات) لها استقلال ذاتى نسبى ، وتكون بالتالى مستقلة نسبياً عن بعضها البعض .

(د) أشكال تسيير المشروعات :

ويرتبط بالمشكلة السابقة ، وهى مشكلة الإقرار بسلطات التسيير الجارى لوحدات فتصادية ذات استقلال ذاتى نسبى (فى إطار الخطة) ، مشكلة أخرى هى مشكلة طريقة اختيار الأشخاص الذين يمارسون فى الواقع تلك السلطات ، وهم فى النهاية أشخاص طبيعيون .

وثمة حلان متطرفان عرفا السبيل للوجود فى النظرية وفى التطبيق : أن تعين

---

(٤) انظر مقالا منشوراً فى عدد فبراير ١٩٦٤ من مجلة La Pensée حاولت فيه مناقشة بعض الجوانب النظرية للقضية المثارة هنا .

الدولة مديراً للوحدة الاقتصادية ، أو أن ينتخب العاملون فى الوحدة الاقتصادية مجلساً للتسيير له رئيس منتخب كذلك . وبين هذين الحلين المتطرفين يوجد عدد كبير من الحلول الوسطى مثل : إلزام المدير المعين بأخذ رأى الجمعية العمومية للعاملين فى الوحدة التى يديرها ، أو أخذ رأى مجلس منتخب . ومن الناحية الأخرى يمكن للمجلس المنتخب أن يعين مديراً له سلطات معينة ، أو حتى تعين الدولة المدير بشرط توزيع واضح للمسئولية بين المجلس ورئيس المجلس والمدير .

وإذا كان لابد من أن يكون للاعتبار الاقتصادى وزنه ، فإن الاختيار السليم بين هذه الحلول المختلفة التى يؤثر إعمالها بكل وضوح على طريقة تنفيذ الخطة ، لا يمكن أن يتوقف على الاعتبارات الأيديولوجية . بل إن هذا الاختيار يجب أن يتم بطريقة علمية وأن يكون محكوماً بطبيعة المشكلات التى يتعين حلها و أهمها مشكلة بناء اقتصاد جديد ومجتمع جديد ، هذا البناء الذى يقتضى الخضوع الكامل من جانب وحدات الإنتاج الأساسية لاعتبارات الخطة **والقضاء الجذرى على التناقضات فى المصالح بين المجموعات المختلفة من العاملين وبين المجتمع كله** . ومع ذلك ، فأياً كان أسلوب اختيار السلطات المسئولة عن تسيير وحدات الإنتاج أو مجموعات وحدات الإنتاج فلابد من أساليب تكنيكية لزيادة نشاط تلك الوحدات والرقابة عليه . وسننتقل الآن إلى تلك الأساليب .

(هـ) الأساليب التكنيكية للحفز وللرقابة :

يترتب على وجود وحدات تسيير ذات استقلال ذاتى نتائج هامة من حيث الأساليب التكنيكية التى يتعين استخدامها لإعمال الخطة . فإن هذا الاستقلال الذاتى لوحدات الإنتاج يجعل من الضرورى أن يكون بوسع السلطات المركزية أن تمارس إزاءها وسائل للحفز والرقابة على قدر كاف من الفعالية .

وأساليب الرقابة لا غنى عنها كذلك فى حالة خضوع وحدات الإنتاج الكامل للسلطة المركزية ، ذلك أنه حتى لو لم يكن على وحدات الإنتاج إلا تنفيذ الأوامر التى تصدر إليها من السلطة المركزية لكان من الضرورى التحقق من حسن تنفيذها لها .

وإن تعدد وتنوع الأساليب التكنيكية للحفز والرقابة تضطرنى إلى أن أقنع هنا ببعض الملاحظات فقط .

فى مستوى وحدة الإنتاج المؤممة ، يبدو أن الأسلوب الأكثر فعالية فى المستوى الحالى لنمو قوى الإنتاج ، هو كقاعدة عامة أن يكون لتلك الوحدة محاسبتها الخاصة وميزانيتها الخاصة . فهذا الوضع يسمح ، بشرط أن يكون نظام الأسعار قد تحدد بطريقة سليمة ، بالحكم على فعالية تسيير كل من تلك الوحدات ليس فقط من زاوية تحقيق الأهداف النوعية والكمية للخطة ولكن كذلك من زاوية الظروف الاقتصادية لتحقيقها وبصفة خاصة من حيث سعر التكلفة . وهذا ما يسمى فى الاتحاد السوفييتى « تكنيك الحساب الاقتصادى » .

ويمكن أن نستخدم هذا التكنيك فى نفس الوقت كأسلوب للرقابة وأسلوب للحفز ويتحقق ذلك حين يعود على العاملين فى وحدات الإنتاج المختلفة جزء من المكاسب المادية المترتبة على درجة التحقيق النوعى والكمى للخطة (بما فى ذلك الناحية الاقتصادية) للأهداف التى حددتها الخطة للوحدة التى يعملون فيها . ولكن قضية الرقابة على « الحساب الاقتصادى » يمكن عزلها تماماً عن وظيفته فى الحفز .

ويمكن أن تتعدد الأساليب التكنيكية للحفز فى مستوى الوحدات التكنيكية المختلفة التى تشكل وحدة إنتاج بالمعنى الصحيح (مثلا فى مستوى « العنابر » بإقرار مبدأ المكافآت التى توزع على هذا المستوى) ، ويمكن بالطبع النزول إلى مستوى « الورديات » ، بل أحياناً إلى مستوى كل عامل على حدة . وفى هذه الحالة الأخيرة يرتبط تكنيك الحفز بسياسة الأجور المقررة .

أما فيما يتعلق بالرقابة التى يتعين ممارستها على مختلف وحدات الإنتاج ، فإنها يجب ألا تكون رقابة إحصائية فقط (فى شكل تقارير بيانات إحصائية تتجمع لدى السلطة المركزية التى تتولى فحصها) . بل يجب أن تكون كذلك رقابة محاسبية ومالية .

وفى هذا الصدد يمكن أن يلعب الجهاز المصرفى المؤمم دوراً كبيراً . فهو يستطيع أن يحقق رقابة جارية على عمليات الشراء والبيع والاستثمار التى تجريها مختلف وحدات الإنتاج وأن يتأكد من مطابقة هذه العمليات من حيث الطبيعة ومن حيث النطاق

لما هو وارد بالخطة . ويمكن أن تمنح أجهزته فى بعض الأحوال حق وقف العمليات التى تتناقض مع الخطة . وهذا النوع من الرقابة يجب ألا يقتصر على دور سلبى ولا حق بل يمكن أن يلعب الجهاز المصرفى دوراً وقائياً ، كما يجب أن يلعب دوراً تثقيفياً ، فحين يكتشف البنك أخطاء فى التسيير غير مقصودة ، عليه أن يوضح بالتحليل الاقتصادى طبيعة تلك الأخطاء وجذورها وأن يطرح نتائج ذلك كله على أولئك الذين يقومون بأعمال تسيير يمكن أن تقع خلالها أخطاء مماثلة . وهذا أمر له أهمية حاسمة فى داخل قطاع الدولة .

وكما قلت من قبل ، تكون إمكانيات الحفز والرقابة فيما يتعلق بالقطاع التعاونى وبالقطاع الخاص أضعف بكثير منها فى قطاع الدولة ولكن هذا لا يعنى بحال أنها غير موجودة . وتنحصر الأساليب التكنيكية المستخدمة فى هذا المجال فى سياسة الأسعار وسياسة الأجور ، والضرائب والائتمان . وعندما يتم تأميم الجهاز المصرفى والجزء الأعظم من جهاز التجارة فإن المشروعات التعاونية والمشروعات الخاصة تدخل فى شبكة من أنواع الإلزام والرقابة يصبح معها من الممكن حملها ، إلى حد كبير ، على تنفيذ الخطة ، على الأقل حين تكون المشروعات الخاصة صغيرة لا تمتلك وسائل التمويل الذاتى وحين توصد الأبواب أمام حركة هروب رؤوس الأموال . وما لم تتوافر تلك الشروط يكون الجزء المتعلق بالقطاع الخاص وبالقطاع التعاونى من الخطة ذا قيمة توجيهية فقط .

ويجب أن نضيف إلى الحوافز الاقتصادية المشار إليها آنفاً الحوافز غير الاقتصادية : روح التضامن ، والتنافس الاشتراكى والشعور بالواجب . . . إلخ . وتحليل الحوافز غير الاقتصادية يقتضى استطراداً طويلا . والمفروض أن دور الحوافز غير الاقتصادية يتزايد كلما تقدم التشريك .

(و) أجهزة التخطيط ودورها :

إن الملاحظات السابقة تظهر أنه إذا كانت أجهزة التخطيط تقوم بتحضير الخطة وإعداد الوسائل التكنيكية الأساسية لإعمالها ، فإنه لا يكون من اختصاصها

عادة أن تتولى بنفسها إعمال الخطة . وهذه الملاحظة تجعل من الممكن أن نحدد الهيكل الذى يجب أن تتخذه أجهزة التخطيط وكذلك الحدود التى ترد على نشاطها .

(ز) هيكل أجهزة التخطيط :

ويجب أن يقابل التمييز الوظيفى بين أعمال التخطيط وأعمال التسيير الجارى ، تمييز تنظيمى بين أجهزة التخطيط وأجهزة التسيير . وهذا يعنى أن الأجهزة المكلفة بالتخطيط لاينبغى أن تكلف فى نفس الوقت بالتسيير . وهذا الوضع الخاص لأجهزة التخطيط يتضمن مخاطر لا شك فيها بالنسبة لسلطاتها الإدارية .

فتلك قاعدة عامة أن يعتبر كل جهاز ليس له سلطان مباشر على القرارات الجارية بمثابة جهاز للبحث والدراسة يمكن ألا تحترم توجيهاته . ولذلك فإنه من الضرورى إقامة الآليات التى تضمن على أفضل وجه أن تكون القرارات الجارية التى تتخذها المنظمات الاقتصادية والإدارية مطابقة بالفعل لما هو وارد بالخطة ، كما أنه من الضرورى من ناحية أخرى أن تمنح أجهزة التخطيط **وضعاً سياسياً** يوفر لها درجة عالية من الهيبة . وهذا هو أحد الأسباب التى تجعل معظم البلدان الاشتراكية تلحق جهاز التخطيط مباشرة برئيس الوزراء أو بالنائب الأول لرئيس الوزراء . فلابد فى الواقع من أن تكون سلطة جهاز التخطيط المركزى أعلى من سلطة الوزارات المختلفة التى ستكلف بتنفيذ الخطة .

وثمة بعض الملاحظات التكميلية فيما يتعلق بالمشكلات التنظيمية الخاصة بأجهزة التخطيط .

فلابد أن يكون جهاز التخطيط المركزى الذى له وضعه السياسى السامى كما أوضحنا ، على رأس عدد من أجهزة التخطيط فى مستوى أدانى . وهذا يعنى ، من الناحية العملية ، ضرورة إنشاء إدارة للتخطيط فى كل وزارة وفى كل مصلحة مركزية .

وستتولى إدارة التخطيط ، بالاتصال المباشر مع جهاز التخطيط المركزى ، مهمة إعداد الخطة المفصلة لنشاط المصلحة أو الوزارة التى تنشأ فيها . فمثلا تقوم إدارة التخطيط فى وزارة التجارة الخارجية أو فى وزارة الصناعة بإعداد الخطة التفصيلية

للتجارة الخارجية أو خطة التنمية الصناعية . ويمكن أن يكون من المفيد عند تجميع المشروعات الصناعية أو التجارية التابعة للوزارات المختلفة فى هيئات أو مؤسسات بحسب نوع النشاط أن ينشأ مكتب للتخطيط فى كل هيئة خاصة بالفرع يتولى إعداد الخطة الخاصة بهذا الفرع . وبهذه الطريقة يخفف العبء الملقى على عاتق جهاز التخطيط المركزى ، لأنه يعفى من أعمال التخطيط التفصيلية . وهكذا يتكون ما يسمى **الهيكل القطاعى** للتخطيط .

وفى الحدود التى تتولى فيها السلطات المحلية جزءاً من النشاط الاقتصادى لابد من أن يلحق بهذه السلطات ، أو على الأقل بأكثرها أهمية ، إدارة أو مكتب للتخطيط يرتبط ارتباطاً مباشراً بجهاز التخطيط المركزى . وهكذا يتم إنشاء أجهزة التخطيط الإقليمية والمحلية .

ولكى يغدو التخطيط حقيقة واقعة ولا يكون مجرد تعبير عن نية حسنة ، فلابد من أن تحظى بأقصى اهتمام مشكلة إقامة هيكل متين للأجهزة التى تتولى إعداد الخطط وإعمالها .

ومن العبث التهوين من خطر إقامة جهاز مركزى للتخطيط لا يرتبط عضوياً بالأجهزة القطاعية والإقليمية للتخطيط . فبدون هذا الترابط يعمل الجهاز المركزى للتخطيط فى فراغ ويضع خططاً لا تستند إلى بيانات كافية .

وترتبط مشكلة فعالية جهاز التخطيط المركزى وسلطته كذلك بتوفير العدد اللازم من الموظفين المؤهلين لأعمال التخطيط وبوجود هيكل داخلى للجهاز سليم وقوى .

ويجب ألا يغيب عن الذهن مطلقاً أن الجهاز المركزى للتخطيط يمثل المخ الاقتصادى للأمة ، وبالتالى يجب ألا نضن بجهد فى سبيل تقويته وتطويره .

ودون أن ندخل هنا فى تفاصيل ما يجب أن يكون عليه الهيكل الداخلى للجهاز المركزى للتخطيط (وهو هيكل يتوقف على الظروف المحددة فى كل فترة زمنية معينة) ، لابد أن نبرز أن هذا الجهاز يجب أن يكون فى وضع يسمح له بالقيام على الأقل بالوظائف الخمس التالية :

جمع البيانات ، إجراء التوقعات ، القيام بالتعديلات ، التقييم ، الرقابة .

ووظيفة جمع البيانات تعنى إنجاز عدد من المهام . فيجب أولا أن تجمع بانتظام بيانات نوعية وكمية عن سير الاقتصاد فى قطاعاته المختلفة وفى مختلف الأقاليم .

وفى مجال هذه الوظيفة يدخل كذلك الإعداد السليم والمفيد للبيانات المجمعة : إعداد محاسبة اقتصادية قومية ، إعداد جداول للعلاقات بين القطاعات، حساب المعاملات التكنيكية . . . إلخ .

ويدخل فيها أخيراً تنشيط الأبحاث الجيولوجية وأعمال التنقيب عن المعادن . . . إلخ، وفيما يتعلق بهذه النقطة الأخيرة ، من الواضح أن جهاز التخطيط المركزى لا يتولى هذه المهمة عن طريق موظفيه ، ولكن عليه أن يوجه أعمال الأبحاث التى تتولاها وزارات أخرى .

أما وظيفة التوقع والإسقاط فهى تمثل قلب عملية التخطيط . وإعداد الخطة ذاتها ليس إلا المرحلة الأخيرة فى إعمال التوقع والإسقاط .

والإدارة التى تتولى هذه الوظيفة داخل الجهاز المركزى للتخطيط يجب أن يتوافر لها العدد الكافى من الموظفين الفنيين والقدر الكافى من وسائل العمل . والفنيون المطلوبون هنا هم اقتصاديون وإحصائيون وخبراء فى الفروع الرئيسية للنشاط الاقتصادى والاجتماعى .

أما وظائف التقييم والتعديل فيقوم بها الجهاز المركزى للتخطيط عندما يفحص الخطط التى تعدها الوزارات المختلفة والمؤسسات العامة والسلطات الإقليمية ، وهدفه منها إجراء التعديلات التى تجعل هذه الخطط التفصيلية متفقة مع التقديرات الإجمالية للتنمية ومع الإمكانيات الموضوعية والأولويات التى تقررت فى إطار التوجيهات .

ولا يمكن التقليل من أهمية النقطة الأخيرة . فالأخطاء التى تقع فى التوزيع الإقليمى لقوى الإنتاج من أكثر الأخطاء شيوعاً وأعظمها اضراراً بالتنمية الاقتصادية العامة .

وليس من الضرورى أن يحتفظ جهاز التخطيط المركزى بموظفين دائمين للقيام بأعمال التقييم المشار إليها . والواقع أنه يكون من الأفضل أن يلجأ جهاز التخطيط

المركزى إلى مستشارين مؤقتين يستعيرهم من الهيئات المركزية الأخرى أو من مشروعات القطاع المؤمم ، للقيام بهذه المهام ذات الطبيعة غير المستمرة .

وأخيراً فإن عمليات الفحص التى يقوم بها الجهاز المركزى للتخطيط قد تستدعى أن يكون به هيئة من المفتشين . ويكون دور المفتشين القيام بالتفتيش من وقت لآخر . أما الرقابة المنظمة على قيام المؤسسات الاقتصادية المختلفة التابعة للدولة فيجب أن يتولاها جهاز خاص من المراقبين لتفادى إرهاق الجهاز المركزى للتخطيط .

خاتمة

وهكذا رأينا أن الأساليب التكنيكية للتخطيط لا تنحصر كما توهم البعض فى تكنيك تحضير الخطة . بل الواقع أنها تشمل جمع البيانات اللازمة لتحضير الخطة ثم إفراغ هذه البيانات فى شكل صالح للاستخدام وواضح الدلالة ، ثم تحضير مشروعات للخطة ، ثم التحقق من اتساق تلك المشروعات ، ثم إعداد الخطة ذاتها وبيان الإجراءات التى لابد من اتخاذها لتنفيذ الخطة ، سواء الإجراءات المتعلقة بالهياكل الاقتصادية والاجتماعية أم تلك التى تخص السياسة الاقتصادية والاجتماعية الجارية .

وهذا يعنى أن الأساليب التكنيكية للتخطيط تغطى ، فى إطار اقتصاد تجرى تنميته حقاً وفقاً لخطة ، مجالا واسعاً من الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

(يناير ١٩٦٤)

١٠

مراجع مختارة فى التخطيط والتنمية

القضايا النظرية

(مؤلفات ومقالات بالفرنسية أو الإنجليزية)

١ — السياسة الاقتصادية :

— أكاديمية العلوم بالاتحاد السوفييتى : **« شرح الاقتصاد السياسى »**

Academie des Sciences de l'U.R.S.S. : "Manuel d'Economie Politique" — Editions Sociales, Paris.

— ج . بنارد : **« المفهوم الماركسى لرأس المال »** باريس ، ١٩٥٢

BENARD, J. "La Conception marxiste du capital" SEDES Paris 1952.

— هـ . دينى : **« القيمة والرأسمالية »** باريس .

: **« النقود »** باريس

DENIS, H. : "Valeur et Capitalisme" Ed. Sociales.

: "La Monnaie" Ed. Sociales.

— م . دب : **« الاقتصاد السياسى للرأسمالية »** لندن ، ١٩٣٧

: **« فى النظرية الاقتصادية والاشتراكية »** لندن ، ١٩٥٥

DOBB, M. : "Political Economy of Capitalism" Routledge & Kegan, London 1937.

: "On Econmic Theory and Socialism" R. & K. London 1955.

— ج . أيتون : « الاقتصاد السياسى » لندن ، ١٩٥٢

EATON, J. : "Political Economy" A Marxist textbook. Lawrence and Wishart, London 1955.

— د . جيهينف : « مشكلة النظرية الماركسية للقيمة » باريس ١٩٥٢

Guiheneuf, R. : "Le problème de la théorie Marxiste de la Valeur.' A Colin, Paris 1952.

— ل . ف . كانتوروفيتش : « الحساب الاقتصادى واستخدام الموارد » باريس ١٩٦٣.

Kantorovich, L.V. : "Calcul économique et utilisation des ressources" Dunod, Paris 1963.

— ا . لانجه : « الاقتصاد السياسى » الجزء الأول — باريس ١٩٦٢

Lange, O. : "Economic politique" tome 1 P.U.F., Paris 1962.

: « الاقتصاد السياسى للاشتراكية » روتردام ، ١٩٥٨

— : "Political Economy of Socialism" Institute of Social Studies, Rotterdam 1958.

— ا . مندل : « شرح الاقتصاد الماركسى » جزءان، باريس ١٩٦٢

Mendel, E. : "Traité d'Economie Marxiste" Julliard, Paris 1962.

— ك . ماركس : « مبادىء نقد الاقتصاد السياسى »

: « رأس المال والعمل الأجير »

: « الأجور والثمن والربح »

: « رأس المال » الجزء الأول

— د . ميك : « دراسات فى نظرية قيمة العمل » لندن ، ١٩٦٥

Meek, R. : "Studies in the Labour Theory of Value". Lawrence & Wishart, London 1956.

— ل . سيجال : « مبادىء الاقتصاد السياسى » باريس ١٩٣٦

Segal, L. : "Principes d'Economic Politique" Ed. Sociales Internationales, Paris 1936.

— ب . سويزى : « نظرية التطور الرأسمالى » نيويورك ١٩٥٦

: « الأشتراكية » نيويورك ١٩٤٩

Sweezy, P. : "The Theory of Capitalist Development" Monthly Review, N.Y. 1956.

— : "Socialism" Mc Graw Hill, N.Y. 1949.

٢ ــ المحاسبة القومية والقياس الاقتصادى والإحصاء :

ــ ر . ج . ألن : « التحليل الرياضى والنظرية الاقتصادية »
: « الإحصاء من أجل الاقتصاديين »

Allen, R.G. : "Analyse Mathématique et Théorie économique" P.U.F. Paris.

— : "Statistics for Economists". London 1949.

ــ ج . م . ديران : « نظام العلاقات بين الصناعات » : رسالة دكتوراه باريس

Durand, J.M. : "Le système des relations inter-industrielles" Thèse de Droit, Paris.

ــ ا . لانجه : « مقدمة للقياس الاقتصادى » وارسو ، ١٩٦٠

Lange, O. : "Introduction to Econometrics". Varsovie, 1960.

ــ ف . ليونتيف : « هيكل الاقتصاد الأمريكى من ١٩١٩ إلى ١٩٣٩ » نيويورك ١٩٥٠

Leontjef, V. : "The Structure of the American Economy 1919-1939" 2e éd. Oxford Univ. Press N.Y. 1950.

ــ ج . أولسون : « فى المحاسبة القومية » ستوكهولم ١٩٥٥

Ohlson, J. : "On National Accounting.", Stockholm 1955.

ــ ف . بيرو : « حسابات الأمة » باريس ١٩٤٩

Perroux, F. : "Les comptes de la Nation" Paris 1949.

ــ ش . برو : « طرق المحاسبة القومية الفرنسية » باريس ١٩٥٦

Prou, Ch. : "Méthodes de Comptabilité Nationale Française" A. Calin, Paris 1956.

ــ ر . ستون : « وظائف ومعايير المحاسبة القومية » كامبريدج ١٩٥١

Stone, R. : "Functions and Criteria of Social Accounting" Income & Wealth, Cambridge 1951.

— ج . تينبرجن : « القياس الاقتصادى » :
: « الأساليب الفنية الحديثة للسياسة الاقتصادية »
باريس ١٩٦١

TINBERGEN, J. : "L'Econométrie."
— : "Techniques Modernes de la politique économiquc". Dunod, Paris 1961.

— ج . تيودور : « الإحصاء وتطبيقاته فى بلد فى طريق التنمية » جزءان
باريس ٥٨

THEODORE, G. : "La Statistique et Son application dans les pays en voie de développement". 2 tomes, I.N.S.E.E. 1958.

٣ — التنمية والنمو الاقتصادى :

— سمير أمين : « الآثار الهيكلية للتبعية الدولية للاقتصاديات السابقة للرأسمالية » باريس ١٩٥٧

AMIN, S. : "Les effets structurelles de l'intégration internationale de économies précapitalistes". Thèse de Droit, Paris 1957.

— ب . باران : « الاقتصاد السياسى للنمو » نيويورك ١٩٥٧

BARAN, P. : "The Political Economy of Growth". Monthly Review Press, N.Y. 1957.

— د . بار : « التنمية الاقتصادية : التحليل والسياسة » باريس
١٩٥٨

BARRE, R. : "Le dévoloppement économique : analyse et politiaue". Cahiers de l'I.S.E.A., Paris 1958.

— باريت : « تطور الرأسمالية اليابانية »

BARRET : "Evolution du capitalisme japonais".

— هـ . بارتولى : « النظم والهياكل الاقتصادية » باريس ١٩٦٠

BARTOLI, H. : "Systèmes et Structures économiques" Les Cours de Droit, Paris 1960.

— ش . بتلهيم : « الاقتصاد الألمانى فى ظل النازية » باريس ١٩٤٦

BETTELHEIM, Ch. : "L'Economie Allemande sous le Nazisme". M. Rivière, Paris 1946.

— ج . دى كاسترو : « جغرافية الجوع » ١٩٥٩

CASTRO, J. de : "Geographie de la faim" 1959.

— ف . كليرمونت : « الحرية الاقتصادية والبلاد المختلفة — دراسة حول تطور فكرة »

CLAIREMONTE, F. : "Le libéralisme économique et les pays sou-développés — Etude sur l'évolution d'unc idée." Génève 1958.

— كولن كلارك : « شروط التقدم الاقتصادى »

COLIN CLARK : "Les conditions du Progrès économique" P.U.F. Paris.

— الوثائق الاقتصادية التشيكوسلوفاكية : « دراسة فى التنمية والتخطيط الاقتصادى » براغ ١٩٥٩

— م . دب : « بعض جوانب التنمية الاقتصادية » دلهى ، ١٩٥٥

: « دراسات فى تطور الرأسمالية » لندن ، ١٩٥٧

DOBB, M. : "Some Aspects of Economic Development" Delhi, 1955

— : "Studies in the Development of Capitalism" London, 1957.

— ا . د . دومار : « مقالات فى نظرية النمو » نيويورك

DOMAR, E.D. : "Essays in the Theory of Growth". Oxford Univ. Press, N.Y.

— د . ديمون : « الاقتصاد الزراعى فى العالم » ١٩٥٤

: « الأراضى الحية » ١٩٦١

: « أفريقيا السوداء : التنمية الزراعية وتحويل الاقتصاد الزراعى » ١٩٦١

DUMONT, R. : "Economie agricole dans le monde" 1954.

— : "Terres vivantes". Plon, Paris 1961.

— : "Afrique noire : dévoloppement agricole et reconversion de l'économic agricole". Cahiers du Tiers-Monde, juillet 1961.

— ج . دوريه : « التحليل الماركسى للتخلف » باريس ١٩٥٨

Duret, J. : "Analyse marxiste du sons-développement" in "Présence Africaine" aout - sept. 1958.

— جامعة شيكاغو : « مقالات فى الدراسة الكمية للنمو الاقتصادى » أبريل ١٩٦١

— مجلة « الاقتصاد الزراعى » العدد الرابع « ١٩٥٩ : « مشكلات التنمية الزراعية »

"Economic Rurale" : "Problèmes de dévoloppement agricole" No. 4, 1959.

— هـ . س . إليس (وآخرون) : « التنمية فى أمريكا اللاتينية » لندن ١٩٦١

Ellis, M.S. : "Development for Latin America" London, 1961.

— جرانوت : « السياسة الزراعية العالمية وتجربة إسرائيل » باريس ١٩٥٧ :

Granott : "Politique agraire mondiale et l'expérience d'Israel". P.U.F. 1957.

— ا . هـ . هانسن : « المشروع العام والتنمية الاقتصادية » لندن ١٩٥٩

Hansen, A.H. : "Public Enterprise and Economic Development". London, 1959.

— ا . هازيلوود : « اقتصاد المناطق المتخلفة » لندن ١٩٥٤

HazilWood, A. : "The Economics of Under-developped Areas". Oxford Univ. Press, 1954.

— ج . ب هندرسن : « فى النمو الاقتصادى » فى مجلة « العلم والمجتمع » ربيع ١٩٥٨

Hendersen, J.P. : "On Economic Growth". in "Science and Society", spring 1958.

— ب . هيجنز : « التنمية الاقتصادية : المبادىء والمشاكل والسياسات » نيويورك ١٩٥٩

Higgins, B. : "Economic Development : Principles, Problems and Policies". W.W. Norton, N.Y. 1959.

— ك . ك . كوريهارا : « النظرية الكينزية فى التنمية الاقتصادية » ١٩٥٩
KURIHARA, K.K. : "The Keynesian Theory of Economic Development". Allen & Unwin, London 1959.

— ا. ك. داس جوبتا : « الاقتصاد الكينزى والبلاد المتخلفة »
DAS GUPTA, A.K. : "Keynesian Economics and Under-developped countries".

— ن. ك. ر. ف . داو : « الاستثمار والدخل والمضاعف فى البلاد المتخلفة »
RAO, U.K.R.V. : "Investment, Income and Multiplier in Under-developped countries."

— ف . ب . سينج : « الاقتصاد الكينزى فى علاقته بالبلاد المتخلفة »
كلكتا ١٩٥٦
SINGH, V.B. : "Keynesian Economics in relation to Under-developped countries."
(editor) : "A Symposium : Some Problems of industrialisation of agricultural Countries in Keynesian Economics". People's Publishing House, Culcutta 1956.

— س . كوزنتز : « الجوانب الكمية فى النمو الاقتصادى للأمم » ١٩٦١
KUZNETS, S. : "Quantitative aspects of the Economic Growth of Nations". in "Economic Development and Cultural Change," July 1961.

— و . ا . لويس : « نظرية النمو الاقتصادى » لندن ١٩٥٥
: « التنمية الاقتصادية فى حالة عرض عمل غير محدود »
مانشستر ١٩٥٢
LEWIS, W.A. : "The Theory of Economic Growth" London, 1955.
— : "Economic Development with unlimited supply of Labour". Manchester School 1952.

— ا . ماس : « « ماركس ومشكلة النمو » باريس ١٩٥٧
MASSE, E. : "Marx et le problème de la croissance" A. Colin, 1957.

— ك . ماركس و ف. إنجلز : « فى نظام المستعمرات » موسكو ١٩٦١

Marx, K. and Ewgels, F. : "On Colonialism". Moscow 1961.

— ح . ميردال : « النظرية الاقتصادية والبلاد المتخلفة » باريس ١٩٥٩

: « اقتصاد دولى » باريس ١٩٥٨

Myrdal, G. : "Théorie économique et parys sous-developpés" in "Présence Africaine" 1959.

– : "Une Economic Internationale". P.U.F. 1954.

— ر . نوركسه : « مشكلات تكوين رأس المال فى البلاد المتخلفة » لندن ١٩٥٣

: « نماذج التجارة والتنمية الاقتصادية » ستوكهولم ١٩٦٠

Nurkse, R. : "Problems of Capital formation in Under-developped Countries". Oxford Univ. Press, 1953.

— : "Patterns of Trade and Economic Development" Stockholm 1960.

— ب . د . بيريس : « النتائج الاجتماعية للإمبريالية » رسالة دكتوراه ، لندن ١٩٥٠

Pieris, D.R. : "The Sociological consequences of Imperialism". Ph. D. Thesis, London 1950.

— ج . روينسون : « مذكرات فى نظرية التنمية الاقتصادية »

: « السكان والتنمية الاقتصادية »

Robinson, J. : "Notes on the Theory of Economic Development"

- : "Population and Economic Development". in "Collected Papers", vol. II. 1960

— و . و . روستو : « مراحل النمو الاقتصادى » باريس ١٩٦٢

Rostow, W.W. : "Les étapes de la croissance économique" Paris, 1962.

— ب . باران و ا . هوبسبوم : « مراحل النمو الاقتصادى » ١٩٦١

Baran, P. and Haubsbaum, E.J. : "The Stages of Economic Growth". in "Kyklos" vol. XIII 1961.

– جوستافسون : « روستو وماركس والنمو الاقتصادى » ١٩٦١

GUSTAFSSON : "Rostow, Marx and Economic Growth". in "Science and Society" 1961.

– ب . فيلار : « التطور التاريخى والتقدم الاجتماعى » باريس ١٩٦١ .

VILAR, P. : "Développement historique et progrès social" in "La Pensée", juillet-aout 1961.

– ا . ك. كيرنكروس : « مراحل النمو الاقتصادى » لندن ١٩٦٢

CAIRNCROSS, A.K. : "The Stages of Economic Growth" in "Factors in Economic Development", Allen and Unwin, London 1962.

– ف . ريماليف : « البلاد المتخلفة وتفكك الامبريالية » موسكو ١٩٥٩

RYMALEV, V. : "The Under-developped countries and the disintegration of Imperialism", in "International Affairs", april 1959.

– و . ا . ج سولتر : « الإنتاجية والتغير التكنيكى » كامبريدج ١٩٦٠

SALTER, W.E.G.: "Productivity and technical change" Cambridge Univ. Press 1960.

– سينج . د . أجاروالا : « اقتصاديات التخلف » بومباى ١٩٥٨

SINGH and AGARWALA : "Economics of Under-development" Oxford Univ. Press, Bombay 1958.

– ى . شتانوفيك : « أصل وطبيعة التخلف الاقتصادى » ١٩٥٨

STANOVIK, Y. : "L'origine et la nature du sons-développement". in "Questions Actuelles du Socialisme" nov.-déc. 1958.

– اليونسكو : « مناهج ومشاكل التصنيع فى البلاد المتخلفة »
نيويورك ١٩٥٩ .

U.N.E.S.C.O. : "Methodes et Problèmes de l'industrialisation des pays sons-développés". N.Y. 1959.

٤ ـ التخطيط :

ـ ب . باران : « تخطيط الاقتصاد القومى » ١٩٥٢

BARAN, P. : "National Economic Planning." in "A Survey of Contemporary Economics" Vol. II Homewood, Illinois 1952.

ـ ش . بتلهيم : « القضايا النظرية والعملية للتخطيط » باريس١٩٤٦

: « التخطيط والنمو الاقتصادى » باريس ١٩٥٨

: « التخطيط فى أفريقيا السوداء » باريس ١٩٦١

: « دراسات فى نظرية التخطيط » بومباى ١٩٥٩

: « بعض القضايا الأساسية فى التخطيط» بومباى ١٩٦١

BETTELHEIM CH. : "Problèmes théoriques et pratiques de Planification". P.U.F. 1946.

— : "Planification et croissance économique" in "Présence Africaine" août-sept. 1958.

— : "Planification en Afrique Noire", in "Cohiers Internationaux" janvier-fév. 1961.

— : "Studies in the Theory of Planing". Asia Publishing House, Bombay 1959.

— : "Some Basic Planning Problems". Asia Publishing House, Bombay 1961.

ـ ح . شاريير : « تجربة للتخطيط فى غينيا » باريس ١٩٦١

CHARRIERE, J. : "La Guinée, une expérience de planification". in "Cahiers Internationaux" mai 1961.

ـ م . دب : « التخطيط الاقتصادى والاقتصاد المخطط » لندن ١٩٥٤

DOBB, M. : "Economic Planning and Planned Economy" in "Economics : Man and his ressources", London 1954.

ـ ا . جانجون وآخرون : « دراسات فى سلوك المستهلك » بومباى ١٩٦٠

GANGULY, A. and others : "Studies in Consumers Behaviour". Asia Publishing House Bombay 1960.

— ا . لانجه : « دراسات حول التخطيط الاقتصادى فى البلاد المتخلفة » باريس ١٩٥٧ .

LANGE, O. : "Etudes sur la Planification Economique dans les pays sons-developpés". in "Cahiers de l'I.S.E.A." janvier 1957.

— هيئة الأمم المتحدة : « تحليل التنمية الاقتصادية وتقديرها مقدماً : مدخل إلى تكنيك البرمجة » نيويورك ١٩٥٥

U.N.O. : "Analysis and Projections of Economic Development. Introduction to the technics of programming N.Y. 1955.

— اللجنة الاقتصادية لآسيا والشرق الأقصى : « التنمية الاقتصادية والتخطيط » « سلسلة مقالات فى نشرة اللجنة من ١٩٥٥ إلى ١٩٥٩

E.C.A.F.E. : "Economic Development and Planning".

— I. Problems and Technics-Bulletin 1955.

— II. Policies and Means of Implementation-Bulletin 1956.

— III. The Agericultural Sector — 1957.

— IV. Industrialisation — 1958.

— V. Social Aspects — 1959.

— ش . برو : « إعداد البرامج فى البلاد المتخلفة » باريس ١٩٦٣

PROU, CH. : "L'établissement des programmes dans les pays sous-développes." Dunod, 1963.

— ج . تينبرجن : « المركزية واللامركزية فى التخطيط الاقتصادى »
: « تخطيط التنمية » باريس ١٩٦٢

TINBERGEN, J. : "Centralisation and decentralisation in Economic plannig".

— : "Planification du Développement" P.U.F. 1961.

٥ — الاستثمارات :

— ش . بتلهيم : « حول مشكلة الاختيار بين مشروعات استثمار بديلة » ١٩٥٠

: « اختيار الاستثمارات ودرجة كفايتها » باريس ١٩٦٣

BETTELHEIM, CH. : "On the Problem of Choice between alternative investment projects" in "Soviet Studies"; juillet 1950.

— : "Choix et efficience des investissements" in "Textes du Colloque franco-polonais", Paris 1963.

— م . دب : « بعض القضايا النظرية فى تخطيط التنمية الاقتصادية » لندن ١٩٦١

: « مقالات فى النمو الاقتصادى والتخطيط » لندن ١٩٦٠

: « مذكرة حول ما يسمى درجة كثافة رأس المال فى البلاد المتخلفة » لندن ١٩٥٤

DOBB, M. : "Essays on Economic Growth and Planning" Routledge & Kegan, London 1960.

— : "A note on the so-called degree of capital intensity in under-developped conntrics". in "Economic Theory and socialism".

— : "Some theoritical problems in planning economic development". in "Marxism Today". feb. 1961.

— ش . شاكرافارتى : « منطق تخطيط الاستثمار » أمستردام ١٩٥٩

CHAKRAVARTY, S. : "The Logic of Planning Investment" North Holland Pbulishing Co. Amesterdam, 1959.

— و . جالينسون و . هـ . ليبنستين : « معايير الاستثمار : الإنتاجية والتنمية الاقتصادية » ١٩٥٥

GALENSON, W. and LEIBENSTEIN, H. : "Investment criteria : Productivity and Economic Development" in "Quarterly Journal of Economics" august 1955.

— المعهد العلمى للاقتصاد التطبيقى : « معايير اختيار الاستثمارات فى الاتحاد السوفييتى » باريس ١٩٥٩

I.S.E.A. : "Critères du choix de l'investissement en U.R.S.S." juillet 1959.

– م . ف . ميليكان (وآخرون) : « معايير الاستثمار والنمو الاقتصادى » ١٩٥٥

MILLIKAN, M.F. (editor) : "Investment Criteria and Economic Growth" Cambridge, Mass. 1955.

ب . ماسه : « اختيار الاستثمارات » باريس ١٩٦٣

MASSE, P. : "Le Choix des Investissements" Dunod, Paris 1963.

– ا . ك . سن : « اختيار الأساليب التكنيكية : جانب من نظرية التنمية الاقتصادية المخططة » ١٩٦٠

SEN, A.K. : "Choice of Technics : An Aspect of the Theory of Planned Economic Development" Blackwell, 1960.

– س . ج . ستريملين : « عنصر الزمن فى أختبار استثمارات رأس المال » ١٩٥١

STREIMLIN S.G. : "The Time Factor in Capital Investment". in "International Economic Papers". 1951.

– ا . فايديناتان : « عرض لما كتب حول معايير الاستثمار » ١٩٥٦

VAIDYNATHAN, A. : "A Survey of the Litterature on Investment Criteria" in "Indian Economic Journal" oct. 1956.

٦ – العمالة :

– ج . أردان : « العالم البور » باريس ١٩٥٩

ARDANT, G. : "Le monde en friche". P.U.F. 1959.

– ش . بتلهيم : « نظريات العمالة المعاصرة »

BETTELHEIM, CH. : "Théories contemporaines de l'emploi" C.D.U.

– مكتب العمل الدولى : « لماذا يترك العمال الأرض » ١٩٦٠

: « أهداف العمالة فى التنمية الاقتصادية » ١٩٦١

B.I.T. : "Why Labour leaves land ?" 1960.
— : "Les objectifs d'emploi dans le développement économique". 1961.

– ك . س . جيل : « فائض القوى البشرية باعتباره مصدراً لرأس المال » بومباى ١٩٥٨

GILL, K.S. : "Surplus Manpower as a source of capital" in "Economic Weekly" Bombay 1958.

ـ ك . ن . راج : « جانب العمالة فى التخطيط للبلاد المتخلفة » القاهرة ١٩٥٧

RAJ, K.N. : "Employement aspect of Planning in the under-developped countries". N.B.E., Cairo 1957.

ـ ا . ك . سن : « البطالة والأسعار النسبية والقدرة على الادخار » ١٩٥٧

SEN, A.K. : "Unemployement Relative Prices and Saving Potential" in "Indian Economic Journal" August 1957.

التجارب التاريخية

١ ـ الاتحاد السوفييتى :

ـ ا . بايكوف : « تطور النظام الاقتصادى السوفييتى » لندن ١٩٥٠

BAYKOV, A. : "The Development of the Soviet Economic System". London 1950.

ـ ش . بتلهيم : « التخطيط السوفييتى » ١٩٤٥
: « الاقتصاد السوفييتى » ١٩٥٠

BETTELHEIM, CH. : "La planification soviétique". M. Rivière 1945.
— : "L'Economic soviétique". Sirey 1950.

ـ س . بوبروتسكى : « تكوين النظام السوفييتى للتخطيط » لاهاى ١٩٥٦

BOBROWKI, S. : "Formation du Systè̀me sovietique de planification". Mouton et Co., La Haye 1956.

ـ بورداز : « الاقتصاد السوفييتى الجديد ١٩٥٣ ـ ١٩٦١ » باريس ١٩٦١

BORDAZ : "La nouvelle économic soviétique 1953-1960".

ـ م . دب : « التنمية الاقتصادية السوفيتية منذ ١٩١٧ » لندن ١٩٤٧

DOBB, M. : "Soviet Economie Development since 1917" Routledge and Kegan 1947.

— ا . أرليخ : « المناقشة حول التصنيع فى الاتحاد السوفييتى ١٩٢٤ — ١٩٢٨ » ١٩٦٠

ERLICH, A. : "The Soviet Industrialisation Debate 1924-1928" Harvard Univ. Press 1960.

— المعهد العلمى الاقتصاد التطبيقى : « الطرق الحالية للتخطيط فى الاتحاد السوفييتى » ١٩٥٩

: « الترشيد والنمو الاقتصاديان فى الاتحاد السوفييتى » ١٩٦٠

I.S.E.A. : "Méthodes actuelles soviétiques de planification" 1959.

— "Rationalité et croissance économiqus soviétique" 1960.

— ا . كورسكى : « بعض القضايا الخاصة بتحسين التخطيط فى الاتحاد السوفييتى » نيويورك ١٩٥٩

KURSKY, A. : "Some Questions of Improvement of planning in U.S.S.R." N.Y. 1959.

— م . ل . لافينى : « رأس المال فى الاقتصاد السوفييتى » باريس ١٩٦٣

LAVIGNE, M.L. : "Le capital dans l'économie soviétique" S.E.D.E.S. 1963.

— ف . ا . لينين : « تطور الرأسمالية فى روسيا »

LENINE, V.I. : "Le développement du capitalisme en Russie". Ed. Sociales, Paris.

— ا . نوف : « الاقتصاد السوفييتى » لندن ١٩٦١

NOVE, A. : "The Soviet Economy" London 1967.

— س . ستروميلين : « الاتحاد السوفييتى من الإقطاع إلى الشيوعية » باريس ١٩٦١

STRUMILINE : "L'U.R.S.S. du Féodalisme au Communisme". in "Recherches Intinnationales" Paris 1961.

٢ — الهند :

— ش . بتلهيم : « الهند المستقلة » باريس ١٩٦٢

: « العمالة والاستثمار فى الاقتصاد المخطط » ١٩٥٨

BETTELHEIM, CH. : "L'Inde Indépendante" A. Colin 1962.

— : "Emploi et investissement dans l'économie plarifieé" C.D.U. 1958.

— لجنة التخطيط (حكومة الهند) : « الخطة الخمسية الأولى »

: « الخطة الخمسية الثانية »

: « الخطة الخمسية الثالثة »

: « التقرير عن تنفيذ الخطة الخمسية »

: « أبحاث متعلقة بصياغة الخطة الخمسية الثانية

— د . ك . رانجنيكار : « الفقر ونمو رأس المال فى الهند » لندن ١٩٥٨

RANGNEKAR, D.K. : "Poverty and Capital development in India" Oxford Univ. Press 1958.

— و . ب . ريداوى : « تطور الاقتصاد الهندى » لندن ١٩٦٢

REDDAWAY, W.B. : "The Development of the Indian Economy". Allen & Unwin, London 1960.

— ج . سانس : « نموذج لتوضيح خطة الهند » بومباى ١٩٦٢

SANCE, J. : "A Demonstration plan model for Indice" Asia Publishing House, Bombay 1962.

— د . و ا . تورنر : « الأرض والعمل فى الهند » بومباى ١٩٦٢

THORNER, D. and A. : "Laud and Labour in India" Asia Publishing House, Bombay 1962.

— س . ن فاكيل و ب . د . براهماناد : « التخطيط لاقتصاد متوسع » بومباى ١٩٥٦

VAKIL, C.N. and BRAHMANAD, P.R. : "Planning for an expanding economy" Bombay 1956.

٣ – الصين :

– س . أدلر : « الاقتصاد الصينى» نيويورك ١٩٥٦

ADLER, S : "The Chinese Economg" Monthly Revicw, N.Y. 1956

– هـ . بارتولى : « الاقتصاد الصينى » باريس ١٩٥٩

BARTOLI, H. : "Economie Chinoise" in "Esprit" jan-fév. 1959.

– ش . بتلهيم : « النمو الاقتصادى فى الصين » باريس ١٩٥٩
: « تصنيع الصين الشعبية » بروكسيل ١٩٦٠

BETTELHEIM, H. : "La croissance économique en Chine" in "Cahiers Internationaux" fev. 1959.

— : "L'industrialisation de la Chine". Centre d'Etudes des Pays de l'Est, Institul Solvay, Bruxelles, 1960.

– ش . بتلهيم و ر . ديمون وآخرون : « الصين تهز العالم مرة أخرى » نيويورك ١٩٥٩

BETTELHEIM, CH., DUMONT, R. and others : "China shakes the world again" Monthly Review, N.Y. 1959.

– ش . بتلهيم و ب . نوارو وآخرون : « الاقتصاد الاشتراكية فى الصين الشعبية » ١٩٦٠

BETTELHEIM, CH., NOIROT, P. et autres : "L'economie du socialisme en Chine populaire" in "Economie Appliquée" No. 3, 1960.

– ج . أتيين : « الطريق الصينى » باريس ١٩٦٢

ETIENNE, G. : "La voie chinoise" P.U.F. 1962.

– شاو . كيو– شوم : « سياسة الحزب الشيوعى الصينى فى مشكلة الأرض ١٩٢٨ – ١٩٥٩ » بومباى ١٩٦٠

CHAO-KUO-CHUM : "Agrarian Policy of the Chinese C.P. 1921-1960" Bombay, 1960.

— شواين لاى : « تقرير عن مقترحات الخطة الخمسية الثانية ١٩٥٨ — ١٩٦٢ »

— ف . كليرمونت : « مشكلات الأرض فى الصين والهند : مسلكان مختلفان » ١٩٦٠

Clairemonte, F. : "The Chinese and Indian land problems : Divergent approaches" in. "Malayan Economic Review" 1960

— ر . ديمون : « الثورة فى ريف الصين » باريس ١٩٥٧

Dumont, R. : "Révolution dans les campagnes chinoises". Le Seuil, 1957.

— ت . ج . هيوز . ود . ا . ليوارد : « التطور الاقتصادى للصين الشعبية ١٩٤٩ — ١٩٥٨ »

Hughes, T.J. and Luard, D.E. : "The Economic Development of Communist China 1949-1958" London 1959.

— ل . لافاليه وآخرون : « اقتصاد الصين الاشتراكية » جنيف ١٩٥٧

Lavallee, L. et d'autres : "Economie de la Chine Socialiste" Génève 1957.

— لى فوتشين : « تقرير عن الخطة الخمسية الأولى لتنمية الاقتصاد القومى لجمهورية الصين الشعبية » (بكين)

٤ — كوبا :

— ج . أرنو : « كوبا والماركسية » باريس ١٩٦٢

Arnaud, J. : "Cuba et le Marxisme" in "Nonvelle Gritique" No. 139, 1962.

— ش . بتلهيم : « التخطيط الكوبى » باريس ١٩٦٣

Bettelheim, Ch. : "La Planification Gubaine" in "Recherches Internationales" Jan. 1963.

— د . بوتى : « خطة التنمية الاقتصادية فى كوبا » هافانا ، ١٩٦٢

Boti, R. : "Le Plan de développement économique à Cuba" in "Cuba Socialista" Sep. 1962.

— ر . ديمون د . ج . كولير : « الإصلاح الزراعى فى كوبا » باريس، ١٩٦٢

Dumont, R. et Coleou, J. : "La Réforme agraire à Cuba" P.U.F. 1962.

— مجموعة من الكتاب : « كوبا » باريس ١٩٦٢

Groupe d'auteurs : "Cuba" Ed. Sociales, Paris 1962.

— ل . هوبرمان و ب . سويزى : « كوبا : تشريح ثورة » نيويورك ؛ ١٩٦٠

Huberman, L. and Sweezy, P. : "Cuba : The Anatomy of a Revolution". Marthly Review N.Y. 1960.

— ح . ب موراى : « ثورة أكتوبر فى كوبا » نيويورك ١٩٦٣

Morray, J.P. : "The October Revolution in Cuba" Monthly Review, Feb. 1963.

— بلاس روكا : « الثورة الكوبية » نيويورك ١٩٦١

Roca, B. : "The Cuban Revolution". New Century Publishers N.Y. 1961.

بعض المجلات الهامة

Le Tiers-Monde	— « العالم الثالث » (باريس)
Recherches Internationales	— « الأبحاث الدولية » (باريس)
Présence Africaine	— « الحضور الإفريقى » (باريس)
Revue Internationale des Sciences Sociales	— « المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية » (يونسكو »
Industrialisation et Productivité	— « التصنيع والإنتاجية » (هيئة الأمم المتحدة)
Monthly Review	— « المجلة الشهرية » (نيويورك)

تم إعداد قائمة المراجع بمعاونة محمد دويدار*

* الدكتور محمد دويدار المدرس بكلية الحقوق بجامعة الإسكندرية — هذا وقد رأينا إفراد المجلات ببند خاص لسهولة الرجوع إليها — المترجم .

فهرس



تم طبع هذا الكتاب
على مطابع دار المعارف بمصر

التخطيط والتنمية

كتاب يعرّف بالتخطيط ويحدد مضمونه ويبين مقتضياته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، وهو يقدم نماذج للتخطيط فى إطار تنمية الاقتصاد القومى وتطويره ، كما يعالج بعض القضايا الهامة التى يصادفها المخططون ؛ ثم يعرض لبعض الجوانب الاقتصادية والبشرية للتنمية ، وبصفة خاصة أثر « الفائض الاقتصادى » وأشكال استخدامه على معدل التنمية .

وأخيراً يعرض عمليًّا وتفصيلا لطرق إعداد وإعمال الخطة مع بيان أنواع الخطط . . وهو فى كل ذلك يعدّد الأمثلة من البلاد ذات الاقتصاد المتطور ، ومن تلك التى تأخذ بطريق التنمية ، ويقدم للقارئ أرقى صور الفكر فى عبارة ميسرة ، وفى خاتمة الكتاب بيان تحليلى بمراجع مختارة فى التخطيط والتنمية .

١٠٠ قرش ج.ع.م.	١٠٠٠ فلس فى العراق والأردن	١٤٠٠ فرنك فى المغرب
٨٠٠ ق . ل	١٠٠٠ فلس فى الكويت	١٢ ريالا سعودياً
١٠٠٠ ق . س	١٢٠٠ مليم فى تونس	٢٠ شلناً } فى البلاد
١٠٠٠ مليم فى ليبيا والسودان	١٤٠٠ فرنك فى الجزائر	٢,٨٨ دولاراً } الأخرى